الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

مشروع بحث لنيل درجة الماجستير

في تاريخ العرب الحديث والمعاصر

بعنوان:

العلاقات السورية – السوفييتية

السياسية والاقتصادية والثقافية

(1985-1946)



بإشراف:

الدكتور حسام النايف

إعداد الطالبة: رنا عادل سميا

2015

فهرس المحتويات

المقدمة:

شهد العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية(1939-1945) تطورات كثيرة في مجال العلاقات الدولية، وانقسم إلى معسكرين متصارعين: رأسمالي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، واشتراكي يقوده الاتحاد السوفييتي، ولكل منهما أيديولوجيته وإستراتيجيته السياسية والاقتصادية والعسكرية الخاصة.

وكان على الاتحاد السوفييتي في ظل الصراع الأيديولوجي الذي شهده العالم منذ أواخر أربعينيات القرن العشرين أن يبحث عن أصدقاء له بما في ذلك المنطقة العربية نظراً لأهميتها الإستراتيجية (السياسية والاقتصادية والعسكرية).

ولم تواجه القيادة السوفييتية صعوبات تذكر عندما بدأت تمدّ جسور الاتصال مع بعض الدول العربية بسبب تبنيها سياسة دعم حركات التحرر في العالم، وحق الشعوب في تقرير المصير. ومن الطبيعي أن التقت هذه السياسة مع النهج الذي اتبعته سورية العربية، التي استطاعت أن تأخذ مكانها الخاص منذ الخمسينيات، وبدأت تؤدي دوراً إقليمياً مهماً يخدم المصالح الوطنية والقومية على حدّ سواء.

وإن كانت بداية العلاقات السورية – السوفييتية تعود إلى عشرينيات القرن الماضي، فإن هذه العلاقات شهدت تطورات متتابعة بعد استقلال سورية وجلاء المستعمر الفرنسي عام 1946م. ولكنها عادت للانحسار بعد اعتراف السوفييت بقيام إسرائيل على أراضي فلسطين المحتلة، ومنذ عام 1955م دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة قامت على أساس دعم السوفييت لسورية في مواجهة سياسة الأحلاف العسكرية في المنطقة (حلف بغداد) وتقديم المساعدات العسكرية اللازمة لمواجهة أي اعتداء خارجي. ومنذ بداية الستينيات شهدت هذه العلاقات تطوراً كبيراً في جميع المجالات وبخاصة السياسية والعسكرية والاقتصادية (مشروع سدّ الفرات . استثمار النفط السوري.....) لتشمل قطاع العلم والتكنولوجيا والعلاقات الثقافية في السبعينيات، مما ساعد سورية في تعزيز استقلالها الاقتصادي والوطني. وبالتوقيع على اتفاقية الصداقة والتعاون عام 1980م وصلت العلاقات إلى أعلى درجاتها.

يتناول هذا الموضوع دراسة العلاقات السورية – السوفييتية التي كانت رغم الدعم السوفييتي الكبير لسورية، علاقات ندية لا تبعية، فثمة روابط وثيقة جمعت كل من سورية والاتحاد السوفييتي على قاعدة تقاطع المصالح في عدائهم للغرب، وهذا مكن الطرفين من استثمار العلاقات المشتركة بينهما في خدمة مصالحهما الوطنية.

ومما دفعني لاختيار هذا الموضوع، أهمية العلاقات السورية – السوفييتية بالنسبة للبلدين ومنطقة المشرق العربي في تلك المرحلة التاريخية المهمة من تاريخ المشرق العربي، تلك المرحلة التي أتيح فيها للسوفييت المساهمة في تطوير المنطقة وتقديم الدعم السياسي والاقتصادي الكبيرين للعديد من الدول العربية فيها ولاسيما سورية، في وقت عاش العالم تطورات كثيرة وجذرية في مجال العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، ومما زاد من أهمية الموضوع امتلاك كل من سورية والاتحاد السوفييتي لمقومات كبيرة وكثيرة، ورغبة مني لإلقاء مزيد من الضوء على هذه العلاقات وما فيها من إيجابيات وسلبيات خلال الفترة التي سأقوم بدراستها.

فسورية[1] بلد يتمتع بمقومات طبيعية وبشرية واقتصادية وسياسية ضخمة، ارتبطت أهمية سورية السياسية والاقتصادية طوال تاريخها بتوسطها قارات العالم القديم، وكانت بفضل موقعها الجغرافي الاستراتيجي محورا للتجارة العابرة بين بلدان الشرق وأوروبا، كما كانت عاملا حيويا في تحديد السياسة الدولية والصراع العربي–الإسرائيلي، وصور جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في عهد رئاسة الجنرال دوايت ايزنهاور موقع سورية بقوله: "إن سورية موقع حاكم في الشرق الأدنى. فهي أكبر حاملة طائرات ثابتة على الأرض في هذا الموقع الذي هو نقطة التوازن تماماً في الإستراتيجية العالمية[2]"، ويمكن أن نضيف الأهمية العسكرية لسورية فالتطورات المتعاقبة التي مرت بها المنطقة العربية وانعكست آثارها على سورية، دفعت القيادة السورية بعد الاستقلال إلى العمل على امتلاك مقدرات عسكرية وذلك لتحصين أرضها وشعبها لمواجهة الضغوط الاستعمارية.

أما الاتحاد السوفييتي[3]، تلك القوة العظمة التي تمتعت بمكانة سياسية كان لها ثقلها في التأثير على مجريات السياسة في العالم، فهو إحدى الدول الخمس الكبار دائمي العضوية في مجلس الأمن، هذا إلى جانب الأهمية الإستراتيجية والجغرافية للاتحاد السوفييتي وامتلاكه لأسلحة نووية. إضافة إلى تلك المعطيات، الأهمية الاقتصادية للاتحاد السوفييتي، من حيث المخزونات الهائلة التي امتلكها كمزود رئيسي للطاقة والإمكانات العلمية والتكنولوجية التي يمتلكها والإمكانات البشرية الهائلة وتوفر كافة أنواع المواد والموارد الخام، كان الاتحاد السوفييتي حتى انهياره في 1991، أكبر دولة في القرن العشرين وفي التاريخ[4]، قامت هذه الدولة على أراضي روسية القيصرية ومستعمراتها

(1) المنجد في اللغة والأعلام: الطبعة 33، منشورات دار المشرق، بيروت، 1992م،ص22.

(2) محمد حسنين هيكل: كلام في السياسة، ط7،الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، 2002، ص 402

(3) المنجد في اللغة والأعلام: مرجع سابق، ص345.

(4) انظر التفاصيل في المصور المأخوذ عن الموقع الالكتروني http://kenanaonline.com/، الملحق رقم "1"، ص 1

في تركستان وباقي أنحاء آسيا وفي القوقاز وما وراءه وأجزاء من أوروبة الشرقية، بعد الثورة الاشتراكية (البلشفية) عام 1917 وإعلان قيام الاتحاد السوفييتي[1] في 30 كانون الأول 1922.

تبدأ الدراسة بعام 1946م عندما نالت سورية استقلالها، وأصبحت بلد كامل السيادة، وحتى عام 1985م الذي شهد بدء تطبيق سياسة البيريسترويكا في الاتحاد السوفييتي، في ظل حكم غورباتشوف التي غيرت في تعامل السوفييت وعلاقاتهم مع دول العالم، وقادت إلى انهيار الاتحاد السوفييتي.

إشكالية البحث:

تتركز إشكالية البحث حول الجدل القائم فيما إذا وصلت العلاقات بين الجمهورية العربية السورية والاتحاد السوفييتي إلى حدّ علاقات التحالف الاستراتيجي، بالرغم من حاجة البلدين لهذا النوع من العلاقات؟ وكيف استفادت سورية من المواقف الايجابية للاتحاد السوفييتي في المنطقة لخدمة مصالحها الوطنية والقومية؟ وبالمقابل كيف تمكن الاتحاد السوفييتي من زيادة نشاطه في المشرق العربي بفضل علاقته مع سورية؟

الهدف من الدراسة :

إن مهمة البحث في هذا الموضوع هي دراسة الإشكالية السابقة من جوانبها المختلفة، بالاعتماد على المصادر والمراجع والوثائق ذات الصلة من خلال الإجابة عن العديد من الأسئلة أهمها :

1) لماذا لم يتنبه الاتحاد السوفييتي إلى أهمية إقامة علاقات مميزة تجاه دول المشرق العربي وبخاصة سورية منذ بداية الحرب الباردة ؟ ولماذا تضامنوا ضمناً مع مشروع إقامة دولة يهودية في فلسطين، وأيدوا قرار التقسيم رقم (181) لعام 1947، علماً أن ذلك أضر بمصالحهم السياسية والاقتصادية في المنطقة إلى حد بعيد ؟

2) ما سبب التحول الذي طرأ على السياسة السوفييتية في المنطقة العربية وبخاصة سورية في الخمسينيات ؟ هل يعود ذلك إلى الحسابات الجديدة التي تبنتها القيادة السوفييتية في مرحلة ما بعد ستالين ؟ ومحاولة إقامة علاقات طيّبة مع الدول العربية في ضوء التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية ؟ وإتباع إسرائيل سياسات تصب في نهج المعسكر الغربي ؟

---

(1) ملاحظة :الاتحاد السوفييتي هو اختصار لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، وسيتم استخدام العبارتين لنفس المدلول.

3) لماذا عارض السوفييت الوحدة بين سورية ومصر عام 1958م ؟ ولماذا أيدوا ضمناً حركة الانفصال التي قامت في سورية عام 1961م ؟

4) كيف تعامل الاتحاد السوفييتي مع سورية بعد قيام حركة 23 شباط عام 1966م ؟ وما هي المشكلات التي عانت منها قيادة الحركة فيما بعد مع الاتحاد السوفييتي نفسه؟

5) هل جاء التطور الكبير في العلاقات السوفييتية مع سورية بعد قيام الحركة التصحيحية بقيادة الرئيس الراحل حافظ الأسد عام1970م نتيجة سعي السوفييت لإتباع سياسة منسجمة تجاه القضايا العربية وبخاصة بعد عدوان حزيران عام 1967، الذي فتح أبواب المنطقة على مصراعيها أمام الاتحاد السوفييتي ؟

6) لماذا عارض الاتحاد السوفييتي دخول القوات السورية إلى لبنان عام 1976م ؟ هل يعود ذلك إلى وجود خلل في السياسة السوفييتية تجاه المنطقة في حينها ؟ وسوء فهم لما كان يجري على الساحة اللبنانية ؟ أم إلى استقلالية القرار السوري المبني على قراءة صحيحة للأوضاع الإقليمية والدولية وتسخيرها لخدمة المصالح الوطنية والقومية، بصرف النظر عن العلاقات السورية – السوفييتية ؟

7) ما دور الظروف الإقليمية والدولية في التوقيع على معاهدة الصداقة والتعاون بين سورية والاتحاد السوفييتي عام 1980؟ ولماذاُ وقعت في تلك الفترة بالذات وما موقف السوفييت من الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982م؟ وكيف انعكس على العلاقات السورية . السوفييتية ؟

وذلك في محاولة للتعرف على طبيعة العلاقات السورية . السوفييتية ودوافعها ومقوماتها، والتوصل إلى فهم للسياسة السوفييتية تجاه سورية والصراع العربي–الإسرائيلي في المرحلة التي تتناولها الدراسة، وكيف استطاعت كلا الدولتين الاستفادة من علاقاتهما المتبادلة في خدمة مصالحهما الإستراتيجية، رغم الخلافات التي كانت تظهر من حين إلى آخر، وكيف أن هذه العلاقات قد أثرت وتأثرت بالوضع في المنطقة وقضاياها.

منهجية البحث :

حاولت الالتزام بجميع قواعد منهجية البحث التاريخي وإتباع أسلوب الدراسة التحليلية والنقدية للمصادر والمراجع والوثائق العربية والأجنبية ذات الصلة، واعتماد الأسلوب والمنهجية العلمية الصحيحة، التي تعتمد على تحليل المادة وتفسيرها، وكذلك الاستعانة ببعض الأشخاص المعاصرين لمعظم أحداث المرحلة التي يتناولها البحث، وذلك في محاولة لتقديم قراءة موضوعية للعلاقات

السورية – السوفييتية (السياسية . الاقتصادية . الثقافية) بشكل يخدم قضايانا الوطنية والقومية. وآمل أن يسهم الموضوع بتقديم شيء جديد للمكتبة العربية والقارئ العربي.

صعوبات البحث :

كان من الصعوبات:

1- عدم وجود دراسة بحثية متكاملة في موضوع الدراسة يمكن أن تشكل أنموذجاً يحتذى به, فرغم تعدد الأماكن العلمية التي زرتها لم أتوصل إلى أنموذج في هذا الموضوع، فكانت مهمتي في بحثي هذا بشكل أساسي جمع الفتات المتناثر من المعلومات حول علاقة سورية والاتحاد السوفييتي في محاولة لوضع نموذج دراسة حول الموضوع
2- قلة المصادر والمراجع المختصة التي تتحدث عن العلاقات بين البلدين في المكتبة العربية.
3- عدم استجابة الوزارات السورية في التعاون مع الباحث وخاصة وزارة الخارجية.

أهم المصادر المعتمدة:

1- وليد المعلم، اعتمدت على كتابين لهذا المؤلف، الأول: سورية 1916-1946، دار طلاس للنشر، ط1، دمشق، 1988، والثاني: سورية 1918-1958، التحدي والمواجهة، مطبعة عكرمة، دمشق، ط1985،1م.

إن الكتابين شملا رصداً للأحداث السياسية المهمة في التاريخ السوري بشكل عام، ولكن الكاتب لم يتطرق إلى التفاصيل الاقتصادية والاجتماعية، ولم يتطرق لتحليل الأحداث في كثير من الأحيان.

2- بيير بوداغوفا: الصراع في سورية لتدعيم الاستقلال الوطني 1945-1966 ، ترجمة ماجد علاء الدين وأنيس المتني، الطبعة الأولى،دار المعرفة، دمشق، 1987، كتاب باللغة الروسية مترجم يرصد أحداث سورية الداخلية بين عامي 1945-1966، ألقى الكتاب الضوء على تطور سورية، من حيث توزع القوى الطبقية . السياسية وصراعها، والتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي أدت إلى تطور البلد من ارض تحت الوصاية والتبعية إلى بلد تقدمي مستقل، الكتاب جيد من حيث الشمولية الأفقية والعمودية لتاريخ سورية، ولكن لم تكن المؤلفة محايدة بعرضها للأحداث، بل ظهرت وجهة النظرة السوفييتية

تجاه الأحداث السورية في كتابها، وطريقة الترجمة لم تكن سلسة، فهو كتاب يحتاج إلى جهد إضافي عند القراءة، رغم ذلك أنصح كل مهتم بتاريخ سورية بقرأته.

3- هلين كارير دانكوس: السياسة السوفييتية في الشرق الأوسط "1955-1975"، ترجمة عبد الله اسكندر، دار الكلمة للنشر، 1981، كتاب باللغة الفرنسية مترجم، يتحدث عن السياسة السوفييتية في "الشرق الأوسط" بما فيها سورية، كتاب مهم وشامل للمرحلة المدروسة بسبب اهتمام المؤلفة بكثير من التفاصيل في مختلف البلدان العربية، ولكن ظهرت وجهة النظر الغربية بشكل كبير، بعيد عن أي حياد، بالمجمل كان كتاب سلسل وممتع.

4- كما اعتمدت الجريدة الرسمية السورية للاطلاع على الاتفاقيات السورية – السوفييتية، والمؤلفات السوفييتية المترجمة إلى العربية بشكل أساسي، والمؤلفات السورية لكتاب عاصروا تلك المرحلة.

5- أما بما يخص الكتب الأجنبية فمعظم الكتب التي وجدتها تخدم البحث كانت مترجمة.

6- أما الوثائق السوفييتية: فكل المعاهدات المبرمة بين دولتين في العالم تكتب بلغتي الدولتين صاحبتي العلاقة، وبهذا فقد حصلت على كل النسخ العربية من المعاهدات والاتفاقيات بين سورية والاتحاد السوفييتي.

الفصل التمهيدي

العلاقات السورية – السوفيتية بين عامي (1920–1946)

اهتمت الإمبراطورية الروسية ومن بعدها الاتحاد السوفييتي بكل ما كان قريباً منها جغرافياً وثقافياً، وكان تخلي روسيا القيصرية عن ألاسكا دليلاً واضحاً على أن روسيا لم تكن مهتمة بالفتوحات فيما وراء البحار[1]. فعلى امتداد قرابة قرنيين من الزمان كانت منطقة المشرق العربي محط أنظار القياصرة الروس ومن بعدهم زعماء الاتحاد السوفييتي.

ورغم النفي السوفييتي لوجود وصية لبطرس الأكبر[2]، إلا أن كثيراً من الكتب تحدثت عن وصية نُسبت إلى بطرس الأكبر بعد موته رسم فيها سياسة لبلده من بعده، ونصح خلفاءه بالتوسع جنوباً إلى البحر المتوسط[3]. سواء كان وجود تلك الوصية حقيقة أم لا، فإن مصالح روسية الحيوية تقتضي الاهتمام بجوارها الجغرافي ولاسيما بلاد الشام، فالمنطقة العربية بالغة الأهمية بالنسبة للإستراتيجية السوفييتية بسبب قربها من الحدود السوفييتية الجنوبية ويشكل المشرق العربي من الناحية العسكرية المنطقة ذات الخطوط الحمراء للمصالح السوفييتية، فعلى امتداد تاريخه الطويل نجد أن غالبية محاولات الغزو التي تعرض لها الاتحاد السوفييتي كانت عن طريق هذه المنطقة، إضافة إلى مخاطر تسرب الأفكار الإسلامية المتشددة عبر دول المشرق العربي إلى الجمهوريات السوفييتية الجنوبية التي تقطنها قوميات مسلمة، ولاسيما أن أهم الصناعات السوفييتية المتقدمة قد تم إنشاؤها في المناطق الجنوبية من الاتحاد السوفييتي، بفضل الغاز الطبيعي المستورد من إيران وهو ما يجعلها عرضة للتهديد عن طريق منطقة الشرق[4].

ويمكننا أن نوجز أهم المصالح والأهداف الإستراتيجية السوفييتية في منطقة المشرق العربي في هذه المرحلة فيما يلي:

1- الوصول إلى المياه الدافئة وفك الحصار الغربي عن المضائق ذات الأهمية الإستراتيجية في المنطقة، فمن المعروف أن الاتحاد السوفييتي رغم اتساع رقعته الجغرافية يفتقر إلى المنافذ المطلة على البحار الصالحة للملاحة على مدار العام. ولذا فقد كانت العقبة الإستراتيجية التقليدية التي تواجه المخططين السوفييت هي كيفية الوصول إلى البحار المفتوحة[5]. وفي

---

(1) دانكوس، هلين كارير : السياسة السوفييتية في الشرق الأوسط "1955-1975" ، ترجمة عبد الله اسكندر، دار الكلمة للنشر، 1981، ص5.

(2) خرافة الخطر السوفييتي لمنفعة من؟ أكاديمية العلوم السوفييتية، هيئة تحرير العلوم الاجتماعية والعصر، موسكو، 1986، ص 244-269.

(3) العسلي، بسام : بطرس الأكبر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980، ص128

(4) سليم، محمد السيد وآخرون : التوازنات الدولية في منطقة البحر المتوسط، مركز الدراسات السياسية بمؤسسة الاهرام، العدد 63، القاهرة، 1985، ، ص 187.

(5) المرجع نفسه، ص148.

هذا الإطار عمل السوفييت على تحسين علاقاتهم بدول المشرق العربي المطلة على البحار الدافئة، إضافة إلى تركيا.

2- دعم حركات التحرر الوطنية، وتأييد الحقوق الشرعية للشعوب التي تكافح في سبيل تقرير مصيرها ضد الدول الاستعمارية ولاسيما في الدول المتاخمة للحدود السوفييتية[1] بهدف تأمين الجوار الجغرافي للاتحاد السوفييتي.

فالعلاقات السياسية والاقتصادية الثقافية بين روسية ومن بعدها الاتحاد السوفييتي وبلدان المشرق العربي ترجع إلى الماضي البعيد، وتشهد المدونات والكتب التاريخية والحكايات على أنه كان للروس علاقات فعلية مع المشرق العربي وأنهم لم يكتفوا بالسماع عنه رغم محدوديتها[2].

1- العلاقات السياسية :

أ- بدء العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي وموقف الاتحاد السوفييتي من نضال الحركة الوطنية السورية :

استمر الاهتمام السوفييتي بالشرق والمنطقة العربية بعد قيام الثورة الشيوعية[3] في روسيا عام 1917، فقد أعلن مرسوم السلام الذي أقره مؤتمر السوفييت الثاني في8 تشرين الثاني 1917، المبادئ الديمقراطية للعلاقات الدولية كأساس لسياسة الدولة السوفييتية، فأدان الحرب الإمبريالية بوصفها أفظع جريمة ضد الإنسانية، وطالب كذلك بالاعتراف لكل أمة، إن لم تكن دولة منضمة إلى تشكيلة البلد المحارب بالحق في تقرير المصير الحر[4].

وحدد لينين أسس السياسة الخارجية السوفييتية، فأوصى بالحرص الشديد في العلاقات مع بلدان الشرق على مبادئ التكافؤ والسيادة، ورسم النهج الذي يجب أن تسير عليه السياسة الخارجية

---

(1) P. Marantz &B. steinberg ,Superpower Involvement in the Middle Eat : Dynamics of foreign policy (West view Press ,Boulder & London ,1985) p. 5-6

(2) دانسينغ، ب. م : الرحالة الروس في الشرق الوسط، ترجمة معروف خزندار، دار المدى، دمشق، ط1، 2008، ص11.

(3) الثورة الشيوعية : هي أول ثورة اشتراكية منتصرة في تاريخ العالم. قامت بها الطبقة العاملة الروسية متحالفة مع الفلاحين والجنود الروس الفقراء.وبفضلها تمت الإطاحة بسلطة تحالف البورجوازية مع كبار الملاك في روسيا، وعلى أنقاض هذه السلطة تحت إمرة فلاديمير لينين وجوزيف ستالين وبناءاً على أفكار كارل ماركس وتطوير فلاديمير لينين؛ قامت دولة اشتراكية.الكيلالي،عبدالوهاب: الموسوعة السياسية، المجلد الثالث، دار الهدى، بيروت، ص 887.

(4) نضال الاتحاد السوفييتي من أجل السلام والأمن : أكاديمية العلوم السوفييتية، هيئة تحرير العلوم الاجتماعية والعصر، موسكو، 1984، ص16 -17.

السوفييتية في آسيا وإفريقية، حيث اقترح المساعدة النزيهة السياسية والاقتصادية والثقافية للبلدان المتأخرة[1].

يرى بعض الكتّاب السياسيين أن خيبة أمل السوفييت بعد فشل الثورات في أوروبا الغربية المتقدمة والتي كانوا ينتظرون منها الدعم السياسي والاقتصادي والتقني، هي ما دفعهم لإعتبار شعوب الشرق حليفاً ممكناً[2]. وهنا يمكن القول، حتى لو كانت ثورات أوروبا قد نجحت، فإنه لا غنى للروس عن الشرق.

وبالعودة إلى علاقة السوفييت بالشرق وبالأخص المنطقة العربية فقد عدَّ كثيرٌ من الوطنيين العرب في المشرق العربي أن نداء لينين إلى شعوب الشرق[3] كان بمثابة رسالة من لينين إلى زعماء الحركة التحررية العربية[4]، وعمت أخبار ثورة أكتوبر مختلف الأقطار العربية وعرفوا حقيقتها من خلال أبنائهم الذين جُندوا إجبارياً في الجيش العثماني المرابط في القوقاز[5]. وكان خروج روسيا من الحرب العالمية الأولى بمثابة تعبير عملي عن جوهر الثورة ومضمون سياستها الداخلية والخارجية[6].

وقامت حكومة البلاشفة بدءاً من شهر تشرين الثاني 1917م وحتى شباط 1918م بنشر مجموعة من الوثائق السرية المستقاة من أرشيف وزارة الخارجية السابقة في سبعة أعداد، وقد تضمنت تلك الوثائق ما يزيد على مئة معاهدة وغيرها من الوثائق السرية التي كانت معقودة بين روسية القيصرية وغيرها من الدول الاستعمارية، التي تقتسم بموجبها أراضي الغير فيما بينها، ومن ضمن تلك الاتفاقيات اتفاقية سايكس بيكو التي عقدت في آذار 1917م بين باريس ولندن، وخططت بموجبها بريطانيا وفرنسا اقتسام الشطر الآسيوي من أراضي الإمبراطورية العثمانية[7].

ناضلت الثورة الشيوعية في جميع المؤتمرات والمحافل الدولية ضد نظام الانتداب، وقدّم هذا النضال مساعدة مهمة للعرب في نضالهم التحرري الوطني، وفضح لينين في عام 1919 جوهر الانتداب عندما قال: "ونحن نعلم حق العلم أنهم عندما كانوا يتحدثون عن توزيع الانتدابات على المستعمرات فإنما يعنون توزيع الانتدابات للنهب والسلب وإعطاء أقلية ضئيلة من سكان المعمورة حق

---

(1) سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية، دار التقدم، موسكو، 1984، الترجمة العربية،ص113

(2) كتن، جورج شكري : العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وآفاقها، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 53، دبي، 1944، ص21.

(3)الجمال، مصطفى مجدي : لينين والتحرر الوطني في الشرق،دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 2003، ص123.

(4) جزماتي، نذير : مساهمة في نقد الحركات السياسية في سورية ولبنان "الحزب الشيوعي السوري"، مطبعة ابن حيان، دمشق، ط1، 1990، ص3.

(5) بوندارايفسكي : سياستان إزاء العالم العربي، دار التقدم، موسكو، 1975، ص271.

(6) رزق، رزق : لبنان وبلاد السوفييت، دار الفارابي، بيروت، ط1، 1987، ص151.

(7) المرجع نفسه، ص18-19.

استثمار الأكثرية من سكان الكرة الأرضية"[1] ، وأثناء عمل الدورة الثانية لمؤتمر لوزان، في أيار 1920، وجهت الحكومة السوفييتية إلى حكومتي بريطانية وفرنسا مذكرتين جاء فيهما : " تخضع سورية وفلسطين اليوم لما يسمى الانتداب وإن الحكومة السوفييتية لا تعترف بهذا الشكل الجديد للأوضاع الدولية"[2]، تابع البلاشفة (الأكثرية) اهتمامهم بالشرق، فقاموا في 8 أيلول 1920 بعقد المؤتمر الأول لشعوب الشرق، وقد شارك فيه مندوبون عن المشرق العربي من بينهم مندوب عن سورية[3]، ومع أن البعض قالوا: إن المندوبين العرب لم يمثلوا سوى أنفسهم أو مجموعات ضئيلة، وإن المؤتمر بقي ضمن الإطار الدعائي[4]، فإن هذا المؤتمر حاول تحديد إستراتيجية ثورية خاصة لتحويل التمرد العفوي إلى حركة موجهة ضمن إطار سياسي واضح للمطالبة بالحرية والتقدم[5].

لاقت سياسة الاتحاد السوفييتي هذه صداً واسعاً لدى شعوب الشرق عامة والعرب بشكل خاص، ففي كانون الأول 1920، وضعت لجنة توحيد العرب في مؤتمر لها في سورية تقريراً جاء فيه : " يعدُّ العرب حكومة لينين وأصدقائه والثورة العظيمة التي قاموا بها لتحرير الشرق من نير الطغاة قوة عظيمة قادرة على منحهم السعادة والرفاهية، وإن سعادة العالم العربي كله وأمنه يتوقفان على تحالف العرب والبلاشفة"[6].

وفي 20 كانون الأول 1922، نشر الوفد السوفييتي في لوزان مذكرة بصدد المسألة الشرقية[7] أيد فيها مطالب الوفود العربية التي وصلت إلى لوزان للدفاع عن مصالحها، ووجه الوفد السوفييتي في هذه الوثيقة نقداً لاذعاً لسياسة الدول الإمبريالية التي استأثرت بحق الوصاية على شعوب العراق وسورية(8).

---

(1) بوندارايفسكي : مرجع سابق، ص 313.

(2) المرجع نفسه، ص280.

(3) المرجع نفسه، ص62.

(4) كتن ، جورج شكري : مرجع سابق، ص22.

(5) دانكوس، هلين كارير، مرجع سابق، ص6.

(6)بوندارايفسكي : مرجع سابق، ص 272.

(7) المسألة الشرقية: ظهر مصطلح المسألة الشرقية أثناء انعقاد مؤتمر فيرونا عام 1822م ليشمل المشكلات الدولية التي كان ينطوي عليها انحلال الإمبراطورية العثمانية الوشيك، حيث اتخذت هذه المسألة الشديدة التعقيد، اهتماماً واسع النطاق، ومرت بأطوار متعددة الجوانب حتى أصبح من المستحيل حصرها في إطار واحد من التعريف ويمكننا القول بالدرجة الأولى: أنها مسألة تتناول الإمبراطورية العثمانية منذ ظهور الأتراك العثمانيين في آسيا الصغرى وفي جنوب أوروبا والشرق الأدنى. انظر: زين الدين نور الدين: الصراع الدولي في الشرق وولادة دولتي سورية ولبنان، بيروت 1971، ص 22.

(8)بوندارايفسكي : مرجع سابق،ص278.

وأشارت الحكومة السوفييتية في بيان مفوضية الشعب للشؤون الخارجية الصادر في 14 آذار 1923م إلى أن الدول الإمبريالية تغطي بمظهر كاذب من الشرعية الزائفة تعدياتها على حقوق واستقلال الشعوب الأخرى على شكل انتدابات يقررها مجلس عصبة الأمم أو جمعيتها العامة[1].

وكان نداء اللجنة التنفيذية دفاعاً عن الشعب السوري الصادر في 16 أيار 1924م من الوثائق الأولى التي أصدرها الكومنترن [2] وقدم تحليلاً للأوضاع المتكونة في سورية بسبب احتلالها من قبل فرنسا، فأدان الإمبريالية الفرنسية، ودعا العمال الفرنسيين للوقوف إلى جانب إخوانهم السوريين المناضلين في سبيل حريتهم واستقلالهم، وإنه لابد للتخلص من الإمبريالية من جبهة موحدة للعمال الفرنسيين والفلاحين السوريين[3].

وكان لقرارات اللجنة المركزية في 22حزيران 1925م أهمية خاصة حيث أيدت الثورة السورية التي انطلقت من جبل العرب، ودعت إلى تقديم العون الكامل إلى حركة التحرر الناهضة[4]

وأثمرت مساعي الدعم السوفييتي للثورة، المادي والسياسي من خلال المال والسلاح والخبراء العسكريين للثوار في سورية، وقد تم ذلك بمساع من الشيوعيين اللبنانيين وعبر الحزبين الشيوعي السوري–اللبناني والفلسطيني[5]. وتلقت الثورة السورية الكبرى دعماً إعلاميا سوفيتياً[6]. حيث كانت الصحف السوفييتية مثل البرافدا والإزفيستيا تتابع أحداث الثورة وتنقل ممارسات الانتداب الوحشية ضد الشعب السوري[7]. كما كتبت مجلة المراسلات الأممية الناطقة بلسان الحركة الشيوعية العالمية (الكومنترن) تقول: " إن جبل الدروز قد أصبح مركزاً لحركة التحرر في سورية ولبنان وفلسطين، وتعاظمت ثورة جبل الدروز المحلية إلى حد كبير، واشتعلت، وامتدت حركة تمرد عامة ضد الاحتلال الفرنسي. إن انتفاضة جبل الدروز تشكل نموذجاً للانتفاضة الثورية لشعب مضطهد"[8]. وكتب

---

(1) لوتسكي ، فلاديمير : الحرب الوطنية التحررية في سورية 1925–1927، صفحة مشرقة من النضال العربي ضد الإمبريالية الفرنسية، ترجمة محمد دياب، الفارابي، بيروت، 1987، ط1، ص116.

(2) الكومنترن اختصار لعبارة تعني الشيوعية الأممية، وكثيرًا ما يطلق عليها اسم الأممية الثالثة. وقد أسسها الزعيم الشيوعي ف. إ. لينين عام 1919، وذلك لتنظيم الثورات عن طريق الأحزاب الشيوعية في كل دولة. وبعثت الجماعات الشيوعية من مختلف الدول مندوبين عنها لحضور المؤتمرات التي عقدت في مدينة موسكو. وقام الاتحاد السوفييتي السابق بحل الكومنترن عام 1943م دليلاً على الصداقة والنوايا الطيبة تجاه حلفائه في الحرب العالمية الثانية "1939، 1945م". عطية الله، أحمد : القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968، ط3، ص 1010.

(3) جزماتي، نذير : مرجع سابق، ص15–16.

(4) المرجع نفسه، ص18.

(5) رزق، رزق : مرجع سابق، ص69.

(6) المرجع نفسه، ص23.

(7) لوتسكي ، فلاديمير : مرجع سابق، ص197 –198– 237.

(8) رزق، رزق : مرجع سابق، ص69.

"كيتايفوروسكي" في مجلة المراسلات الأممية العدد (92) في 23 أيلول 1925 بعنوان بعد مراكش سورية، وكشف في هذا المقال أهداف الإمبريالية الغربية وشراستها(1).

ويؤكد يوسف يزبك على تبادل الرسائل من قبل عبد الرحمن الشهبندر مع لينين، وأن الشهبندر، "أومأ وهو على فراش الموت، إلى وجودها في علبة بسكوت فوق الخزانة "، كما أشارت أخبار عن رسائل من لينين إلى إبراهيم هنانو[2].

وطالب الوفد السوفييتي بتصفية نظام الانتداب، وسحب القوات الأجنبية من الأراضي المحتلة، والاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وذلك في مؤتمر جنيف الاقتصادي المنعقد في8أيار 1927م [3].

وعند دخول الحكومة السوفييتية إلى عصبة الأمم المتحدة عام 1934، أبدت تحفظاً خاصاً، وأكدت أن المادة(22) من ميثاق عصبة الأمم المكرسة للانتداب غير مقبولة لدى الاتحاد السوفييتي[4]، ورفضت إرسال مندوبيها إلى لجنة الانتداب[5].

وأثناء الحرب العالمية الثانية تعاطف العرب مع الاتحاد السوفييتي، وظهر ذلك من خلال خطاب لفرج الله الحلو الأمين العام للحزب الشيوعي السوري – اللبناني، حين دافع بضراوة عن الاتحاد السوفييتي مبيناً طبيعة المرحلة، وتواطؤ الاستعمار الفرنسي والبريطاني لتمويل الحرب ضد الاتحاد السوفييتي، وقال: "إنه خطر يتهدد الشعوب العربية أيضاً "[6].

وبعد هجوم ألمانيا الفاشية على الاتحاد السوفييتي تغير طابع الحرب العالمية الثانية، فقد اكتسبت الحرب بالنسبة لبلدان الائتلاف المعادي للفاشية طابعاً تقدمياً وجاء في البيان الذي نشرته الحكومة السوفييتية في 24 أيلول 1941م ما يلي :" إن الاتحاد السوفييتي يسترشد في سياسته الخارجية مبدأ حق الأمم في تقرير مصيرها"[7].

وكان الاتحاد السوفييتي من أول الدول التي اعترفت باستقلال سورية المعلن في27 أيلول1941م[8]، وفي تموز 1944، أرسل جميل مردم بك وزير خارجية سورية إلى وزارة خارجية

---

(1) قريو، يعقوب : الانقياد، دار عشتروت للنشر، دمشق، 1996، ط1،ص62.

(2) جزماتي،نذير : مرجع سابق، ص312

(3) رزق، رزق : مرجع سابق، ص21.

(4)المرجع نفسه، ص313.

(5) كتن، جورج شكري : مرجع سابق، ص27.

(6) الحلو، يوسف خطار : أوراق من تاريخنا، دار الفارابي، بيروت، 1988، ط1، ص27.

(7) بوندارايفسكي : مرجع سابق، ص 313–314.

(8) توغا نوفا ، أولغا : العلاقات الدولية في المشرق العربي، ترجمة هشام الدجاني، أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي، موسكو، 1967، ص4.

الاتحاد السوفييتي رسالة اقترح فيها إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين، وعزا الوزير هذا القرار إلى الإعجاب بالشعب السوفييتي الذي قدم بجهوده وانتصاراته في النضال العظيم للديمقراطية ضد روح الغزو والسيطرة أساساً للأمل الراسخ في الحرية والمساواة في المستقبل لجميع الأمم صغيرها وكبيرها، وعلى أثر تلك الرسالة أُقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفييتي وسورية[1].

وفي عام ١٩٤٤ قدّم دانييل سولود[2]، أول سفير سوفييتي في دمشق، أوراق اعتماده إلى الرئيس شكري القوتلي[3]. ومع استمرار فرنسا المستعمرة برفض مطالب الشعب السوري بالتحرر وتقرير المصير، والمماطلة في تنفيذ القرارات الدولية، قامت بممارسات وحشية للحصول على امتيازات من سورية بالقوة وذلك في عام 1945، ورداً على هذا العنف بعثت الحكومة السوفييتية بمناشدة للحكومة الفرنسية، جاء فيها: " تفيد الأنباء أن عمليات حربية تجري حالياً على أراضي سورية ولبنان، علماً بأن القوات الفرنسية المرابطة هناك اشتبكت مع القوات السورية واللبنانية وقصفت بالمدفعية والطائرات أحياء في دمشق ومنها البرلمان، وحدثت اشتباكات مسلحة كذلك في بعض المدن الأخرى في سورية ولبنان. ومما يزيد الأمور سوءاً أن الدول الثلاثة المذكورة – فرنسا وسورية ولبنان – أعضاء في الأمم المتحدة تسهم في مؤتمر سان فرانسيسكو المنعقد حالياً"[4]. " ترى الحكومة السوفييتية أن الأحداث في سورية ولبنان لا تتفق وروح القرارات التي اتخذت في دومبارتون– أوكس[5]، ولا تتفق وأهداف مؤتمر الأمم المتحدة الجاري في سان فرانسيسكو بغية تأسيس منظمة

---

(1) بوندارايفسكي : مرجع سابق، ص 315.

(2) دانيال سولود :(1908–1988م) سياسي دبلوماسي ومستشرق سوفييتي،بدأ العمل في السلك الدبلوماسي السوفيتي في عام 1937م، كان أول سفير سوفييتي إلى دمشق في عام 1944م، شغل منصب القنصل السوفييتي لمصر بين عامي 1945–1950م،وكان المبعوث السوفييتي للشرق العربي أثناء العدوان الثلاثي على مصر1956، عمل مدرساً في معهد أفريقيا التابع ل أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي حتى عام 1970.المنجد في اللغة والإعلام : مرجع سابق، ص987.

(3) شكري القوتلي : (1891–1967م) زعيم سياسي سوري، نشط في الكتلة الوطنية ثم في الحزب الوطني، شارك في حكومة الكتلة الوطنية عام 1936م بمنصب وزير الدفاع، انتخب رئيسا لسورية في عام 1943م؛ وقد استطاع الفوز بمنصب الرئاسة مجددًا عام 1955م. نالت سورية في عهده استقلالها عن فرنسا وعرف بميوله القومية والتقارب مع مصر بقيادة جمال عبد الناصر الذي أفضى إلى قيام الوحدة السورية المصرية في عام 1958م، غدا فيها القوتلي متمتعًا بلقب "المواطن الأول". الكيالي،عبد الوهاب : مرجع سابق، المجلد 3، ص 34.

(4) الأرمنازي، نجيب : سورية من الاحتلال حتى الجلاء، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط2، 1973، ص189–191.

(5) اجتمع ممثلو حكومات الصين ,الاتحاد السوفيتي ,المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية في دومبارتون أوكس بالقرب من واشنطن في شهري اب وايلول عام 1944 في محاولة وضع الأسس والمبادئ التي تقوم عليها هيئة(الأمم المتحدة)، وقد أسفرت تلك الاجتماعات عن عده مقترحات على أساسها يتم تحديد البيان والأسس التي يتعين عليها أن تقوم المنظمة والمبادئ التي يجب أن تلتزم بها، وكانت مجرد قالب لعرض المبادئ والأسس التي ترتضيها الوفود كي تعرضها على حكوماتها، عطية الله، أحمد: مرجع سابق، ص1250.

لضمان السلام وامن الشعوب. ولذلك ترى الحكومة السوفييتية وجوب اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف العمليات الحربية في سورية ولبنان وتسوية النزاع القائم بالطرق السلمية"[1].

وفي التقرير حول الوضع الدولي الذي قدمه جدانوف[2] إلى مؤتمر الكومنيفورم[3] في عام 1946، صُنفت سورية من الدول المتعاطفة مع الاتحاد السوفييتي[4].

وفي شباط 1946، انعقد مجلس الأمن الدولي ليناقش مسألة إجلاء القوات البريطانية والفرنسية عن سورية ولبنان، وخلال الجلسة اقترح السوفييت مشروعا يقضي :" بجلاء الجيوش البريطانية والفرنسية جلاءً تاماً دون قيد أو شرط لأنه مطلب حق، على أساس سيادة الدول من قبل دول مستقلة ذات سيادة، لكي يتخذ مجلس الأمن قراراً بشأن الجلاء الفوري للقوات الفرنسية والبريطانية عن سورية ولبنان في آن واحد. ولا يوجد مخرج آخر" [5]، لكن المشروع السوفييتي لم يحظ بموافقة الأكثرية، بينما نال المشروع الأميركي تأييد الأكثرية، والذي أبقى المجال أمام سورية ولبنان مفتوحاً للقيام بمفاوضات مع الطرفين المستعمرين خارج مجلس الأمن الدولي[6].

سبق الاتحاد السوفييتي دول العالم بالاعتراف باستقلال سورية ببرقية أرسلها مولوتوف ، وزير الخارجية السوفييتية حينئذ، وذلك في 17 نيسان 1946، وأرسل السوفييت إلى سورية وزيراً مفوضا[7]، "وكان عمل الاتحاد السوفييتي الحاسم له بالغ الأثر عند السوريين[8] ". وفي احتفالات الجلاء وجه رئيس مجلس النواب فارس الخوري خطاباً نوه فيه بمؤازرة الاتحاد السوفييتي لصحة

---

(1)اسكندر أحمدوف، الاتحاد السوفييتي والعالم العربي :مجموعة من الوثائق السياسية، دار التقدم، موسكو:،1978 ،ص56.

(2) جدانوف (1896-1948م) :سياسي ومنظر سوفييتي، انتسب إلى الحزب الشيوعي في عام 1915م، واخذ يتدرج في مناصب الحزب حتى أصبح عضوا في سكرتارية الحزب الشيوعي السوفييتي عام1934م، وصار أحد المقربين من ستالين تزعم عام 1947 الكومنفورم، عُرف من خلال التقرير الذي أكد فيه حتمية الصراع مع المعسكر الغربي الرأسمالي خصوصا بعد مبدأ ترومان واصفا الولايات المتحدة الأمريكية بالدولة التي تقود الامبريالية والساعية إلى الهيمنة على العالم مما يستوجب تجنيد كل القوى لمواجهتها.كما يهدف إلى تقديم الدعم اللامحدود والتعاون بين جميع الأحزاب الشيوعية من خلال الكومنفورم في العالم. الكيالي،عبد الوهاب : مرجع سابق، المجلد 2، ص47-50.

(3) الكومنفورم : اختصار لعبارة تعني مكتب الأنباء الشيوعي.، تأسس عام 1947، على إثر اجتماع لممثلي الأحزاب الشيوعية في وارسو، على أن يقوم مقام الكومنترن، الذي حل عام 1943م، وأصبحت مهمة الكومنفورم الأساسية، تنسيق نشر الأنباء والبيانات والمعلومات بين الأحزاب الشيوعية في الدول المختلفة، حُل في عام 1953، كان مقره مدينة بوخارست عاصمة رومانيا. وأهم منشور كان يصدره جريدته المسماة من أجل سلام دائم، من أجل ديمقراطية الشعوب.عطية الله، أحمد، مرجع سابق، ص 1011.

(4) دانكوس، هلين كارير : مرجع سابق، ص21.

(5)المرجع نفسه، ص59.

(6)الحلو، يوسف خطار : مرجع سابق، ص122.

(7)الوزير المفوض : رتبة من رتب السلك الدبلوماسي، وهو رئيس بعثة دبلوماسية تعرف بالمفوضية، والوزير المفوض يأتي في السُلم الدبلوماسي في المرتبة التي تلي السفير إن وجد السفير، وفي حال عدم وجود سفير يكون للوزير المفوض جميع اختصاصات السفير باستثناء الصدارة والمراسم. عطية الله، أحمد: مرجع سابق، ص1389.

(8) الأرمنازي،نجيب : عشر سنوات في الدبلوماسية، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1964، ص63.

مطالب سورية[1]. كان الدعم السوفييتي لمطالب سورية بالاستقلال بمثابة مقدمة لتطورت العلاقات لاحقاً بين البلدين.

ومع أن معظم المصادر والمراجع أظهرت الموقف السوفييتي المندد والرافض لمبدأ الانتداب، إلا أن بعض المصادر ذكرت بأن ستالين في اجتماع له مع هتلر في تشرين الثاني 1940، في برلين، طالب بدائرة مصالح نحو الخليج تتضمن العراق وإيران وقسماً من سورية وتركيا ولبنان والصحراء العربية وقواعد في المضائق " الدردنيل والبوسفور "، لكن المناقشات لم تسفر عن نتيجة تذكر، ولم تتكرر اللقاءات[2]. وردّ السوفييت على هذه الاتهامات في بلاغ مفوض الشعب للشؤون الخارجية إلى المفوض السوفييتي في لندن حول نتائج مفاوضات برلين، تبين من المحادثات أن:"الألمان يريدون الاستيلاء على تركيا تحت ستار ضمانات أمنهم، ويريدون رشوتنا بالوعد بإعادة النظر في اتفاقية مونتيرو[3] لصالحنا، ويعرضون علينا بالمناسبة المساعدة في هذه القضية أيضاً ولم نوافق على ذلك لأننا نعتقد بأن تركيا يجب أن تبقى مستقلة، ويمكن أن يحسن نظام المرور في المضائق بسبب مباحثاتنا مع تركيا، لكن لا من وراء ظهرها، ويرغب الألمان واليابانيون دفعنا في اتجاه الخليج العربي والهند بعيداً عن تركيا، وأننا رفضنا مناقشة هذه المسألة لاعتقادنا أن مثل هذه النصائح من جانب ألمانيا ليست في محلها"[4].

من الطبيعي أن يسعى الاتحاد السوفييتي للحصول على مكاسب له في المنطقة القريبة منه (الوطن العربي – تركيا)، تخدم مصالحه الوطنية.

---

(1) نصوح، بابل: صحافة وسياسة، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت،1987، ط1، ص252.

(2) الكعكي، يحيى أحمد : الشرق الأوسط والصراع الدولي، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص 173.

(3) مونتيرو: اتفاقية لتنظيم الملاحة في المضايق التركية سنة 1936، بين كل من انكلترا وتركيا والاتحاد السوفييتي، ومازالت هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى الوقت الحاضر. وتعطى هذه الاتفاقية لتركيا الحقوق الكاملة لممارسة سيادتها على المضايق، وإدارتها وإعادة تحصينها وتقييد مرور السفن الحربية، التي لا تتبع دول البحر الأسود تقييداً شديداً، وقد طالب اتحاد الاتحاد السوفييتي أكثر من مرة بتعديل معاهدة مونترو بأن تشترك دول البحر الأسود جميعاً في الإشراف على الملاحة في المضايق .ويتضمن هذا المطلب تدويل الممرات المائية الإقليمية للدول الصغيرة، لضمان بقائها مفتوحة أمام السفن السوفييتية التجارية والحربية في وقت السلم والحرب على حد سواء. عطية الله، أحمد : مرجع سابق، ص 965.

(4) نضال الاتحاد السوفييتي من أجل السلام والأمن : مرجع سابق، ص100.

ب – موقف الاتحاد السوفييتي من القضية الفلسطينية[1]:

عدّ لينين الصهيونية[2] في جوهرها حركة رجعية بصورة مطلقة، ورأى البلاشفة أن تخصيص فلسطين للمستوطنين اليهود بموجب وعد بلفور خطوة لصالح الإمبريالية واستنكروا التعاون البريطاني– الإسرائيلي، وكانوا معادين لفكرة قيام دولة يهودية في فلسطين، وكانت الآراء السوفييتية بصدد فلسطين متصلة بالسياسة السوفييتية حيال اليهود الروس، فوصفت الهجرة إلى فلسطين بأنها هروب من ميدان صراع الطبقات، وأن حل مشكلة اليهود لا يكون إلا بتمثيلهم في مجتمعاتهم، إلا أن السوفييت لم يظهروا اهتماماً شديداً بالعرب، وتوقعوا أن الثورة القادمة في فلسطين ستكون بقيادة العمال اليهود والفلاحين العرب ضد البرجوازية اليهودية وملاك الأراضي العرب[3].

وكان ستالين قد أشار في دراسة له تحت عنوان "الماركسية ومسألة القوميات" المنشورة عام 1913، بأن الصهيونية " تيار رجعي قومي للبرجوازية اليهودية، كان له أتباع بين المثقفين وبين القطاعات المتخلفة للعمال اليهود. وقد حاول الصهاينة عزل الطبقة العاملة اليهودية عن الكفاح العام للبروليتاريا"[4]. ورفض السوفييت ثورة عام1936 في فلسطين بحجة وقوعها تحت تأثير نفوذ الفاشية، تلك الثورة الوطنية التي شهدتها فلسطين في العام 1936 ضد الاحتلال البريطاني واليهود، وبدأت بإعلان الإضراب العام لمدة 6 أشهر، ولكن التدخلات العربية بطلب بريطاني أدت إلى فشل الثورة التي رفعت جملة أهداف وهي منع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وعدم بيع الأراضي الفلسطينية إلى اليهود والعمل بقوة على منع قيام دولة يهودية على الأرض الفلسطينية، لان السوفييت رأوا أن تلك الثورة خطر على مصالحهم بالمنطقة، كما عدّوا الحاج أمين الحسيني[5]، في البداية عميلاً فاشياً يقوم

---

(1) إن ما دفعني لذكر القضية الفلسطينية في معرض بحثي هذا هو ما تتمتع به هذه القضية من أهمية في حياة العرب بشكل عام والسوريين بشكل خاص، حيث كانت هذه القضية مقياس ومعيار للتقارب أو التباعد بين العرب ودول العالم، ولكني في هذه المرحلة المبكرة من تاريخ سورية لم أجد أي رد فعل سوري مباشر على المواقف السوفييتية من القضية الفلسطينية، ولاسيما أن سورية كانت ما تزال ترزح تحت نير الاحتلال الفرنسي.

(2) الصهيونية : حركة عنصرية استيطانية توسعية، قامت تحت ستار ديني، مرتبطة نشأة وواقعا ومصيرا بالامبريالية العالمية، تطالب بتوطين اليهود في فلسطين وإقامة وطن قومي لهم فيها. الكيالي عبد الوهاب : الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ببيروت، الطبعة الأولى، 1983، المجلد 3،ص659.

(3) كتن، جورج شكري : مرجع سابق، ص24.

(4) محمود، أمين عبد الله : بحث تحت عنوان " الاتحاد السوفييتي وتأسيس "إسرائيل" "، مجلة جامعة الملك سعود، م2، الآداب "1"، الرياض، 1990، ص267.

(5) أمين الحسيني "1897 – 1974" : سياسي عربي وزعيم فلسطيني، مفتي فلسطين "1921–1948" ورئيس المجلس الأعلى الإسلامي "1922–1937" م، عارض إقامة دولة لليهود في فلسطين، وتولى أثناء الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936م، مسئولية اللجنة العربية العليا لفلسطين، وهي لجنة سرية لتنسيق الجهود على مستوى الدول العربية لنصرة القضية الفلسطينية، وبعد نكسة عام

بتحويل النضال العربي في سبيل الحرية إلى صراع عرقي ضد الشعب اليهودي، إلا أن الوقائع اللاحقة للحرب أثبتت للسوفييت وطنية الحاج أمين الحسيني، وأنه كان بسعيه باتجاه ألمانيا يهدف لنصرة قضية فلسطين[1].

أدى الهجوم النازي على الاتحاد السوفييتي في حزيران 1941م إلى إحداث تغييرات كبيرة في سياسته وتكتيكاته الخارجية والداخلية. فبدأ السوفييت بتعبئة جميع إمكانياتهم لمقاومة الغزو النازي، حيث ابدوا مرونة في علاقاتهم مع الغرب، أما فيما يخص السياسة الداخلية فقد لجأ السوفيت إلى تخفيف القيود المفروضة على الأقليات الدينية والعرقية والقومية في الاتحاد السوفييتي لكسبها إلى جانبه في صراعهم المصيري ضد النازيين[2].

من ناحية أخرى، قامت القيادات الصهيونية باستغلال تطور الظروف السياسية والعسكرية على الجبهة السوفييتية خلال الحرب العالمية الثانية لتبدأ مساعيها الجدية لإيجاد قنوات اتصال مع الاتحاد السوفييتي تخدم مصالحها، رغم المواقف العقائدية المعلنة والمعادية للصهيونية من قبل الاتحاد السوفييتي، وذلك لاعتبارين رئيسين : أولهما أن الاتحاد السوفييتي قوة ستؤدي دوراً في تقرير مستقبل العالم بعد الحرب، وثانيهما وجود أعداد كبيرة من اليهود السوفييت الذين سيشكلون أكبر احتياطي بشري للهجرة إلى الدولة اليهودية فور تأسيسها في فلسطين[3].

بدأ السوفييت في أواخر عام 1943م التعبير عن اهتمامهم الجدي بالمشروع الصهيوني الاستيطاني في فلسطين ضمن إطار الاستعدادات القائمة بين دول الحلفاء للتوصل إلى تسويات سياسية مقبولة في العالم. وعمل السوفييت بالنسبة للمشروع الصهيوني بفرضية مزدوجة:

"أ" أن المشروع الصهيوني سيصبح قضية عالمية وملحة في نهاية الحرب.

"ب" إن السوفييت كإحدى القوى العالمية الرئيسة لابد وأن يتبنوا موقفاً واضحاً حول هذه القضية كباقي القضايا والمشكلات التي تتطلب تسوية خلال مجرى المفاوضات السلمية"[4].

في أعقاب الحرب العالمية الثانية بدأ الاتحاد السوفييتي تأييده لفكرة الدولة الصهيونية في فلسطين خدمة لمصالحه، عندما اتفق ستالين مع كل من روزفلت وتشرشل في مؤتمر يالطا[1] في

1967م، بدأ من جديد نشاطه من أجل فلسطين، موضحاً موقفه الثابت أن القضية لن يتم حلها إلا بالجهاد المسلح، المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سابق، ص 221.

(1) هانتر،أ.هـ. : التورط السوفييتي في المشرق العربي، ترجمة مروان خير، انترناشنال سنتر، لبنان، ط1، 1971 ، ص 28.

(2) محمود، أمين عبد الله : مرجع سابق، ص 269.

(3)حسين، عبد الرحيم أحمد : النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية "1939-1945"م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1984، ص242.

(4) محمود، أمين عبد الله : مرجع سابق، ص273.

شباط 1945، على ضرورة إنشاء «وطن قومي يهودي» في فلسطين وعلى وجوب فتح سريع للأبواب التي كانت تعوق الهجرة اليهودية إلى فلسطين مقابل السماح للسوفييت بإقامة مناطق نفوذ لهم في أوروبا الشرقية"[2].

سيرد لاحقاً تفسير الموقف السوفييتي من دعمه لقيام إسرائيل.

ج – موقف الاتحاد السوفييتي من قضية لواء الاسكندرونة :

لواء الاسكندرونة جزء من أراضي الجمهورية العربية السورية، يقع في الجزء الشمالي الغربي من البلاد على ساحل البحر المتوسط.

بعد توقيع هدنة "موندروس " في 30 تشرين الأول 1918، أبحرت في 14تشرين الأول من العام نفسه بعض الفرق الفرنسية والبريطانية إلى اسكندرونة، لكن جيش الأمير فيصل كان قد سبقهم إلى إنطاكية، ورفع عليها العلم العربي، وفي نهاية تشرين الثاني 1918م أُعلنت الحكومة العربية رسمياً في إنطاكية، وانسحبت الجيوش العثمانية منها نهائياً، وعندما أتم الفرنسيون احتلال المنطقة الغربية من سورية بدؤوا بتنظيم الحكم فيها وجمعوا أقضية اسكندرون وانطاكية وحارم وبيلان بعضها إلى بعض تحت اسم سنجق اسكندرونة المستقل[3].

وفي آب 1920م ألغيت المنطقة الغربية، وأُلحق سنجق اسكندرونة المستقل بحكومة حلب مع الاحتفاظ باستقلاله الإداري، وفي 8 آب قبل التوقيع على معاهدة أنقرة في 20/تشرين الأول /1921، أعطي سنجق اسكندرونة أحوالاً إدارية خاصة بقي السنجق محتفظاً بها حتى عام 1939، ومنذ ذلك التاريخ فرضت فرنسا فيه اللغة التركية لغة رسمية أسوة بالعربية والفرنسية. وفي 20 تشرين الأول 1921، وقعت الهدنة الفرنسية – التركية بموجب "اتفاق أنقرة "، الذي نص في مادته السابعة على وضع نظام إداري خاص لمنطقة اسكندرونة، وإعطاء الأتراك فيها تسهيلات لإنماء زراعتهم، كما نصت المادة الثامنة من الاتفاق على تحديد خط الحدود السورية–التركية، ومنذ ذلك التاريخ توالى التآمر التركي– الفرنسي من خلال قرارات المفوض السامي الفرنسي والاتفاقيات والمعاهدات ما بين فرنسا وتركيا لسلخ لواء اسكندرونة عن وطنه الأم، سورية نهائياً في 25 تموز 1939م [4]

---

(1) مؤتمر يالطا : من مؤتمرات الحرب العالمية الثانية، عقد في مدينة يالطا السوفيتية الواقعة على سواحل البحر الأسود من 4 إلى 11 شباط عام 1945م، حضره الاتحاد السوفييتي ممثلاً بستالين وبريطانيا بزعامة تشرتشل والولايات المتحدة بزعامة روزفلت، ناقش المؤتمر كيفية تقسيم ألمانيا وكيفية محاكمة أعضاء الحزب النازي وتقديمهم كمجرمي حرب، كما اتفق على إعداد ميثاق الأمم المتحدة.الكيالي،عبد الوهاب : مرجع سابق، المجلد 5،ص 392.

(2) كتن، شكري : مرجع سابق، ص35.

(3) المعلم، وليد:،سورية 1916–1946، دار طلاس للنشر، ط1، دمشق،1988، ص301.

(4) المرجع نفسه، ص 321.

وكان قبل هذا التاريخ بسنتين أي في عام 1937، عرضت تسوية لقضية لواء اسكندرونة مابين فرنسا وتركيا على مجلس عصبة الأمم، وافق الاتحاد السوفييتي عليها، عندما تكلم ليتفيونوف[1]، ممثل الاتحاد السوفييتي في المجلس ووزير خارجيته، فعبر عن "ارتياحه لهذه التسوية السارة، لأنها تدل على نجاح الحكومة الفرنسية التي تربطها مع الحكومة السوفييتية رابطة الصداقة، وعلى نجاح الحكومة التركية التي ارتبطت معها أيضا بروابط صداقة قديمة لم تتّبدل، وعلى نجاح العصبة التي تعدَّها حكومته عنصراً مهما في سياستها"[2]، وبذلك كان لواء اسكندرونة ضحية باسم الكفاح ضد الفاشية، وبتأييد الاتحاد السوفييتي لان مصالحه اقتضت ذلك في تلك الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية، بغض النظر عن المبادئ السوفييتية حول حق الشعوب في تقرير المصير.

وقد أدرك الاتحاد السوفييتي خطأه، لكن بعد عشر سنين في نيسان 1947، فأعلن عن حقيقة هذا الاتفاق وعن مآسيه الذي نشرته البرافدا وأذاعته وكالة تاس، وهو بمثابة نقد ذاتي لموقف ليتفيونوف في مجلس عصبة الأمم في عام 1937م [3]، وقد جاء البيان تحت عنوان (قضية لواء اسكندرونة من الوجهة السياسية)، أذاعه مكتب الأنباء السوفييتي بدمشق 7 أيلول 1947م تاس:"إن قضية لواء الاسكندرونة، هي إحدى مشاكل ما بعد الحرب، أي حرب 1939م- 1946م المهمة، التي تنتظر حتى الآن حلاً لها. وهي من بعض النواحي حجر عثرة في طريق العلاقات بين سورية وتركيا"، وبعد عرض تاريخي مفصل لقضية اسكندرونة وتطورها واستعراض المواقف التركية والفرنسية والدولية، أكد البيان: "على صحة أساس جمع الأدلة المقدمة من قبل الجمهورية العربية السورية على عروبة اللواء"[4]، فإن صوت سورية لم يُسمع. لأن في ذلك الوقت كان الاستعماريون الإنكليز والفرنسيون يستعدون للحرب العالمية الثانية، ويريدون تأمين مساعدة تركيا لهم، وكانوا مستعدين لدفع ثمن هذه المساعدة على حساب الشعب السوري، وهكذا فصل لواء الاسكندرونة عن سورية بالرغم عن إرادة أكثرية سكانه العرب، نتيجة لمناورات الدول الاستعمارية لتأمين مصالحها قبيل الحرب العالمية الثانية، إن سورية حين كانت تحت الانتداب الفرنسي، لم تعترف لتركيا بأي حق في الاسكندرونة، فليس من المعقول أن تعترف بذلك الآن، بعد أن أصبحت دولة مستقلة.

---

(1) مكسيم ليتفيونوف: ولد في 17 حزيران 1851م، وزير خارجية الاتحاد السوفييتي "1930-1939 "، حض على التعاون مع الدول الغربية واتخاذ موقف جازم ضد دولتي المحور، حل مولوتوف مكانه قبيل إبرام الاتفاقية الألمانية السوفييتية عام 1939م، عين سفير للاتحاد السوفييتي بالولايات المتحدة الأمريكية "1941-1943"، توفي في 31 كانون الأول 1951، الزمل،ناصر : موسوعة أحداث القرن العشرين في موسوعة، الجزء السادس، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 2001، ص 33.

(2) خدوري، مجدي : قضية لواء اسكندرونة، سلام للترجمة والنشر، دمشق، ط2، 1992، ص 61- 81

(3)علي زرقة، محمد: قضية لواء الاسكندرونة "وثائق وشروح "، ج2، دار العروبة، بيروت، 1994، ص235.

(4)انظر التفاصيل في الملحق رقم "2"، ص2.

وفي حين نرى تشكوسلوفاكيا، والنسما، والحبشة، وألبانيا، ومنشوريا، والصين، وقد تخلصت منذ أمد طويل بعد انتهاء هذه الحرب العالمية من جميع المحتلين، لا يزال الأتراك يحتفظون بسيطرتهم على لواء الاسكندرونة. إن الأوساط التقدمية في العالم أجمع مقتنعة بأن لسورية جميع الحقوق في اسكندرونة، وأن الظلم الذي اقترف في الفترة المضطربة ما قبل الحرب يجب إصلاحه، وأن الأراضي السورية التي استولت عليها تركيا يجب أن تعاد إلى السوريين أصحابها الشرعيين. "إن هذا التدبير ضروري لتنظيم العلاقات بين تركيا وسورية، وتمليه أيضاً ضرورات السلم والأمن من الشرق الأدنى"[(1)].

وجاء في مذكرات تشرشل أن ستالين ذكر في حديث له مع ايدن في 16 كانون الأول 1942، رأيه بالموافقة على احتمال منح تركيا بعض الأجزاء في سورية الشمالية[(2)].

رغم أن السوفييت استدركوا خطأهم بعد عشر سنين، إلا أن الأمر كان قد وقع، وخسرت سورية جزءً من أرضها تحت أنظار دول العالم وبموافقتهم، ومن بينهم السوفييت، وذلك لخدمة مصالح بلادهم، أما أثر موقف السوفييت هذا على العلاقات السورية– السوفييتية فلم يكن واضحاً بشكل مباشر في تلك الفترة بسبب وقوع سورية تحت سلطة الانتداب الفرنسي.

<u>د– مشاركة الشيوعيين السوريين في نضال حركة التحرر الوطنية في سورية بين عامي 1925–1946 :</u>

بعد قيام الثورة السورية الكبرى، اجتمعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني–السوري[3] وأخذت قراراً بدعم الثورة السورية بكل ما لدى الحزب من إمكانات، بما فيها السعي لدى الحركة الشيوعية العالمية للتنسيق مع وسائل دعم الثورة[(4)]. وأعلن الحزب تأييده الكامل للثورة السورية الكبرى عام 1925، وأصدر نشرات باللغات الفرنسية والأرمينية والعربية دعا فيها الشعب إلى الانضمام إلى صفوف الثوار، ودعا الجيش إلى العصيان والتمرد[(5)].

في 26 آب 1926، صدر نداء عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في سورية وفلسطين إلى جميع عمال وشعب فرنسا بالوقوف ضد سلطته التي تدمر القرى وتقتل الناس بالجملة، وأكد على

---

(1)علي زرقة، محمد: قضية لواء الاسكندرونة، مرجع سابق، ص236.

(2) الأرمنازي، نجيب : سورية من الاحتلال حتى الجلاء، ص182.

(3)دكروب، محمد : جذور السنديانة الحمراء، دار الفارابي، بيروت،2007، ص296

(4) تم إعلان تأسيس الحزب الشيوعي السوري اللبناني في 28 تشرين الأول 1924، المرجع نفسه ، ص260

(5) مرقص، إلياس : تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي، دار الطليعة، بيروت، 1964، ص17.

استمرار الثورة السورية بالرغم من الأحداث الدامية منذ عام كامل، وأن وحشية الاستعمار الفرنسي لم تتمكن من إيقاف الثورة السورية وأنها ستنتصر[1].

وفي العام نفسه" 1926 م" اعتقلت السلطات الاستعمارية الفرنسية اغلب أعضاء الحزب الشيوعي السوري اللبناني، وأعفي عنهم بعد انتكاس الثورة السورية، حيث صدر عفو عام عن المعتقلين السياسيين في 18 كانون الثاني 1928، وكان لابد من عودة الحزب إلى نشاطه،حيث عقدت اللجنة المركزية في شباط 1928، اجتماعاً وخلال الاجتماع سمي فواد الشمالي أمينا عام للحزب[2].

حافظ الشيوعيون لاحقاً على أفقهم الأممي، وتوسعت ونمت علاقاتهم مع بلاد السوفييت وهذا ما تأكد بصورة خاصة من خلال مشاركة الحزب الشيوعي في سورية ولبنان في مؤتمر الأممية الشيوعية السادس الذي عقد في 17 تموز 1928، فكان فؤاد الشمالي[3] هو مندوب الحزب لهذا المؤتمر[4]. وهكذا جاءت الفرصة التي كان ينتظرها الشيوعيون اللبنانيون والسوريون بالانتساب إلى الأممية الشيوعية الثالثة، بوصفه حزباً مستقلاً، وليس كفرع للحزب الشيوعي في فلسطين[5]. وأُتيح لهم في أطار المؤتمر السادس للأممية "بحث المسألة القومية للبلدان العربية في ظل التجزئة الاستعمارية للبلاد العربية وتقاسمها بين الامبرياليين، وفي ضوء تجارب نضال الشعب العربي ضد الامبريالية، وفي ضوء تجربة الحزب خلال الثورة السورية، وضرورات الكفاح ضد الاستعمار[6]. واتخذت توصيات بضرورة تأليف منظمات مستقلة للعمال والفلاحين، والخروج عن تأثيرات البرجوازية الوطنية التي لا يجوز عقد اتفاقات مؤقتة معها، إلا بقدر عدم إعاقتها للتنظيم الثوري للعمال والفلاحين، وبقدر ما تناضل بصورة فعالة ضد الامبريالية[7].

---

(1) جزماتي، نذير : مرجع سابق، ص21.

(2) قريو، يعقوب : مرجع سابق، ص65.

(3) فؤاد الشمالي : (1894-1939) شيوعي لبناني،عاش في مصر حيث أكمل دراسته، واضطر للعمل بسبب الظروف الاقتصادية للأسرة وعمره 16 عاما (1910) فى مصنع للتبغ بالإسكندرية، وانضم إلى نقابة وأصبح رئيس تلك النقابة وأسهم بشكل فعال فى تأسيس أول إتحاد للعمال المصريين وفى تأسيس الحزب الشيوعى المصرى فقام الإنجليز بطرده من مصر، عاد الشمالى الى لبنان عام 1923حاملا معه تجربته في مصر، فبمجرد وصوله أسس " النقابة العامة لعمال التبغ" وبمشاركة يوسف ابراهيم يزبك قام بتأسيس "حزب الشعب" كواجهه للعمل الشيوعى، ثم أعلن ورفاقه عن تأسيس " الحزب الشيوعي السوري " فى 2 أيلول 1924م، ليشمل سورية ولبنان، أصدر كتابه " أساس الحركات الشيوعية فى البلاد السورية اللبنانية" وكتاب "الاشتراكية" عام .1936. حنا، عبد الله : رواد الحركة الشيوعية، دار الفارابي 1986م، ص176.

(4) نذير، جزماتي، مرجع سابق، ص26.

(5) رزق، رزق : مرجع سابق، ص 71.

(6) دكروب، محمد : مرجع سابق، ص341

(7) رزق، رزق : مرجع سابق، ص71.

ويقول فؤاد الشمالي عن الفترة التي أعقبت عودته: "فبعد رجوعي من موسكو عقدت اللجنة المركزية جلسة تقرر فيها استبدال اسم الحزب، وأصبح الحزب الشيوعي السوري فرع الانترناسيونال، ويقدر الرفاق اللبنانيون أن تغيير اسم الحزب إلى الحزب الشيوعي السوري قد جاء ليتوافق مع شعار الوحدة السورية ضد التجزئة الاستعمارية الفرنسية لسورية ولبنان إلى دويلات هزيلة، أما القسم الثاني من التسمية فكان بهدف التأكيد على انتساب الحزب رسمياً إلى الجيش العالمي الكبير للأممية لشيوعية"[1].

في المرحلة التالية من تاريخ سورية تابع الشعب السوري نضاله في سبيل الحرية والاستقلال، وكان من نتائج هذا النضال تراجع الاستعمار الفرنسي الذي حاول استمالة البرجوازية فوافق على الانتخابات النيابية عام 1928، ونجحت القوى الوطنية في تلك الانتخابات ’وقد حاولت الجمعية التشريعية في هذه المرحلة إقرار الدستور المقترح مع إضافة مواد تخص الوحدة السورية بفضل الضغط الجماهيري، لكن المفوض السامي قرر إضافة المادة رقم /116/ والتي تنص على ما يلي:"أن جميع قرارات المجلس النيابي لا تصبح نافذة إلا إذا صادق عليها المفوض السامي"[2]. وفي جو احتدام الصراع مع الفرنسيين حول الدستور والجمعية التشريعية انعقد المجلس الوطني الثاني للحزب الشيوعي السوري في عام 1930، تم شرح الوضع السياسي، وأعلن ضرورة مواصلة النضال الوطني من أجل التحرر والاستقلال[3]. وأصدرت اللجنة المركزية للحزب أول بيان صريح لها، أعلنت فيه: " رفض تجزئة سورية وهاجمت الزعماء الوطنيين الذين خذلوا الثورة وحرضت العمال والفلاحين كي يضعوا حداً لهؤلاء"، ويخلص البيان إلى تذكير الشعب السوري بأننا :"لسنا وحدنا في نضالنا ضد الاستعمار، بل هناك مئات الملايين من الشعوب المظلومة، وهناك الاتحاد السوفييتي بثورته البلشفية نصيرة الشعوب المظلومة التي تعمل على تحرير الشعوب الضعيفة من نير الاستعمار، إنها معنا في كفاحنا لتحرير أنفسنا"[4].

بعد بيان الحزب الشيوعي السوري حول الدستور والأوضاع في سورية في تموز 1930، كان رد فعل فرنسا عنيفاً ضد الدعاية الثورية. ومن موسكو كتبت مجلة المراسلات الأممية الناطقة باسم الأممية الشيوعية في عددها الصادر في 3 أيلول 1930، تقول: " أعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري، في السابع من تموز عن وجود الحزب كحزب سياسي، وأصدرت بياناً

(1) جزماتي، نذير، مرجع سابق، ص26

(2) رزق، رزق : مرجع سابق، ص 73.

(3) حنا،عبد الله : الحركات العمالية في سورية ولبنان، دار دمشق، 1973، ص234- 235

(4) رزق، رزق : مرجع سابق، ص 73.

مهماً، كان خطوة كبيرة تم إنجازها مؤخراً لتنمية الشيوعية في البلدان العربية، وحدث بالغ الأهمية في تاريخ الأممية الشيوعية"[1].

الملاحظ في هذه المرحلة أن مواقف الحزب تأثرت بسلوك وانتماء قياداته العرقية من الداخل، ولم ينجو الحزب من تأثير القوى الخارجية عليه (الحزب الشيوعي الفرنسي – الأممية الشيوعية) وعلى مواقفه غير المتبلورة من القضايا الوطنية والعربية، والتاريخ شاهد على أن الشيوعيين الأوائل ناضلوا بنفَس عربي ومحلي محض، ففي عام 1934، عُقد "مؤتمر المثقفين الثوريين العرب" في زحلة، وكان الحزب الشيوعي السوري وراء انعقاده، وطرح هذا المؤتمر شعارات تطالب بضرورة الاستقلالية، ورفض كل ما لا يوافق مجتمعنا العربي، وطرح يوم ذاك ما يسمى بالاشتراكية العربية وشعار "اتحاد الجمهوريات الاشتراكية العربية" وصدر بيان تحت عنوان "في سبيل الوحدة العربية"[2].

وفي عام 1935، أيد الحزب الشيوعي اللبناني السوري القرار الصادر عن مؤتمر الأممية الشيوعية والقاضي بضرورة استقلالية الأحزاب الشيوعية والعمالية إدراكا وإيمانا منه بضرورة الانطلاق بالحزب عربيا ومحليا لإبعاد التهمة القائلة بموالاة الشيوعيين لموسكو، كما جاء في مؤتمر الأممية الشيوعية ما يلي :"تم الاتفاق في مؤتمر الشيوعية السابع عام 1935م على استقلالية كل حزب من الأحزاب العمالية والشيوعية، لأن وجود مركز موحد للقيادة لا ينسجم مع التحرك الديناميكي المطلوب لمواجهة الحرب ودحر الفاشية"[3]. وتأكدت صوابية هذا الرأي عندما حل الهجوم الفاشي على الاتحاد السوفييتي، وازدادت صعوبة الاتصال بموسكو، مما عزز ضرورة استقلالية كل حزب وهذا من صلب الماركسية اللينينية التي تؤكد على ضرورة الانطلاق من أوضاع البلاد المحلية. لكن ستالين في تلك المرحلة كان يرى ضرورة الارتباط بالمركز لمساندة الاتحاد السوفييتي في نضاله الثوري ضد الثورة المضادة محلياً وعالمياً وتعليق قرار مؤتمر الأممية السابع عام 1935، بسبب ما يمر به الاتحاد السوفييتي من ظروف خطيرة واستثنائية، وعلّق أحد كتاب الحزب الشيوعي السوري على ذلك بقوله : " بالرغم من ضرورة تلاحم الأحزاب الشيوعية العالمية ومساندتها الرفاقية للاتحاد السوفييتي من أجل إرساء أول دولة اشتراكية، كان لابد من الاهتمام بخصوصية واستقلالية الأحزاب الشيوعية بعد خروج الاتحاد السوفييتي منتصرا"[4]، في الحرب العالمية الثانية استمر تعليق قرار الأممية السابع، مما أضر باستقلالية الأحزاب الشيوعية، وانعكس سلباً على تطورها[5].

---

(1) رزق، رزق : مرجع سابق، ص 73.

(2) المرجع نفسه، ص 79

(3) رزق، رزق : مرجع سابق، ص 79.

(4) قريو، يعقوب : مرجع سابق، ص80.

(5) المرجع نفسه، ص80.

انضم خالد بكداش[1] إلى الحزب الشيوعي السوري في أوائل الثلاثينات، وفي عام 1932، اقترح آرتين مادويان[2] أن يكون خالد بكداش فاعلاً في اللجنة المركزية للحزب، كونه شاب مثقف ثوري من دمشق كحل ونتيجة للأزمة التي كان يعاني منها الحزب " التعريب "، وهي زيادة نسبة العناصر الأرمنية في بعض المنظمات الحزبية، انتقل خالد بكداش إلى موسكو بين عامي (1934-1936م)، لدراسة الماركسية اللينينية، وحضر مؤتمر الكومنترون عام 1935، حيث جاءته الفرصة لتمثيل الحزبين السوري والفلسطيني، وكان ذلك باقتراح وتأكيد آرتين مادويان أيضاً. بعد نقاش في اجتماع اللجنة التنفيذية للكومنتيرن انتدب خالد بكداش ممثلاً للأحزاب الشيوعية العربية في الكومنترون[3].

عاد خالد بكداش من موسكو مروراً بباريس، وخلال وجوده في فرنسا كتب مقالا في صحيفة لومانتيه" الناطقة باسم الحزب الشيوعي الفرنسي " بعنوان"إن الشعب السوري ينتظر" وكان الوفد السوري المفاوض موجوداً في باريس، وقرأ أعضاء الوفد المقال، وكان لخالد بكداش الفضل في ترتيب لقاء بين الوفد السوري والحزب الشيوعي الفرنسي وتوطيد الصداقة بينهما، حيث كان الحزب الشيوعي الفرنسي يعمل من خلال الحكومة الفرنسية، ويمارس الأساليب الضاغطة من أجل استقلال سورية ولبنان، وبهذا الموقف اكتسب بكداش مكانة لدى الوطنيين والوفد السوري[4].

بعد عودة خالد بكداش إلى سورية، عقد اجتماعاً موسعاً تم فيه إبعاد الاتجاه العربي ومن أسهم في انعقاد مؤتمر المثقفين الثوريين العرب عام 1934 في زحلة، ذلك المؤتمر الذي كانت تسوده الدعوة إلى التحالف بين القوى القومية والوطنية ومن بينها "عصبة العمل القومي" والشخصيات الوطنية أمثال الدكتور عبد الرحمن الشهبندر[5] وميشيل عفلق[1] وصلاح البيطار[2].

---

(1) قريو، يعقوب : مرجع سابق، ، ص80.

(2) أرتين مادويان: ولد في أضنة عام 1904 وتفتح وعيه على المآسي والمجازر، التي لحقت بالأرمن بين عامي 1908 و1920. تعلم لفترة في إستنبول وغادرها إلى بيروت ملتحقاً بأقاربه، الذين نزحوا بسبب المجازر، التي حلّت بالأرمن وفي بيروت أسس منظمة سبارتاك اليسارية الأرمنية متأثراً بالحزب الشيوعي الألماني، الذي حمل الاسم نفسه. أسهم في تأسيس الحزب الشيوعي. ونظّم توزيع البيان الصادر باسم الحزب بالفرنسية، الذي يدعو جنود الجيش الفرنسي لتأييد الثورة السورية وتحويل سلاحهم بوجه ضباطهم. أمضى مادويان حقباً من حياته في السجون، واستمر نشيطاً في قيادة الحزب الشيوعي حتى وفاته وله مذكرات منشورة بعنوان: (حياة على المتراس، ذكريات ومشاهدات).حنا، عبد الله : رواد الحركة الشيوعية، مرجع سابق، ص27.

(3) قريو، يعقوب : مرجع سابق، ص101- 102.

(4) المرجع نفسه، ص 88- 93.

(5) عبد الرحمن الشهبندر :(1879- 1940 م)، طبيبي وسياسي سوري وخطيب وكاتب، درس الطب في الجامعة الأمريكية في بيروت، إتّصل ببعض معارضي الحكم العثمانيّ مثل عبد الحميد الزهراوي في بداية شبابه محاربًا تصرّفات جمال باشا السفّاح، تولّى في مصر رئاسة تحرير جريدة الكوكب ليتركها بعد أن تبيّنت له تبعيّتها للسياسة الإنكليزيّة، ومن ثمّ ساند ثورة الشريف حسين ضد العثمانيّين.في الحكومة السورية التي ترأسها هاشم الأتاسي في أيار1920 ، تسلّم الشهبندر وزارة الخارجيّة السورية التي سقطت

يصف أحد كتّاب الحزب الشيوعي السوري مواقف خالد بكداش هذه بأنها: " أبعدت الحزب الشيوعي عن الشارع العربي، ولم يستطع تحمل هموم الوطن والمجتمع لاسيما بعد عام 1937م[3]"، ويقول يوسف الحلو: " إن التحول السلبي في خط الحزب الذي حمله بكداش العائد من الكومنترون واقره الاجتماع الموسع للجنة المركزية المنعقد في دمشق في مطلع شباط 1937، وهو التحالف مع الديمقراطية الفرنسية بشكل مجرد دون أي ربط مع النضال ضد الاستعمار الفرنسي لتحقيق الاستقلال الوطني شكَّل صدمة لمسار الحزب الذي كان قد حقق خطوات ايجابية في المجال الوطني"[4].

وعاد بكداش بعد عام تقريباً من إبعاده العنصر العربي في 27 تشرين الثاني 1938، في اجتماع موسع للجنة المركزية، تحت عنوان" ضرورة الوحدة العربية" وانتقد حركة المثقفين الثوريين العرب بدعوى عدم واقعيتهم ولتأثرهم بالنموذج الهتلري[5].

والذي يؤكد التحول السلبي في خط الحزب الشيوعي في تلك المرحلة، تأييده السياسة السوفييتية تجاه قضية سلخ لواء اسكندرونة، عندما عبر وزير الخارجية السوفييتي في 29أيار 1937،

بدخول الفرنسيّين وفرضهم الانتداب على سورية، إنضمّ في عام 1925م للثورة السوريّة في جبل العرب، لجأ إلى الأردن بعد أن صدر بحقه غيابيًا حكم بالإعدام. ألغي الحكم لاحقًا ليعود إلى دمشق في أيّار عام 1937 م،عارض المعاهدة السورية الفرنسية 1936م. الكيالي عبدالرحمن : مرجع سابق، ج 3، ص826.

(1) ميشيل عفلق : (1910-1989م) سياسي سوري وأحد مؤسسي حزب البعث الذي أصبح فيما بعد حزب البعث العربي الاشتراكي، لمع ميشيل على مقاعد الدراسة وانتقل إلى باريس ليلتحق بجامعة السوربون حيث بلور أفكاره الحزبية. وبعد رجوعه سورية، عمل عفلق كمدرس كما نشط في الوسط السياسي. وفي عام 1940 وخلال سيطرة فرنسا الفاشية على سورية، أسّس ميشيل عفلق حزب البعث العربي الاشتراكي بمساعدة صلاح بيطار. وارتقى إلى منصب وزير التعليم في عام 1949 واستمر في منصبه لفترة وجيزة، ولعب دوراً مهماً في تحقيق الوحدة مع مصر عام 1958. انتقل الى العراق بعد حركة 23 شباط 1966م، له العديد من المؤلفات البعثية. الكيالي، عبد الوهاب : مرجع سابق، مجلد 2، ص515.

(2) صلاح البيطار : (1980 - 1912)، سياسي سوري، أسهم في تأسيس منظمة الإحياء العربي التي تحولت في ما بعد إلى حزب البعث العربي، فيما بعد حزب البعث العربي الاشتراكي، وفي سنة 1947م، عقد البعث أول مؤتمراته حيث انتخب البيطار فيه أميناً عاماً. اندمج الحزب سنة 1953م، مع الحزب العربي الاشتراكي ليصبح اسمه حزب البعث العربي الاشتراكي وأصدر المؤسسان صحيفة خاصة باسم البعث، وعقد الحزب أول مؤتمراته في عام 1947، حيث تم انتخاب صلاح البيطار عضواً في القيادة القومية، وفي عام 1948م سجن صلاح البيطار خارج مدينة دمشق، بسبب معارضته تجديد رئاسة شكري القوتلي للجمهورية السورية. بعد وصول البعث إلى الحكم في 8آذار1963 ، تولى صلاح البيطار رئاسة الوزراء أربع مرات، وإثر قيام حركة 1966/2/23 انتقل الى لبنان. الكيالي، عبد الوهاب : مرجع سابق، مجلد 3، ص343.

(3) قريو، يعقوب : مرجع سابق،ص104.

(4) الحلو، يوسف خطار : مرجع سابق، ص 12.

(5)مادويان، أرتين: حياة على المتراس، دار الفارابي،لبنان، 2011، ص 203.

أثناء توقيع الاتفاقية التي ألغت السيادة السورية على اللواء، عن الارتياح لنجاح العصبة في حل المشكلة بين الأصدقاء" الفرنسيين والأتراك" [1].

سجلت مرحلة النصف الثاني من الثلاثينيات المزيد من التحولات السياسية غير الواقعية عندما عدَّ خالد بكداش القطر السوري "أمة سورية"، وهذا ما جاء في مقال له منشور في جريدة صوت الشعب في 19حزيران 1937 ، بعنوان 'كيف تكون الأمة صفاً موحداً منظماً؟"،:" تشغل الآن مسألة وحدة الصفوف محلاً أولياً في السياسة السورية، ويعتقد بعض أخوتنا الوطنيين أن المسألة ليست موضوع بحث من الأساس، فالصفوف كما يقولون ملمومة والكلمة موحدة، لكننا لا نعتقد أنهم مصيبين كل الإصابة فيما يذهبون إليه، إن الأكثرية الساحقة للأمة السورية، بل الأمة السورية كلها عدا نفر قليل باعوا أنفسهم للاستعمار "[2]

وفي ذلك دليل قاطع على عدم وضوح الرؤية الواقعية من قبل الشوعيين السوريين، فمن وصفهم خالد بكداش "بأنهم باعوا أنفسهم"، هم أغلبية الشعب السوري الوطني الذين سعوا لنيل الاستقلال والتخلص من الاحتلال الفرنسي.

في أيلول 1937، خرج الحزب الشيوعي في سورية ولبنان بدعوة جديدة، هي ضم هذين القطرين العربيين إلى حلف سعد أباد[3]، وكانت تلك الدعوة تلاقياً مع السياسة التي انتهجتها الشيوعية العالمية بلقائها مع الكتل الاستعمارية، لتكوين الأحلاف في الوطن العربي وبلدان حوض البحر المتوسط بغية خدمة المصالح الاستعمارية بين كل من تركية والعراق وإيران وأفغانستان. وقد وقف الاتحاد السوفييتي من الحلف موقف المؤيد[4]. وفي ذلك دليل على عدم وضوح الرؤية الواقعية من قبل الشيوعيين السوريين.

وفوق كل هذا كتب خالد بكداش في جريدة صوت الشعب العدد 155، الصادر في 5 أيار 1938م عن الأعمال الوحشية الصادرة من قبل سلطات الانتداب الفرنسي بحق الشعب السوري: "نحن نعلم أن هذه الأعمال لا تمثل إرادة فرنسا التي نحبها وتحبنا، فرنسا التي عقدت معنا

---

(1) مرقص، الياس . محمد علي الزرقه : صفحات مجهولة من تاريخ الحزب الشيوعي السوري، دار الدراسات العربية، مصر 1960 م، ص 39.

(2) المرجع نفسه، ص21

(3) حلف سعد آباد :ميثاق عدم اعتداء تم توقيعه من قبل كل من تركيا – إيران – أفغانستان – العراق، في قصر سعد آباد في طهران في إيران، في 18 تموز 1937م، وجاء فيه : يتعهد الفرقاء المتعاقدون بإتباع سياسة الامتناع المطلق عن أي تدخل في شئونهم الداخلية. كما يتعهدون تعهداً صريحاً بمراعاة حرية حدودهم المشتركة، وأن يتشاوروا فيما يخص كلاً منهم في الاختلافات التي لها صبغة دولية ولها علاقة بمصالحهم المشتركة، وحل وحسم كل المنازعات أو الاختلافات من أي نوع أو مصدر والتي قد تنشب فيما بينهم، يجب أن لا يكون إلا بالطرق السلمية. عطية الله، أحمد : مرجع سابق، ص 618.

(4) قلعجي، قدري : تجربة عربي بالحزب الشيوعي، دار الكتاب العربي، ط6، بيروت، 1980م، ص 88-89.

المعاهدتين، فرنسا التي أنجبت الجبهة الشعبية، وصوتت في 3 أيار 1936، ضد الفاشية والحرب في سبيل الخبز والسلام"[1].

وهناك مسألة أيضاً تؤخذ على الشيوعيين، ففي عام 1935، وأمام الخطر الذي شكله انتصار النازية في ألمانيا وبسط سيطرة هتلر الكاملة على الحكم، ثم جاء العدوان الفاشي الايطالي على الحبشة عام 1935، ليضيف إلى شعارات الحزب الشيوعي السوري الرئيسية الموجهة ضد الاستعمار، شعار مكافحة الخطر الفاشي بقيام أوسع تجمع وطني عربي ضد الاستعمار والفاشية[2]. وعدَّ الشيوعيون في حينها هذا الموقف دعماً للاتحاد السوفيتي، إلا أن السوفييت أحرجوا الشيوعيين في عام 1939، عندما وقعوا اتفاقاً مع ألمانيا النازية[3]، وتم استخدام هذا الميثاق كمادة ضد الاتحاد السوفييتي والشيوعيين على حد سواء[4]. وسوغ السوفييت موقفهم هذا، في أنهم اقترحوا في صيف 1939، على كل من بريطانيا وفرنسا التوقيع على اتفاقية مشتركة لحماية الأمن القومي الأوروبي والوقوف معاً في وجه العدوانية الهتلرية، لكن فرنسا وبريطانيا فعلا كل ما من شأنه وقف توقيع اتفاقية مشتركة مع الاتحاد السوفييتي، بل حثا هتلر على توجيه آلته العسكرية نحو الشرق وتصفية الاتحاد السوفييتي، فوجد الاتحاد السوفييتي عندها نفسه في وضع حرج لا مخرج منه، وكان بحاجة إلى الوقت، فكان الاتفاق "السوفييتي ـ الألماني "، بمثابة مساومة تاريخية لا بد منها لكي يتمكن الاتحاد السوفييتي من الاستعداد لمواجهة هتلر والانتصار عليه[5]. ربما كانت فكرة جيدة لتجنيب الدولة السوفييتية الفتية الخطر النازي القادم لكن الامبريالية العالمية كانت تجد خطر الدولة السوفييتية أكبر من خطر هتلر، وخططت لضرب القوتين يبعضهما البعض.

وفي أيلول عام 1939، مُنع الحزب من كل نشاط، وعُدَّ غير شرعي، واعتقل زعماؤه، إلا أن احتلال الحلفاء لسورية في أيار 1941، ومهاجمة هتلر للاتحاد السوفييتي بعد شهرين قادا إلى إطلاق سراحهم واستئناف نشاطهم في شتاء ذلك العام، وعلى نطاق واسع، وزادت شعبية الحزب بعد أن بات مؤكداً من سيربح الحرب لاحقاً[6]، وبعد إعلان استقلال سورية ولبنان حصل الشيوعيون على وضع مستقل منفصل في كل من سورية ولبنان، مع أنهم ظلوا يرتبطون بلجنة مركزية واحدة وثبت استقلالهم في 23 تموز 1944م، بإيجاد لجنتين مركزيتين منفصلتين. كان خط الحزب زمن الحرب

(1) مرقص، الياس . علي، الزرقا محمد : صفحات مجهولة من تاريخ الحزب الشيوعي السوري، ص 21

(2) يوسف خطار الحلو، أوراق من تاريخنا، ص25.

(3) قلعجي، قدري : مرجع سابق، ص 96- 97.

(4) المرجع نفسه، ص 96- 97.

(5) جريدة الثورة، العدد 14015، 9 أيلول 2009، مقال تحت عنوان تزييف الحقائق التاريخية، نقلا عن مقال في نوفوستي الاتحاد السوفييتي.

(6) سيل، باتريك : الصراع على سورية، مرجع سابق، ص 215 -216

هو التعاون مع "العناصر الإصلاحية الوطنية " في الكفاح ضد الفاشية وفي حركة التحرر والانبعاث الوطنيين، وفي أول انتخابات في سورية بعد إعلان الاستقلال رسميا في عام 1943م، رشح خالد بكداش نفسه، وخاض الحملة الانتخابية وفق برنامج أكد فيه على استقلال وحرية سورية، وعلى الوحدة الوطنية وإعادة تجميع الشعب في سبيل الاستقلال الوطني، تقوية الروابط الاقتصادية والثقافية مع الدول الكبرى وتقوية الصلات مع أقطار العالم على أساس العدل والمساواة، لقد أقام بكداش علاقات ممتازة مع القوتلي وزعماء الكتلة الوطنية، وكان بعض أعضاء الحكومة يستمعون كثيراً إلى خطبه التي كان يلقيها في الاحتفالات مثل الأول من أيار، وكما قلنا حصل الحزب بنهاية الحرب العالمية الثانية على سمعة حسنة[1].

هـ– موقف الشيوعيين السوريين من القضية الفلسطينية :

إن واقع تشكيل الأحزاب الشيوعية من عناصر متعددة منها اليهودية والأرمنية والكردية والعربية، في مرحلة بدايات تلك الأحزاب ونضالها من أجل التحرر القومي، كان له كبير الأثر في تأرجح مواقف الأحزاب الشيوعية، التي اتسم موقفها من القضية الفلسطين بازدواجية بين هدفين هما:

أ. التهاون مع الاستعمار، والتهجم على الصهيونية العالمية التي تحيك مؤامراتها ضد الوطن العربي، في وقت كان الاستعمار يتحرك تحت ضغط الصهيونية العالمية لإقامة دولة "إسرائيل".

ب . التهجم على حركة التحرر العربي، ونعتها بالشوفينية[2]، واتهامها بالفاشستية[3]، فنأى الشيوعيون بجانبهم عن الكفاح الذي شهدته فلسطين بين عامي (1939.1929م) وفي ذلك قال فرج الله الحلو: "لقد كنا وما زلنا نقول إن نضال العرب في فلسطين ليس نضالاً بين عرب ويهود " ودعا الشيوعيون في الوقت نفسه إلى الإخاء اليهودي تحت ستار الأممية، في مرحلة اصطبغت بها الأقلية اليهودية في فلسطين بصبغة النزعة العدائية للعرب التي جهدت الصهيونية على تأجيجها، وكانت الأهداف الرامية إليها، خلق دولة يهودية في فلسطين"[4].

---

(1) سيل، باتريك : الصراع على سورية، مرجع سابق ، ص 215 -216

(2) الشوفينية : مصطلح، من أصل فرنسي، يرمز إلى التعصب القومي المتطرف، نسبة إلى جندي فرنسي يدعى "نيقولا شوفان " حارب تحت قيادة نابليون بونابرت وكان مضرب المثل في تعصبه لوطنه وتفانيه في سبيله، ومع الأيام اتخذ المصطلح معنى التعصب الأعمى والعداء للأجانب والتزمت القومي، ويستخدم المصطلح أحياناً لوصم الأفكار الفاشية والنازية في أوروبا والعالم. الكيالي،عبدالوهاب :مرجع سابق،مجلد3،ص 503

(3) الفاشستية :بمعناها الحرفي هي الحركة التي أسسها موسوليني في ميلانو في 19 آذار 1919، وهي النظام السياسي الذي فرضه موسوليني على ايطاليا بعد وصوله إلى السلطة في 30 تشرين الاول 1922م، وهي اسم عام يطلق على الأيدلوجيات والحركات السياسية وأنظمة الدولة التي تتخذ موقفا قوميا متطرفاً وتجنح إلى التسلط والعسكرة. الكيالي،عبدالوهاب :مرجع سابق، مجلد 4، ص449.

(4) قلعجي، قدري : مرجع سابق، ص 133 –138.

ويقول خالد بكداش: " لقد وقفنا ضد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وقفنا مع الاستقلال الفلسطيني وخروج بريطانيا من فلسطين وقيام دولة مستقلة ديمقراطية يعيش في ظلها العرب واليهود"[1].

<u>في الختام</u> كانت مواقف الحزب الشيوعي السوري حتى عام 1936م، ومن خلال الدراسة تتسم بالروح الوطنية، إلا أنه ومنذ عام 1936م كانت تلك المواقف متناقضة مع طموحات الإنسان العربي، وحتى مع الشوعيين أنفسهم أحياناً، فالتناقض واضح بين بيان خالد بكداش النيابي ومواقف الحزب، وباختصار، ربما ظن الشيوعيون أن الإخلاص للقرارات الأممية هو إخلاص للحزب، بينما الإخلاص لأي حزب يكون في مدى تمثل هذا الحزب لقضايا وطنه، وبهذا فإن الحزب الشيوعي السوري قد أضاع البوصلة في تلك المرحلة، فلم يستطيع أن يوفق بين انتمائه للشيوعية العالمية وانتمائه الوطني، وهذه المواقف لم تخدم العلاقات السورية –السوفييتية.

<u>2- العلاقات الاقتصادية :</u>

رغم قلة الوثائق المتعلقة بالشؤون الاقتصادية في هذه المرحلة، فقد تبين من خلال القرار رقم 2731 والصادر في 6 آب- 1929م والمنشور في النشرة الرسمية للأعمال الإدارية للمفوضية العليا أنه كان هناك تبادل للبضائع بين سلطات الانتداب الفرنسي والجمهوريات السوفييتية منذ عام 1926م[2]. وقد استمرت المبادلات التجارية بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية ودول الشرق المشمولة بالانتداب، ومن بينها سورية ولبنان، خلال عامي (1933-1934م)[3].

وفي أوائل عام 1944م، وصل إلى بيروت موظفان من مفوضية التجارة الخارجية السوفييتية في نطاق جولة شملت لبنان وفلسطين وسورية للبحث في قضايا التبادل التجاري[4]. هذه المعلومات رغم قلتها تؤكد أهمية المنطقة بشكل عام وسورية بشكل خاص بالنسبة للاتحاد السوفييتي اقتصادياً.

<u>3- العلاقات الثقافية :</u>

يمكن تلخيص العلاقات الثقافية في هذه المرحلة بمجموعة من النشاطات السوفييتية الشيوعية في سورية، فقد أُنشئت منذ أوائل العشرينات في الاتحاد السوفييتي، جمعية اتحاد المستشرقين وجامعة كادحي الشرق التي أصدرت عام 1927م مجلة الشرق الثوري والتي كان محور اهتمامها دول الشرق

---

(1) نداف،عماد: خالد بكداش يتحدث، دار الطليعة، دمشق، 1993م، ص97.

(2) انظر التفاصيل في الملحق رقم."4"، ص9.

(3) انظر التفاصيل في الملحق رقم "5"، ص11.

(4) رزق، رزق : مرجع سابق، ص102.

ومن بينها سورية[1]. وفي أوائل شباط 1937، بعد عودة خالد بكداش من موسكو، قام الحزب الشيوعي السوري اللبناني بتأسيس لجنة الدفاع عن الحبشة ضد إيطالية الفاشية، ثم عصبة مكافحة الفاشستية، وعقد أول مؤتمر لها عام 1939م في بيروت، حيث كان الهدف منها دعم الاتحاد السوفييتي الذي كان يحارب الفاشستية[2]

عندما تواردت أخبار معارك الجيش الأحمر في حزيران 1941، وبهدف تنظيم وتنسيق النشاطات والفعاليات التضامنية تشكلت في لبنان أول جمعية عربية للصداقة مع الاتحاد السوفييتي"جمعية أصدقاء الاتحاد السوفييتي في لبنان وسورية".

وقد تضمن البيان التأسيسي الأول لها ما يلي:"إن الأمثلة الرائعة للبطولة والتضحية التي مازالت تقدمها شعوب الاتحاد السوفييتي نساءً ورجالاً وأطفالاً في مكافحة آلة الحرب النازية قد أثارت إعجاب الأحرار في سورية ولبنان، واندفع الكثيرون منا يظهرون عطفهم على الاتحاد السوفييتي سواء بالهدايا وجمع الأموال للجيش الأحمر أو بالكتابة، ولا غرابة في ذلك لأن الاتحاد السوفييتي يحارب للدفاع عن الحرية والعدالة بين البشر والقضاء على النازية[3].

كان من باكورة نشاطات الجمعية إصدارها مجلة أصدقاء الاتحاد السوفييتي وتنظيمها الندوات والمحاضرات للتعريف بالحياة في الاتحاد السوفييتي الاشتراكي[4].

وفي نطاق النشاطات التضامنية مع بلاد السوفييت والتي نظمتها جمعية أصدقاء الاتحاد السوفييتي في سورية ولبنان أثناء الحرب العالمية الثانية، أقامت الجمعية بين 18 شباط و4 آذار 1944، معرضاً يبين بطولات الشعب السوفييتي في الحرب، هذه النشاطات لعبت دوراً كبيراً قي تعريف الشعب العربي بالاتحاد السوفييتي ومواقفه في مواجهة قوى الاستعمار العالمي[5].

وبعد الاعتراف السوفييتي باستقلال سورية في عام 1944، نشرت بعض الصحف السورية مقالات تتحدث عن نجاح الاتحاد السوفييتي في الحرب العالمية الثانية، كما نُشرت كتب عن الاتحاد السوفييتي رغم عرقلة الرقابة الشديدة[6].

كان المشرق العربي محط جذب المستشرقين السوفييت، حيث يعد إيفان بونين (1870-1954م) من أبرز الأدباء الروس اهتماماً بالمشرق العربي الإسلامي وبحضارته القديمة، تأثر

---

(1) كتن، شكري : مرجع سابق، ص24.

(2) الحلو، يوسف خطار : مرجع سابق، ص 357-358.

(3) رزق، رزق : مرجع سابق، ص89-90.

(4) المرجع نفسه، 93ص.

(5)المرجع نفسه، ص94.

(6)المرجع نفسه، ص 95.

بالمشرق العربي بالمعايشة والتجربة الذاتية، فقد طاف بونين مصر وفلسطين والأردن وسورية ولبنان، والجزائر[1]. وقد ورد ذكر دمشق في قصيدة له تحت عنوان أحفاد الرسول[2].

---

(1) الغمري، مكارم : مؤثرات عربية وإسلامية في الأدب الروسي، عالم المعرفة، القاهرة، 1990، ص 225.

(2) وقد جاء فيها :

في دمشق المقدسة، في حدائقها، سياجها :
نحن لا تلزمنا صدقة الإنجليز.
نحن لا نقبلهم، ولا الملابس البيضاء
ولا الخوذات البيضاء نريد رؤيتها
مكتوب : لا تصنع مكروها لغريب،
وحتى مقلتاك لا ترفعها أمامه.
قل سلام. لكن تذكر : أنت في الخضرة.
حين يأتون، انظر إلى الزرقة السماوية، ولا تكن كالحرباء،
التي تلوح بالجدار إلى أعلى وإلى أسفل.

في القصيدة السابقة يستوحي بونين لوحة شعرية من الواقع المعاصر في "دمشق المقدسة " لينطلق منها إلى الماضي العربي في فترة بدايات الإسلام.المقابلة هنا تبدويين العربي ساكن المدينة، والعربي في البادية والصحراء، فالعربي الحديث يعيش واقعاً مكبلاً بقيود المستعمر بدايات القرن العشرين وقت كتابة القصيدة ". المرجع نفسه، ص 229 – 230.

الفصل الأول: العلاقات السورية – السوفييتية بين عامي(1946–1954) مرحلة الحكم الوطني

1- العلاقات السياسية :

أ- قرار تقسيم فلسطين وقيام إسرائيل وأثرهما على العلاقات السورية – السوفييتية:

أيد السوفييت قيام إسرائيل، وفي بحث أسباب موقف الاتحاد السوفييتي المؤيد نجد هناك عدة تحليلات:

1- كان القادة السوفييت على الرغم من موقفهم الأساسي المعادي للصهيونية يأملون أن تكون إسرائيل ذات المبادئ الاشتراكية التي طبقت في المستوطنات الإسرائيلية وماضي القادة الصهاينة الذين انخرطوا في أحزاب شيوعية أوروبية شرقية نموذجاً ثورياً في المشرق العربي ذي البنية المتخلّفة، إضافة إلى أن السوفييت كانوا يتوقعون من قيام إسرائيل تغيرات داخلية تضعف نهائياً المواقع الغربية في المنطقة وتفتح الطريق أمام المد الاشتراكي من خلال الحزب الشيوعي الفلسطيني وعلاقته مع باقي الأحزاب الشيوعية بالمنطقة[1]

2- انزعاج الاتحاد السوفييتي من حركة القومية العربية التي تعاطفت مع الألمان أثناء الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى أنه لم يرَ احتمالات موقف ثوري في بلدان المشرق العربي وكان هذا خطأً في حسابات السياسة السوفييتية، فقد كان الشيوعيون في ذروة النشاط في سورية ولبنان ومصر والعراق[2]. ويظهر هنا تأثير العناصر الصهيونية الشيوعية التي كانت تشرف على الأحزاب الشيوعية في البدايات والتي كانت صلة الوصل بين أحزب المنطقة وموسكو.

3- هناك من يرى أن استمرار العرب في رفضهم لبقاء إسرائيل بينهم يشكل بؤرة توتر وحروب دائمة للصراع في المنطقة مما يهيئ مجالاً مناسباً للسوفييت كي يقوموا بتعزز تواجدهم في المنطقة العربية الغنية بمواردها النفطية وبالتسهيلات الإستراتيجية، والتي كانت تُشكل – في اعتقادهم – عصباً مهماً من أعصاب الصراع الدولي بين الشرق والغرب[3]. كما أن إنهاك القوى العربية التي دفعها الحس القومي للذود عن فلسطين وذلك من خلال صراعات مسلحة ومستمرة ضد إسرائيل كان لابد وأن ينتهي بتدمير المانع القومي وإزاحته عن طريق الاتحاد السوفييتي في المشرق العربي ليسهل عليه بعدها التغلغل والانتشار في تلك المنطقة الحيوية لمصالحه الأمنية[4].

4- وتقول أحد التفسيرات ما يلي: " يرجع الموقف السوفييتي في جزء كبير منه إلى إدراكه لعدم وجود مواجهة أمريكية له في هذه القضية حيث كانت الولايات المتحدة تعمل في نفس

---

(1) دانكوس، هلين كارير : مرجع سابق، ص 37.

(2) كتن،شكري : مرجع سابق: ص 37.

(3) مقلد، إسماعيل صبري : الصراع الأمريكي السوفييتي حول الشرق الأوسط، ذات السلاسل،الكويت:، 1986، ص 40.

(4) المرجع نفسه، ص 39.

الاتجاه، وتصوره أن قيام إسرائيل هو الحل الوحيد الذي يعجل بطرد بريطانيا من فلسطين، وبالتالي من المنطقة ككل، وهو أمر يخدم مصالحه بالمنطقة"[1].

ويمكن القول إن السوفييت في تلك الفترة وجدوا مصلحة بلدهم في قيام إسرائيل على أرض فلسطين المحتلة معتقدين أن ذلك سيفتح المجال للمنطقة العربية للسير نحو الشيوعية وبالتالي التقارب معه والابتعاد عن المعسكر الغربي.

فرضت قضية فلسطين نفسها كقضية رئيسة وقومية للعرب، فكانت سورية في طليعة الدول العربية المدافعة عن قضية فلسطين، من هنا كان لموقف الاتحاد السوفييتي المؤيد لقرار تقسيم فلسطين عام 1947، والمعتَرِف بقيام إسرائيل في فلسطين عام 1948، أثراً سيئاً على العلاقات السورية – السوفييتية، حين تجاهل السوفييت بذلك قائمة طويلة من المواقف البلشفيّة، التي تعتبر الصهيونيّة حركة رجعيّة إضافة إلى العديد من جسور الصداقة التي كانت قد بُنيت بين السوفييت والعرب[2].بعد أن عجزت سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين عن التوفيق بين مطالب الشعب العربي الفلسطيني والأطماع الإسرائيلية، إضافة إلى عدم قدرتها على فرض حل يمكن أن يخدم مصالحها الاستعمارية في منطقة المشرق العربي في ظل تخوّفها من زيادة النفوذ الأمريكي في فلسطين عن طريق العصابات الإسرائيلية،عندها طرحت بريطانيا القضية الفلسطينية للمناقشة في الجمعية العامة في نيسان 1947[3]، نوقشت القضية الفلسطينية في الدورة الطارئة للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في شهري نيسان وأيار عام 1947، وأعلن وفد الاتحاد السوفييتي في تلك الجلسات :" أنه يعترف بحقوق كلا الشعبين وأن حكومته تدعم إقامة دولة فدرالية عربية يهودية، فإذا ثَبت أن هذا غير قابل للتطبيق، فسوف يدعم إقامة دولتين مستقلتين: عربية ويهودية"، وأصر الوفد السوفييتي في المقام الأول على إلغاء الانتداب البريطاني على فلسطين ووقف التدخل الأجنبي في شؤون فلسطين.[4]

نتيجة للمناقشات والمداولات المتكررة، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني 1947، بأغلبية 33 صوتاً ضد 13 صوتاً، وامتناع عشرة دول عن التصويت القرار رقم 181 الخاص بتقسيم فلسطين إلى دولتين: دولة عربية ودولة يهودية، وكان الاتحاد السوفييتي من الدول

---

(1) عبد المنعم، أحمد فارس : الاتحاد السوفييتي والصراع العربي الصهيوني ، شؤون عربية، عدد 27، أيار 1983، تونس، ص61.

(2) كتن،شكري : مرجع سابق: ص35

(3) بهلوان، سمر : صالح، محمد حبيب: دراسات في القضية الفلسطينية،منشورات جامعة دمشق، ط2، 2004، ص311-312

(4) فلاديمير، كيسليف : نظرة سوفييتية إلى القضية الفلسطينية، ترجمة عبد الرحمن الحسيني، دار ابن خلدون، ط1، بيروت، 1978، ص 54-55

التي أيدت ذلك القرار.[1]، بعد أن دافع الوفد السوفييتي خلال الجلسة عن تقسيم فلسطين، وعن حق اليهود فيها على أساس تاريخي وإنساني.[2].

عندما وصلت أخبار قرار التقسيم إلى دمشق أضربت المدينة جمعاء، وقام ما يزيد على عشرة آلاف سوري باقتحام المفوضية الأمريكية والمفوضية السوفييتية، وهوجمت مراكز الحزب الشيوعي في المحافظات ودُمرت، كما قُتل أربعة من الشيوعيين[3].

كما دعم السوفييت المشروع الإسرائيلي عسكرياً، فأوعزوا إلى تشيكوسلوفاكيا بإرسال شحنتان من الأسلحة إلى اليهود الصهاينة في فلسطين، وقد بدأت المفاوضات التشيكية الإسرائيلية فور صدور قرار التقسيم[4] وشجّع السوفييت دول أوروبا الشرقية على السماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين بعد تلقيهم تدريبات عسكرية في معسكرات أقيمت لهذا الغرض في تشيكوسلوفاكيا متجاهلين قرار الأمم المتحدة القاضي بمنع إرسال المقاتلين والمواد الحربية إلى أي طرف من الأطراف المتصارعة في المشرق العربي.[5].

تصاعدت العمليات القتالية في الأراضي الفلسطينية، وأعلنت جامعة الدول العربية في اجتماع لها بالقاهرة في كانون الأول 1947، إن الحكومات العربية لا تقّر ذلك القرار، وأنها ستتخذ تدابير كفيلة بإيقافه، وتقرر تقوية جيش الجهاد المقدس الذي شكله الفلسطينيون، كما شكلت الجامعة العربية "جيش الإنقاذ"، وقد قررت الدول العربية في بادئ الأمر، مرابطة جيوشها النظامية، على حدود فلسطين دون أن تدخلها، وذلك لتقوية معنويات السكان العرب وللعمل على المساعدة عند الحاجة. ومع تصاعد التوتر حدثت تحت حماية الانتداب البريطاني، مجموعة مذابح بحق الشعب الفلسطيني، دفعت الحكومات العربية في 12 نيسان 1948م إلى اتخاذ قرار بدخول جيوشها إلى فلسطين[6]. قامت بريطانيا بسحب قواتها من فلسطين في 15 أيار 1948م معلنة نهاية الانتداب، فسارعت القيادات العسكرية الإسرائيلية مباشرة إلى إعلان قيام إسرائيل في فلسطين[7]. في هذا التاريخ بدأت

---

(1) فلاديمير، كيسليف: مرجع سابق، ص 57

(2) كتن،شكري : مرجع سابق ، ص35

(3) هـ. توري، جوردون: السياسة السورية والعسكريون، ترجمة محمود فلاحة،،ط2 دار الجماهير، بيروت،، 1969، ص111

(4) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : حرب فلسطين1947 1948:الرواية الصهيونية الرسمية، ترجمها عن العبرية أحمد خليفة، بيروت، 1986، ص 414.

(5) مكلورين، ر.د : مغيث الدين، محمد : واجنر، ابراهام.ر : صياغة السياسة الخارجية في الشرق الأوسط، حركة التحرير الوطني الفلسطيني، مكتب الدراسات،1986م، ص33.

(6) الكيلاني، راشد : مرجع سابق، ص132.

(7)Benny Morris, 1948: A History of the First Arab-Israeli War,Yale University Press, 2009, p.501.

الجيوش العربية حربها الحقيقية مع العصابات الإسرائيلية، وخلال اثني عشر يوماً تمكنت الجيوش العربية من السيطرة على جميع الأراضي التي كانت قد خصصت لإقامة الدولة العربية حسب مشروع التقسيم وكادت أن تدخل تل أبيب وتفصل شمالي فلسطين عن جنوبها، إلا أن الجيش العربي تراجع نتيجة عدم التزام قائد الجيوش العربية "الأمير عبد الله " بالخطة المتفق عليها[1].لان هدفه من الاشتراك في حرب تحرير فلسطين كان تنفيذ قرار التقسيم نتيجة للاتفاقات السرية بينه وبين الانكليز واليهود، والوقوف عند حدود القسم العربى الذى سيجرى ضمه إلى المملكة الأردنية وفقاً لتلك الاتفاقات، ويستولى اليهود على الجزء المخصص لإقامة دولتهم حسب قرار التقسيم، وبذلك تنتهي القضية الفلسطينية وتصبح فلسطين فى طى النسيان[2]

مع استمرار القتال في فلسطين، عقد مجلس الأمن جلسة في 18 أيار عام 1948 تابع فيها النظر في القضية الفلسطينية، وقد طالب مندوب أميركا أن يوعز مجلس الأمن إلى الدولة العربية بإيقاف القتال في فلسطين خلال ست وثلاثين ساعة تحت طائلة فرض العقوبات الاقتصادية والسياسية بحق الطرف الذي يرفض ذلك، وأيد الوفد السوفييتي الأخذ بالاقتراح الأمريكي لوقف القتال.[3]، تم فرض الهدنة الأولى بين العرب والصهاينة بتاريخ 11 حزيران عام 1948، لمدة أربعة أسابيع، وعُين الكونت برنادوت السويدي الجنسية، ليكون وسيطاً بين الطرفين المتنازعين ولوضع مشروع لحل القضية الفلسطينية بصورة سلمية، طرح برنادوت في مشروعه أفكاراً كان بعضها ينسجم مع قرار التقسيم وبعضها الآخر لا ينسجم معه. ورغم أن تلك المقترحات سلبت العرب جزءاً من حقوقهم، فقد رأى فيها القادة الصهاينة محاباة للعرب، فأوعزوا لعصاباتهم بقتل الكونت برنادوت في 17/ أيلول / 1948م[4].

وما أن انتهت الهدنة وعاد القتال مرة أخرى حتى بدأ التفوق الإسرائيلي يظهر على جميع الجبهات[5]، وبمساعي الدول المؤيدة للصهيونية اعتبر مجلس الأمن استمرار القتال تهديداً للسلام العالمي، وأصدر قراراً بفرض هدنة ثانية إلى أجل غير مُسمّى، ابتداءاً من 16تموز1948، وعلى

---

(1)**Benny Morris, p 504.**

(2) عبد الله التل : مذكرات عبدالله التل: كارثة فلسطين ،دار الهدى ، الطبعة الأولى ، 1959، ص 64-65

(3) بابل، نصوح : مرجع سابق، ص 335.

(4) الكيلاني، راشد : مرجع سابق، ص142.

(5) طلاس، مصطفى : تاريخ الجيش العربي السوري، مجلد ثاني، مركز الدراسات العسكري، ط1، 2000، دمشق، ص264.

الرغم من ذلك استمر اليهود في خرقهم للهدنة[1]، وعلى أثر ذلك أصدر مجلس الأمن قرارين في 19 تشرين الأول 1948، وفي 4 تشرين الثاني 1948م يقضيان بوقف القتال مع إجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين أو عن طريق وسيط الأمم المتحدة لمنع تجدد القتال ووضع خطوط الهدنة الدائمة[2]، رفض العرب في البداية الهدنة ثمّ وقعوا في آخر الأمر، وكانت سورية آخر الدول العربية الموافقة على الهدنة وتم ذلك بتاريخ 20/ تموز/ 1949م[3]. وقف الاتحاد السوفييتي مع الولايات المتحدة الأمريكية بكل ما يتعلق بالحرب الفلسطينية، فاعتبر الحرب العربية على إسرائيل عملاً عدوانياً[4]. وطالب من خلال اقتراح تقدم به للأمم المتحدة بانسحاب المجموعات المسلحة التي غزت فلسطين، ورفض مشروع برنادوت للتقسيم واقتراح تدويل القدس، لأنهما يجحفان بحقوق اليهود.[5]

من الواضح أن الاتحاد السوفييتي انتهج سياسة خارجية تجاه القضية الفلسطينية هدفها خدمة المصلحة السوفييتية، لكن تطورات القضية الفلسطينية والعلاقة الإسرائيلية- السوفييتية أوضحت أن حسابات القيادة السوفييتية كانت خاطئة، ويعود هذا برأيي إلى اعتقادهم أن إسرائيل بطبيعتها العدوانية الاستيطانية التوسعية لم تكن قط عنصراً محركاً لتحول المجتمعات في المشرق العربي باتجاه تقدمي ولا أداة لمحاربة الغرب، فليس من المنطقي أن يصبح المحتل قدوة تُحتذى لأي شعب حي ولا يمكن أن يساهم الغاصب في تقدم مغتصبه.

وبالفعل أبعد تأييد الاتحاد السوفييتي لإسرائيل الشعوب العربية عن صداقته وأضعف لفترة طويلة موقع الأحزاب الشيوعية المحلية في الأوساط الشعبية وخلق عقبة كبيرة في تحسين سمعة الاتحاد السوفييتي في المنطقة العربية، بالتالي لعب دوراً سلبياً في التمهيد لقيام علاقات رسمية سورية–سوفييتية تخدم البلدين.

---

(1) طلاس، مصطفى : تاريخ الجيش العربي السوري،مرجع سابق، مجلد2 ، ص 268.

(2) عبد العال، سيد : الانقلابات العسكرية في سورية 1949-1954، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007، ص270.

(3) طلاس،مصطفى : تاريخ الجيش العربي السوري، مرجع سابق، مجلد 2، ص 265.

(4) كتن، شكري : مرجع سابق: ص 36.

(5)المرجع نفسه،ص 36.

ب- موقف الاتحاد السوفييتي من الانقلابات العسكرية في سورية بين عامي (1949-1954) وأثره على العلاقات السورية- السوفييتية :

أدى قيام إسرائيل وحرب فلسطين إلى عدم استقرار سياسي وأمني في المنطقة، وأوضح دليل على ذلك ما تعرضت له سورية من ثلاثة انقلابات عسكرية في عام 1949[1]. فقد كان الشعور العام لدى قيادة الجيش السوري ولدى ضباطه أن القيادة السياسية لم تكن على مستوى الطموحات والآمال المعقودة عليها أثناء حرب فلسطين، وأنه كان بالإمكان الخروج بنتائج أفضل[2]، وعدَّ ضباط الجيش زعمائهم السياسيين مهملين، إلى حد الإجرام، عندما قصروا في التوصل إلى تضامن عربي أكبر، كما كان ممكناً ابتياع مزيد من السلاح أو انتزاعه من الفرنسيين قبل رحيلهم، فذهبت القوات السورية إلى المعركة بعتاد قديم وذخيرة قليلة[3]، بالمقابل فإن الهيئات السياسية الحاكمة سواء على المستوى التشريعي، أو المستوى التنفيذي، كانت تأخذ على القيادة العسكرية "أن النتائج التي حصل عليها الجيش كانت أدنى من المأمول"[4].

وقد تفاقمت أزمة انعدام الثقة وتبادل الطرفان الاتهامات بالتقصير في أوائل عام 1949، نتيجة لقيام بعض النواب والزعماء السياسيين بانتقاد قيادة الجيش تحت قبة البرلمان وعلى صفحات الجرائد، واتهم أعضاء الحكومة علناً ضباط القيادة بالفساد[5].

شكلت هذه الأحداث والتغيرات أرضاً خصبة مهدت لقيام رئيس أركان الجيش السوري في 30آذار 1949، حسني الزعيم[6] بانقلاب عسكري، وفي تحليل أسباب ذلك الانقلاب العسكري، أكد الكثيرون على أن الانقلاب كان اقتران المطامح الشخصية للزعيم بالسخط الذي كان يشعر به العديد من ضباط الجيش على الحكومة المدنية[7]، وقد ذكر خالد العظم في مذكراته: " أما الأسباب الحقيقية للانقلاب فتنحصر في كونها حركة طائشة قام بها رجل أحمق متهور هو حسني الزعيم، أراد حماية نفسه من العزل والإحالة على المحاكمة بتهمة الاشتراك في صفقات حربية خاسرة تعاقدت عليها

---

(1) طلاس،مصطفى : تاريخ الجيش العربي السوري مرجع سابق، مجلد 2،، ص 271.

(2) المرجع نفسه، ص 21.

(3) سيل،باتريك : الصراع على سورية، مرجع سابق، ص 55.

(4)العظم، خالد: مرجع سابق، ج 2، ص 172.

(5) نضال البعث، ج1، 1943 1949، دار الطليعة، دمشق، 1976، ص 586.

(6) حسني الزعيم : (1949 – 1897) عسكري ورئيس سوري سابق ، قام بانقلاب في أذار 1949، وهوأول انقلاب عسكري في الشرق الأوسط والوطن العربي، قبل أن يطاح به بانقلاب أخر في أب 1949م، لتكون فترة حكمه قرابة ثلاثة أشهر.على الرغم من قصر الفترة الزمنية التي تولى فيها الزعيم السلطة، إلا أنها تركت "علامة فارقة" في تاريخ سورية الحديث، خصوصًا من ناحية كونها فاتحة الانقلابات العسكرية في سورية. الكيالي،عبد الوهاب مرجع سابق، مجلد 2، 539.

(7) راثميل، اندرو: مرجع سابق، ص 37.

مصلحة التموين في الجيش مع بعض التجار الذين قدموا بضاعة فاسدة وقبضوا ثمناً مضاعفاً"[1]. لكن بعض الكتّاب السياسيين يميلون إلى تأكيد وجود أيدٍ أجنبية وراء الانقلاب، فهناك من رأى أن الولايات المتحدة الأميركية هي من وقف وراء الانقلاب، فرجال استخباراتها هم من قاموا بالإعداد والتخطيط من خلال سفارتهم في دمشق في ذلك الحين.[2]. ويقول البعض الأخر أن تدريب الزعيم العسكري قاده إلى تجسيد الأساليب والاصطلاحات الفنية الفرنسية في الجيش وهذا ما أوحى للشعب السوري بوجود نفوذ فرنسي[3] وأدى إلى إشاعة أن الزعيم أداة بيد الفرنسيين[4]، ويربط البعض بين الانقلاب وبين خطط تسويق البترول وشحنه من منطقة المشرق العربي إلى بلدان الغرب الأوروبي وأمريكا[5]، وهذا ما أكده خالد العظم أيضا عندما كتب: " وفي أكثر الأحوال نشم رائحة البترول تفوح بعد كل انقلاب ولاسيما انقلاب حسني الزعيم ضد الحكومة، التي ما استطاعت حمل المجلس النيابي على تصديق اتفاقية إمرار البترول السعودي في الأراضي السورية وكان هذا من الأسباب الرئيسية لتدخل الولايات المتحدة لتشجيع حسني الزعيم على انتزاع السلطة"[6]، وقام الاتحاد السوفييتي بدوره باتهام الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل لمصالح مالية، في مقدمتها شركات البترول الأمريكية التي كانت تريد في ذلك الوقت مد أنابيب البترول (خط التابلاين) عبر سورية[7].

وأكد السوفييت هذا المضمون من خلال ما نشرته وكالة تاس في 21 آب 1949، فكتبت مايلي:" كان انقلاب حسني الزعيم في 30 آذار 1949، مؤامرة دبرتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بالتعاون مع السفارة الفرنسية بدمشق للإطاحة بالنفوذ البريطاني في المنطقة فمن المعروف أن هذه المنطقة الغنية بالنفط تشهد اليوم صراع الحلفاء من أجل الثروة "[8]. وباحثون آخرون، يؤيدون فكرة: " أن الانقلاب حركة داخلية محضة، قامت الدول الأجنبية باستغلالها لخدمة مصالحهم، وإن تصديق الزعيم على الاتفاقيتين مع كل من فرنسا وأمريكا كان نتيجة حاجته إلى كسب الأصدقاء أكثر مما هو دعم أمريكي أو فرنسي سابق للإنقلاب"[9].

---

(1) العظم، خالد: ج 2،مرجع سابق ص 181.

(2) مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، دار الفتح للطباعة والنشر، ترجمة، تحقيق: مروان خير،بيروت، ب.ت، ص 49- 50.

(3) العظم، خالد: مرجع سابق،ج 2، ص 95.

(4) هـ. توري، جوردون: مرجع سابق، ص 148 149.

(5) لونزوسكي، جورج : البترول والدولة في الشرق الأوسط، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ، ترجمة : ابراهيم عبد الستار، بيروت، 1971م، ص185 186.

(6)العظم، خالد: مرجع سابق، ج 3، ص 57 58.

(7)عبد العال،سيد: مرجع سابق،ص 59.

(8)المعلم وليد : سورية 1918-1958، التحدي والمواجهة، مطبعة عكرمة، دمشق، ط1، 1985، ص 104.

(9) سيل، باتريك : الصراع على سورية، مرجع سابق، ص 59.

وفيما يخص علاقات سورية مع الدول الكبرى في عهد الزعيم فقد صرح: "أن فرنسا دولة صديقة، وتنبأ بقيام عهد جديد من التفاهم بين باريس ودمشق"[1]، "أما بريطانيا فينبغي عليها اتخاذ موقف واضح من سورية، لا نستطيع أن نخفي عليها أننا سنرفض تماماً خلق سورية الكبرى، كما أننا سنحارب كل من يسعى لتنفيذ مشروع الهلال الخصيب في مشرقنا العربي[2]"، وصرح الزعيم أملاً بالحصول على دعم اقتصادي وعسكري من الولايات المتحدة، بأنه مستعد لبدء المباحثات مع الأمريكان حول " مجموعة واسعة من المسائل[3]"، وعند سماع الولايات المتحدة هذا التصريح سارعت في إعلان : " أنها ستكون ضد أي تغيير في خارطة المشرق العربي الجغرافية"، أي ضد جميع مخططات توحيد سورية مع الدول العربية الأخرى [4]، وصرح الزعيم في مكان آخر:"نحن لم نتقدم بطلب للانتفاع بمشروع مارشال وإذا كانت الولايات المتحدة تريد اشتراكنا به فسنقبل ذلك بكل ترحيب"[5]، أما علاقة سورية بالاتحاد السوفييتي فوصفها الزعيم: "بأنها حسنة وأن حركة مقاومة الشيوعية في سورية ليست موجهة ضد الاتحاد السوفييتي"[6].

أرجح الرأي القائل بأن تقاطع طموحات الزعيم مع مصالح الدول الغربية الكبرى هو ما دفع الزعيم للقيام بانقلابه.

وفي بحثنا عن تأثير هذا الانقلاب على العلاقات السورية – السوفييتية: نرى أن بعض المحللين عدّوا انقلاب الزعيم أداة تنبيه للاتحاد السوفييتي بأهمية المنطقة، عندما خرجت التصريحات الدبلوماسية والصحف السوفييتية لترى في الانقلاب خطوة لعقد تحالف عسكري ضد بلادهم في المنطقة[7]. وزاد من القلق السوفيتي موقف حسني الزعيم من الشيوعية، إضافة إلى أن الزعيم طالب بإنشاء حلف للشرق العربي على غرار حلف الشمال الأطلسي، شريطة أن تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المساعدة الاقتصادية والعسكرية لدول هذا الحلف المقترح، وقد أكد على استعداده للقيام بالدور الرئيسي في إنشاء كتلة إقليمية موجهة ضد الشيوعية، ولكنه أكد على : "ألاّ يضم هذا الحلف إسرائيل لأن ذلك من شأنه إيجاد طابور خامس ذي ميول شيوعية، معقباً، أن سورية مستعدة

(1) سيل، باتريك : الصراع على سورية، مرجع سابق ، ص 90.

(2)المرجع نفسه، ص 90.

(3) بوداغوفا، بيير: مرجع سابق، ص 47.

(4)المرجع نفسه، ص 47.

(5)بابل، نصوح : مرجع سابق، ص 374 375.

(6)المرجع نفسه، ص 374 375.

(7) عبد العال، سيد : مرجع سابق، ص 254.

لإعطاء الضمانات الكافية لأمريكا بعدم استخدام الأسلحة التي تمد بها الحلف ضد إسرائيل إلاّ في حالة الدفاع عن النفس"[1].

لكن الزعيم في غضون ثلاثة أشهر فقد معظم شعبيته[2]، وكانت سياسة الزعيم الداخلية من أهم الدوافع للانقلاب عليه، فتنازعت عدة تيارات سياسية في عهده، منها من طالب بالعودة بالتدريج إلى العهد الدستوري، وتعديل قانون الانتخابات وإقامة نظام دستوري على أسس ديمقراطية سلمية، على أن يُستغل الانقلاب للإصلاح والتقدم، وآخر طالب بانقلاب فوري وجذري، وثالث قال بعودة الجيش فوراً للثكنات، وإعادة الأمور لنصابها الطبيعي، إلاّ أن الزعيم لم يستجب للمطالب الداخلية السورية واندفع وراء مطامعه الشخصية مما أدى لانقلاب سامي الحناوي[3].

ففي صباح 14 آب 1949، وقع انقلاب عسكري جديد، لم يكن مفاجئاً للأوساط السياسية، أطاح بحكم المشير حسني الزعيم وحياته معاً وكان قائد الانقلاب هو العقيد سامي الحناوي[4]. أما عن هوية الانقلاب ومن وقف وراء الحناوي، فإن المصادر تجمع على أن بريطانيا هي من كانت وراء الانقلاب، فقد تحدث خالد العظم في مذكراته على أن محاولات البريطانيين جذب سورية فشلت بقيام انقلاب الزعيم ذو الميول الفرنسية، فما كان من بريطانيا إلاّ أن دبرت انقلاباً معاكساً استولى فيه على الحكم جماعة من المدنيين والعسكريين يميلون إلى العراق وبريطانيا، وإلى إقامة الاتحاد السوري – العراقي الذي يرمي إلى إدخال سورية في كيان مرتبط بمعاهدة مع بريطانيا بحيث يتم لبريطانيا بهذه الواسطة السيطرة على المشرق العربي كله[5]. وتقول المصادر أنه في اليوم التالي للانقلاب أسرع رئيس وزراء بريطانيا ومن خلال بيان إذاعي موجهاً إلى حكومة سورية الجديدة بالتهنئة على خطواتها الناجحة[6].

---

(1)عبد العال، سيد : مرجع سابق ، ص 254 255.

(2) هـ. توري، جوردون: مرجع سابق، ص 148 149.

(3) سامي الحناوي : (1950-1898)م،عسكري سوري ورئيس سوري سابق، قاد انقلابا ضد الزعيم فى 14 أب عام 1949م، وبعد يومين على الانقلاب سلم الحناوى السلطة لهاشم الأتاسى، ثم أعلن أن مهمته انتهت، وأنه سيعود إلى الجيش، لكن بعد النكسات الدستورية المتعلقة بإعلان الاتحاد مع العراق، اتفق أقطاب حزب الشعب مع اللواء سامي الحناوي على قيام الجيش باعتباره الورقة الأخيرة المتاحة فى أيديهم بالتحرك لتحقيق هذا الهدف، لكن الحناوي أُعتقل وآخرين من أنصاره، وكان هذا الانقلاب الثالث بقيادة أديب الشيشكلي. الكيالي،عبد الوهاب مرجع سابق، مجلد 3، ص 101.

(4) طلاس،مصطفى : تاريخ الجيش العربي السوري، مجلد 2، مرجع سابق، ص 32.

(5) العظم، خالد: ج 2،مرجع سابق، ص 328.

(6) بوداغوفا، بيير: مرجع سابق، ص 49.

أما عن موقف موسكو من الانقلاب الجديد، فقد أعلنت وكالة تاس وإذاعة موسكو:"إن المجلس الحربي الأعلى الذي حكم على الزعيم كان يضم ضباطاً بريطانيين "[1]، وفي تصريحات أخرى وصفت موسكو الحناوي بأنه " عميل للمخابرات البريطانية "[2]، وذكرت في معرض تعليقها وتحليلها لانقلاب الحناوي ما يلي:" في الصراع من أجل الهيمنة على المشرق العربي صارت اليد العليا مجدداً للأمريكيين الذين مصالحهم على تضارب دائم مع مصالح البريطانيين. وفي ضوء حقيقة الهيمنة البريطانية المطلقة على العراق، ليس من المستغرب أن تكون خطة دمج سورية بالعراق قد أثارت حفيظة الأمريكيين ومقاومتهم، فلا منتجوا النفط الأمريكيين ولا وزارة الخارجية الأمريكية "يتهاونون في اقتلاعهم من سورية"[3]

حاول سامي الحناوي خلال عهده الانقلابي عدم الوقوع في أخطاء وقع بها حسني الزعيم، وكذلك إعداد البلاد لكي تقبل الوحدة مع العراق بشكل رسمي، إلاّ أن الجدل الذي أثير حول هذا المشروع، كان حول ضرورة تنفيذه أو رفضه بهدف الحفاظ على الجمهورية السورية دون الانضواء في ركاب العروش الهاشمية [4] لكن حكم الحناوي عانى من صراع سياسي بين ثلاث قوى رئيسية برزت على الساحة السياسية السورية، أولها: كانت الطبقة الحاكمة، وهي التي كانت تنتمي إلى الإقطاعيين القدامى. وثانيهما: كان حزب الشعب الذي حاز على أكبر عدد من المقاعد داخل الجمعية التأسيسية مع أول انتخابات تعقد في هذا العهد. وثالثها: كانت قوة العسكريين وهم الذين كانوا منقسمين مثل السياسيين، إلاّ أن مفتاح السلطة كان قد تركز في أيديهم، كل ذلك جعل استمرار الحناوي في سلطته أمراً متعذراً [5]. ففي صباح 19 كانون الأول 1949، قام العقيد أديب الشيشكلي[6] بحركة عسكرية أزاح بها اللواء سامي الحناوي، لكن ما قام به العقيد أديب الشيشكلي لايُعدّ انقلاباً بالمعنى الدقيق،

---

(1) طلاس، مصطفى : تاريخ الجيش العربي السوري، مجلد 2، مرجع سابق، ص 35.

(2) راثميل، اندرو: مرجع سابق، ص 81.

(3)المرجع نفسه، ص 82.

(4) عبد العال، سيد : مرجع سابق، ص 111.

(5)المرجع نفسه، ص 111.

(6) العقيد أديب الشيشكلي : (1909-1964م) كان قائد الانقلاب العسكري الثالث في تاريخ سورية الذي حدث في صباح (19 كانون الأول/1949)، وأصبح رئيساً لها بين عامي 1953 و1954. كان أديب ضابطاً سابقاً في الجيش السوري، استولى على السلطة على دفعات منذ عام 1951 وحتى عام 1954، وكان قبلها أحد العسكريين السوريين الذين شاركوا في حرب 1948 وتأثر خلالها بأفكار الحزب السوري القومي الاجتماعي. عُرف عهد الانقلاب الثالث بعهد الحكم المزدوج (أديب الشيشكلي وهاشم الأتاسي)، ولما كان الشيشكلي عضواً في مجلس العقداء ومسيطراً عليه فقد حل هذا المجلس وألّف بديلاً عنه مجلساً أسماه المجلس العسكري الأعلى.(الكيالي،عبد الوهاب مرجع سابق، مجلد 3،ص 253)

حيث بقي رئيس الدولة هاشم الأتاسي[1]، وبقي مجلس النواب الذي كان مجلساً تأسيسياً، أما الحكومة فكانت مستقيلة أصلاً، واكتفى الشيشكلي بمنصب نائب رئيس الأركان العامة، مع أنه كان يمارس مهام القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة من الناحية الفعلية[(2)]. وفي محاولة منه لتسويغ الحركة التي قام بها قال أديب الشيشكلي: " إنه أتى فقط لإنقاذ نظام سورية الجمهوري واستقلالها، ومنعها من الوقوع تحت النفوذ البريطاني، أو النفوذ الملكي، أي منع مشروع الهلال الخصيب"[(3)]. ولقد أكد أغلب الكّتاب على أن هذا هو السبب المباشر لحركة الانقلاب[(4)]. وأن غاية الانقلاب كانت تثبيت استقلال سورية ونظامها الجمهوري، وإعادة السلطات إلى ممثلي الأمة الشرعيين[(5)]، ومثل الانقلابات السابقة، أُتّهِم الانقلاب الثالث بأنه من تدبير خارجي، وإن الولايات المتحدة الأمريكية هي الداعم الرئيسي لذلك الانقلاب، ويستدل أصحاب هذا الرأي على ذلك من النشاط الذي قامت به المفوضية الأمريكية في دمشق قبيل وقوع الانقلاب، وقيامهم بافتتاح مكاتب استعلامات عديدة في أنحاء مختلفة من سورية، وتوزيع النشرات والمطبوعات والتقرب إلى العناصر المثقفة السورية عن طريق تلك المكاتب، لاسيما إذا ما عرفنا أن هذا النشاط قد جاء بعد انتهاء مؤتمر الدبلوماسيين الأمريكيين الذي انعقد في اسطنبول، ومعارضة المؤتمر لمشروع سورية الكبرى والاتحاد السوري العراقي، على أساس أن هذه المشاريع سوف تؤدي إلى اختلال التوازن بالمشرق العربي[(6)]. ولا يستبعد المحللون السياسيون مساهمة بعض الدول العربية في دعم الانقلاب، التي أقلقها التقارب السوري- العراقي مثل مصر والسعودية[(7)].

وأؤيد فكرة أن الانقلاب كان بتدبير أميركي وبالتعاون مع بعض الدول العربية

---

(1) هاشم الأتاسي: (1875-1960م) سياسي سوري، اختير عضوا في المؤتمر السوري الأول عام 1919، ثم انتخب رئيسا له عام 1920م،تولى رئاسة الوزارة أواخر أيام فيصل.اختير رئيسا للكتلة الوطنية لدى تشكيلها عام 1927م،انتخب رئيسا للجمعية التأسيسية في نيسان 1928م، ترأس الوفد السوري إلى المفاوضة في باريس عام 1936م، انتخب رئيساً للجمهورية في كانون الأول 1936 حتى استقالته 1939م، انتخب رئيسا للمرة الثانية في 14 كانون الأول 1949م، استقال احتجاجاً على تدخل اديب الشيشكلي بالحكم، وعاد إلى رئاسة الجمهورية بعد الإطاحة بالشيشكلي واستمر حتى عام 1955م , الكيالي،عبد الوهاب : مرجع سابق، مجلد 4،ص 28.

(2) طلاس،مصطفى : تاريخ الجيش العربي السوري،مرجع سابق، مجلد 2، ص 42.

(3) المرجع نفسه، ص 158.

(4) سيل، باتريك : الصراع على سورية، مرجع سابق، ص 119.

(5) بابل، نصوح : صحافة وسياسة، ص 411.

(6) التكريتي، سليم طه : أسرار الانقلاب السوري، مطبعة المعارف، بغداد، (د.ت)، ص 61 62.

(7) المرجع نفسه، ص 64 65.

عُرف الانقلاب الثالث بعهد "الحكم المزدوج "، أي تنازع السلطات بين المدنيين الذي يمثلهم رئيس الدولة (هاشم الأتاسي) ورئيس الجمعية التأسيسية (رشدي الكيخيا[1]) وبين العسكريين بقيادة العقيد (أديب الشيشكلي) المسيطر على الجيش[(2)]. وخلال هذه المرحلة في 25 كانون الأول 1949، شكل خالد العظم أول وزارة في عهد الانقلاب الثالث، استمرت بالحكم حتى 29 أيار1950م[(3)]، حيث اضطرت للإستقالة بسبب الخلافات التي برزت بين خالد العظم وحزب الشعب الذي كان يترأسه رشدي الكيخيا، حين أعلن الكيخيا أن الوزراء الشعبيين في الحكومة لا يمثلون الحزب، وعندما تفاقمت الخلافات أوعز للوزراء بالاستقالة لإسقاط الوزارة[(4)]. مرت سورية في عهد هذه الوزارة بالعديد من الظروف المحلية والدولية التي برز من خلالها مواقف عدة تجاه السوفييت، ففي مطلع شهر نيسان أطلق وزير الاقتصاد معروف الدواليبي والعضو في حزب الشعب تصريحاً حول إعادة النظر في التوجه السياسي الخارجي للبلدان العربية وضرورة التقارب مع الاتحاد السوفييتي وقد جاء فيه: "يمكن إنقاذ المشرق العربي من الحرب المقبلة في حالة واحدة فقط، إذا وقعنا معاهدة عدم اعتداء بين الشعوب العربية والاتحاد السوفييتي"[(5)]. وأكد الدواليبي على أن ما دفعه إلى ما خرج به، إنما هو الإعراب عن حالة الضيق من الضغط الأمريكي الذي مارسه سكرتير السفارة الأمريكية بالقاهرة (فيليب إيرلند) على رؤساء وفود الدول العربية المجتمعين بمجلس الجامعة العربية، وذلك من أجل أن يتم الصلح النهائي بين دول الجامعة وإسرائيل لتحقيق الاستقرار المنشود بالمشرق العربي والوقوف ضد الخطر الشيوعي[(6)]، وكتبت جريدة (ألف باء) السورية في تعليقها على ذلك التصريح: (ليعلم العالم أجمع أن الوزير معروف الدواليبي قد عبر عن مشاعر كافة الشعب العربي، ويجب على الحكومات العربية أن تمد يدها للاتحاد السوفييتي[(7)]). بالمقابل يرى بعض المحللين أن التصريح قد أدى إلى زيادة اهتمام الاتحاد السوفييتي بالمنطقة عامة وسورية خاصة، فبدأت محادثات تجارية بين سورية والاتحاد السوفييتي رغبة في فتح أسواق جديدة للمنتجات السورية، ومبادلة هذه المنتجات

---

(1) رشدي الكيخيا : (1900- 1987م) سياسي سوري، عمل في صفوف الكتلة الوطنية منذ تأسيسها في عام 1927م، انفصل عنها في عام 1939م عندما تعثرت المفاوضات مع فرنسا ورفضت التصديق على المعاهدة وساءت سمعة الكتلة بسبب التنازلات التي قدمتها. وأخذ يتقدم صفوف المعارضة حتى عام 1947م، ترأس الكتلة الدستورية في مجلس النواب، وفي آب 1948م، اتخذت هذه الكتلة اسم (حزب الشعب) وظل رئيسه حتى حلت الأحزاب، بعد قيام الوحدة السورية-المصرية، وغادر سورية للعيش متنقلاً بين تركيا ولبنان، تولى وزارة الداخلية في وزارة هاشم الاتاسي في 14 أب 1949م. الكيالي، عبد الوهاب : مرجع سابق، المجلد 2، ص817.

(2)المعلم، وليد : التحدي والمواجهة، مرجع سابق، ص 136.

(3)أبو صالح،عبد القدوس : مذكرات الدكتور معروف الدواليبي، مكتبة العبيكان، ط1، 2005، الكويت، ص 198-199.

(4) وليد المعلم : التحدي والمواجهة، مرجع سابق، ص 167.

(5) أبوصالح،عبد القدوس : مرجع سابق، ص 143.

(6)المرجع نفسه، ص 143-146.

(7) بوداغوفا، بيير: مرجع سابق، ص 61.

بالآلات والمواد الخام الضرورية للصناعة[1]، كما وعدت سورية بتكثيف علاقاتها بالاتحاد السوفييتي وطلبت منه إمدادها بالأسلحة[2]، هذا في الوقت الذي عمدت فيه الحكومة السوفييتية إلى تدعيم نظام حكم الشيشكلي[3]، وكان من نتائج هذا التصريح "تصريح الدواليبي" أن نشطت المفوضيتين السوفييتيتين في بيروت ودمشق لجمع المعلومات الكافية عن أنصار المدرسة السياسية الجديدة في العالم العربي والداعية للانحياز للمعسكر الشرقي، كما أن الحكومة السوفييتية قررت فصل تمثيلها الدبلوماسي في سورية عن لبنان لتعيين وزيراً مفوضاً لها في دمشق وآخر في بيروت، بعد أن كان يمثلها وزير مفوض واحد في البلدين، والذي كان يقيم في بيروت غالباً"[4].

رغم ذلك نلاحظ في هذه المرحلة تعدد وتكرار المواقف السورية المؤيدة لسياسة الحياد وظهور أصوات بين الحين والآخر تؤيد الانضمام إلى معسكر دون الآخر، ففي 25 أيار 1950، أصدر وزراء خارجية الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا التصريح الثلاثي حول المشرق العربي في مسعى لهم لحماية إسرائيل وإضعاف الدول العربية عسكرياً[5]، حيث طلبت بتصريحها رفع الحظر المفروض على تصدير السلاح لدول المنطقة منذ الحرب العربية – الإسرائيلية الأولى 1948، واشترط البيان لاستجابة الدول للطلبات المقدمة لها أن لا يحدث سباقاً للتسلح في المنطقة، وأن تستخدم الأسلحة لأغراض دفاعية بحتة، وأن تتعهد الدول في المنطقة بعدم استخدام القوة في علاقاتها، وأعلنت الدول الثلاث ضمانها للحدود القائمة وخطوط الهدنة وبأنها ستتخذ التدابير اللازمة حيال أي خرق للحدود أو خطوط الهدنة[6].

ناقش مجلس الجامعة العربية التصريح الثلاثي خلال شهر حزيران، وفي 4 تموز 1950، اجتمعت الجمعية التأسيسية في الجامعة لمناقشة هذا التصريح فألقى وزير الخارجية السوري (ناظم القدسي) بياناً أكد فيه بأن اللجنة السياسية للجامعة قررت أن يكون ردها على البيان الثلاثي كما يلي: " إن الدول العربية ليست أقل حرصاً من غيرها على استقرار السلام في المنطقة لكن تأمينه يقع على عاتقها وحدها، إن ما تستورده من سلاح يستعمل لا في العدوان على أحد بل في سبيل الدفاع عن نفسها، وهي تعتبر التصريح الثلاثي بمثابة توزيع لمناطق النفوذ في المشرق العربي وهي ترفض أي تدخل أجنبي في مسائلها الداخلية"[7]، وهكذا رفض العرب ومن ضمنهم سورية البيان الثلاثي.

---

(1) عبد العال، سيد : مرجع سابق، 256.

(2) كروم، حسين : عروبة مصر قبل عبد الناصر (1942 1952م)، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص56.

(3) لاكور والتر : مرجع سابق، ص180.

(4) عبد العال، سيد : مرجع سابق، ص256.

(5) بوداغوفا، بيير: مرجع سابق, ص95.

(6) حاطوم، نور الدين : التاريخ الدبلوماسي، مطبعة الجامعة، دمشق، 1980، ص 261.

(7) عبد العال، سيد : مرجع سابق، ص 261.

لكن باترك سيل يذكر العكس، أي أن سورية والعديد من البلدان العربية قبلت شروط التصريح الثلاثي، وكذلك إسرائيل، وتحددّ تزويد المشرق العربي بالسلاح حتى عام1955، عندما خرقته كل من مصر وسورية بشراء صفقات السلاح الشهيرة من المعسكر الاشتراكي[1]، ربما هي محاولة من الكاتب إلى تحميل العرب والسوفييت مسؤولية خرق التسلح في المنطقة في ذلك الحين.

وقد أكدت سورية تمسكها بسياسة الحياد، بعد الزيارة التي قام بها في 7شباط 1951, قائد القوات البريطانية في المشرق العربي[2], الجنرال سير برايان روبرتسون الذي كانت زيارته نتيجة لإعادة إستراتيجية بريطانية جديدة للدفاع عن المنطقة ضد أي هجوم سوفييتي[3]، وعندما أذيع عن زيارة الجنرال (روبرتسون) لاقى الخبر معارضة شديدة لاسيما من الأوساط الشعبية والأحزاب السياسية [4].

إلا أن هناك بعض الوزراء أمثال حسن الحكيم[5] نادوا بضرورة انضمام سورية إلى المعسكر الغربي الذي يمكن أن يمدها بالسلاح والمال اللازم لها ومؤكداً أن سياسة الحياد التي يُنادى بها ضرب من الخيال للبلاد الضعيفة حيث لا يحترم القوي الضعيف, ونتيجة لذلك حدثت مظاهرات شعبية تطالب بضرورة محاكمة حسن الحكيم على رأيه الداعي للانحياز للغرب[6]

وفي صيف 1951، اقترحت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تقديم مساعدة تكنيكية بما يتطابق مع برنامج ترومان ونشرت جريدة الإنشاء بهذه المناسبة مقالاً مطولاً يوضح الجوهر الحقيقي للمقترحات الأمريكية ويشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت في هذا المشروع شروطاً من شأنها إضاعة السيادة الوطنية لسورية, إذ طالبت بأن تتعهد الدول التي طلبت المساعدة حسب النقطة الرابعة من برنامج ترومان بما فيها سورية , بالنضال ضد جميع العناصر التي تطالب بالتعاون مع الإتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى, وكان على هذه البلدان أن تدعم جميع قرارات الأكثرية اللاإنكلو- أمريكية في الأمم المتحدة , والموافقة على قدوم البعثات الأمريكية إلى

---

(1) سيل،باتريك : الصراع على سورية، مرجع سابق، ص 140.

(2) سيد عبد العال: مرجع سابق، ص 269.

(3) راثميل، اندرو: مرجع سابق، ص 100.

(4) المرجع نفسه، ص 100.

(5) حسن الحكيم : (1888-1982) وسياسي واقتصادي سوري شغل منصب رئيس الوزراء مرتين: الأولى أيلول1941، والثانية في أب1951 ، كان الحكيم عضوا في مؤتمر الشعب الأول، ثُمّ سكرتيراً لحزب الشعب وعضواً في مجلس إدارته التي كان يرأسها عبد الرحمن الشهبندر، الحكيم، حسن : خبراتي في الحكم، ادارة مجلة الشريعة، عمان، 1980، ص 7-9.

(6) المرجع نفسه، ص 122.

أراضيها لتوزيع المساعدة, وكذلك البعثات العسكرية التي ستتولى تدريب جيوشها، لكن سورية رفضت الاقتراحات الأمريكية في حزيران 1951م.[(1)]

بتاريخ 13تشرين الأول1951، قدم الوزراء المفوضون للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا, بياناً إلى وزير الخارجية الأتاسي اقترحت فيه: أن تنضم الدول العربية إلى مشروع (قيادة الشرق الأوسط[2]) الذي يقضي بتكوين إتحاد عسكري بقيادة موحدة بحجة الدفاع المشترك وكان على الدول المشاركة فيه أن تضع تحت تصرف القيادة كل قواتها المسلحة وقواعدها العسكرية وموانئها الخ... وكان عليها أيضاً أن توافق على مشروعية حق الحلفاء في (قيادة الشرق الأوسط) في تواجد قواتهم العسكرية على أراضي تلك البلدان تحت شعار (الدفاع المشترك). وكان أحد شروط هذا المخطط هو تعاضد الجهود الاقتصادية لهذه البلدان مع الدول الغربية, وبهذا الشكل, يتم توطيد مواقع الدول الغربية العسكرية والاقتصادية في البلدان العربية[(3)]، ولدى مناقشة هذا الموضوع في مجلس الوزراء, أبدى رئيس الوزراء والذي كان هو حسن الحكيم في تلك الفترة موافقته على المشروع بينما عارضه وزير الخارجية الأتاسي وتقرر عرضه على مجلس النواب, ثم انتقل الخلاف إلى الحكومة، فانهالت البرقيات من مختلف التنظيمات الشعبية التي تستنكر هذا المشروع الاستعماري, فلم يجد رئيس الوزراء مفراً من تقديم استقالته في 28تشرين الثاني1951م[(4)].

أرسلت الحكومة السوفييتية ملاحظاتها على المشروع إلى حكومات المشرق العربي ومن بينها سورية، في رد لها على ذلك المشروع عن طريق الوزير المفوض السوري لدى موسكو(بازي الحقي) حيث أفصحت الحكومة السوفييتية بأن المشروع سوف يؤدي إلى ربط المنطقة بحلف الشمال الأطلسي, وأنه ليس في صالح الحفاظ على حالة السلم فيها, كما أنه سيجعل من المنطقة مراكز لقواعد عسكرية للدول الكبرى وهو ما يهدد حرية الدول العربية, حيث أنه سيؤدي إلى استغلال مصادر ثرواتها كالقطن والبترول وغيره من المصادر, كما وجهت الحكومة السوفييتية النظر إلى أن المشروع موجهاً ضدها[(5)]. وهذه الملاحظات كانت قد أرسلت كذلك بتاريخ 24تشرين الثاني 1951،

---

(1) بوداغوفا، بيير: مرجع سابق, ص57

(2) شرق الأوسط: برز هذا المصطلح مع ظهور الصهيونية كحركة سياسية عالمية منظمة , وتشمل بلدان شبه الجزيرة العربية والعراق وإيران وأفغانستان وعرفته الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1989 بأنه المنطقة الممتدة من ليبيا غرباً إلى إيران شرقاً، ومن سورية شمالاً إلى اليمن جنوباً. ويؤكد العديد من الباحثين أن المصطلح سياسي النشأة والاستعمال، الهدف منه مساعدة الكيان الصهيوني على التعامل مع محيطه العربي، وتغييب الصفة العروبية عن المنطقة.حسين، غازي: الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2012، ص22.

(3) بوداغوفا، بيير: مرجع سابق, ص57

(4)المعلم، وليد : التحدي والمواجهة، مرجع سابق , ص 149

(5) سيد عبد العال: مرجع سابق، ص266.

إلى حكومات الدول الأربع المعلنة للمشروع، وقد ردت هذه الدول، بأن ادعاءات السوفييت غير صحيحة، وأن المشروع هدفه مساعدة دول المنطقة في الحفاظ على السلام[1].

أُعلن عن قيام انقلاب الشيشكلي الثاني في 2 كانون الأول1951م[2]. وقد رأى السوفييت من خلال صحفهم: "إن انقلاب الشيشكلي في سورية هو مخطط أمريكي وبريطاني وفرنسي مشترك يهدف إلى جر سورية لقبول مشروع الدفاع في المشرق العربي" [3]. ويؤكد الكتاب السياسيون أن سبب الانقلاب يعود إلى أن العقيد الشيشكلي لم يعد مرتاحاً لسياسة حزب الشعب ولاسيما معروف الدواليبي الذي كان رئيساً للحكومة في تلك المرحلة، وكان الشيشكلي قد علم أن مشروعا لتسريحه من الجيش كان يعد بين رئاسة الوزراء والقصر الرئاسي مما دعا لاستعجال حركته الانقلابية, والحقيقة أن خلاف الشيشكلي والدواليبي هو تجسيد لخلاف بين المؤسستين العسكرية والمدنية[4] والذي أفضى إلى هذا الانقلاب. وحسب قول خالد العظم :"إن الانقلاب كان نتيجة لموقف الدواليبي من سياسية أمريكا في المشرق العربي ولاسيما سورية, حيث عدلت كل من (أمريكا وفرنسا وإنكلترا) مواقفها من المنطقة وظهر ذلك من حلال البيان الثلاثي المشترك في25/ 5/ 1950، لضمان الوضع الراهن في هذه المنطقة, وتجسد هذا التطور في السياسة الغربية على الأرض في دعم هذه الدول لانقلاب أديب الشيشكلي الثاني ذلك أن كل من فرنسا وأمريكا اعتبرتا أن الشيشكلي هو الشخص الوحيد الذي يستطيع الوقوف في وجه الدواليبي ورفاقه والحؤول دون اتجاه سورية نحو الجبهة السوفييتية ومن ثم إقامة حكم قوي يكون قادراً على التفاهم مع الدول الغربية"[5].

وبعد وقوع الانقلاب زار كل من ممثلي بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا, رئيس الدولة، في 17 كانون الأول 1951، ليبلغوه اعتراف بلادهم, بالوضع الراهن في سورية, ولا شك أن هذه الزيارة كانت على أمل أن تكون مقدمة تجعل الشيشكلي يهتم بخطط تلك الدول من أجل إقامة قيادة للشرق العربي[6]، لكن الشيشكلي أعلن رفض سورية أي مشروع يضر بمصلحة سورية أو مصالح البلاد العربية[7].

اعتقد الشيشكلي أن الأحوال قد استقرت له،بعد وصوله إلى كرسي رئاسة الجمهورية, وبعد أن أعلن عن إنشاء حزب جديد بدلاً من الأحزاب التي ألغاها تحت اسم حركة التحرر العربي الذي نال

---

(1) طلاس، مصطفى : مرآة حياتي، الجزء الأول،دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط2، 1995، ص 415.

(2) المعلم، وليد : التحدي والمواجهة، مرجع سابق , ص 153.

(3) المرجع نفسه, ص 156.

(4) العشي، محمد سهيل: فجر الاستقلال في سورية، ط1، دار النفائس، بيروت، 1998,ص156.

(5) العظم، خالد: ج 2،مرجع سابق ص 239

(6) سيل،باتريك : الصراع على سورية، مرجع سابق، ص 166.

(7) عبد العال، سيد : مرجع سابق، ص 266.

الأغلبية في المجلس النيابي[1], لكن زعماء الأحزاب الأخرى لم يرضخوا لهذه الحقيقة بل عقدوا اجتماعات سرية لتنسيق المعارضة فيما بينهم, وحركوا أنصارهم في رحاب الجامعة والشارع, وقرروا إسقاط الشيشكلي في أقرب فرصة ممكنة[2]. وزاد في النقمة على الشيشكلي أعمال القمع التي حدثت في جبل العرب في شهر كانون الثاني 1954, والتي سقط فيها بعض القتلى والجرحى[3]. انتقلت حركة التذمر إلى أوساط الجيش وقادها الضباط المتعاونون مع الأحزاب, لاسيما حزب الشعب وحزب البعث العربي الاشتراكي[4], مما أدى لقيام حركة للضباط بدأت من حلب في 25 شباط 1954، عندما قطعت إذاعة حلب برامجها لإذاعة بيان النقيب مصطفى حمدون من موقع حلب الذي ناشد قطعات الجيش في مختلف المحافظات الانضمام إلى حركته التي تهدف إلى إقالة رئيس الجمهورية, أديب الشيشكلي, وتسليم البلاد إلى حكومتها الدستورية[5]، منذ البداية استجابت كل قطعات الجيش بالمحافظات لهذا النداء باستثناء دمشق, التي انضمت إلى باقي المناطق بعد استقالة الشيشكلي. في مساء اليوم نفسه ومغادرته للبلاد, وهكذا عادت وحدات الجيش إلى ثكناتها, وانتهت مرحلة الانقلابات العسكرية[6]، ورأى الكتّاب السوفييت بنهاية الشيشكلي: " نهاية لمرحلة تاريخية من تطور سورية, وفاتحة لآفاق جديدة للتطور الاقتصادي – الاجتماعي"[7]، وهناك من يرى أن حركة مصطفى حمدون قد قامت بدعم عراقي بريطاني, ضد سياسة الشيشكلي الموالية للأمريكان والسعودية[8]، علماً أن سورية في عهد الشيشكلي، رغم استقبالها في أيار 1953م وزير الخارجية الأمريكية جون فوستر دالاس أثناء زيارة إطلاعية له في المشرق العربي, والذي ألقى خطاب حذر فيه من وقوع المشرق العربي تحت النفوذ السوفييتي وتحوله إلى صين ثانية[9]، تلك الزيارة التي استنتج دالاس فيها: " أن سورية دولة توفر احتمالات حقيقية للتعاون بفضل الشيشكلي الذي يتحلى بأفق أوسع من أفق قادة مصر وبفهم أعمق لعلاقة سورية بالقضايا العالمية[10]."وبناءً عليه تمت المصادقة في أيلول على تقديم المنح والمساعدة الفنية لإقامة مشاريع في سورية[11]، إلاّ أننا نجد الشيشكلي في مكان آخر

(1) سيل،باتريك : الصراع على سورية، مرجع سابق، ص 169.
(2) نضال البعث , ج2 , 1949– 1954، دار الطليعة، دمشق، 1976،, ص207
(3) أبوعساف، أمين: ذكرياتي،الناشر بلا، 1996، ص397 ص398.
(4) المرجع نفسه, ص398
(5) المعلم، وليد : التحدي والمواجهة، مرجع سابق , ص 169
(6) طلاس،مصطفى : مرجع سابق تاريخ الجيش العربي السوري، مجلد 2،, ص58 59
(7) بوداغوفا، بيير: مرجع سابق، ص83
(8) العظم، خالد: مرجع سابق، ج 2، ص 276
(9) الزمل، ناصر بن محمد: مرجع سابق, الجزء السادس, مجلد /3/، ص85
(10) راثميل،أندرو: مرجع سابق, صفحة 106
(11)المرجع نفسه, صفحة 106

يرفض عرض أمريكي عن طريق النقطة الرابعة بإنشاء الأوتوستراد بين دمشق وبيروت وحلب وبغداد وعمان, لأنها اشترطت أن يكون لها حق استعمال هذه المنشآت في زمن الحرب[1].

أنني لم أجد موقف واضح في السياسة السورية في فترة حكم الشيشكلي بالانحياز سواء للمعسكر الاشتراكي أو المعسكر الغربي.

كانت مهمة الحكومة التي تشكلت بعد الانقلاب الثاني للشيشكلي تتلخص بإعادة الحياة الدستورية إلى وزارات وإدارات الدولة, وتهيئة انتخابات تشريعية جديدة في الخريف التالي. وبعد ثلاثة أشهر ونصف استقالت تلك الحكومة في 9حزيران1954م, وكُلف سعيد الغزي بتشكيل الحومة الجديدة, فشكلها من خارج البرلمان لكي يضمن حيادها في عملية الانتخابات التشريعية المقبلة[2]، أجرت هذه الحكومة انتخابات حرة ونزيهة في شهر أيلول من عام 1954م[3]، ونتيجة للانتخابات فاز حزب البعث بـ 18 مقعداً والحزب الشيوعي بمقعد واحد لـ خالد بكداش, وفازت الكتلة الديمقراطية بـ38 مقعداً في هذا المجلس. وقد نبهت هذه الانتخابات إلى تعاظم القاعدة الجماهيرية لأحزاب اليسار في البلاد[4].

نلاحظ أن مرحلة الانقلابات العسكرية في سورية، لم تشهد علاقات سورية سوفييتية واضحة، يعود السبب إلى قصر تلك الفترة وتغير شخصيات الانقلاب، وكان الحياد السمة الظاهرة للسياسة الخارجية السورية، مع نشاط حزبي وتنافس ما بين قوميين وشيوعيين وإخوان المسلمين وتصريحات تؤيد الحياد أو الانحياز من قبل ممثل حزب وآخر، ولكن المواقف السوفييتية والنشاط السوفييتي في المنطقة أكدت ازدياد اهتمام السوفييت بسورية والسعي لتطوير العلاقات معها في ظل تعاظم القاعدة الشعبية اليسارية في البلاد.

ج- العلاقات السورية – السوفييتية بعد عام 1953:

خلال الفترة من عام 1949م وحتى عام1953م وقف الاتحاد السوفييتي موقف الحياد من الصراع العربي – الإسرائيلي[5]، لأنه من جهة رفض التعامل مع الدول العربية ذات الأنظمة الملكية الرجعية أو الأنظمة الوطنية الناشئة ذات الانتماءات البرجوازية[6]، ومن جهة أخرى كان قد فقد الأمل

(1) العشي، محمد سهيل:مرجع سابق, ص153

(2) طلاس،مصطفى : تاريخ الجيش العربي السوري، مجلد 2، مرجع سابق, ص61

(3) العياشي، غالب: الإيضاحات السياسية، مطابع الأشقر، بيروت، 1955, ص637

(4) وليد المعلم : مرجع سابق، التحدي والمواجهة،, ص174.

(5) مقلد، إسماعيل صبري: العلاقات السياسية الدولية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1991،1, ص75

(6) شكري، كتن : مرجع سابق، ص33

في استقطاب إسرائيل التي اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية في 29 آذار عام 1953 (بمثابات قاعدة عسكرية واقتصادية أساسية, وكذلك سنداً للديمقراطية في الشرق الأوسط)[1]، ورأى الباحثون السوفييت أن أصحاب فكرة "قيادة الشرق الأوسط" كانوا قد خططوا لضم إسرائيل إليها وذلك بدافع استخدام القدرة العسكرية لإسرائيل في المخططات الإمبريالية، وعملت أميركا في نفس المرحلة على الحؤول دون تطوير علاقات إسرائيل مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية[2].

وكان ستالين في تشرين الأول 1948، قد قام بإغلاق جميع مؤسسات اليهود بعد أن ارتفعت وتيرة نشاط اليهود السوفييت داخل الاتحاد السوفييتي، ثم بردت العلاقات معها إلى أن قطعت في شباط 1953، وكان السبب المباشر هو انفجار قنبلة قرب المفوضية السوفييتية في القدس [3]، وبعد وفاة ستالين ومجيء خروتشوف إلى قيادة الإتحاد السوفييتي في بدايات عام1953, عمل على إسقاط الشعار الستاليني: (من ليس معنا فهو ضدنا)، ورفع شعار جديد (من ليس ضدنا فهو معنا)[4]. وبدأ الاهتمام السوفييتي بمساندة حركات التحرر القومي ومكافحة الاستعمار في آسيا وأفريقيا باعتبارهما أداة لتقليص نفوذ القوى الإمبريالية الغربية, وعمل السوفييت على التقرب إلى الدول العربية حديثة الاستقلال ولاسيما دول المواجهة العربية مع إسرائيل وأصبح الموقف السوفييتي نحو الصراع العربي – الإسرائيلي يتسم منذ ذلك الحين بالانحياز إلى جانب المواقف والحقوق العربية[5]، فشهدت الإستراتيجية السوفييتية تحولاً كبيراً بعد وفاة ستالين, الذي كان ينظر إلى العالم من منظور حتمية الصراع بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي[6], كما كان يقصر اهتمامات الإتحاد السوفييتي الخارجية على مجرد تدعيم قوة المعسكر الشيوعي والإبقاء على تماسكه باعتباره (قوة الشيوعية الضاربة وأداتها التي ينعقد عليها الأمل في تخليص العالم من شرور الرأسمالية). فكانت سياسة خروتشوف الخارجية السوفييتية أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي ولاسيما العالم الثالث غير الرأسمالي[7]. ونلاحظ في هذه المرحلة تجدد اهتمام السوفييت بسورية بعد بضعة أشهر من الإطاحة بحكم الشيشكلي واستقرار

---

(1) أجار يشيف، أناتولي: التأمر ضد العرب، دار التقدم موسكو، 1988، ترجمة فهد كم نقش, ص25

(2) بريماكوف، يفغيني: الولايات المتحدة الأمريكية والنزاع العربي الصهيوني، ترجمة : علي هورو، دار الفارابي، بيروت، ط2 1980، ص 43.

(3) شكري، كتن : مرجع سابق، ص36.

(4) المرجع نفسه, ص42

(5) مقلد، إسماعيل صبري : العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص69 71

(6) سيل،باتريك : الصراع على سورية، مرجع سابق، ص 346

(7) ممدوح محمود منصور: الصراع الأمريكي ـ- السوفييتي في الشرق الأوسط، مدبولي، القاهرة، 1990, ص96

الوضع الداخلي فيها[1]، وكان الهدف الرئيسي للإذاعات السوفييتية في هذه الفترة أن تمنع أي تحرك نحو تجمعات الدفاع التي يرعاها الغرب[2].

يمكن القول بأنه تبلورت الرؤية السوفييتية في تلك المرحلة فيما يخص إسرائيل، فهي لم تكن مجتمعاً اشتراكيا تقدميا، بل هي في حقيقة الأمر حليفاً استراتيجيا للامبريالية الغربية وأداة لها، ووسيلة لقمع حركات التحرر العربي، وظهرت حقيقة ارتباط إسرائيل الوثيق بالغرب وبالذات مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما اتضح لهم بان القوى الوطنية العربية أخذت تسفر عن مناهضتها للاستعمار ونضالها ضده لتثبيت هويتها القومية والتقدمية، الأمر الذي دفع بالاتحاد السوفييتي الى تقييم سياساته السابقة، وإعادة النظر بمواقفه، بما يتناسب وتطورات المرحلة، تلك التغيرات مهدت لتحسن العلاقات السورية – السوفييتية

2- العلاقات الاقتصادية :

لاحظت أنه لاتوجد علاقات اقتصادية بين سورية والاتحاد السوفييتي باستثناء ماذكره أحد الباحثين عن تلك العلاقات في تلك الفترة : «أن العلاقات السورية–السوفييتية لم تشهد وقتها، إلا تقدماً طفيفاً، فالمفاوضات حول معاهدة تجارية ذهبت أدراج الرياح، كما أن الإشاعات التي راجت عن صفقة أسلحة في عهد الرئيس الشيشكلي تكشف على أنها لا أساس لها من الصحة»[3].

3- العلاقات الثقافية :

خلال الأعوام الممتدة من 1947م إلى 1954، لم تشهد العلاقات الثقافية السورية–السوفييتية أية تطورات تذكر، ربما يعود ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي الذي كانت تعاني منه سورية من جهة، وإلى السياسة التي كان الاتحاد السوفييتي ملتزماً بها حتى وفاة ستالين تجاه المنطقة العربية من جهة أخرى. إلاّ أنه في عام 1954م عندما استقرت الأوضاع في سورية بدأ النشاط الثقافي السوفييتي، حيث ازدهرت الفنون في سورية بشكل واسع، لا سيما بعد افتتاح معرض دمشق الدولي سنة 1954، إذ كان مسرح المعرض يستقطب العديد من الفرق الفنية العالمية، وقدم الاتحاد السوفييتي في ذلك العام فرقة الباليه الشهيرة (بولشوي)، وفرقة موسكو للتزلج على الجليد حيث كان المعرض مجال تقدم فيه الفرق الفنية ما لديها من نشاطات متميزة[4].

---

(1) هـ. توري، جوردون: مرجع سابق، ص 359.

(2) سيل،باتريك : الصراع على سورية، مرجع سابق، ص 305.

(3) راثميل، اندرو: مرجع سابق، ص 88.

(4) الخاني، عبد الله فكري: سورية بين الديمقراطية والحكم الفردي (1948–1958م)، دار النفائس، بيروت، 2004، ص223.

كما نلاحظ نشاطاً دبلوماسياً شعبياً متزايداً قام به أعضاء المفوضية السوفييتية واتصالات بالزعماء في كل مستويات الحياة السورية وميادينها في النشر والمطبوعات والتعليم والدين والتجارة والسياسة وافتتحت نواة للمركز الثقافي السوفييتي في دمشق في حزيران، 1954، قدمت الكتب والمجلات والصحف وعرضت الأفلام السوفييتية. وظهر في صحيفة البعث، الناطقة باسم حزب البعث العربي الاشتراكي سبق صحفي خاص هو عرض بارع للسياسة السوفييتية تجاه الدول العربية وإسرائيل، مبرزاً العدد الكبير من المرات التي استخدم فيها الاتحاد السوفييتي حق النقض ليخدم بمصالحه، مصالح العرب القومية والوطنية[1].

وفي الختام : نلاحظ عدم وجود علاقة فعلية بين سورية والاتحاد السوفييتي في تلك المرحلة، لأن سورية لم تكن مستقرة سياسياً بسبب الانقلابات العسكرية المتتالية من جهة, وكانت تتجاذبها في الداخل تيارات سياسية مختلفة ما بين مؤيد للانضمام إلى المعسكر الرأسمالي وآخر مؤيد للانضمام إلى المعسكر الاشتراكي وما بين الجزء الأكبر الذي دعا للحياد من جهة أخرى، كما أن السوفييت قبل وفاة ستالين لم يتوجهوا إلى إقامة علاقات مع الأنظمة العربية بما فيها سورية واقتصرت علاقاتهم مع سورية على التصريحات والتحليلات المختلفة في التعليق على الأحداث التي كانت تعيشها سورية من جراء محاولات الغرب استمالتها إلى صالحه، تلك المحاولات الغربية التي نبهت السوفييت لأهمية سورية وخطورة وقوعها تحت النفوذ الرأسمالي وبالمقابل نبهت المواقف السوفييتية القوى التقدمية في سورية إلى أهمية بناء علاقات مع السوفييت والاستفادة من مواقفهم المعادية للغرب لصالح القضايا العربية. وكان لوفاة ستالين وسياسة الانفتاح التي انتهجها السوفييت من بعده اثرها الايجابي الواضح على تلك العلاقات.

---

(1) هـ. توري، جوردون: مرجع سابق، ص 359–360.

الفصل الثاني: تبلور دور الحكم الوطني وانعكاسه على العلاقات السورية – السوفييتية بين عامي(1955–1963)

1- العلاقات السياسية :

أ- التحديات الامبريالية وانعكاسها على العلاقات السورية –السوفييتية بين عامي (1955-1957):

1ً - حلف بغداد وأثره على العلاقات السورية – السوفييتية 1955 :

بعد رفض سورية ومعظم الدول العربية ومعارضتها القبول بمقترحات الدول الغربية بتشكيل «قيادة الشرق الأوسط»، تقدمت الولايات الأمريكية ممثلة في شخص فوستر دالاس[1] وزير الخارجية بخطة لإقامة حلف عسكري جديد أسمته "الحزام الشمالي لدفاع الشرق الأوسط والأدنى"[2]. وأُعطي لتركيا دور المنظم الأساسي في هذا المشروع على أن يتم بناءه على مراحل: ففي بدايات عام 1955، وقعت تركيا وباكستان اتفاق التعاون الودي بينهما، وذكرت الصحف التركية في حينها أن المعاهدة هي خطوة على تكوين اتحاد عسكري «للشرق الأوسط» مع جذب الدول العربية إليه في المستقبل[3]. ثم جاءت الخطوة الثانية من العراق حيث كانت بريطانيا تحاول بعد الحرب العالمية الثانية الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في المنطقة، وبعد مشاورات في تركيا ولندن تم في بغداد توقيع معاهدة لتأمين استقرار المشرق العربي وأمنه في 13كانون الثاني 1955، عُرفت باسم حلف بغداد[4]. وفي اليوم التالي وصل إلى دمشق عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا لدعوة الحكومة السورية للانضمام إلى هذا الحلف[5]. فلم يأخذ جواباً من سورية حيث أن وزارة حديثة كانت قد تشكلت برئاسة فارس الخوري تضم خليطاً من نواب حزبي الشعب والوطني وكتلة العشائر، وكان في مقدمة المواضيع التي واجهت الوزارة هو التعهد بعدم الانضمام إلى الأحلاف العسكرية، وهذا ما أكده فارس الخوري في جلسة أمام البرلمان فكسب ثقة النواب بحكومته[6]. وبعد زيارة مندريس ودعوته سورية إلى الانضمام إلى حلف بغداد اجتمع العرب على مستوى رؤساء الوزارات لاتخاذ موقف عربي موحد من حلف بغداد في القاهرة في 1955/1/22، ونتيجة للاجتماع لم تنضم سورية إلى حلف بغداد، ولكن فارس الخوري وأثناء الاجتماع وقف موقفاً غير واضح من الحلف منع

---

(1) جون فوستر دالاس: (1888-1959)م، قانونى وسياسى وعضو فى الكونجرس الأمريكى، كان مندوب أمريكا في الأمم المتحده من 1945 – 1948، وزير خارجية أمريكا في عهد. الرئيس دوايت ايزينهاور،وبقي فى المنصب بين عامي 1953 – 1959م. عُرفت سياسته الخارجية بسياسة " حافة الحرب ". عارض سياسة عدم الانحياز وسحب تمويل مشروع السد العالي في مصر، ورفض استخدام فرنسا وبريطانيا و"إسرائيل" للقوه في حرب السويس سنة 1956. أعلام القرن العشرين: سياسة، اقتصاد، إبداع، فن، أدب، مرجع سابق،ص113.

(2) توغانوفا،أولغا : مرجع سابق، ص20-21.

(3) المرجع نفسه، ص77.

(4)قاسمية،خيرية : قضايا عالمية معاصرة، مطبوعات جامعة دمشق، 1993م.، ص206-207.

(5) العظم، خالد: مرجع سابق، مذكرات خالد العظم، ج2،، ص335.

(6)المرجع نفسه، ص312.

بالنتيجة اتخاذ قرار عربي موحد برفض حلف بغداد، وهذا ما يشير، إلى وجود تنسيق سوري ـ عراقي، يسهل توقيع الحلف من قبل العراق أولاً ثم تنضم إليه سورية والأردن ولبنان بعد ذلك[1]. أدى موقف فارس الخوري في اجتماع القاهرة من حلف بغداد، إضافة إلى سيطرة حزب الشعب على سياسة حكومته العربية، إلى تذمر كبار ضباط الجيش وتحرك السياسيين بهدف تشكيل وزارة جديدة يدعمها الجيش، وبالفعل كُلف صبري العسلي بتشكيل وزارة جديدة، صدرت مراسيم تأليفها بتاريخ 13 شباط 1955م[2].وقد عدّ عدد من الباحثين أن سقوط حكومة فارس الخوري هي من نقاط التحول في السياسة العربية، حيث أمسك «اليسار» المحايد بزمام المبادرة في سورية، وواجه اليمين المؤيد للعراق هزيمة كُبرى[3].

وُصف مجيء حكومة العسلي إلى السلطة في سورية بأنه : «انتصاراً للقوى المعادية للإمبريالية»[4]. وقد أشار صبري العسلي في تصريحه الأول للصحافة، إلى «أن حكومته ستسلك سياسة الامتناع عن المعاهدات العسكرية مع الدول الغربية، وعن المساعدات العسكرية من جانبها، وأن سياستها مع الدول العربية ستنطلق من ميثاق جامعة الدول العربية»[5].

بعد هذه التطورات التي شهدتها الساحة العربية من محاولات غربية لربطها بأحلاف، كانت سورية مضطرة لبدء مباحثات في 26شباط 1955م مع حكومة مصر لعقد حلف عربي مشترك ليتمكنوا من مواجهة عدوهم الرئيسي إسرائيل والتصدي للضغوط الغربية[6]، وبعد المباحثات أعلنت كل من الحكومتين قرارهما بعدم الانضمام إلى أي حلف عسكري، ورغبة البلدين في إقامة منظمة دفاع وتعاون اقتصادي عربي مشترك ترتكز على الالتزام بالتعاون في صد أي عدوان يقع على إحدى دول المنظمة وإنشاء قيادة مشتركة دائمة، وعدم قيام أي دولة مشتركة بهذا الحلف بعقد اتفاقية دولية أو عسكرية أو سياسية دون موافقة بقية الأعضاء، وفي 5 آذار 1955، أعلنت الرياض انضمامها إلى الحلف السوري– المصري وسمي بمشروع الميثاق الثلاثي[7]. لكن الدول الغربية لم تكف عن محاولاتها لضم سورية إلى الحلف العسكري الجديد (حلف بغداد) لأن السياسة التي اتبعتها سورية في عدائها للأحلاف والمعاهدات الغربية، كانت واحدة من أهم العقبات على طريق استقطاب

---

(1) نضال البعث،مرجع سابق، ج3، 1954–1958، دار الطليعة، دمشق، 1976، ص76.

(2) المعلم، وليد : التحدي والمواجهة، مرجع سابق , ص182.

(3) سيل،باتريك : الصراع على سورية، مرجع سابق، ص286.

(4) بوداغوفا، بيير: مرجع سابق، ص90.

(5) المرجع نفسه،ص90.

(6) العظم، خالد: مرجع سابق، مذكرات خالد العظم، ج2،،ص37.

(7) المرجع نفسه ، ص184–185.

الدول العربية الأخرى إلى مشروع الاتحاد العسكري ذاك، إضافة إلى أهمية موقع سورية، باحتلالها موقع القلب في المشرق العربي، وامتلاكها حدود طويلة مع إسرائيل وتركيا، كانت أكثر الجسور صلاحية للقيام بالمؤامرات المحتملة في المنطقة العربية[1]، فقام سفير الولايات المتحدة في دمشق المستر جيمس موس، في 26 شباط 1955، أي في يوم افتتاح المباحثات السورية . المصرية، بمقابلة رئيس الحكومة الجديدة صبري العسلي، والذي نقل إلى الحكومة السورية مذكرة أمريكية تتضمن موقف الإدارة الأمريكية من حلف بغداد، جاء في المذكرة: «مساندة الحكومة الأمريكية لجهود دول المنطقة بهدف تعزيز تعاونها للوصول إلى أعلى درجة من الاستقرار والأمن، وتعزيز قدراتها لصد أي عدوان شيوعي، وترحيبها بالاتفاق التركي . العراقي وهي على استعداد لمساندة جهود الدولتين الرامية إلى إقامة "ترتيبات دفاعية فعالة"[2]، وتحدثت المذكرة عن: «ضرورة تحسين العلاقات العربية . الإسرائيلية لأن الحكومة الأمريكية لا تستطيع أن تبدد مواردها مع قوى غير متعاونة، وتأمل الولايات المتحدة الأمريكية أن لا تشترك سورية بأية جهد يجعل موقف العراق صعباً، وأن تتصرف بشكل يجعل الطريق مفتوحاً لإمكانية انضمامها بالمستقبل إلى منظمة الدفاع النامية»[3].

وهكذا فالولايات المتحدة الأمريكية لم تخف أهدافها من سياسة الأحلاف في المنطقة، فهي من جهة تؤمن المصالح العسكرية والسياسية الأمريكية ودعم إسرائيل، ومن جهة أخرى هي جزء من الجهد الأمريكي لتطويق الاتحاد السوفييتي عن طريق اقتناع العرب بأن الخطر الشيوعي هو الخطر الأساسي في المنطقة.وردت سورية بأن أعلن وزير الخارجية والدفاع في وزارة صبري العسلي خالد العظم في 28 شباط عن رفض سورية الانضمام إلى حلف بغداد[4].

وكرد فعل من جانب السوفييت على تحركات الغرب وحلفائه في المنطقة أصدرت الخارجية السوفييتية بياناً في 16 نيسان 1955م أوضحت فيه أن الاتحاد السوفييتي: «يتعهد بالدفاع عن دول الشرق الأوسط التي تتعرض لضغوط من جانب الدول الإمبريالية لإجبارها على الانضمام إلى التحالفات العدوانية الغربية حتى تتمكن تلك الدول من حماية حريتها واستقلالها»[5]. وفي اجتماع تم في 25 حزيران 1955، اجتمع خالد العظم وزير الخارجية السوري في مبنى الأمم المتحدة مع مولوتوف وزير الخارجية السوفييتي بمناسبة الاحتفال بالذكرى العاشرة لتأسيس الأمم المتحدة، أكد وزير الخارجية السوري خلال الاجتماع أن وجهة النظر السورية تلتقي مع وجهة النظر السوفييتية

---

(1) بوداغوفا، بيير: مرجع سابق، ص91.

(2) نضال البعث،مرجع سابق، ج3، 1954-1958، ص89.

(3) المرجع نفسه، ص 90.

(4) العظم، خالد: مرجع سابق، مذكرات خالد العظم، ج2،، ص347.

(5) سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية، مرجع سابق، ص173.

فيما يتعلق بحلف بغداد، بأنه خطوة لإنشاء منظمة تأخذ على عاتقها مواجهة النفوذ الشيوعي بالمنطقة، وأن سورية غير مقتنعة بذلك الخطر الذي يدعيه الغرب أنه قادم من الاتحاد السوفييتي[1]. وهذه المواقف المتقاربة أدت إلى تطور في العلاقات السوفييتية – السورية،ففي 10 تموز 1955، ذهب أول وفد برلماني سوري إلى موسكو بناءً على دعوة من مجلس السوفييت الأعلى وأجرى هناك محادثات بشأن تطوير العلاقات بين البلدين[2].

وقد شهدت الحياة السياسية السورية في 16 أيلول 1955، انتخاب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية، وكُلف سعيد الغزي[3] بتشكيل الوزارة الأولى في عهده في 13 أيلول 1955م[4]. وجاء في بيان الحكومة الجديدة في 20 أيلول 1955، أنه: «ليس لسورية مصلحة في الانضمام إلى حلف بغداد ولا لأي حلف عسكري أجنبي أخر, وأنها ستتخذ كافة التدابير للدفاع عن استقلالها وسيادتها ونظامها الجمهوري الديمقراطي»[5].

وكتب الصحفي البريطاني باترك سيل عن أهمية موقف سورية في تقرير مصير حلف بغداد وفشله فقال: «كان لسورية الصوت الحاسم والمرجح في مستقبل الحلف، فلو قبلت عضوية الحلف لتبعتها دول عربية أخرى، أما وقد رفضته وناصبته العداء الشديد. فقد أدى هذا إلى تجميده، وعزل العضو العربي الوحيد فيه وهو العراق»[6].

ونخلص إلى القول أن سورية كانت ترى في حلف بغداد خطر يهدد استقلالها وسيادتها ويعيد الاستعمار إلى المنطقة من جديد، وبالمقابل رأى فيه السوفييت أنه أحد المخططات التي تستهدف الإبقاء على سيطرة القوى الغربية على دول المنطقة واستغلال ثرواتها، وأنه تهديداً لأمن الاتحاد السوفييتي وتصعيداً للتوتر مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن هنا كان التلاقي السوري – السوفييتي في رفض حلف بغداد والوقوف في وجهه. وقد علق الباحثون على ذلك بقولهم :" بأن السياسة الغربية

---

(1) العظم، خالد: مرجع سابق، مذكرات خالد العظم، ج2،، ص359.

(2) بوداغوفا، بيير: مرجع سابق، ص169.

(3) سعيد الغزي: (1893– 1967)، محام وسياسي سوري شغل منصب رئيس وزراء سوريا مرتين، اعتزل الغزي الحياة السياسية أثناء فترة الجمهورية العربية المتحدة، ثم عاد إلى معترك السياسة بعد الانفصال رئيسًا لمجلس الشعب السوري سنة 1961، وظل في منصبه حتى استلام حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة في سورية في عام 1963. منافيخي،عدنان : هؤلاء حكموا سورية، دار الأنوار، سورية، دمشق، 2007، ص34.

(4) مصطفى طلاس، تاريخ الجيش، مجلد 2، ص62.

(5) بوداغوفا، بيير: مرجع سابق، ص66.

(6) الصراع على سورية، مرجع سابق، ص280.

التي قُصد بها إبقاء السوفييت بعيداً عن المنطقة أتت بنتائج عكسية حيث أدى ذلك لتقوية الوجود السوفييتي في المشرق العربي"[1].

2ً – سياسة عدم الانحياز وأثرها على العلاقات السورية – السوفييتية 1955:

شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية تطورات سياسية، عسكرية واقتصادية مهمة أسهمت في إحداث تغيرات أساسية في بنية المجتمع الدولي[2]. وبرزت ظاهرتان أساسيتان في الساحة العالمية:

الأولى: محاولة الدول المستقلة حديثاً أو التي تكافح في سبيل تحريرها في آسيا وأفريقيا لإيجاد مكان لها على مسرح السياسة الدولية ولكي تقوم هذه الدول المحرومة طويلاً من هويتها بتأكيد نفسها واسترجاع كرامتها وتثبيت استقلالها رأت أن عليها تبني مبادئ سياسية تتجنب فيها الارتباط بالكتل الدولية وصراع القوى الكبرى وخلاف المصالح فيما بينها، إضافة إلى ذلك اقتناع الدول الآسيوية –الأفريقية بأن إتباعها سياسة عدم الانحياز يدعم ويدفع إمكانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها بطريقة لا يمكن أن يوفرها الانحياز وبدلاً من الاعتماد على مصدر دولي واحد في تمويل احتياجات ومتطلبات التنمية فإنه ستكون هناك فرص دولية أوسع ما دامت العلاقات القائمة مع الأطراف الدولية مبنية على الود والصداقة[3].

الثانية: بروز الانقسام بعد قيام الدول الاشتراكية كقوة جديدة في المجمع الدولي، إلى جانب الدولة الرأسمالية، وظهور إستراتيجية الكتلتين القائمة على الاستقطاب الدولي ومحاولة كل طرف تثبيت وجوده والحفاظ على قوته على حساب الطرف الآخر، واتساع الصراع في مختلف الميادين، وسمي هذا الصراع بالحرب الباردة[4].

من هنا برزت فكرة عدم الانحياز، هذه الفكرة التي مرت خلال نشوئها وتطورها بمراحل مختلفة، منذ بداية القرن العشرين، حيث عُقدت مؤتمرات عديدة آسيوية وأفريقية، أكدت أن حركة عدم الانحياز هي ليست ظاهرة عرضية بل هي نتاج لمظاهر السيطرة والقهر والاستغلال الذي مارسته الدول الاستعمارية التي قسمت العالم إلى مناطق فيما بينها، وهي تجسيد لرغبة الشعوب والدول التي

---

(1) غسان سلامة وآخرون، السياسة الأمريكية والعرب، سلسلة كتب المستقبل العربي 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص60.

(2) شدود ماجد : قضايا عالمية، جامعة دمشق، 1986، ص135.

(3) خيرية قاسمية: مرجع سابق، ص215–216.

(4) شدود ماجد: مرجع سابق، ص136.

عانت من الاستعمار في الانتقال بالمجتمع الدولي من مجتمع تسوده السيطرة والاستعمار إلى مجتمع جديد تنتشر فيه العدالة والمساواة بشكل يتناسب مع مصالح الشعوب(1).

إلا أن نقطة التحول المهمة في تاريخ حركة عدم الانحياز كانت في المؤتمر الذي عُقد في باندونغ عاصمة أندونيسيا، في الفترة الواقعة بين ما 18إلى24 نيسان 1955، الذي كان نقلة كمية ونوعية للدول والشعوب من حيث المشاركة فيه حيث تم بحضور 29 دولة يبلغ تعداد سكانها أكثر من مليار ونصف نسمة إضافة إلى 155 حركة تحرر في العالم(2). وكان هناك في المؤتمر 9 دول عربية من بينهم سورية وبدا واضحاً أن دول المشرق العربي في معظمها قد اختارت خط الحياد في سياستها الخارجية(3).

وكان اشتراك سورية في أعمال مؤتمر الدول الأفرو. آسيوية في باندونغ، دعماً مهماً لنضالها اللاحق ضد الضغوط الاستعمارية، واستنكر مؤتمر باندونغ بشدة تدخل الدول الاستعمارية في الشؤون الداخلية للدول العربية، وأصدر بياناً خاصاً لدعم نضال الشعوب العربية ضد تشكيل الدول الإمبريالية للأحلاف العدوانية على البلاد العربية بهدف ضمها بالقوة إلى الأحلاف المذكورة، ووافقت سورية مع دول القارتين المحبة للسلام على مبادئ التعاون والتعايش السلمي التي نادى بها المؤتمر، ووضعتها في أساس سياستها الخارجية(4).

وهكذا اتبعت سورية سياسة خارجية قائمة على مبادئ الحياد الإيجابي ورفضت بحزم الانضمام إلى الأحلاف والكتل الاستعمارية(5)، وإن حياد سورية راجع إلى تجربة الانتداب الفرنسي القاسية والسخط من هزيمة فلسطين ودور الغرب في خلق إسرائيل، إضافة إلى محاولة فرض مشروع الوحدة العراقية . السورية تحت الحماية البريطانية(6).

أما موقف الاتحاد السوفييتي والغرب على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية من الحياد، فقد شجب الغرب الحياد كعمل «غير أخلاقي»(7). أما السوفييت،في البداية، فقد وقفوا ضد حركة عدم الانحياز عند نشأتها، ووصفها القادة السوفييت بأنها «أكذوبة كبرى» على اعتبار أنه ليس هناك فريق ثالث، إما الانحياز إلى القوى التقدمية المحبة للسلام أو الخضوع لسيطرة القوى الإمبريالية الرأسمالية،

---

(1) شدود ماجد: مرجع سابق، ص143.

(2) المرجع نفسه، ص149، خيرية قاسمية: مرجع سابق، ص209.

(3) توغانوفا أولغا :مرجع سابق، ص28.

(4) بوداغوفا، بيير: مرجع سابق، ص95.

(5) توغانوفا أولغا : مرجع سابق، ص55.

(6) سيل،باتريك : الصراع على سورية، مرجع سابق، ص139.

(7) السيد أمين شلبي: قراءة جديدة للحرب الباردة، دار المعارف، القاهرة، 1983، ص95.

أما الطريق الثالث وهو عدم الانحياز فليس إلا خرافة ووهم، ولقد شكلت سياسة التعايش السلمي التي أعلن عنها خروتشوف عام 1956، أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي، تحولاً في السياسة السوفييتية الخارجية كما أدت إلى فتح آفاق جديدة في علاقات السوفييت بدول العالم الثالث غير الشيوعية[1]، فرحب السوفييت بالحياد على أنه دلالة صداقة، ورأى القادة السوفييت أن حياد العرب كان كافياً لإحباط الخطط الدفاعية الغربية[2]. وأن مبادئ هذه الحركة وأسسها تلتقي وتنسجم مع العديد من الأسس والمبادئ التي يطرحها سواء في مجال محاربة الاستعمار وسباق التسلح، وتحقيق التعايش السلمي وعمل على تأييد هذه الحركة والتعاطف معها[3]، وتبلورت سياسته في اتجاهين مع هذه الدول :

1- التوسع في العلاقات الاقتصادية بينه وبين هذه الدول والتوسع في المساعدات الاقتصادية والمادية والعلمية حتى تتمكن هذه الدول من تطوير اقتصادها ومجابهة التحديات الخارجية.
2- التوسع في مساعدة هذه الدول من الناحية السياسية والعسكرية لمواجهة محاولات التآمر الاستعماري عليها[4].

وهكذا فسياسة الحياد التي اتبعتها سورية أظهرت صوابها، وظهر ذلك واضحاً في نتائج الانتخابات السورية في تلك المرحلة، حيث ثبت أن الرجال الذين تعهدوا برفض أية اتفاقية أو حلف أوأي شكل من أشكال الروابط الرسمية مع الغرب هم الأقوى وأعظم فعالية في السياسة السورية[5].إضافة إلى أن فكرة عدم الانحياز في النهاية صبت في صالح تطوير العلاقات السورية – السوفييتية ودفعها قُدماً نحو الأمام.

ً3- كسر حظر السلاح وأثره على العلاقات السورية – السوفييتية 1955:

أدى تصاعد المشاعر المعادية للغرب في سورية، نتيجة سياسة الأحلاف التي سعت إلى ربط المنطقة من جديد بالدول الاستعمارية، وصعود القوى التقدمية إلى تطور علاقة سورية مع الاتحاد السوفييتي الذي وقف في وجه هذه الأحلاف[6]. إضافة إلى الغارات الإسرائيلية الواسعة على الحدود السورية من الجنوب، والتهديدات التركية من الشمال، التي اتخذ السوفييت موقفاً مؤيداً لسورية

(1) السيد أمين شلبي:المرجع نفسه، ص115-116.
(2) سيل،باتريك : الصراع على سورية، مرجع سابق، ص303.
(3) شدود ماجد: مرجع سابق، ص158.
(4) المرجع السابق، ص159.
(5) سيل،باتريك : الصراع على سورية، مرجع سابق، ص245.
(6) هـ. توري، جوردون: مرجع سابق، ص313.

فيها[1]. وبعد مؤتمر باندونغ[2] في عام 1955م حيث تم التأكيد على عدم الانحياز والاستقلال الوطني وأن سيطرة الغرب على التسليح في المشرق العربي أمر غير مسموح به[3]. كل هذا دفع سورية إلى التعاقد مع الاتحاد السوفييتي على صفقات جديدة من الأسلحة، مع امتناع بريطانيا والولايات المتحدة على تزويدها بالأسلحة طالما هي خارج نطاق الحلف الدفاعي، ورفض فرنسا تسليح العرب بعد ثورة الجزائر[4]. ففي 25 حزيران 1955، اجتمع خالد العظم وزير الخارجية السوري في مبنى الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو مع مولوتوف وزير الخارجية السوفييتي بمناسبة الاحتفال بالذكرى العاشرة لتأسيس الأمم المتحدة، شرح الوزير السوري الوضع في سورية وسياستها المناهضة للاستعمار وعزمها على توقيع الميثاق الثلاثي مع مصر والسعودية، ووقوفها بحزم ضد حلف بغداد، وقلقها من الحشود التركية، وأشار إلى حملة الضغط الاقتصادي والعسكري التي تتعرض لها سورية وركز على إغلاق أبواب الغرب أمام تسليح الجيش السوري، كما أكد الوزير السوري رغبة سورية سد حاجتها من السلاح السوفييتي أو الدول الاشتراكية، ردّ مولوتوف باستعداد السوفييت لتأمين حاجة الجيش السوري من السلاح والعتاد بأسعار معتدلة ودون شروط سياسية وأعلن رغبة بلاده في تقديم المعونة الاقتصادية لسورية[5].

وبناءً على اللقاء السابق وفي مطلع شهر تشرين الثاني في 1955، وقعت سورية على صفقة سلاح مع تشيكوسلوفاكيا. وقد وصف خالد العظم في مذكراته صفقات السلاح التي اشترتها سورية من الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا بقوله: «كانت نوعاً من المساعدة لا من حيث مجانية الصفقة ولكن من حيث رخص أسعار وطول آجال دفع الأقساط، والأهم من ذلك، لا يستطيع أحد أن يدعي أن سورية ومصر بعقدها الصفقات تنازلتا عن جزء من سيادتهما»[6].

ويؤكد بعض الباحثون هذه النظرة إلى صفقات السلاح : «إن عروض الدول الشرقية لها حسناتها، فهي تستجيب للطموحات العسكرية لدى العرب وتؤكد أن العمل المستقل ممكن على الرغم من السياسة التي فرضها الغربيون، ولا تبدو، في المقابل، مصدر تهديد للدول التي تتقبلها لأنها لا تفرض شروطاً وتنازلات سياسية»[7]. ثم تبعتها اتفاقيات لشراء السلاح أخرى استمرت إلى يومنا هذا.

---

(1) هـ. توري، جوردون: مرجع سابق ، ص172.

(2) ملاحظة: يوجد تفصيل كامل عن المؤتمر في فقرة عدم الانحياز.

(3) دانكوس، هلين كارير : مرجع سابق، ص19.

(4) سيل،باتريك : الصراع على سورية، مرجع سابق، الصراع، ص307.

(5) العظم، خالد: مذكرات خالد العظم، ج2، مرجع سابق، ص427–430.

(6) العظم، خالد: مذكرات خالد العظم، ج3، مرجع سابق، ص7.

(7) دانكوس، هلين كارير : مرجع سابق، ص19.

أما عن سبب شراء السلاح عن طريق الوساطة التشيكوسلوفاكية في تلك المرحلة، وذلك لأن تلك الوساطة تخدم الطرفين: فبالنسبة للاتحاد السوفييتي كانت تلك الوساطة دليلاً على رغبته في الحفاظ على حالة الانفراج في علاقات القطبين، وبالنسبة للعرب فقد كان حصولهم على السلاح من تشيكوسلوفاكيا لا يتعارض مع سياسة عدم الانحياز التي التزاموا بها[1].

أدى تأمين السلاح لسورية من قبل المعسكر الشرقي بالعموم والاتحاد السوفييتي بالأخص دوراً في حماية سورية لسيادتها واستقلالها مما أسهم في تمتين العلاقات السورية–السوفييتية ومهد لتطورها.

4ً – رفع درجة التمثيل الدبلوماسي المتبادل بين الاتحاد السوفييتي والجمهورية السورية إلى درجة سفارة 1955:

تم رفع درجة التمثيل الدبلوماسي المتبادل بين الاتحاد السوفييتي والجمهورية السورية إلى درجة سفارة (أصبحت المفوضية السورية في موسكو سفارة)، بموجب المرسوم رقم /3436/[2] بتاريخ 1955/11/6، وكان هذا نتيجة طبيعة لمواقف الاتحاد السوفييتي الايجابية من الأزمات التي مرت بها سورية، إضافة إلى التقارب بين البلدين في عدد من المواقف الإقليمية والدولية.

وتتالت المواقف السوفييتية المؤيدة لقضايا سورية والعرب العادلة (قضية فلسطين وقضايا التنمية)، وفي كل مرة كانت العلاقات تزداد وثوقاً وتطوراً، ففي تاريخ 1 شباط 1956، اجتمع في واشنطن رئيس الوزراء البريطاني ايدن مع الرئيس الأمريكي ايزنهاور وصدر بعد المحادثات بيان مشترك تحدث عن المشرق العربي، فأكد بأن الحاجة الأكثر إلحاحاً هي إجراء تسوية بين العرب وإسرائيل، وأكد بأن الخطر في المنطقة ناجم عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، ولهذا فقد أُتخذت التدابير اللازمة لعقد اجتماعات بريطانية . أمريكية . فرنسية لدراسة كيفية تدخل الدول الثلاث لفض النزاعات في المنطقة[3].

ورداً على البيان أصدرت وزارة الخارجية السوفييتية بتاريخ 1956/2/13، بياناً جاء فيه:"إن أي محاولة لتصعيد الأمور في الشرق الأوسط وزيادة حالة التوتر في المنطقة سوف تسبب قلقاً مشروعاً للاتحاد السوفييتي.... وأن الاتحاد السوفييتي لا يستطيع أن يقف موقف اللامبالاة تجاهه لأنه مرتبط ارتباطاً واضحاً بأمن الاتحاد السوفييتي المجاور لمنطقة الشرق الأوسط خلافاً لدول

(1) منصور،ممدوح محمود : الصراع الأمريكي –- السوفييتي في الشرق الأوسط، مدبولي، القاهرة، 1990، ص143.

(2) انظر التفاصيل في الملحق رقم "6"، ص 13.

(3) المعلم، وليد : التحدي والمواجهة، مرجع سابق , ص198.

أخرى"[1]، رحبت سورية ببيان وزارة خارجية الاتحاد السوفييتي في 17 نيسان 1956، حول الوضع الجديد في المشرق العربي، حيث أكدت مرة أخرى على ايجابية موقف الاتحاد السوفييتي الصديق وإيمانه بالنضال العادل للشعب السوري ضد الضغوط الإمبريالية[2].

وفي مجلس الأمن الذي بُحثت فيه مسألة اعتداءات إسرائيل على البلدان العربية، فقد فضح مندوب الاتحاد السوفيتي محاولات الإمبرياليين استغلال هذا النزاع للتدخل العسكري. وحصلت الحكومة السوفييتية، في مباحثاتها مع بريطانيا وفرنسا في نيسان . أيار 1956، على تأكيدات بأنهما ستساعدان في حل المسائل المتنازع عليها في الشرق الأدنى حلاً سلمياً[3].

إن ارتقاء العلاقات السورية – السوفييتية إلى درجة سفارات هو نتيجة طبيعية لمقدمات تمثلت بالمواقف السوفييتية الايجابية من القضايا العربية بشكل عام والقضايا السورية بشكل خاص، إضافة لتبني سورية سياسة وطنية معادية للمعسكر الغربي، الداعم لإسرائيل والساعي للسيطرة على المشرق العربي.

5ً – العدوان الثلاثي على مصر وأثره على العلاقات السورية – السوفييتية 1956:

في حزيران 1956، احتفلت مصر برحيل آخر جندي بريطاني عن أرضها بحضور شيبيلوف وزير الخارجية السوفييتي. فسعت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى الضغط على مصر للتحالف معهما وإبعادها عن المعسكر الاشتراكي وذلك من خلال الضغط الاقتصادي[4]. فصرح وزير الخارجية البريطاني في لندن سلوين لويد في 24 تموز:"إن قيام مصر برهن محصولها من القطن للحصول على أسلحة شيوعية قد دفع حكومته إلى سحب عرضها للمساعدة في تمويل مشروع السد العالي في مصر"[5]. فردت مصر بتأميم شركة قناة السويس التي كانت أسهمها موزعة بين فرنسا وبريطانيا، وأذاعت مصر بياناً أعلنت فيه حرصها هي الإبقاء على حرية الملاحة في قناة السويس، وأن مصر من حقها السيادة على أراضيها والتعويض عن التخلي الغربي عنها باستخدام عائدات القناة في بناء سد أسوان[6]. لكن بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة أعلنت أن أعمال مصر

---

(1) المعلم، وليد : التحدي والمواجهة، مرجع سابق, ص199.

(2) بوداغوفا، بيير: مرجع سابق، ص1956.

(3) سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية، مرجع سابق، ص173.

(4) المرجع نفسه، ص174.

(5) الخاني، عبد الله فكري : مرجع سابق، ص183.

(6) دانكوس، هلين كارير : مرجع سابق، ص47.

غير قانونية ولجأت إلى العقوبات الاقتصادية[1]. استنكرت حكومة الاتحاد السوفييتي، في بيان صادر في 9 آب 1956، المواقف الغربية العدوانية تجاه مصر وأيدت تأميم قناة السويس[2]. وخلال مؤتمر لندن المنعقد لمناقشة أزمة السويس في 1956/8/16، اقترحت الدول الغربية في الجلسة الثانية منه: "أن تكون إدارة قناة السويس تحت إشراف مجلس دولي يشتمل على مصر ومرتبط بالأمم المتحدة بحجة ضمان حرية الملاحة في القناة"، وقد قدم هذا المشروع وزير خارجية الولايات المتحدة جون فوستر دلاس باسم بلاده وبريطانيا وفرنسا[3]. رفض الرئيس جمال عبد الناصر الإشراف الدولي على القناة، وعارض الوفد السوفييتي مشروع دالاس ودعم الخطة التي اقترحتها الهند باسم كتلة عدم الانحياز التي تنص على حق مصر بالإشراف على القناة[4]. كما قام الاتحاد السوفييتي بتقديم مساعدة إلى مصر تضمنت عدداً من سفن الإرشاد وإرسال بعض التقنين لتشغيل قناة السويس[5].

وفي أثناء بحث مسألة السويس في مجلس الأمن في تشرين الأول 1956، ساعدت مبادرة الاتحاد السوفييتي في اتفاق بريطانيا وفرنسا ومصر على جملة من شروط التسوية السلمية للنزاع والتي كان جوهرها، الاتفاق على حرية استخدام القناة مع احتفاظ مصر بملكية القناة وإدارتها[6]. كانت بريطانيا وفرنسا تتجهان علناً إلى حل الأزمة سلمياً، إلا أنهما كانتا سراً تخططان للهجوم على مصر بالتواطؤ مع إسرائيل، فقامت القوات الإسرائيلية باقتحام الأراضي المصرية في 29/ 10/ 1956، وفي اليوم التالي بدأت بريطانيا وفرنسا الأعمال الحربية في منطقة قناة السويس[7].

أما عن الموقف السوفييتي من العمليات الحربية، فقد أذاع الاتحاد السوفييتي سلسلة من البيانات التي وجهها بولغانين رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي إلى حكومات كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، يدين فيها حربهم الاستعمارية ضد مصر، ويهدد باستخدام القوة المسلحة والصواريخ الذرية الموجهة ضد المعتدين[8]، وبعث برسالة إلى الولايات المتحدة الأمريكية تضمنت اقتراحاً بتوحيد جهود الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لاتخاذ إجراءات لقمع العدوان، وتصل إلى حد استخدام القوات المسلحة بصورة مشتركة بقرار من الأمم المتحدة، وفي اليوم ذاته تقدم الاتحاد السوفييتي إلى مجلس

---

(1) سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية، مرجع سابق، ص174.

(2) دانكوس، هلين كارير : مرجع سابق، ص47.

(3) الخاني، عبد الله فكري : مرجع سابق، ص184.

(4) سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية، مرجع سابق، ص175.

(5) دانكوس، هلين كارير : مرجع سابق، ص48.

(6) سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية، مرجع سابق، ص176.

(7) منصور، ممدوح محمود : مرجع سابق، ص183.

(8) إسماعيل، محمد حافظ : أمن مصر القومي في عصر التحديات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1987، ص65.

الأمن باقتراح تقديم التأييد العسكري لمصر إذا لم يمتثل المعتدون لقرارات الأمم المتحدة بإيقاف العمليات العسكرية[1].

نلاحظ أن موقف الاتحاد السوفييتي العادل المؤيد لتأميم قناة السويس، إضافة إلى الوقوف الحازم إلى جانب مصر في معركتها السياسية والعسكرية لتحرير القناة، أسهم في رد القوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية عن أراضيها[2]. في سورية، أيدت الحكومة السورية مصر تأييداً مطلقاً في أزمتها، فما إن تقدمت القوات الإسرائيلية في سيناء حتى تأهبت القوات السورية لمهاجمة إسرائيل فجر اليوم التالي، إلا أن القائد العام المصري اللواء عبد الحكيم عامر أمرها بالتوقف، وذلك خوفاً من قيام احتمال غزو بريطاني فرنسي لأراضيها[3]. كما قامت مجموعة من الشباب الوطنيين السوريين بنسف خط الأنابيب التابع لشركة النفط العراقية I.P.C المار عبر سورية إلى الساحل، فعطلته وأوقفت تدفق النفط في أراضيها إلى بريطانيا[4].وقامت سورية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع كل من بريطانيا وفرنسا وسحبت سفراءها من لندن وباريس[5].

كما نشطت الدبلوماسية السورية خلال الأزمة، حيث قام الرئيس السوري شكري القوتلي بتلبية دعوة كانت قد وجهتها حكومة الاتحاد السوفييتي في حزيران 1956م [6]. أجرى الرئيس السوري مع الزعماء السوفييت مباحثات مهمة، تناولت عقد صفقة أسلحة جديدة، وتبادل وجهات النظر حول كثير من المسائل التي تهم البلدين وتوصل الجانبان إلى تعميق العلاقات وتطويرها[7]. وأعلن الجانبان السوفييتي والسوري سخطهما واستنكارهما للتدخل المسلح الذي تشنه دول أجنبية على مصر، وطالبا بانسحاب القوات المعتدية من مصر، وذلك في بيان مشترك أذيع في موسكو ودمشق بوقت واحد[8].

لقد كانت أزمة السويس عاملاً مهماً للتقارب العربي السوفييتي بشكل عام والسوري – السوفييتي بشكل خاص، وشعر الرأي العام السوري بأهمية مساعدة دول الأسرة الاشتراكية وطالب بتنمية التعاون مع هذه الدول، وذكر الرئيس شكري القوتلي في البرقية التي بعث بها إلى رئيس مجلس السوفييت الأعلى في الاتحاد السوفييتي بعد نهاية أزمة السويس: «إن الموقف العادل الصادق

---

(1) توغانوفا،أولغا : مرجع سابق، ص42.

(2) سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية، مرجع سابق، ص177.

(3) سيل،باتريك : الصراع على سورية، مرجع سابق، ص343.

(4) الخاني، عبد الله فكري : مرجع سابق، ص190.

(5) المرجع نفسه، ص191.

(6) المرجع نفسه، ص189.

(7) بوداغوفا، بيير: مرجع سابق، ص102.

(8) نصوح بابل: مرجع سابق، ص496.

الجريء، الذي وقفه الاتحاد السوفييتي إزاء عدوان الدول المستعمرة البربري الإجرامي، قد لقي استحساناً حاراً من جانب الأمة العربية المتعطشة إلى السلام والحرية والسيادة»[1].

وأثناء زيارة وفد نيابي سوفييتي لسورية في أوائل أيلول1956، شجب صلاح البيطار وزير الخارجية السوري الإمبريالية الغربية وإسرائيل وامتدح دفاع الاتحاد السوفييتي عن مصر في نزاع قناة السويس والذي قال أنه مبني على صداقة الاتحاد السوفييتي للعرب[2].

وإني أرى أن الموقف السوفييتي الايجابي تجاه تأميم القناة، والفعال في رد العدوان عن مصر أسهم في دفع العلاقات السورية – السوفييتية نحو التطور والارتقاء.

6ً – مبدأ ايزنهاور وأثره على العلاقات السورية – السوفييتية 1957:

أدت حرب السويس إلى تزايد قوة التيار الثوري في العالم العربي، وهذا ما حدا بعدد من دول المنطقة أن تسلك سياسة وطنية مستقلة، ولاسيما سورية ومصر[3]، وضعفت مواقع إنكلترا وفرنسا نتيجة لفشل العدوان الثلاثي، ومن قبله حلف بغداد، كل هذا وضع مصالح الاحتكارات النفطية في خطر، مما دفع الدول الاستعمارية إلى التفكير بتشكيل حلف جديد للحفاظ على مصالحها[4]. وفي ضوء هذه المتغيرات بدأت الولايات المتحدة منذ كانون الأول 1956 في إعادة تقييم سياستها تجاه المشرق العربي فعلى الرغم من تخليها عن مساندة حلفائها إبان أزمة السويس إلا أنها لم تكن لتقبل بأن يقوم الاتحاد السوفييتي بملئ الفراغ الذي أحدثه انحسار نفوذ الإمبراطوريات الأوروبية الاستعمارية القديمة عن المنطقة[5].

ومن هنا جاء إعلان الرئيس الأمريكي أيزنهاور عن سياسته الجديدة تجاه المشرق العربي في صورة رسالة وجهها إلى الكونغرس في 5 كانون الثاني 1957، وقد استهدفت تلك السياسة الجديدة إحلال نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية محل نفوذ كل من بريطانيا وفرنسا في منطقة المشرق العربي[6].واستعرض الرئيس الأمريكي في رسالته أهمية المنطقة بحكم كونها تمثل همزة الوصل بين قارات أوروبا وآسيا وأفريقيا فضلاً عما تحويه أراضيها من احتياطيات هائلة من البترول كسلعة ذات

---

(1) توغانوفا أولغا :مرجع سابق، ص56.

(2) هـ. توري، جوردون : مرجع سابق، ص361.

(3) منصور، ممدوح محمود : مرجع سابق، ص215.

(4) بوداغوفا، بيير: مرجع سابق، ص114.

(5)غبيب، شارل زور : سياسة الكبار في البحر الأبيض لمتوسط، ترجمة: خضر خضر، سلسلة آفاق دولية (1)، توزيع جروس برس، د. ت، بيروت، ص19.

(6) مانغولد، بيتر : تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط، ترجمة: أديب شيش، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1958، ص87.

أهمية حيوية بالنسبة للعالم الغربي إلى جانب الأهمية الحضارية للمنطقة[1]. وقد وافق الكونغرس الأمريكي على «مبدأ أيزنهاور» ومنح الرئيس حق إرسال القوات إلى أي بلد من بلدان الشرقين الأدنى[2] والعربي، إذا رأى هذا ضرورياً، لمكافحة «الشيوعية الدولية»، وسمح بصرف 200 مليون دولار كل سنة على «المساعدات» الاقتصادية لحكومات تلك البلدان الشرق أوسطية التي توافق على محاربة الشيوعية[3]. وبعد يومين من نشر مبدأ أيزنهاور كتبت الصحف الأمريكية:" أن سورية تعتبر مثالاً رائعاً يفسر سبب طرح الرئيس أيزنهاور مبدأه الجديد، وأن سورية تعتبر "فراغاً" سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ينبغي ملؤه"[4].

في سورية اصطدم «مشروع أيزنهاور» بالمقاومة الشعبية. وجرت في سورية مظاهرات احتجاج واسعة، ووصل للحكومة والبرلمان مئات البرقيات والعرائض، المطالبة برفض «المشروع» وقام باستنكار «المشروع» ممثلو جميع الأحزاب السياسية، واصفين اياه بـ «إعلان الحرب الباردة في الشرق الأوسط»[5]، ورفضته كل من مصر وسورية والمملكة العربية السعودية والأردن، حيث اجتمعت تلك الدول في القاهرة في 19 كانون الثاني 1957، وأعلنوا رفضهم لنظرية الفراغ الأمريكية، وأشاروا إلى أن المنطقة العربية لن تكون منطقة نفوذ لأية قوى أجنبية، وأن الوحدة القومية العربية هي وحدها القادرة على ملء ذلك الفراغ المزعوم[6]. كما جاء في البيان الختامي الصادر عن المؤتمر "أن التهديد الحقيقي الذي تتعرض له دول المنطقة هو من جانب إسرائيل وليس من جانب الاتحاد السوفييتي"[7].

ونشرت الحكومة السورية بتاريخ 10 كانون الثاني1957، بياناً خاصاً حول «مشروع أيزنهاور» أشير فيه إلى، أن سورية ترفض بشكل قاطع مبدأ التدخل من قبل أي دولة عظمى، أو مجموعة دول في شؤون بلدان المشرق العربي تحت ستار حماية مصالحها، لأن ذلك يقع في تناقض صريح مع مبادئ احترام سيادة الدول وميثاق الأمم المتحدة[8]. واتهم صلاح البيطار وزير خارجية سورية، في التاسع عشر من آب 1957، مبدأ أيزنهاور بأنه هو المسؤول عن متاعب سورية مع

---

(1) بوداغوفا، بيير: مرجع سابق، ص115.

(2) الشرق الأدنى : مصطلح جغرافي وتاريخي يشير إلى تركيا وبلاد الشام والعراق ومصر وايران. عطية الله، أحمد : مرجع سابق، ص 563.

(3) سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية، مرجع سابق، ص180.

(4) بريماكوف، يفغيني : الولايات المتحدة الأمريكية والنزاع العربي الصهيوني : مرجع سابق، ص 64.

(5) بوداغوفا، بيير: مرجع سابق، ص116.

(6) مقلد، إسماعيل صبري : العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص148.

(7) منصور، ممدوح محمود : مرجع سابق، ص225.

(8) بوداغوفا، بيير: مرجع سابق، ص117.

الولايات المتحدة، وقد سبّب هذا رداً فورياً من الرئيس أيزنهاور إذ صرّح "أن الهدف المطلق للاتحاد السوفييتي هو السيطرة على سورية"، وأثار بيان أيزنهاور ردة فعل عنيفة في دمشق فصرح بهذه المناسبة صلاح الطرزي، الأمين العام لوزارة الخارجية "أن السياسة السورية لم يجر فيها تغيير جذري خلال الأسابيع الأخيرة وأنها مبنية على الحياد الإيجابي ومبادئ مؤتمر باندونغ في التعايش السلمي وعدم العدوان، وأضاف أن سورية وجماعة الحياد ترفض وصاية الدول الكبرى"[1]، وأعلن صبري العسلي رئيس مجلس الوزراء : "أن هذا المبدأ ما هو إلاّ سبب سيُسوغ به التدخل لحماية المصالح الغربية وأن سورية قد رفضت رفضاً قاطعاً مبدأ أيزنهاور، وأكد على عدم وجود أي دليل خطر شيوعي على سورية يهدد استقلالها وأمنها وحريتها[2]".

ندد الاتحاد السوفييتي بمبدأ ايزنهاور وأعلن في 12 كانون الثاني 1957، «إن الإعلان عن مبدأ ايزنهاور يعد إحياءً للأفكار الإمبريالية القديمة» كما وصفه بأنه ذو طبيعة عدوانية، كما انتقد السوفييت الولايات المتحدة على اعتبار أنها تعود مرة أخرى إلى اللجوء إلى سياسة القوة التي أثبتت تجربة السويس عدم جدواها"[3]. وتقدم الاتحاد السوفييتي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في شباط 1957، بطلب مناقشة مبدأ أيزنهاور باعتباره يشكل تهديداً للسلام العالمي[4]. ودعت الحكومة السوفييتية في 11 شباط 1957، الدول الغربية الثلاثة (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا) للتوقيع على التزام مشترك . في إطار ما عرف بخطة شيبيلوف. وقد تضمن مشروع شيبيلوف مقترحات عدة تنطلق من فكرة الاعتراف بمبادئ مشتركة للعمل في المشرق العربي، منها:

1- حل المشاكل التي تهدد السلام في المنطقة عبر المفاوضات.

2-عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة [5].

وتجدر الإشارة إلى أن الدول الغربية رفضت تلك المقترحات السوفييتية واعتبرتها محاولة من جانب السوفييت لإيجاد مدخل لهم للتدخل في شؤون المنطقة[6].

وهكذا كان لالتقاء المصالح السورية-السوفييتية دوراً كبيراً في رفض مبدأ أيزنهاور وبالتالي تقارب البلدين والسعي لتطوير علاقاتهما.

---

(1) هـ. توري، جوردون: مرجع سابق، ص381.

(2) المرجع نفسه، ص358.

(3)مقلد، إسماعيل صبري : الصراع الأمريكي-. السوفييتي،مرجع سابق، ص149.

(4)غيب، زور : مرجع سابق، ص20-21.

(5) دانكوس، هلين كارير : مرجع سابق،ص59.

(6) سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية، مرجع سابق، ص181-182.

7- أزمة العلاقات السورية – التركية وأثرها على العلاقات السورية – السوفييتية(1955-1957) :

بعد التوقيع على الميثاق الثلاثي بين سورية ومصر والسعودية وجهت تركيا في آذار 1955، بدعم من الولايات المتحدة، إلى سورية ثلاث مذكرات[1]،جاء في نص إحداها المؤرخة في 13 آذار 1955، إلى الحكومة السورية ما يلي: «إن الميثاق السوري . المصري يهدف إلى عزل تركيا عن العالم العربي بينما يهدف الحلف التركي . العراقي إلى إعداد واستخدام العراق ضد أي هجوم سوفييتي وترى الحكومة التركية أنه لولا وجود هذا الحلف الذي يضع إمكانيات تركيا والعراق تجاه أي اعتداء إسرائيلي لكان محو سورية من الخارطة السياسية استغرق أياماً. إن الحكومة التركية ستعيد النظر في سياستها وفي موقفها حيال سورية المجاورة في حالة تحقيق هذا الميثاق من قبل سورية، وهذا ما يحمل تركيا على اعتبار هذا العمل كعمل معادٍ لها»[2]. ردت الحكومة السورية في 20 آذار جواباً لتركيا أشارت فيه بوضوح إلى أن الميثاق الثلاثي ليس موجهاً ضد مصالح تركيا أبداً. لكن رئيس الوزراء التركي مندريس رفض استلام المذكرة السورية، وذلك لاستفزاز سورية كي تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع تركيا وبالتالي مسوغاً للهجوم عليها[3].

رغم التصريحات السورية المتكررة التي تضمنت التزام سورية بالحياد الإيجابي، حشدت تركيا قواتها على الحدود مع سورية بهدف الضغط عليها لانتهاج سياسة أكثر تقارباً مع أطراف الحلف التركي- العراقي، وتواصلت معها حملة إعلامية تهدد باجتياح سورية عسكرياً[4]، وصرح الدبلوماسيون الإنكليز والأمريكان في تركيا ولبنان، أنه يجب محو سورية من «خارطة الشرق الأوسط»[5]. عندها تدخل الاتحاد السوفييتي، في 23 آذار 1955، فأعلم مولوتوف وزير الخارجية السوفييتي سفير سورية في موسكو الدكتور فريد الخاني: «أن الاتحاد السوفييتي يؤيد موقف سورية ويرغب في تقديم جميع أنواع المساعدات إليها بهدف حماية استقلالها وسيادتها»[6].

وفي 31 آذار استقبل رئيس الوزراء صبري العسلي السفير السوفييتي في دمشق الذي كرر التأكيدات السوفييتية: «بأن الدول الغربية لم تعد الحكم الوحيد في المشرق العربي، وأن الدول العربية قد نالت حرية جديدة في العمل»[7]. انتهت أزمة الحشود التركية بعد تصميم سورية على مواصلة

---

(1) بوداغوفا، بيير: مرجع سابق، ص92.

(2) العظم، خالد: مذكرات خالد العظم، ج2، مرجع سابق، ص469.

(3) بوداغوفا، بيير: مرجع سابق، ص93.

(4) المعلم، وليد : التحدي والمواجهة، مرجع سابق , ص187.

(5) بوداغوفا، بيير: مرجع سابق، ص92.

(6) سيل،باتريك : الصراع على سورية، مرجع سابق، ص306.

(7) المرجع نفسه، ص306-307.

سياسة خارجية متحررة من الضغط الخارجي[1]، ونتيجة للبيانات السوفييتية التي أكدت وقوف الاتحاد السوفييتي إلى جانب الشعب السوري، والتي حذر بموجبها أنه إذا استمرت الاستفزازات، سيطلب بحث التدخل الإمبريالي في الشؤون السورية في منظمة الأمم المتحدة[2].

وهكذا فإن موقف السوفييت من حلف بغداد ومن الأزمة التي أثارتها تركيا حول حلف بغداد والبيان الثلاثي العربي، كان مقدمة مهمة لتطور العلاقات السورية – السوفييتية. وأذاع راديو القاهرة في 29 آذار: «لقد وجد العرب أخيراً حامياً ونصيراً، فإذا كانت تركيا تعتقد أن القوة ستسوي الوضع في سورية، فإن على تركيا أن تتذكر أن لها جيراناً أقوى منها بكثير»[3].

عادت الأزمة السورية – التركية للواجهة في النصف الأول من عام 1957، وذلك نتيجة للتطور السياسي الداخلي . حيث النضج السريع للحركة الديمقراطية في سورية بسبب وجود حياة سياسية ناشطة لعبت فيها الأحزاب التقدمية «الشيوعي . البعث» دوراً بارزاً[4]. وبسبب التقارب السوري – السوفييتي ففي 6 آب وقع الاتحاد السوفييتي وسورية في موسكو اتفاق تعاون تعهد فيه الاتحاد السوفييتي مساعدة سورية في جهودها لتطوير مشاريع الري والنقل والصناعة إلا أن وجود عدد كبير من العسكريين إلى طاولة المفاوضات حمل على الاعتقاد أن الاتفاق تناول مساعدة عسكرية لم يعلن عنها[5].

وعندما صدر مرسوم بتعيين اللواء عفيف البزرة رئيساً للأركان في 14 آب 1957، آثار تعيين اللواء البزرة استياء الأوساط الأمريكية، وقد وصفت صحيفة النيويورك تايمز الرجل:"بأنه شيوعي ومؤيد للسوفييت"، وكان ذلك دليل واضح أمام السياسة الأمريكية بمعاداتها ورفضها في سورية وبات تطبيق مبدأ أيزنهاور أمر ضرورياً لحماية مصالحها بالمنطقة[6]. فلم يكن باستطاعة الولايات المتحدة أن تقف موقف المتفرج من تطور العلاقات السورية –السوفييتية على حد زعمها، إلا أنها مع ذلك كانت لا تستطيع الاستناد إلى مبدأ أيزنهاور باعتبار أن ما يحدث داخل سورية هو مسألة داخلية ليست مسوغاً للتدخل في فيها[7]، لذا عملت الولايات المتحدة الأمريكية على الاعتماد

---

(1) سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية، مرجع سابق، ص172.

(2) المرجع نفسه، ص172.

(3) سيل،باتريك : الصراع على سورية، مرجع سابق، ص306.

(4) دانكوس، هلين كارير : مرجع سابق، ص61.

(5) المرجع نفسه، ص62.

(6) بريماكوف، يفغيني : الولايات المتحدة الأمريكية والنزاع العربي الصهيوني، مرجع سابق، ص 65.

(7) بريسون، توماس: العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط 1784-1975، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1985، ص516.

على حلفائها في المنطقة للتصدي لذلك التهديد الذي كانت تدعيه وهو انتشار الشيوعية في سورية فأوفدت في آب 1957م اندرسون مساعد وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للتباحث مع قادة كل من العراق والأردن وتركيا ولبنان حول خطورة الموقف في سورية، وقد تم الاتفاق خلال تلك الزيارة على أن يبادر العراق بالهجوم بينما تقوم الدول الثلاث الأخرى بحشد قواتها على الحدود مع سورية وقد تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الإمدادات العسكرية اللازمة لتعويض تلك الدول عن خسائرها كما تعهدت بحمايتها من أي تدخل عسكري تقوم به أية قوة خارجية[1]. وصدرت التعليمات للأسطول السادس الأمريكي بالتوجه إلى شرق البحر المتوسط قُبالة السواحل السورية[2]. وكانت إسرائيل، ابتداءً من نيسان 1957، أخذت تحشد قواتها على الحدود السورية، وأعلنت حكومة إسرائيل عن تعبئة جزئية للاحتياط وعادت الصدامات على الحدود السورية –الفلسطينية في حين كان يهدد رئيس وزراء إسرائيل بن غوريون سورية يومياً باستخدام القوة ضدها، ملقباً إياها بسورية الـ «السوفييتية»[3]. وفي أواسط أيار 1957، بدأت تتمركز قوات تركية عند الحدود السورية، ووردت أخبار تشير أنه يُبنى على الأراضي التركية مجموعة كبيرة من المطارات الصغيرة المعدة للطائرات المقاتلة والقاذفة من صنع أمريكي، وضاعفت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تزويد البلدان التي وافقت على «مشروع أيزنهاور» ولاسيما إسرائيل وتركيا بالسلاح[4].

اتخذ الاتحاد السوفييتي تدابير سريعة وحازمة دفاعاً عن سيادة سورية واستقلالها، فناشدت الحكومة السوفييتية في 3 أيلول 1957، الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية مرة أخرى عدم استخدام القوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان الشرقين الأدنى والعربي وبما أن هذه المناشدة ظلت بلا جواب، وقد حذرت حكومة الاتحاد السوفييتي في 10 أيلول 1957، بأن:"على أنصار العدوان تذكر دروس مغامرة السويس"[5].

أما الأمم المتحدة التي طلبت سورية تدخلها فقد بدأت مناقشة الأزمة في 18 تشرين الأول 1957، ودعم غروميكو الموقف السوري الذي شدد على أن الصراع هو بين دولة تسعى إلى الدفاع عن استقلالها ومشروع هيمنة أمريكي – تركي انطلاقاً من مبدأ أيزنهاور. واتهمت تركيا الاتحاد السوفييتي بتحويل سورية إلى قاعدة عسكرية وطلب غروميكو من الأمم المتحدة تشكيل لجنة تحقيق

---

(1) توغانوفا أولغا : مرجع سابق، ص57-58.

(2) بريسون، توماس:مرجع سابق، ص516.

(3) بوداغوفا، بيير: مرجع سابق، ص119.

(4) المرجع نفسه، ص119.

(5) سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية، مرجع سابق، ص182.

لدرس الوضع داخل سورية وتولي مهمة حل النزاع[1]. لكن في نهاية أيلول 1957، تراجعت الدول العربية المجاورة لسورية عن مهاجمتها، عندما خشيت كل من الأردن والعراق ولبنان أن يثير هذا اضطرابات شديدة داخل بلدانها كما أنها لا تستطيع الاعتماد على ولاء قواتها المسلحة في التدخل ضد بلد عربي شقيق[2]. وهكذا فلم يبق من بين الدول التي كان قد تم الاتفاق معها على مهاجمة سورية سوى تركيا التي حشدت خمسين ألفاً من جنودها على الحدود مع سورية[3].

قدمت الحكومة السورية في 8 تشرين الأول 1957م مذكرة احتجاج رسمية إلى الحكومة التركية ضد الأعمال العدوانية الأخيرة وأرسلت في نفس الوقت رسالة إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة أشير فيها إلى أن نشاط تركيا لا يتوافق وعلاقات حسن الجوار بين البلدين[4].

وعلى صعيد آخر قامت وحدات من الأسطول السوفييتي بزيارة ميناء اللاذقية (كأول زيارة لميناء عربي، كما جرى الإعلان عن مناورات بحرية سوفييتية (خمس وحدات من أسطول البحر الأسود)[5]. وإزاء المناخ العام المساند لسورية تراجعت الولايات المتحدة عن حث تركيا على مهاجمة الأراضي السورية وأعلن دالاس أن الولايات المتحدة لا ترى ضرورة لتطبيق مبدأ أيزنهاور فيما يتعلق بتطورات الأوضاع في سورية وأنها ستلجأ إلى الوسائل التفاوضية[6].

بدأ في 25 تشرين الأول 1957، النقاش حول المسألة السورية، انتهت الجمعية العمومية في تشرين الثاني 1957، بحث المسألة السورية دون اتخاذ قرار محدد وبقيت الشكوى السورية في جدول الأعمال من أجل أن يطرح الموضوع في حال الضرورة، أي في حال العدوان ضد سورية، لتنظر فيه الجمعية فوراً[7].

كانت الأزمة التركية في عام 1957، برأي المحللين السياسيين فرصة للسوفييت لإثبات وجودهم في منطقة المشرق العربي[8].

وقف السوفييت إلى جانب سورية لما في ذلك مصلحة لهم ولسورية، لاسيما وان تركيا الدولة التي تجاور سورية من جهة الشمال والجمهوريات السوفييتية من جهة الشرق، فضلت أن تسير في

---

(1) دانكوس، هلين كارير : مرجع سابق، ص62.

(2) توغانوفا أولغا : مرجع سابق، ص57+58.

(3) بريسون، توماس:مرجع سابق، ص516.

(4) بوداغوفا، بيير: مرجع سابق، ص128.

(5) مانغولد، بيتر:مرجع سابق، ص269.

(6) مقلد، إسماعيل صبري : الصراع الأمريكي-. السوفييتي، مرجع سابق، ص159-160.

(7) بوداغوفا، بيير: مرجع سابق، ص131.

(8) سيل،باتريك : الصراع على سورية، مرجع سابق، ص393.

سياستها الخارجية مع الغرب مما جعل كلا البلدين يشعران بضرورة التعاون فيما بينهما للوقوف ضد المحاولات الغربية التي ترمي إلى الهيمنة على المشرق العربي وربطه بالغرب باستخدام تركيا، فأدى وقوف السوفييت إلى جانب سورية في وجه التهديد التركي إلى ترسيخ موقف الاتحاد السوفييتي كصديق لسورية في تصديها لعداء الغرب.

ب- العلاقات السورية – السوفييتية أثناء الوحدة السورية –المصرية (1958-1961) :

1ً – الموقف السوفييتي من الوحدة السورية – المصرية 1958:

كانت الوحدة السورية – المصرية التي قامت في 22شباط 1958، نتاج طبيعي لما يحمله الشعبان من مقومات قومية مشتركة عبر التاريخ، إضافة إلى التقارب الذي حصل بين قيادة البلدين منذ بداية عام 1954، عندما استلم جمال عبد الناصر القيادة في مصر، وعادت الحياة الديمقراطية إلى سورية في نفس العام، فقد التقت قيادة البلدان في عدة مواقف في مواجهة الأحلاف الاستعمارية، ففي شباط 1955، رفض البلدان الانضمام إلى حلف بغداد، وشاركت كل من سورية ومصر في مؤتمر باندونغ في نيسان 1955، ووقع البلدان في 20 تشرين الأول 1955، ميثاقاً دفاعياً ثنائياً يقضي بتنسيق الشؤون الدفاعية بينهما وتوحيد قيادتهم وأجهزتهم العسكرية[1]. واشتدت العلاقات رسوخاً بعد العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956م ووقوف سورية إلى جانب مصر شعبيا ورسمياً[2].ومن ثم جاء رفض مبدأ أيزنهاور من قبل البلدين، ووقوف مصر لجانب سورية في الأزمة السورية . التركية في عام 1957، لتزيد في تقارب البلدين، بعد إنزال القوات المصرية في ميناء اللاذقية تعبيراً عن تضامن مصر مع سورية ضد الأتراك [3].

كان للإطاحة بنظام الشيشكلي من قبل الضباط القوميين الأثر البالغ في قيام الوحدة بين البلدين الشقيقين[4]. ويصف وليد المعلم ما جرى في سورية في تلك المرحلة بما يلي:«نظرت كل فئة سياسية في سورية إلى الوحدة بمنظارها الخاص وكان حماس الجماهير كافياً لإظهار مدى تماسك سورية على الساحة الدولية وإخفاء واقع الخلافات القائمة بين أطراف المجتمع السوري من جهة، وبين ضباط الأركان من جهة ثانية، وبين المدنيين والعسكريين من جهة ثالثة، فلم يجد هؤلاء جميعاً طريقاً إلا طريق الوحدة ترسو على شاطئها سفينة البلاد فهي الهدف والأمل قبل كل شيء وهي الأمان

(1) عبد الدايم، عبد الله: مجلة شؤون عربية، العدد 43، أيلول، 1985، ص109.

(2) سيل، باتريك: مرجع سابق، الصراع على سورية، ص343-344.

(3) بوداغوفا، بيير: مرجع سابق، ص134.

(4) المعلم وليد : سورية 1918-1958، التحدي والمواجهة، مطبعة عكرمة، دمشق، ط1، 1985، ص225.

والطمأنينة على مستقبل البلاد وهي منجاة من سطوة الجيش على السلطة ومنجاة من حكم الائتلاف القومي»[1].

ويرد بعض الباحثون على هذا الرأي، بأن الصراعات وُجدت في سورية قبل الوحدة بزمن طويل وهي من خصائص الحياة السياسة في كل عصر، والوحدة لم تكن السبيل الوحيد أو السبيل الأقرب لحلها. يضاف إلى هذا أن جزءاً كبيراً من هذه الصراعات كان يدور حول مسألة الوحدة، وكان الخلاف الأساسي في أعماقه خلافاً بين التيار العربي الذي تمثله الأحزاب القومية لا سيما حزب البعث وبين التيار الذي لم يكن يعطي للفكرة القومية مقام الصدارة (الشيوعيون والإخوان). وفوق هذا كله، لم تكن الدعوة إلى الوحدة العربية في سورية حدثاً طارئاً أوردة فعل على أحداث سياسية تنذر بسوء العاقبة بل كانت تعبيراً عميقاً عن تيار يضرب بجذوره في أعماق التاريخ العربي وفي ثنايا النضال الطويل الذي خاضته سورية وخاضته العديد من البلدان العربية من أجل الخلاص من السيطرة الأجنبية عامة والعثمانية خاصة ومن التجزئة المصطنعة التي فرضها الاستعمار، وفي سبيل بناء كيان عربي موحد جدير بالأمة العربية ماضياً ومستقبلاً[2]. ورأى بعض الباحثون أن الخوف من سيطرة الشيوعيين على مقدرات الجيش وبالتالي على الحكم في سورية كان من بين العوامل التي عجلت بقيام الوحدة، التي لم يوقع خالد بكداش زعيم الحزب الشيوعي السوري على وثيقة إعلانها[3].

و هكذا فإن الضغط الجماهيري القومي في كلا البلدين كان له الأثر الأبرز في الدعوة للوحدة وتحقيقها مع الإشارة إلى الحسابات المحدودة النظر في تقييم أسباب قيام الوحدة (الخوف من المد الشيوعي أو المد الإسلامي).

بعد إعلان قيام الوحدة، تم الاستفتاء في سورية ومصر على انتخاب رئيس الجمهورية ومنحه صلاحية إصدار الدستور المؤقت فجاءت نتيجة الاستفتاء 99,25%. وفي نفس اليوم وصل إلى دمشق الرئيس جمال عبد الناصر كرئيس للجمهورية العربية المتحدة فقدمت الوزارة السورية استقالتها لإتاحة المجال أمام الرئيس لإصدار الدستور المؤقت وتشكيل الحكومة الجديدة. وتم في 5 آذار 1958، إعلان الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة وأُصدر في اليوم التالي مراسيم تشكيل أول وزارة للجمهورية العربية المتحدة[4].

---

(1) المعلم وليد : سورية 1918-1958، مرجع سابق، ص225.

(2) عبد الله عبد الدائم: مرجع سابق، ص112.

(3)Rami Ginat ,The Soviet Union and Egypt, 1954-1970 , Routledge (31 Dec 1994),p.341

(4) المعلم، وليد : التحدي والمواجهة، مرجع سابق، ص240- 241.

قام عبد الناصر بحملة تطهير واسعة في صفوف ضباط الجيش السوري، فأقال عفيف البرزي ذو التوجهات اليسارية وزج بالعناصر غير المرغوب فيها بالسجون وعدَّ الشيوعيين خارجين على القانون كما قام بحل الحزب الشيوعي السوري الذي لم يكن حتى ذلك الحين قد حل نفسه مثلما فعلت بقية الأحزاب السورية، بعد أن اشترط عبد الناصر حل جميع الأحزاب السياسية القائمة في سورية كشرط من شروط قبوله بالوحدة. وقد أدى ذلك إلى هرب خالد بكداش زعيم الحزب الشيوعي السوري إلى خارج سورية والذي صرح بعد ذلك «إننا نرحب بالوحدة إذا ضمنت حرية الأحزاب ونلعنها إذا خنقت حريتها في سورية كما خنقتها في مصر»[1].

أما عن موقف الاتحاد السوفييتي من هذه الوحدة فقد اتسم بالتحفظ بالبداية حيث ألتزم السوفييت الصمت لبعض الوقت، ثم اعترفوا بعد ذلك بقيام الجمهورية العربية المتحدة على أمل أن تواصل نضالها ضد الإمبريالية[2]، وضع الباحثون عدة تفسيرات للموقف السوفييتي، فرأوا أن السوفييت كانوا يعارضون فكرة الوحدة العربية على وجه العموم، لأن قيام أي شكل من أشكال الوحدة العربية ولا سيما في منطقة المشرق العربي سيشكل نواة لخلق قوة عربية ذات ثقل كبير بالقرب من حدودهم الجنوبية الأمر الذي قد يحول دون إمكانية تغلغلهم في المنطقة[3]. ويقول رأي آخر أن السوفييت كانوا يرون أن الدول العربية متباينة فيما بينها من حيث تطورها الحضاري وكذلك من حيث طبيعة نظمها السياسية ولذا فقد كانوا يخشون من أن تؤدي الوحدة بين دول عربية رجعية ودول عربية تقدمية إلى عرقلة نمو الاشتراكية في الدول الأكثر تقدمية والمقصود هنا بالدولة الأكثر تقدمية سورية[4]. رغم محاولة السوفييت تبرير موقفهم غير المؤيد للوحدة السورية– المصرية بحرصهم على سورية وتطورها الحضاري، فنحن أعلم بمصلحتنا، ومن المؤكد أن السوفييت أدركوا بأن الوحدة السورية– المصرية تهدد مصالحهم في منطقة المشرق العربي.

فيما بعد وجد المحللون السوفييت مشروع الوحدة ليس هدفاً في حد ذاته وإنما عنصر من مشروع الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي[5]. ولهذا السبب جرى تقييم الوحدة العربية انطلاقاً من مضمونها العام. فإذا كانت الوحدة العربية موجهة ضد الإمبريالية فإنها مفيدة، أما إذا كانت ضد الشيوعية على الصعيد الداخلي أو تستند إلى رغبة الهيمنة لدى بلد عربي فإنها غير مقبولة وأكثر من

(1) إيمهوف، كريستوف فون : مبارزة في البحر المتوسط: موسكوتضع يدها على الشرقين الأدنى والأوسط (هيئة الاستعلامات، وزارة الإعلام، القاهرة، سلسلة كتب مترجمة (707)، د. ت، ص41.

(2) دانكوس، هلين كارير : مرجع سابق، ص74.

[3]**Rami Ginat : p.348**

(4) **منصور، ممدوح محمود : مرجع سابق، ص256**

(5) **بوداغوفا، بيير: مرجع سابق، ص134.**

ذلك، ليس بالضرورة أن تتخذ الوحدة شكل دولة موحدة، بل قد تنمو من خلال التنسيق المشترك والاتفاقات والتطور المماثل[1].

وهكذا رفض الاتحاد السوفييتي للوحدة هو من منطلق المصالح الخاصة به، وكان لذلك الموقف من الوحدة أثراً سلبياً على العلاقات الثنائية بين البلدين، إلا أن الأحداث اللاحقة دفعت البلدين لاستدراك الأمر وذلك بسبب أهمية كل من سورية ومصر في المنطقة بالنسبة للسوفييت، وكذلك أهمية الاتحاد السوفييتي في دعم القضايا العربية وتدعيم اقتصاد البلدين، وستعملان إلى تحسين العلاقات فيما بينهما.

2ً – الأزمة اللبنانية عام 1958 وانعكاساتها على العلاقات السوفييتية مع الجمهورية العربية المتحدة:

كانت العلاقات المصرية – اللبنانية قد تدهورت بشكل ملحوظ في أعقاب أزمة السويس حينما رفض الرئيس كميل شمعون . المعروف بميوله الغربية قطع علاقات لبنان الدبلوماسية مع كل من بريطانيا وفرنسا رغم اشتراكهما في العدوان على مصر[2]. كذلك دفعت مساندة لبنان لمبدأ أيزنهاور منذ صدوره إلى تعميق الخلافات بين الحكومة الموالية للغرب وبين القوى اللبنانية ذات التوجهات القومية العربية[3].

بدأت سياسة لبنان الخارجية تتطور تدريجياً باتجاه الغرب مما أدى إلى حصول نزاع سياسي عنيف يعود إلى الخلاف حول تجديد رئاسة كميل شمعون، وتجابه مؤيدو شمعون ومعارضوه، البعض دعا إلى ضرورة الالتزام بالغرب والبعض الآخر أكد على عروبة لبنان وضرورة الالتزام بالنهج القومي ويدعون للتقارب مع الجمهورية العربية المتحدة[4]. وقد اعتبر شمعون نفسه ضحية مؤامرة حاكتها الجمهورية العربية المتحدة لاجتذاب لبنان إلى جانبها[5]. وانتهى التوتر في أيار بانتفاضة مسلحة، اجتاحت المعارك بيروت وطرابلس ومنطقة الشوف. فقدمت الحكومة اللبنانية شكوى إلى مجلس الأمن ضد الجمهورية العربية المتحدة واتهمتها بخلق الاضطرابات[6]. دافع المندوب السوفييتي عن استقلال لبنان خلال مناقشات مجلس الأمن، وهاجم الغرب الذي تدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية عندما دعم الرئيس اللبناني، مما زاد من حدة الأزمة الداخلية اللبنانية، وأكد

---

(1) **دانكوس، هلين كارير : مرجع سابق، ص95.**

(2) **بريسون، توماس:مرجع سابق، ص521.**

(3) **الزمل، ناصر بن محمد: مرجع سابق، الجزء السادس، المجلد الثالث، ص229.**

(4) الجعفري ، بشار : مرجع سابق ، ص 134.

(5) دانكوس، هلين كارير : مرجع سابق، ص66.

(6) المرجع نفسه، ص66.

على أن الجمهورية العربية المتحدة لا علاقة لها في الأحداث اللبنانية وشدد المندوب السوفييتي على وجود تدخل أجنبي، مشيراً إلى أن مجلس الأمن هو الهيئة الوحيدة المخولة بالتدخل وليس الولايات المتحدة الأمريكية[1]. انتهت مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إرسال مراقبين لتقصي الحقائق في الاتهامات الموجهة ضد الجمهورية العربية المتحدة، إلا أنه لم يمكن إثبات أي تدخل من جانب الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية[2].

وخلال الأزمة، حاول كميل شمعون تقوية موقفه، فقام بطلب مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في إطار مبدأ أيزنهاور[3]. واستجابت الولايات المتحدة لطلب كميل شمعون بناءً على تطبيق مبدأ ايزنهاور، فأنزلت مشاة البحرية من سفن الأسطول السادس في بيروت بمثابة حملة دعائية هدفها التأكيد بأن لبنان يتعرض لخطر خارجي من قبل دولة خاضعة لنفوذ "الشيوعية الدولية" وكانت الدولة المقصودة بهذه الحملة هي الجمهورية العربية المتحدة[4]، كما قامت بإمداد لبنان ببعض المعدات العسكرية الخفيفة. وأعلنت عن اعتزامها إرسال قوات أمريكية إضافية وقوات تابعة لحلف شمال الأطلنطي إلى منطقة شرق البحر المتوسط للقيام بمناورات بحرية. وكان الهدف من تلك التحركات الأمريكية وعلى حد قول مسئوليها،هو ردع القوى الخارجية عن استغلال الموقف الداخلي في لبنان للتدخل بهدف تحقيق مكاسب سياسية[5].

رغم ذلك نلاحظ أن الموقف الأمريكي تجاه الرئيس اللبناني كميل شمعون كان يتسم بعدم الوضوح،فبينما أعلنت أمريكا التزامها بمساندة الحكومة اللبنانية، كان دالاس يطالب شمعون بمحاولة إيجاد حل من جانبه للأزمة مشيراً إلى ما كان أيزنهاور قد صرح به من قبل:" بأن أي إجراء عسكري أمريكي سيعتمد على قرارات الأمم المتحدة وتقارير مراقبيها "، كما أشار دالاس في خطابه إلى شمعون:" أن إنزال القوات الأمريكية في لبنان سيتيح الفرصة لعبد الناصر الهجوم على السياسة الأمريكية بصورة قد تدمر مصالح الغرب في العالم العربي". وفي نهاية الرسالة أوضح دالاس : "أن التزام الولايات المتحدة بحماية استقلال لبنان لا يعني اللجوء إلى استخدام القوات الأمريكية العسكرية"[6].

---

(1)**Rami Ginat: p.354**

(2) منصور، ممدوح محمود : مرجع سابق، ص262.

(3) ناتنج، أنتوني : ناصر، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1985، ص275.

(4) بريماكوف، يفغيني : الولايات المتحدة الأمريكية والنزاع العربي الصهيوني : مرجع سابق، ص 71.

(5) مانغولد، بيتر : مرجع سابق، ص271-272.

(6) بريماكوف، يفغيني : الولايات المتحدة الأمريكية والنزاع العربي الصهيوني : مرجع سابق، ص 123.

يبدو أن الولايات المتحدة كانت قد بدأت تعيد تقييم موقفها إزاء مساندة الرئيس شمعون، فشعرت أن استمرار مساندتها له رغم تصاعد حدة المعارضة الداخلية ضده أصبحت تضر بمصالحها، فعملت على إشعاره بأنها قد تتخلى عنه في سبيل تهدئة حدة الاضطرابات الداخلية في لبنان. وأن شمعون قد شعر بذلك فعلاً، فأعلن في 30 حزيران 1958م عن تخليه عن فكرة تجديد فترة رئاسته في محاولة من جانبه لتهدئة الموقف الداخلي[1].

كانت الأزمة بين الجمهورية العربية المتحدة ولبنان، سبباً للتقارب بين السوفييت والجمهورية العربية المتحدة من خلال سعي السوفييت إلى الوقوف إلى جانب الجمهورية العربية المتحدة والعمل على تبرأتها من التهم اللبنانية وهذا أسهم في إعادة العلاقات إلى طبيعتها بين البلدين بعد أن كانت قد مرت بمرحلة فتور بسبب موقف السوفييت من الوحدة السورية – المصرية.

3ً – الثورة العراقية عام 1958 وانعكاساتها على العلاقات السوفييتية مع الجمهورية العربية المتحدة:

تم الإعلان عن قيام الجمهورية في العراق في 14 تموز 1958، بعد انقلاب عسكري بزعامة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف أطاح بالملكية الهاشمية. وقد تعهد الرئيس جمال عبد الناصر، رئيس الجمهورية العربية المتحدة، بحماية الجمهورية العراقية الناشئة، وعند لقائه عبد السلام عارف في دمشق, في 19 تموز، تمت دعوة العراق إلى الانضمام إلى لجمهورية العربية المتحدة[2]. إلا أن المسار الايجابي للعلاقات العراقية مع الجمهورية العربية المتحدة ما لبث أن كدرته الخلافات بشأن أفضل الطرق لتحقيق الوحدة مع الجمهورية المتحدة، بين رأي يدعو لإتحاد فيدرالي يدعمه الشيوعيون وآخر يرى إقامة وحدة كاملة اندماجية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة يمثله البعثيون والناصريون العراقيين[3]، رداً على ذلك الخلاف قام عبد الكريم قاسم بفرض سلطته، وأقدم على إعفاء عبد السلام عارف المؤيد للاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة من منصبه كقائد عام للجيش وتم تعيينه سفيراً للعراق في ألمانيا[4].

كما قام عبد الكريم قاسم بعزل المسؤولين ذوي الميول الناصرية، وتم اضطهاد البعثيين المنادين بالوحدة العربية الأمر الذي أدى إلى تدعيم نفوذ الشيوعيين في العراق وإحكام قبضتهم على

---

(1) ناتنج، أنتوني : مرجع سابق، ص275–276.
(2) الزمل، ناصر بن محمد : مرجع سابق، ص275–277.
(3) منصور، ممدوح محمود : مرجع سابق، ص272–273.
(4) الحكيم، حسين : لعنة الانقلابات من 1946 إلى 1966 مطبعة الداودي، دمشق، 1999، ص292.

القوات المسلحة وأجهزة الأمن[1]. أبدى الاتحاد السوفييتي معارضة شديدة لمشروع الوحدة العربية بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق، وأظهرت الصحافة السوفييتية اهتماماً كبيراً بسلطة عبد الكريم قاسم الذي تحول إلى رمز للتطور السياسي الداخلي في منطقة المشرق العربي، على حد قولها[2].

مثلت التوجهات العراقية الجديدة تعارضاً مع الخط النضالي الذي كانت تنتهجه الجمهورية العربية المتحدة، كما أن وجود نظام تقدمي قوي في العراق كان يعني تحدياً لدور عبد الناصر القيادي في العالم العربي[3]. وبناءً عليه قامت الجمهورية العربية المتحدة بدعم تمرد قام به أحد كبار الضباط العراقيين وهو عبد الوهاب الشواف والذي كان يشغل آنذاك منصب قائد حامية إقليم الموصل في شمال العراق، إلا أن التمرد فشل.

وصلت علاقات الجمهورية العربية المتحدة – السوفييتية إلى أدنى مستوى لها في ربيع عام 1959 على خلفية ذلك التمرد، فعدّ السوفييت هدف التمرد هو قلب نظام حكم قريب من منهم ويتمتع الشيوعيون فيه بصلاحيات واسعة، لكن عبد الكريم قاسم نجح بإخماد التمرد[4].

في 16 آذار 1959، وجه خروتشوف انتقادات لاذعة إلى عبد الناصر بسبب مواقفه المعادية للشيوعيين واتهمه بمحاولة إثارة اضطرابات في العراق، مؤكداً أنه لن يقف مكتوفاً أمام أي توتر يحصل في بلد قريب من الأراضي السوفييتية، ردَّ عبد الناصر بأن تصريحات الزعيم السوفييتي تشكل تدخلاً في الشؤون الداخلية للجمهورية العربية المتحدة[5].

رغم تحميل السوفييت مسؤولية تمرد الشواف للجمهورية العربية المتحدة، إلا أننا نرى المؤرخين منقسمين حول دور الجمهورية العربية المتحدة في أزمة الموصل فمنهم من ينفي تماماً تورط الجمهورية العربية المتحدة وآخرون يؤكدون التدخل، والغالب أن الجمهورية العربية المتحدة وعدت الشواف بالدعم، إلا أنها تأخرت في تقديمه مما أدى لفشل الحركة (6).

فيما بعد حاولت الجمهورية العربية المتحدة والسوفييت تجاوز الأزمة، فأكد جمال عبد الناصر أن السوفييت لم يحاولوا الضغط عليه من خلال بناء سد أسوان، وفي تشرين الأول 1960، التقى عبد الناصر وخروتشوف في الجمعية العمومية للأمم المتحدة وقرروا العودة إلى روح التفاهم المتبادل[7].

---

(1) ناتنج، أنتوني : مرجع سابق، ص**43–46**.

(2) دانكوس، هلين كارير : مرجع سابق، ص**75**.

(3) منصور، ممدوح محمود : مرجع سابق، ص**274**.

(4) دانكوس، هلين كارير : مرجع سابق، ص**79**.

[5]**Rami Ginat: p.358**

(6) راثميل، أندرو: مرجع سابق، ص204.

[7]**Rami Ginat: p.350**

في الختام : نلاحظ أن العلاقات السورية – السوفييتية خلال دولة الوحدة، لم تسير على نهج واحد فقد تعرضت لمد وجذر، ابتدءاً من التردد في تأييد وحدة سورية ومصر، والانزعاج من اضطهاد الشيوعيين السوريين، مروراً بأزمة لبنان التي تدخل فيها الاتحاد السوفييتي لصالح الجمهورية العربية المتحدة مما حسن العلاقات بين البلدين، إلى الأزمة العراقية في صيف 1959م بعد ثورة الموصل، التي عادت بعدها العلاقات إلى التدهور، إلا أنه في النهاية حرصت الدولتين على استمرار العلاقات وتحسينها إدراكاً من قبل كل طرف لأهمية الأخر في خدمة المصالح الوطنية للبلدين.

ج- العلاقات السورية – السوفييتية أثناء مرحلة الانفصال (1961-1963) :

قاد العقيد عبدالكريم النحلاوي انقلاب عسكري في سورية أدى إلى الانفصال وإنهاء الوحدة مع مصر، وذلك في 28أيلول 1961، وقد أقرت الرئاسة المصرية بواقع الانفصال في 5 تشرين الأول، بعد أسبوع من الاستنكار والإدانة[1]. ويرجع الباحثون وقوع الانفصال لأسباب عدة منها:

1- أن الجمهورية العربية المتحدة تكونت من إقليمين يختلفان في ظروفهما وواقعهما ففي مصر مثلت قيادة الثورة دور الطليعة لجماهير الشعب العربي هناك بعد أن حيدت الأحزاب الوطنية والزعامات السياسية المتناقضة فيما بينها وشقت طريقها لبناء تنظيم شعبي يحرك طاقات الجماهير ويمكنها أن تسهم في بناء المجتمع الجديد الذي رسمت معالمه وسارت خطوات متلاحقة على الطريق إليه، أما سورية فكانت تجربتها بالعمل السياسي متطورة حيث أن الأحزاب السياسية كانت متعددة من أحزاب رجعية ومصلحية إلى أحزاب ثورية قومية وطنية واشتراكية، وكانت تعيش سورية قبل الوحدة تجربة برلمانية حقيقية، إذ أن انتخابات 1954 كانت من أهم الدورات الإنتخابية في تاريخ سورية السياسي على، في وقت أن مصر إبان ثورة تموز لم يكن فيها مجلس نواب على الإطلاق[2].

2- إن الاتحاد القومي كشكل ومضمون وأسلوب عمل لم يكن على المستوى الذي أريد له رغم كل المحاولات لجعله التنظيم الشعبي الشامل بسبب سيطرة عقلية الأجهزة على تزييف عمليات الانتخابات وطبيعة عمله وتوجيهه أكثر من أن تأخذ الإرادة الشعبية

---

(1) **الزمل، ناصر بن محمد : مرجع سابق، مجلد 4، ص31.**

(2) **الحسون،حسام راتب: الوحدة السورية المصرية وأسباب الانفصال، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011، ص267.**

الطوعية دورها في بناء الاتحاد وسيطرة العناصر الاقتصادية على معظم المؤسسات القيادية والتوجيهية في الاتحاد ولاسيما في الإقليم الشمالي (سورية) وأقصيت أغلب العناصر التي عرفت في الماضي بنضالها الوحدوي الاشتراكي[1].

3- إن عداء الشيوعيين للوحدة وعدم موافقتهم على حل تنظيمهم ولد مرحلة جديدة بين دولة الوحدة من جهة وبين الشيوعيين من جهة ثانية، وكان من نتيجتها حملة واسعة ضد الشيوعيين وتصفيتهم على كل المستويات. أدت تلك الحملة ضد الشيوعيين واستمرارها لفترة طويلة في القطر السوري وقد أفسحت مجالاً لإنعاش الرجعية ولاسيما الدينية التي نشطت باسم معاداة الشيوعية لتحتل مركزاً لها في مؤسسات النظام وفي الاتحاد القومي[2].

4- إصدار قانون الإصلاح الزراعي في العام1958، وقرارات التأميم.التي ألحقت الضرر بمصالح كبار الملاك والرأسماليين[3].

5- محاولات العناصر القيادية التي استلمت مسؤوليات وأعطيت صلاحيات واسعة في نظام حكم الوحدة أن تبني أمجاداً ومراكز قوة لنفسها متظاهرة بولائها لقيادة عبد الناصر من جهة ومسخرة وجودها بالسلطة لتحقيق مراميها وأهدافها البعيدة بأن تكون القيادة الحقيقية لسورية أمثال عبد الحميد السراج وزمرته[4].

6- التسلط المصري على سورية والعمل على تمصيرها، وسيطرة المصريين من عسكريين ومدنيين على كل المراكز الحساسة في سورية، وارتكاب "المسيطرين" أشكال التجاوزات كافة[5].

ووصل تردي أوضاع الإقليم الشمالي"سورية"، إلى حد لم تُجد فيه نفعاً محاولات عدد كبير من المسؤولين السوريين السياسيين والعسكريين في لفت انتباه القيادة المصرية إلى محاذير خطورة الأوضاع في الإقليم الشمالي، وبالتالي لم تسع حكومة الوحدة إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بمعالجة هذه

(1) نضال حزب البعث 1943- 1980، ص 69.

(2) المرجع نفسه، ص 69.

(3) المدني , سليمان : خفايا وأسرار 8 آذار، الإصدارات الشخصية، سورية، 2002، ص23.

(4) نضال حزب البعث العربي الاشتراكي 1943-1980، دراسة تاريخية موجزة، مكتب الاعداد الحزبي،ط1، دمشق،1981، ص 86.

(5) المدني، سليمان:مرجع سابق، ص 25

الأوضاع المتدهورة، وثابرت على استخدام الطرق القديمة، كإبعاد السياسيين والضباط السوريين عن المناصب الحساسة في السلطة السياسية وفي الجيش في الإقليم الشمالي، وزيادة ندب المصريين للحلول مكانهم[1]، مع وجود أزمة اقتصادية وفساد إداري في أجهزة الدولة[2].

إضافة إلى تلك الأسباب الموضوعية، سعت الولايات المتحدة لإثارة الخلافات المصرية– السورية وكذلك السعودية، بهدف إضعاف جمال عبد الناصر وتقليص نفوذه في العالم العربي، والحؤول دون قيام دولة قوية قادرة على مقاومة التوسع الإسرائيلي في المشرق العربي مقاومة فعالة[3]، كل هذه الظروف هيأت لحصول انقلاب عسكري في سورية أدى إلى الانفصال وإنهاء الوحدة مع مصر، فور إعلان الانفصال، اعترف الاتحاد السوفييتي بالجمهورية العربية السورية الأمر الذي يدل إلى أي مدى كانت موسكو تتحفظ على الوحدة[4].

بعد أن حازت حكومة الانفصال برئاسة مأمون الكزبري الاعتراف من جانب الدول العربية ودعّمت موقفها تجاه الرأي العام العربي، وعدت بالسماح لجميع الأحزاب السياسية بممارسة نشاطها العلني، لكنها تملصت من هذه الوعود لتعلن بأنها لن تسمح بذلك حتى لا تحدث أية «تصدعات في وحدة الشعب»[5].

صدر في تشرين الأول 1961، الدستور المؤقت للبلاد، وأصبحت سورية على أساسه جمهورية دستورية برلمانية. جرت الانتخابات في ظل منع الأحزاب السياسية من ممارسة نشاطها، هذا بالإضافة إلى أن القوى التقدمية نفسها وأحزابها، كانت في وضع صعب مما حال دون ترشيح ممثليها للبرلمان. آخذين بعين الاعتبار أن الكثير من ممثلي الاتجاهات الديمقراطية ما زالوا في السجون أو مهاجرين خارج حدود سورية، ففي 19 تشرين الثاني 1961، وصل إلى دمشق الأمين العام للحزب الشيوعي السوري خالد بكداش قاصداً ترشيح نفسه باسم الحزب في الانتخابات المنتظرة، لكن السلطات منعته من المشاركة إضافة إلى طرده من سورية[6]. في 8 كانون الثاني 1962، أعلن رئيس الحكومة الجديدة معروف الدواليبي من حزب الشعب عن برنامج حكومته ووضح أن الحكومة بصدد السياسة الخارجية ستلتزم بتنفيذ سياسة الحياد[7]. لكن وقع انقلاب عسكري جديد في 28 آذار 1962، بعد مؤتمر لكبار الضباط السوريين عُقد في مدينة حمص قرر بالإجماع إبعاد

---

(1) راثميل، أندرو: مرجع سابق، ص208.

(2) دانكوس، هلين كارير : مرجع سابق، ص87.

(3) بريماكوف، يفغيني : الولايات المتحدة الأمريكية والنزاع العربي الصهيوني : مرجع سابق، ص 79.

(4) دانكوس، هلين كارير : مرجع سابق، ص87.

(5) بوداغوفا، بيير: مرجع سابق،ص 170.

(6) **المرجع نفسه، ص174.**

(7) **بوداغوفا، بيير: مرجع سابق، ص175.**

العقيد عبد الكريم النحلاوي إلى خارج سورية، حمل ذلك الانقلاب حكومة خالد العظم إلى السلطة. وأكد الحُكام الجدد الالتزام بالحياد في الخيارات الخارجية والعزم على إطلاق الحريات السياسية الداخلية [1]، إلا أن تَجذّر التذمر في سورية وتعبئة صفوف اليسار أديا وبعد أقل من سنة وفي 8 آذار 1963م إلى قيام انقلاب عسكري آخر حمل حزب البعث العربي الاشتراكي إلى زمام السلطة في سورية كرد قومي وحدوي على الانفصال[2].

وخلاصة القول: إن الظروف الموضوعية لم تكن قد نضجت لقيام الوحدة (سياسياً – اقتصادياً...إلخ)، رغم تعطش الشعب العربي في البلدين للوحدة والظروف الخارجية المتمثلة في اعتداءات إسرائيل ومحاولة الغرب ربط سورية ومصر بأحلاف واتفاقيات تجعلهما تابعتان له، إلا أن ضعف الطاقم الإداري لقوننة الوحدة واستغلال المصريين للبحبوحة السورية، كل هذا جعل الشعب غير مستعد للتصدي للانفصاليين، فحدث الانفصال وانهارت أول تجربة وحدة عربية في العصر الحديث.

وهكذا لم تشهد العلاقات السورية – السوفييتية أية تطورات في تلك الفترة إلى أن وصل حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة في 8 أذار 1963، وذلك بسبب الظروف السياسية غير المستقرة التي عاشتها سورية.

د– إسرائيل وتحويل مجرى نهر الأردن وانعكاسه على العلاقات السوفييتية مع الجمهورية العربية المتحدة:

يضم حوض نهر الأردن دول، الأردن وسورية ولبنان وفلسطين المحتلة، وقد كان هذا الحوض محط أنظار العالم لمرات عدة، وذلك لوقوع الحوض في إحدى البؤر المشتعلة بسبب قيام إسرائيل على أرض فلسطين، حيث السعي الدائم لإسرائيل لسرقة المياه العربية، وتجسد التوصيات والقرارات الإسرائيلية في مناسبات عدة[3]، جوهر أزمة المياه في هذه المنطقة، والتي تضمنت المطالب الآتية:

أ- ضرورة شمول حدود فلسطين منحدرات جبل الشيخ ومنابع الأردن والليطاني، وذلك لأن خط سايكس–بيكو يقطع منابع المياه، ويحرم "الوطن القومي اليهودي" من الحقول الاستيطانية الخصبة في الجولان وحوران.

ب- للتأكيد على أن أنهار أرض إسرائيل هي الأردن والليطاني واليرموك.

(1) دانكوس، هلين كارير : مرجع سابق، ص88.

(2) الجعفري، بشار :السياسة الخارجية السورية (1946–1982م)، دار طلاس للدراسات، ط1،1987، ص 357.

(3) الموعد، حمد سعيد :حرب المياه في الشرق الأوسط , دار كنعان للدراسات والنشر , دمشق, ،1990، ص ٢٨ – ٣٢.

ج –أن هذه المطالب لازمه وضرورية لتأمين زراعة ناجحة من جهة، وتوليد طاقة كهربائية من جهة أخرى.

ويمكن تقسيم ترتيبات إسرائيل المائية إلى ثلاث مراحل[1]:

– المرحلة الأولى :وتمتد في الفترة منذ ١٩٤٨ إلى ١٩٥٨ حيث شرعت في أعمال خطة زراعية / مائية تركزت على ثلاثة أهداف:

أ– إمكانية استيعاب المهاجرين الجدد.

ب–إقامة المستوطنات الزراعية.

ت– إنتاج الغذاء.

المرحلة الثانية : وتمتد منذ ١٩٥٨م إلى ١٩٦٨، حيث انصب الاهتمام على تطوير زراعة الموالح والزهور وكذلك المحاصيل النقدية مثل القطن.

المرحلة الثالثة :والتي تمتد من ١٩٦٨ وحتى الآن وهي مرحلة تطوير الإنتاج والتكنولوجيا الزراعية

ومن أجل تنفيذ الخطة المائية بدأت إسرائيل بتنفيذ عدة مشروعات مائية:

1– منها مشروع تجفيف بحيرة الحولة، الذي بدأ العمل به في عام 1950، وكان يخطط لتوطين آلاف من المهاجرين في هذه المنطقة الإستراتيجية[2]، وقد ترافق تنفيذ المشروع بمجموعة من الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي والقرى العربية المجاورة، مما دفع سورية لرفع شكوى إلى مجلس الأمن، وبناءً على الطلب السوري عُقدت جلسة في 17نيسان 1951، للنظر في شكوى سورية ضد إسرائيل[3]، مما دفع مجلس الأمن لإصدار قراره رقم 93 عام 1951، وإلى مطالبة إسرائيل بإعادة السكان الذين شردتهم لإقامة مشروعها، واحترام اتفاقية الهدنة الموقعة في عام1949م[4]، وقد وقف الاتحاد السوفييتي مؤيداً لسورية في جلسات مجلس الأمن جمعاء في موضوع المياه.

2– عادت المناطق الحدودية للتفجر في أوائل عام 1953، بسبب محاولة إسرائيل تحويل مجرى نهر الأردن، فأرسل الرئيس ايزنهاور إلى المنطقة خبيراً في المياه، هو إيريك جونستون، الذي قدم مشروعاً لتقاسم مياه نهر الأردن بين سورية والأردن وإسرائيل، لكن العرب رفضوه [5]. وبتاريخ 2 شباط 1953، لاحظت القوات السورية أعمالاً هندسية

---

(1) **مخيمر،سامر وحجازي خالد :أزمة المياه في المنطقة العربية،عالم المعرفة، الكويت، 1996، ص106.**

(2) **سيل، باتريك : مرجع سابق، الصراع على سورية، ص 145.**

(3) محمد علي، علي : نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية،الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت، ص182.

(4) الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، الدار العربية للموسوعات، 1984، ص 290.

(5) العلي، أحمد إبراهيم العلي : الأطماع الصهيونية في المياه اللبنانية، دار صادر، بيروت، 1993، ص 89.

واسعة لإسالة نهر الأردن من المنطقة المجردة السلاح بقناة إلى المنطقة المحتلة في فلسطين، وفي 2أيلول 1953، قدم الوفد السوري شكوى إلى رئيس لجنة الهدنة السورية ـ الإسرائيلية المشتركة بهذا الخصوص، وأصدر كبير المراقبين قراراً أوجب فيه على السلطات الإسرائيلية وقف الأعمال في المنطقة المجردة فوراً، لكن إسرائيل لم تستجب[1]، حيث يعتبر هذا المشروع المائي الأهم في إسرائيل في تلك الفترة والذي هدف إلى تحويل نهر الأردن قبل دخوله بحيرة طبرية في المنطقة المجردة من السلاح بين سورية وإسرائيل جنوب جسر بنات يعقوب " مشروع . طبرية النقب"[2]. وعند اجتماع مجلس الأمن بناءً على الشكوى السورية اتخذ موقفاً بالإجماع مطالباً بوقف الأعمال في المنطقة المجردة، وأعدت كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية مشروع قرار متأثر إلى حد بعيد بوجهة النظر الإسرائيلية، وقد انتقدت سورية المشروع لأنه يغفل مصالحها، وعندما عُرض الموضوع على التصويت، سقط بسبب الفيتو السوفييتي[3].

3- ادعت إسرائيل بان قرار مجلس الأمن القاضي بوقف الأعمال ملغى استناداً إلى سقوط المشروع الغربي وذلك في تاريخ 26 كانون الثاني 1954، وفي هذه المرة أيضاً وقفت الدول الغربية الثلاث ضد شكوى سورية وتبنت وجه النظر الإسرائيلية، ومارست كل نفوذها لصالح إسرائيل، وكانت الغاية المتوخاة الحصول على قرار ينكر حق سورية في التدخل في قضية تحويل نهر الأردن ضمن المنطقة المجردة وقد حفظ الفيتو السوفييتي لسورية، هذه المرة أيضا، حقها في الموافقة على أي عمل يراد القيام به في المنطقة المجردة أو رفضه[4]

وفي أثناء زيارة شيبليوف في حزيران 1956م لسورية، أكد على الدعم السوفييتي لموقف العرب من قضية نهر الأردن [5]. كذلك قامت سورية في 31 آذار 1957، بإعلام رئيس لجنة المراقبين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين، أن القوات الإسرائيلية المسلحة كانت تشيد تحصينات عسكرية وتقيم جسراً عند مخرج الحولة، وان هذا عمل غير قانوني في المنطقة المجردة من السلاح، وأدرج مجلس الأمن شكوى سورية حول الموضوع في جلسته المنعقدة في

---

(1) شباط، فؤاد : الحقوق الدولية العامة، مطبوعات جامعة دمشق، دمشق، 1965، ص415.

(2) القيادة العامة للجيش والفوات المسلحة،مشكلة المياه في المنطقة وانعكاساتها، مطابع الإدارة السياسية، دمشق، 2000، ص 29.

(3) محمد علي، علي : مرجع سابق، ص190.

(4) **المرجع نفسه ، ص194.**

(5) **كارير دانكوس، هلين : مرجع سابق، ص 50.**

23أيار 1957م[1]، وتكلم مندوب الاتحاد السوفييتي في الجلسة ذاتها فقال: "إن السلطات الإسرائيلية قد اتخذت عدداً من الإجراءات المنفردة في المنطقة المجردة من السلاح، خص منها بالذكر إقامة جسر ذُكر في تقرير رئيس المراقبين الدوليين وإنه من الممكن استخدامه للأغراض العسكرية، ثم أن بثها الألغام على مشارف الجسر، واتخاذها غير ذلك من التدابير، قد أدت إلى تحويل المنطقة المجردة من السلاح إلى منطقة عسكرية، وقال:" أن وفد الاتحاد السوفييتي يؤمن بأن مطلب سورية إلى المجلس عادل، وبأنه يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة""[2].

عادت إسرائيل في بداية الستينات لمتابعة خططه الاستعمارية لسرقة المياه العربية، وعقدت قمة عربية عام 1964، من أجل إفشال ما فكرت به السلطات الإسرائيلية، فقرر المؤتمر تحويل، روافد نهر الأردن، وقرر أيضاً تحويل مياه الحاصباني إلى حوض الليطاني، وإنشاء ما يلزم لاستثمار ينابيع الوزاني وبانياس، وإنشاء سد المخيبة (سد خالد بن الوليد) في الأردن على نهر اليرموك، لاقتسام المياه بين الأردن وسورية وتوليد طاقة كهربائية منه، وتعلية قناة الغور الشرقية لمضاعفة تصريفها[3]،إلا أن عدوان 1967، أطاح بكل ما خطط له العرب في مؤتمرهم، وقد أسفر العدوان عن احتلال الضفة الغربية وجنوب لبنان والجولان وسيناء، فخلق بذلك وضعاً جديداً يتعلق بالمياه والاستحواذ على مصادرها ولاسيما مياه نهر الليطاني، وهي من أهم التطلعات اليهودية والتي قال فيها بن غوريون:" إن أمنيتي في المستقبل جعل الليطاني حدود إسرائيل الشمالية"[4].

ويقول الباحثون أن من الأسباب الخفية لشن إسرائيل حرب عام 1967، رغبتها في السيطرة على الموارد المائية الموجودة في الضفة الغربية المحتلة، وهضبة الجولان[5]. فعدوان 1967، أسفر عن استحالة تحويل مجرى نهر الأردن لصالح العرب بعد احتلال هضبة الجولان، كما أدى إلى تحكم إسرائيل في نهر اليرموك وتوقف العمل بسد خالد[6]. وقف الاتحاد السوفييتي إلى جانب العرب في استعادة أراضيهم المحتلة في عام 1967م بما فيها المياه، من خلال قرار الأمم المتحدة242.

وهكذا، كان الاتحاد السوفييتي، يدعم الجمهورية العربية السورية وقضاياها العادلة في المحاكم الدولية ومجلس الأمن كلما استدعت الحاجة، هذا ما أسهم في تدعيم جسور التقارب بين

---

(1) **محمد علي، علي : مرجع سابق، ص195.**

(2) **المرجع نفسه، ص199.**

(3) **الكسان، جان : الثروة المائية، مجلة الوحدة، العدد 76، 1991، ص120.**

(4) **الهزايمة، محمد عوض : قضايا دولية، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، عمان، ط1، 2005، ص99.**

(5) الدويك، موسى جميل القدسي : المستوطنات الصهيونية والمياه العربي، مجلة شؤون عربية، كانون الأول 1992، العدد، القاهرة، ص115.

(6) الهزايمة، محمد عوض : مرجع سابق، ص 99.

البلدين، فسارت العلاقات السورية – السوفييتية في صعود لاسيما الدعم الذي تلقته سورية من السوفييت في الأمم المتحدة في نزاعهم مع إسرائيل في قضاياها العادلة ولاسيما المياه.

2- العلاقات الاقتصادية :

استقطب معرض دمشق الدولي، منذ إنشائه في عام 1954، العديد من دول العالم الكبرى والصناعية التي تسابقت مع شركاتها الكبرى لتعرض فيه أحدث ما توصلت إليه من إنجازات صناعية وزراعية وفنية، وكان هذا المعرض حدثاً مهماً في المنطقة العربية[1]، وقد شارك الاتحاد السوفييتي في هذا المعرض منذ نشأته[2].

لمس المسؤولون في الجمهورية العربية السورية خطر الحصار الاقتصادي الذي أقامته الدول الغربية حول سورية لإجبارها على الخضوع لإملاءات الغرب، فحاولت سورية فك هذا الحصار بإرسال وفود إلى دول أوروبا الغربية مثل بلجيكا وألمانيا الغربية، لكن المحادثات كانت غير مجدية، لان الدول الغربية رفضت تقديم مساعدات اقتصادية أو منح البلاد قروض لآجال طويلة تستطيع بواسطتها النهوض، بل على العكس كانت قروضها عبارة عن قيود تكبل الاقتصاد السوري لسنوات وتحرم سورية من استقلالها السياسي فكان التوجه نحو الاتحاد السوفييتي[3].

بعد صفقة الأسلحة السورية مع المعسكر الاشتراكي عام 1955، وبعد العدوان الثلاثي على مصر في 1956، بدا أن سورية اختارت بخطى ثابتة التعاون مع المعسكر الاشتراكي، ورأى القادة في الجمهورية العربية السورية أن التعامل مع موسكو أفضل ضمانة للاستقلال السوري[4]، فقدم الاتحاد السوفييتي في هذه المرحلة نفسه كشريك اقتصادي وليس كمؤسسة للإحسان، وهذا ما ساعد في تطوير العلاقات الاقتصادية مع السوفييت[5].

في 16 تشرين الثاني 1955، تم التوقيع على اتفاقية تبادل تجاري بين سورية والاتحاد السوفييتي، تصدّر سورية بموجبه المحاصيل الزراعية بما فيها القطن إلى الاتحاد السوفييتي وتستورد منه السلع الصناعية مثل الآلات الزراعية والسيارات والكيماويات[6]، وقيّم الرأي العام السوري الاتفاقية التجارية السورية . السوفييتية عالياً. فكتبت الصحف السورية:" قلما كانت الدول الغربية تشتري من

---

(1)الخاني، عبد الله فكري : مرجع سابق، ص 180.

(2) هـ. توري، جوردون: مرجع سابق، ص 360.

(3) المعلم، وليد :مرجع سابق التحدي والمواجهة، ص215.

(4) كارير دانكوس، هيلين : مرجع سابق، ص61.

(5)المرجع نفسه، ص63.

(6) بوداغوفا، بيير : مرجع سابق، ص201.

عندنا، مما يؤدي إلى ضعف شديد في الاقتصاد السوري ويلحق به الكساد، واستمر هذا الوضع اللاطبيعي، إلى أن تم توقيع اتفاقية تجارية على قدم المساواة وذات فائدة مشتركة بين سورية والاتحاد السوفييتي، سيقوم الاتحاد السوفييتي حسب الاتفاقية التجارية الجديدة، ببيع بضائعه لنا مقابل أن يشتري منتجاتنا"[1].

ازدادت التبادلات التجارية السورية مع الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الاشتراكية من 25 مليون ل.س عام 1955م إلى 71 مليون ل.س عام 1956م[2]. وفي 23 حزيران 1955، قام وزير الخارجية السوفيتي شيبيلوف بزيارة دمشق، وقدم شيبيلوف عرضاً كبيراً لمعونة اقتصادية سوفييتية لبناء صوامع لخزن الحنطة وبناء خط حديدي يصل ميناء اللاذقية بمنطقة الجزيرة وبضعة مطارات وسد الفرات، وكان قد سبق الزيارة بعثة هندسية سوفييتية جاءت إلى سورية في أيار لدراسة المشاريع التي تنوي سورية إقامتها[3].

وتم في 1956/1/21، عقد اتفاقية تجارية على أساس توازن الميزان التجاري بين حكومة الجمهورية السورية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية وتم تصديق الاتفاقية بموجب القانون رقم /169/[4]

كانت الأسلحة السوفييتية تتكدس في العراء فالجيش بحاجة إلى أبنية وتجهيزات بينما أصيب الاستثمار الفردي بالكساد بالإضافة إلى عجزه عن الاستثمار في المشاريع الحيوية التي تتطلبها البلاد كإقامة شبكة المواصلات لنقل المحاصيل من الجزيرة إلى اللاذقية واستثمار الثروة المعدنية والبترولية وتنفيذ خطة اقتصادية طموحة من شأنها رفع المستوى الاقتصادي للبلاد[5]. بناءً على ذلك في شهر آذار 1957، وصل إلى موسكو وفد حكومي سوري اقتصادي وعسكري، عرض خلالها الجانب السوري عدة مطالب منها:

- إطالة أمد استحقاقات صفقات السلاح إلى عشر سنوات أخرى.
- تنفيذ مشاريع أبنية الجيش وتسديد نفقاتها على أقساط.
- تنفيذ المشاريع العمرانية في البلاد بالاتفاق على تسديد نفقاتها على أقساط.
- مساعدة الحكومة السورية في عمليات التبادل التجاري ولاسيما بالنسبة للمحاصيل الزراعية.

---

(1)المرجع نفسه، ص203.

(2) توغانوفا، أولغا : مرجع سابق،ص56.

(3) هـ. توري، جوردون: مرجع سابق، ص361.

(4)انظر التفاصيل في الملحق رقم "7"، ص 14.

(5)المعلم، وليد :مرجع سابق التحدي والمواجهة، ص 216.

- وافق الاتحاد السوفييتي على المقترحات السورية وتم التوقيع على الاتفاقيات الخاصة لها في 6 آب 1957م[1].

وعندما قام وفد سوري برئاسة وزير الدفاع خالد العظم بزيارة لموسكو بين 24 تموز – 17 آب1957، تم إجراء مباحثات اقتصادية تمهيدية بين الجانبين،انتهت بالتوصل إلى اتفاق اقتصادي وتقني من دون فرض أية شروط سياسية معرقلة .ويتعلق هذا الاتفاق بصورة خاصة ببناء مشروع سد الطبقة على نهر الفرات[2]، وخلال الفترة الواقعة بين 28 آب وحتى 13 أيلول1957، قام وفد سوري آخر بزيارة رسمية إلى الاتحاد السوفييتي، كان الهدف منها الاطمئنان على سير المفاوضات المتعلقة بالاتفاق الخاص بالتعاون الاقتصادي والفني بين البلدين .وبعد الانتهاء من هذه المباحثات وافق الطرفان في النهاية على التوقيع على هذه الاتفاقية في دمشق في 28 تشرين الأول1957 ، وبموجبها وافق الاتحاد السوفييتي على تقديم المساعدة التقنية والاقتصادية للمشاريع التي ستنوي الحكومة السورية إقامتها في البلاد، بموجب هذه الاتفاقية[3] تعهدت حكومة اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية المساهمة في الإنماء الاقتصادي السوري في مجال إنشاء الخطوط الحديدية ومراكز توليد الكهرباء المائية والحرارية، وأجهزة الري وشبكاته وري المراعي لتربية المواشي، وبناء الجسور للطرق الصالحة للسيارات ومعمل للسماد الآزوتي وتنظيم مخبر زراعي للبحوث العلمية، وكذلك في القيام بأعمال التنقيب الجيولوجي لاكتشاف موارد سورية الطبيعية وتقدير كمياتها، وبصورة خاصة من النفط والمعادن والمواد الأولية اللازمة للصناعة الكيماوية وموارد الطاقة المائية، ولذلك تم الاتفاق على قائمة من المشاريع والأعمال التي ستقدمها المؤسسات السوفييتية لسورية:

- إعداد مخطط الاستفادة من نهر الفرات لتوليد الطاقة الكهربائية وتنظيم الملاحة وري الأراضي مع القيام بالأعمال اللازمة من دراسات وبحوث، بما في ذلك إعداد الخرائط الطبوغرافية.
- إقامة السد ومركز مائي لتوليد الكهرباء على الفرات، وخط نقل الطاقة الكهربائية حتى حلب.
- إقامة مركز مائي لتوليد الكهرباء في حوض نهر اليرموك باستطاعة تقارب 3 آلاف كيلووات.

---

(1)المعلم، وليد :مرجع سابق، التحدي والمواجهة، ص 216.

(2) أحمدوف،اسكندر : مرجع سابق، ص146.

(3) **القانون 454 تاريخ 1957/11/12م : الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، العدد54، الصفحة 6816، سنة 1957م.**

- إقامة مركز مائي لتوليد الكهرباء في منطقة بحيرة حمص باستطاعة 3 آلاف كيلووات.
- إقامة سدود ومراكز مائية لتوليد الكهرباء على نهر العاصي.
- إعداد مخطط الاستفادة من الثروة النهر الكبير لتوليد الكهرباء.
- إقامة مركزان بخاريان لتوليد الكهرباء، استطاعة كل منهما 15 ألف كيلووات في دمشق وحلب.
- التنقيب الجيو فيزيائي وعمليات حفر للسبر ولاستثمار الماء لإرواء المراعي للماشية مع تقديم قساطل الاكساء والتجهيزات الكاملة للحفر وضخ الماء.
- مد خط حديدي من القامشلي إلى حلب بطول تقريبي 500كم.
- انجاز أعمال التنقيب والتحري عن البترول في المنطقة الشمالية الشرقية من سورية.
- انجاز أعمال التنقيب والتحري عن فلزات الحديد والمانغنيز والكروم والاميانت.
- إعداد الخارطة الجيولوجية لسورية بمقاييس مختلفة.
- إقامة معمل للسماد الآزوتي طاقته 60 طناً من الأمونياك.
- تقديم تجهيزات لتصميم مستودع للنفط في اللاذقية بالاستفادة من المستودعات الموجودة.

كما أن شحنات النفط السوفييتي التي وصلت إلى سورية في كانون الأول 1957، سدّت نقصاً خطيراً في البلاد، وقوبلت بكثير من الابتهاج من قبل الشعب السوري [1].

حاولت الولايات المتحدة أن تجبر سورية من خلال الضغط الاقتصادي على قبول مشروع ايزنهاور وكان بالنتيجة أن عانت صادرات سورية التقليدية . القمح، القطن، الغزل، النسيج وغيرها . من مقاطعة قوية في الأسواق الخارجية. ومن أجل إعاقة بيع الحنطة السورية، مادة التصدير الأساسية في البلد . ألقت الولايات المتحدة في السوق الإيطالية كمية كبيرة من القمح بأسعار بخسة فلم تستطع سورية بيع أكثر من /50/ ألف طن قمح من أصل /350-400/ ألف طن المخصصة للبيع. وإضافة إلى ذلك، كان قد ألقي في أسواق إيطاليا واليونان وفرنسا، وبأسعار مضاربة، بكميات كبيرة من القطن الأمريكي، وقامت المعامل التركية والعراقية تحت الضغط الأمريكي بفسخ كل العقود الموقعة سابقاً مع سورية حول شراء منتجات معامل النسيج السورية. وقاطعت الدول الغربية معرض دمشق الذي اتسم حتى ذلك الحين بأهمية كبيرة في الحياة التجارية لبلدان المشرق العربي. وجرت

(1)هـ. توري، جوردون: مرجع سابق، ص362.

محاولات كبيرة للمماطلة بتمويل عدد من المشاريع لتطوير سورية الاقتصادية، وكذلك استطاعت الحكومة السورية الصمود في وجه كل تلك الصعوبات بفضل مساعدة الدول الاشتراكية التي كان على رأسها الاتحاد السوفييتي[1]، حيث ازداد حجم التجارة بين البلدين عشر مرات واحتلت الآلات والأجهزة مكاناً كبيراً في الصادرات السوفييتية إلى الإقليم السوري في عام 1957، بنسبة (47%) ومستخرجات النفط (24%) والصفائح الحديدية (13%)، وأصبح الاتحاد السوفييتي مشترياً كبيراً لبعض الصادرات السورية الأساسية. وقبل عام 1957، لم يكن الاتحاد السوفييتي يشتري القطن من سورية ولكن في موسم 1957 إلى 1958 بلغ نصيبه أكثر من 16% من صادرات سورية من القطن. وقد بلغت مشتريات دول الأسرة الاشتراكية من القطن من سورية 64% من جملة الكميات المتعاقد عليها حتى نهاية عام 1957م[2]. وفي آذار 1957 ، رفضت سورية قرضاً من البنك الدولي، نظراً إلى الفائدة المرتفعة والشروط التي رافقته. وأخيراً طلبت سورية القرض من الاتحاد السوفييتي [3].

وفي 1958/9/18، ورغبة في تعزيز الصداقة والعلاقات الاقتصادية بين كل من الجمهورية العربية المتحدة واتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ورعاية مرفق النقل البحري بين البلدين تم الاتفاق بين حكومتي البلدين على عقد اتفاق بغية إنشاء خدمة ملاحية دائمة بين البلدين، وذلك بالقرار رقم /370/[4].

وقد أدت العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفييتي إلى التزام اقتصادي وعسكري متزايد من جانب موسكو منذ 1962، زاد عدد وجود التقنيين السوفييت حتى وصل إلى 435 خبيراً في سورية[5].

في 1963/3/6، عُقد اتفاق[6] النقل الجوي المدني المنتظم بين الجمهورية العربية السورية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، وذلك رغبة في إنشاء مواصلات جوية بين بلديهما، حيث تم الاتفاق لتأسيس الخطوط الجوية وفق جدول الطرق التالية :

1- الطرق المحددة للطائرات السوفييتية : موسكو، صوفيا، بلغراد، نيقوسيا، دمشق، بغداد، نقاط واقعة وراء العراق في كلا الاتجاهين.

---

(1) بوداغوفا، بيير : مرجع سابق،ص120.

(2) توغانوفا أولغا : مرجع سابق، ص 67.

(3) كارير دانكوس،هيلين :مرجع سابق، ص 61.

(4) القرار 370 تاريخ 1956/1/21م، الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية،العدد131، الصفحة 7، سنة 1959م.

(5) بوداغوفا، بيير : مرجع سابق، ص115.

(6) المرسوم التشريعي 86 تاريخ 1963/3/6م،الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية،العدد 14، الصفحة 2854، سنة 1963م.

2- الطرق المحددة للطائرات السورية : دمشق، أثينا أو استانبول، جنيف أو زيوريخ، فارسوفيا، موسكو، نقاط واقعة وراء الاتحاد السوفييتي (من نقطة الحدود فنتسبيل) في كلا الاتجاهين.

وشمل الاتفاق جميع النواحي التجارية المتعلقة بنقل الأشخاص والأمتعة والبضائع والبريد في 1963/12/22، صدّقت سورية معاهدة حظر التجارب النووية في الجو- في الفضاء الخارجي – وتحت المياه الموقعة في موسكو بموجب المرسوم التشريعي 269[1]. وافق الاتحاد السوفييتي، على تمويل جزئي لبناء سد الفرات، كذلك اشتركت موسكو ببناء شبكات السكك الحديدية وإصلاح القائم منها وتعهدت.

كانت العلاقات الاقتصادية بين سورية والاتحاد السوفييتي نتيجة طبيعية لتطور العلاقات السياسية التي جسدت مصالح البلدين في تعاونهما مع بعضهما البعض. وكان للدعم الاقتصادي السوفييتي دورا كبيرا في تطور الاقتصاد السوري والحياة في سورية بشكل عام، مما أعطى العلاقة بين البلدين مزيداً من الدفع إلى الأمام.

3- العلاقات الثقافية :

نلاحظ في الفترة الممتدة بين عامي 1955م و1961، تطور ملحوظ للعلاقات الثقافية السورية – السوفيتية، ففي محاولة لإيجاد نظرية لواقع المجتمعات ما قبل الصناعية انتقد المؤتمر العشرون[2] التحليلات السابقة في الاتحاد السوفييتي وعدم الاعتراف بحقيقة الشرق. وجاء في تقرير المؤتمر «فيما كان الشرق يغلي لم يحرك معهد الاستشراف في أكاديمية العلوم ساكناً وبقي بعيداً عن مستوى ضرورات المرحلة، هكذا طرح تقرير المؤتمر ضرورة تجديد الاستشراف في الاتحاد السوفييتي. وبدأ التجديد السوفييتي في النظرة إلى الشرق عشية المؤتمر العشرين، وحتى خلال مؤتمر باندونغ ظهرت إشارات عدة إلى إعادة الاهتمام السوفييتي بالشرق. ففي ربيع 1955، أطلقت مجلة «كومونيست» صرخة إنذار عندما قارنت تطور الاستشراف في الإمبراطورية الروسية وفي السنوات الأولى للنظام السوفييتي وبين التأخير الحاصل في فترة ما بعد الحرب، وفي نيسان 1955، أنشأت مجلة "سوفييتسكو فوستو كوفديني" المخصصة للاستشراف تحت إشراف عالم الاقتصاد ماسليكوف، ومن ثم تولى مسؤوليتها بعد عام 1957، المؤرخ براجنسكيتش، ولم يكن تبدل المسؤوليات عفوياً، بل ارتبط بالاهتمام الذي أبدته السلطات السوفييتية بالتوجهات السياسية للبرجوازية الوطنية وخياراتها

(1) المرسوم التشريعي 269 تاريخ 1966/12/22م،الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية،العدد 2، الصفحة 349، سنة 1964م.

(2) المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفييتي:انعقد بين (2-25شباط 1956)، كان أول مؤتمر ينعقد بعد وفاة ستالين، أُعلن فيه خروتشوف الحرب على الستالينية وكانت بمثابة حرب على الثوابت الشيوعية. حنا، عبد الله : مرجع سابق، ص234.

المعادية للإمبريالية وليس بالوقائع الاقتصادية للمجتمعات الشرقية والتوجه الاقتصادي للحكام. وتركز الاهتمام عموماً على العلوم التاريخية، وأُتهم المؤرخون بجهل أهمية الحركات الوطنية في المجتمعات الإسلامية[1].

وأخذ المؤرخون يقومون بدراسات الاستشراف الجديدة، وتضاءلت حصة الاقتصاديين الذين لا يهتمون إلا بحجم الإصلاحات. وتطورت الدراسات الإستشراقية في اتجاهين:

الأول: عملت السلطات السوفييتية على إعداد الاختصاصين الذين في مقدورهم الإحاطة بمشاكل الشرق انطلاقاً من المصادر الأصلية. وافتتح في جامعة موسكو اعتباراً من عام 1956، معهد للعلوم الشرقية.

الثاني: عملت على إنشاء معاهد مماثلة في لينيغراد وكازان وطشقند وباكو. وتناولت الدراسة في هذه المعاهد اللغات والمشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[2].

في هذه المرحلة كان التبادل الثقافي الميزة الأساسية للتعامل السوفييتي الجديد، إذ إن الاتحاد السوفييتي لم يكن راغباً في إدخال ماركس ولينين إلى المشرق العربي، بل قدم الوجه الثقافي الأكثر ألفة بالنسبة إلى محاوريه. وجرى التقارب الثقافي في الاتجاهين، فأرسل الاتحاد السوفييتي كل الوسائل التي يملكها، تنظيم جولات سياحية، كتب، دوريات، الخ... ولم تقتصر دعواته على المثقفين بل شملت أيضاً مختلف ممثلي الفئات الاجتماعية. وتعددت مناسبات هذه الدعوات: مؤتمرات، تبادل وفود، لقاءات فنية أو رياضية. وزادت حركة الأشخاص والأفكار بين الاتحاد السوفييتي والدول العربية، وأظهرت هذه الحركة الاتحاد السوفييتي ليس مجتمعاً أوروبياً وإنما مجتمعاً متعدد القوميات حيث يحتل المسلمون موقعاً مهماً، واستطاعوا أن يقدموا نموذجاً فريداً للتطور من دون أن يضحوا، ظاهرياً، بثقافتهم المحلية أو تقاليدهم أو دينهم[3].

ولم يكن الاتحاد السوفييتي يهدف إلى الإقناع بتجربته بمقدار ما كان يهدف إلى إظهار ما هو عليه وما أنجزه في الميادين التي يتقاسمها مع الشرق، وبالتالي تبديد فكرة أن الشيوعية تدمر الإسلام. وفي مقدار ما كان تاجراً جيداً أكد نفسه، ثقافياً، على أنه دولة مثل الدول الأخرى لا تحمل تهديداً قاتلاً لمحاوريها، وفي هذه الأوضاع أجمع الرأي العام العربي، وليس السوري والمصري فحسب، على بعض الأفكار البسيطة التي بدأت تشق طريقها: أن الاشتراكية أكثر ملاءمة لحل مشاكل التطور من الرأسمالية، ليست الشيوعية، بالضرورة، إيديولوجية معارضة للإسلام. اكتسبت

---

(1) **كارير دانكوس، هيلين : مرجع سابق، ص39-40.**

(2) **المرجع نفسه، ص40.**

(3) كارير دانكوس، هيلين : مرجع سابق ص63.

هذه الأفكار أهمية في مقدار ما مارست تأثيراً على حساب الأفكار التي كان يسعى الغرب إلى ترويجها[1].

وفيما يمكن إدراجه ضمن التضامن الشعبي السوري – السوفييتي، صرح الرئيس القوتلي لدى عودته من الاتحاد السوفييتي في تشرين الثاني 1956، أن آلاف المسلمين السوفييت قد أعلنوا عن استعدادهم للمجيء إلى المشرق العربي لكي يخلصوا الأرض المقدسة من المعتدين والمستعمرين[2].

في حزيران 1956، زار شيبيلوف دمشق وبعد شهرين وقع اتفاق ثقافي بين الجانبين فتح أبواب سورية أمام الفنانين السوفييت والكتب والمعارض السوفييتية. وكثر تبادل الوفود بين موسكو ودمشق، كما نص الاتفاق على تبادل الخبرة والمنجزات في مجالات الأدب والفن والعلم والتعلم والدراسات العليا[3].

وطارت أول بعثة عسكرية سورية لحضور احتفالات أول مهرجان للطيران في الاتحاد السوفييتي بتاريخ1956/6/21م[4].

وعندما أطلق الاتحاد السوفييتي أول قمر صناعي إلى الفضاء في 4 تشرين الأول 1957، "سبوتنيك"والذي تعني تسميته رفيق السفر، عدّ المراقبون الصاروخ الذي حمله إلى مداره حول الأرض قد غدا سلاحاً متطوراً في يد السوفييت ودليلاً على التفوق التكنولوجي السوفييتي[5]، أُستقبل في حينها إطلاق القمر بحماسة عظيمة في الصحافة العربية. وربما لم يزدد صراخ الانتصار ارتفاعاً في أي مكان عما كان في سورية، فالصاروخ سوف «يحطم أسطورة القوة العسكرية للولايات المتحدة» وأنه قادر «حين الضرورة على تدمير الأسطول السادس في غضون أيام»[6].

وفي سنة 1957، دعي المناضل محمد الأشمر إلى زيارة الاتحاد السوفييتي فلبى الدعوة ولقي هناك حفاوة وتكريماً لنضاله ووطنيته،كما تم منح المناضل السوري أحمد مريود وسام النجمة الحمراء لنفس السبب[7].

تم في 28 نيسان 1957، بموجب القانون رقم 386 إبرام اتفاقية التعاون الثقافي بين حكومة الجمهورية السورية وحكومة اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية والتي تم بموجبها إنماء التعاون

---

(1) كارير دانكوس، هيلين : مرجع سابق ، ص64.

(2) سيل، باتريك : الصراع في سورية، مرجع سابق، ص 376.

(3) بوداغوفا، بيير : مرجع سابق، ص102.

(4) الكيلاني، راشد :مرجع سابق، ص 202.

(5) الزامل، ناصر بن محمد: مرجع سابق، مجلد 3، الجزء السادس، ص 245.

(6) سيل، باتريك : مرجع سابق، الصراع في سورية، ص 397.

(7) الهندي، إحسان : كفاح الشعب العربي السوري (1908– 1948)، مطبعة الداوودي، دمشق 1962، ص 387–388.

الثقافي بين الحكومتين وتبادل نتائج الخبرة في العلوم والآداب والفنون والتعليم وإيفاد البعثات العلمية وتبادل الأفلام والوفود الرياضية وغير ذلك[1].

وأيضاً في إطار المجاملات الدبلوماسية تم منح أوسمة الاستحقاق السورية من الدرجة الأولى والثانية والثالثة إلى بعض الخبراء السوفييت تقديراً لجهودهم المبذولة في سورية بمناسبة انتهاء عقودهم، بموجب القرار 344 تاريخ 1959/8/29م[2].

تراجعت العلاقات الثقافية بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفييتي خلال مرحلة الوحدة السورية – المصرية، حيث حُلت في أيلول 1959، في سورية، جميع المنظمات السياسية والثقافية والاجتماعية، بما فيها مجلس أنصار السلم والجمعية السورية للعلاقات الثقافية مع الاتحاد السوفييتي[3].

كان تطور العلاقات الطبيعية متمماً لتطور العلاقات السياسية والاقتصادية ولاسيما أن البلدين ينتميان إلى شرق عريق تشهد له الحضارة بالأصالة والتجدد.

---

(1) انظر التفاصيل في الملحق رقم "8"، ص21.

(2) القرار رقم 344 تاريخ 1957/9/29م،الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، العدد 203، الصفحة 3.سنة1957م.

(3) بوداغوفا، بيير : مرجع سابق، ص148.

الفصل الثالث

العلاقات السورية- السوفييتية بين عامي(1963-1970)

1- العلاقات السياسية :

أ- العلاقات السورية -السوفييتية بين عامي (1963-1966):

قام الجيش السوري بانقلاب عسكري في 8 آذار 1963م بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي[1]، بعد أن ألغت حكومة الانفصال المكاسب التقدمية التي حصل عليها الشعب السوري في عهد الوحدة، فجاء الانقلاب رداً طبيعياً على إيديولوجية الانفصال الرجعي وتلبية لطموحات الجماهير في القضاء على الاستغلال، وقد غيرت ثورة 8 آذار الطبيعة الاجتماعية للسلطة في سورية. فوصل إلى دفة الحكم ولأول مرة قوى اجتماعية معظمها من الفئات الوسطى في المدن والريف. وتختلف ثورة8 آذار عن غيرها من الانقلابات التي حدثت في سورية بعد الاستقلال. حيث دخلت سورية مرحلة جديدة من التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي[2].

أمام تتالي الانقلابات في سورية، تميز الموقف السوفييتي بالحذر المستمر، رغم أن الارتياح كان ظاهراً في موسكو بعد الانفصال، لكن عدم الاستقرار السياسي في سورية طيلة سنتين لم يشجع الاتحاد السوفييتي على التعويل على حكومات معادية للحزب الشيوعي السوري وغير قادرة على تأكيد سلطتها على نحو مستقر. ورأى السوفييت أن تلك الحكومات القصيرة العمر، كانت ذات فضل، وهو الرغبة في الاستقلال والحملة على الولايات المتحدة وحدها وهذه الرغبة التي جرى التأكيد عليها باستمرار تفسر الاعتدال السوفييتي حيال الحكومات التي تعاقبت حتى آذار 1963. وشدد المعلقون السوفييت خلال الفترة التي سبقت ثورة آذار :" أن الوحدة في التاريخ السوري كانت فترة عابرة أمكن محو آثارها بسرعة، وبعد الانفصال عادت سورية إلى سلطة برجوازية وطنية"[3].

وظل السوفييت خلال تلك المرحلة على مواقفهم في تأييدهم لقضايا سورية العادلة ضد إسرائيل، ففي 20 آب 1963 فتحت القوات الإسرائيلية النار على مراكز الحدود السورية وخرقت الطائرات الإسرائيلية الأجواء السورية، رغم كل هذا، حاولت الحكومة الإسرائيلية إلقاء المسؤولية في هذا التوتر على الجانب السوري. وقدمت إسرائيل إلى مجلس الأمن شكوى على سورية. ولذلك دعا مندوب سورية الدائم في منظمة الأمم المتحدة في 21 آب 1963، مجلس الأمن إلى اجتماع طارئ لبحث مسألة تجدد النشاط العدواني لإسرائيل ضد سورية. فوضعت حكومة الجمهورية العربية السورية كامل المسؤولية في جميع الأحداث على الجانب الإسرائيلي، وبرهنت على أن شكوى الحكومة الإسرائيلية كاذبة من حيث الأصل. وقفت الحكومات الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية خلال مناقشة هذه القضية في هيئة الأمم المتحدة إلى جانب إسرائيل، مدافعين عن شكواه ومطالبين

(1) نضال البعث، 1961- 1966، دار الطليعة، دمشق، 1971، ص 13.

(2) بوداغوفا، بيير : مرجع سابق، ص201.

(3) كارير دانكوس، هيلين :مرجع سابق، ص88.

بالتصويت على مشروع إنكليزي . أمريكي لإدانة سورية. ولكن سورية لاقت الدعم الحازم من جانب الاتحاد السوفييتي الذي استخدم حق "الفيتو" لإحباط المشروع. وبهذا الصدد أعلن رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة السورية أمين الحافظ[1] ما يلي: "إن موقف الاتحاد السوفيتي قد ألغى المشروع الأنكلو. الأمريكي الموضوع لإدانة سورية. ولذلك لاقى موقف الاتحاد السوفيتي صدى كبيراً لدى الشعب العربي في سورية وفي جميع أنحاء الوطن العربي"[(2)].

أما عن موقف السوفييت من وصول حزب البعث للحكم، نلاحظ في البدء العداء لحزب البعث العربي الاشتراكي، لان الحكومة السورية في البداية رفعت شعار معاداة الشيوعية مع العمل على الحد من انتشار إيديولوجيتها[(3)]، وتخوف السوفييت من تمدد حزب البعث المنظم على حساب الحزب الشيوعي، لكن خلال المؤتمر القطري الذي عقده حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية في أيلول 1963، جرت أول محاولة لإعادة النظر في تكتيك وإستراتيجية حزب البعث تحت تأثير ضغط الجناح اليساري في حزب البعث[(4)]. أتاح المؤتمر للجناح اليساري أن يدعم مواقعه ويدفع في اتجاه إصلاحات لها سمات اشتراكية[(5)]، وقد ظهر التغير في المقررات التي اتخذها المؤتمر حول بعض القضايا النظرية المبدئية في أيديولوجية الحزب، كذلك القرارات الخاصة بتحديد الموقف من الدول الاشتراكية، حيث تم التأكيد على مبدأ عدم الانحياز من جديد وأنه يجب أن لا يتعارض مطلقاً مع تمتين علاقات الصداقة مع شعوب العالم الاشتراكي، وإن تدعيم هذه العلاقات الودية يساعد سورية على توفير الإمكانيات الجديدة والفعالة للقضاء على مواقع البرجوازية والاقتصادية الاحتكارية التي تخدم مصالح الدول الإمبريالية مباشرة. ويساعد هذا في آخر المطاف لتقوية النضال العام ضد مواقع الإمبريالية في كل العالم[(6)].

بالفعل، بدأت التحولات التقدمية في الريف. وقد تجلت في المعدلات السريعة لتنفيذ الإصلاح الزراعي، وفي مساندة الحكومة الفعالة للفلاحين الذين لا يملكون إلا القليل، وللحركة التعاونية. واتخذت خطوات في الحياة السياسية للبلاد، فقد أفرج عن التقدميون بما فيهم الشيوعيون، من المعتقلات. كما صدرت مراسيم بتنظيم الاتحادات الفلاحية وتوسيع حقوق النقابات، وإقامة مجالس

---

(1) محمد أمين الحافظ :(1921–2009)، سياسي سوري، ولد في حلب، رئيس سورية بين تموز 1963 وشباط1966. شغل منصب وزير الداخلية بعد تسلم حزب البعث الحكم في آذار 1963م، وذلك قبل أن يتسلم رئاسة الجمهورية. شهد عهده توجها إشتراكياً للاقتصاد السوري. المنجد في اللغة والإعلام، مرجع سابق، ص 342.

(2) بوداغوفا، بيير : مرجع سابق، ص203.

(3) كارير دانكوس، هيلين :مرجع سابق، ص112.

(4) بوداغوفا، بيير : مرجع سابق، ص214.

(5) كارير دانكوس، هيلين :مرجع سابق، ص112.

(6) بوداغوفا، بيير : مرجع سابق، ص216.

إدارة في المصانع، دخل فيها ممثلو الحكومة وممثلو القيادة القطرية لحزب البعث، ممثلو النقابة، وعمال المصنع ذاته [1]. أدى التغير الحاصل في سياسة حزب البعث إلى تقارب سوري سوفييتيي في آب 1964، وزار وفد اقتصادي سوري وتبعه في تشرين الأول وفد عسكري موسكو في نفس العام[2]. حاولت القوى الرجعية المتضررة من توجهات حزب البعث لدعم العمال والفلاحين إعاقة انتشار التحولات الاجتماعية . الاقتصادية. وردت البورجوازية الكبيرة والملاك الزراعيون على الإجراءات التقدمية بمؤامرات ومناورات معادية للحك، بتنظيم أعمال الشغب شارك فيها قسم كبير من البورجوازية الصغيرة في المدن. وأعلن الرجعيون من رجال الدين «الحرب المقدسة» ضد الحكومة في سورية[3]. وانتهى الخلاف في أواخر عام 1965، عندما جاءت إلى السلطة حكومة يرأسها أحد قادة الجماعة اليمينية في حزب البعث، وهو صلاح البيطار، وبدأت هذه الحكومة تستعد لهجوم حاسم على القوى اليسارية. كتب البيطار عدداً من المقالات عبر فيها عن نكسة تقول أن الاشتراكية العلمية «استهلكت نفسها». ودعا إلى انتهاج اشتراكية «على غرار اشتراكية أوروبا الغربية». وسرعان ما تمسك اليمينيون بهذه الفكرة، ونظموا في حلب واللاذقية عملية تجمع تواقيع تطالب بإلغاء التأميم. وبدأ اليمينيون يتسلحون، وأخرج الضباط الشباب المعروفون بآرائهم التقدمية من القيادة القطرية لحزب البعث ومن مجلس قيادة الثورة. كما أبعدت فئة كبيرة من الضباط التقدميين عن الجيش[4]. بيد أن خطوات حكومة البيطار هذه لقيت معارضة حازمة من جانب القوى اليسارية داخل حزب البعث نفسه وفي الجيش ومن قبل الطبقة العاملة وقامت الإضرابات في حمص واللاذقية، وجرت الاستعدادات للإضراب العام. وطالب البعثيون اليساريون بعقد اجتماع للحزب، ولما تلقوا الجواب بالرفض قاموا مع الضباط اليساريين ضد حكومة البيطار [5].

هذه التحولات الجديدة في سياسة سورية، دفعت الدول الإمبريالية للقيام بعدد من التحركات الدبلوماسية والعسكرية الموجهة بشكل واضح ضد سورية. ففي أنقرة عقد اجتماع لحلف الشمال الأطلسي، وفي بيروت عقد اجتماع السفراء الأمريكيين في دول الشرق الأدنى، وفي ميناء بيروت ظهرت من جديد سفن الأسطول السادس الأمريكي، ووصل إلى ميناء حيفا المحتل أسطول بحري بريطاني، وعقدت اجتماعات بين مسؤولين أمريكيين على مستوى عال وحكومة إسرائيل ورئاسة أركانها، ووضع الجيش الإسرائيلي في حالة استعداد قتالي، وبدأت القوات الإسرائيلية تحتشد على

---

(1) **توغا نوفا، أولغا : مرجع سابق، ص137.**

(2) **كارير دانكوس، هيلين :مرجع سابق، ص119.**

(3) **بوداغوفا، بيير : مرجع سابق، ص201.**

(4) **توغانوفا، أولغا : مرجع سابق، ص 139.**

(5) **المرجع نفسه، ص 140.**

الحدود السورية. وقدمت للجيش الإسرائيلي أنواع جديدة من الأسلحة الأمريكية، بما في ذلك طائرات الانقضاض القاذفة «سكا يهوك T–4»، وهي الطائرات ذاتها التي تشكل قوة الطيران الأمريكية الضاربة في فيتنام. وبذلت الدعاية الإمبريالية، بدورها، كل ما في وسعها لبث شعور عدم الثقة لدى الشعب السوري، والإشاعات حول أزمة الاقتصاد في سورية التي ترددت في الصحف المعادية للبعث في فترة 1965–1966، بقصد تحذير سورية من السير على طريق التحولات الاقتصادية– الاجتماعية التقدمية[1]. وساعد حرص سورية الدائم على تطوير التعاون مع الدول الاشتراكية على صمودها في وجه المؤامرات والضغط من قبل الرجعية الداخلية والخارجية. وقدم الاتحاد السوفييتي المساعدة لسورية في تعزيز قواتها المسلحة وقدرتها الدفاعية. كما أعلنت الحكومة السوفييتية عن مساندتها للشعب السوري في النضال ضد دسائس الرجعية في الداخل والخارج[2]. وفي 9 آب 1965، أعلن قائد الأسطول السوفييتي في البحر الأسود في خطاب له في الإسكندرية «إن وجود الأسطول العسكري السوفييتي في البحر المتوسط يجب أن يكون وجوداً دائماً».ومن الأسباب التي كانت تقدم لتبرير هذا الوجود ضرورة ضمان الإصلاحات الاجتماعية والسياسية التي كانت تجري في سورية بعد 1965، في مناخ من عدم الاستقرار السياسي[3]. وعلى الرغم من النزاعات داخل حزب البعث (8حكومات تعاقبت بين 1963م و1966م)، تمسك حزب البعث بالنهج اليساري[4]، وفي الثالث والعشرين من شباط عام 1966، أُطيح بحكومة البيطار. وأصبح البعثيون اليساريون القوة الأساسية في الحكومة الجديدة. وقد أشير في مقررات مؤتمر حزب البعث السوري، المنعقد في نهاية عام 1966، إلى أن قيادته تدعو إلى توسيع مبادئ الديمقراطية الشعبية، والانتقال من المجتمع الإقطاعي . الرأسمالي إلى المجتمع الاشتراكي[5].

إن عدم الاستقرار وسياسة الارتجال في سورية بعد قيام ثورة 8 آذار، وخاصة بعلاقة الثورة مع الحزب الشيوعي السوري واعتقالها لعناصره، دفعت بالاتحاد السوفييتي للتعامل ببرودة معها، وكمثال على ذلك لم تتضمن اللائحة التي يصدرها الاتحاد السوفييتي للدول التي تسير في الخط التقدمي اسم سورية في تلك المرحلة[6].

---

(1) نضال البعث، مرجع سابق، ص 245.

(2) المرجع نفسه، ص 142.

(3) كارير دانكوس، هيلين: مرجع سابق، ص114.

(4) توغانوفا، أولغا : مرجع سابق، ص 140.

(5) المرجع نفسه، ص 141.

(6) كارير دانكوس، هيلين:مرجع سابق، ص 108– 109.

كرس انقلاب شباط 1966، عودة الجناح اليساري إلى السلطة. واعتبر الاتحاد السوفييتي هذه المرة أن سورية التزمت فعلاً بطريق الاشتراكية. وأكد تبادل الرسائل بمناسبة أول أيار 1966، الاعتراف بالتبدل الجوهري في طبيعة النظام السياسي السوري. واحتلت سورية المرتبة الثانية في لائحة البلدان التي تبني الاشتراكية، بعد مصر وقبل الجزائر في ذلك العام[1].

أن التقييم الإيجابي للتغيرات السياسية المرتبطة بانقلاب شباط 1966م في سورية، لا ترتكز على الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الخارجية في سورية فحسب، بل إلى حرية داخلية فتحت الحوار مع الشيوعيين الذين دعوا إلى المشاركة في الحكومة. وفي المؤتمر الـ 23 للحزب الشيوعي السوفييتي أعلن عضو في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري دعمه لحكومة بلاده مشدداً على الوضع الاستثنائي للشيوعيين في سورية. وتطورت العلاقات السورية . السوفييتية سريعاً، ولاسيما التعاون العسكري الذي بدأت المفاوضات بشأنه في 1964، وأصبح حقيقة بعد عام 1966، في ظل التخوف السوري من العدوان الإسرائيلي[2].

أخذت تتوطد علاقات التعاون باستمرار بين الحزب الشيوعي والبعثيين اليساريين على أساس تقدمي، حيث أدخل في عام 1966، عضو من الحزب الشيوعي في الحكومة السورية"خالد بكداش"[3]. ووقف الحزب الشيوعي السوري موقف المؤيد لقرارات القيادة السورية في حربها مع إسرائيل[4].

استمرت الزيارات بين الحكومتين السورية والسوفييتية، ففي نيسان 1966، اتفق الاتحاد السوفييتي وسورية على كثير من المواقف المهمة في السياسة الخارجية، وعبر الطرفان عن تأييدهما لنضال الشعوب من أجل التحرر، نضال كافة الشعوب الرازحة تحت النير الاستعماري (شعوب عدن ومحميات شبه الجزيرة العربية الأخرى، وشعوب زامبيا ومنغولا وموزامبيق.. الخ)، وتأييد شعب اليمن وحقه الكامل في تدعيم الحكم الجمهوري في بلده، وتأييد الحقوق المشروعة لعرب فلسطين، وإدانة الحكم العنصري في جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية. وأعلنت سورية، كما أعلن الاتحاد السوفييتي، عن تأييدهما الكامل لاقتراح حكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية وبرنامج الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام حول مسألة التسوية السلمية في فيتنام. وكانت المسائل المهمة الأخرى هي مشكلات توطيد السلام والتعايش السلمي، وتصفية القواعد الأجنبية في أراضي الدول الأخرى، وعقد معاهدة

---

(1) كارير داتكوس، هيلين: مرجع سابق ، ص**114**.

(2) المرجع نفسه، ص **114**.

(3) بوداغوفا، بيير : مرجع سابق، ص **21**.

(4) الجعفري، بشار : مرجع سابق، ص**367**.

منع انتشارا لسلاح النووي، وإقامة منطقة غير نووية، ووقف سباق التسلح، وتحقيق نزع سلاح تام وشامل، ومشكلة الأمن الأوروبي[1].

وخلاصة القول: كان عدم الاستقرار السياسي في سورية بعد الانفصال حتى عام 1966م هو السمة المسيطرة على الوضع السوري، إلا أن السوفييت استطاعوا أن يرصدوا النقاط المضيئة في السياسة السورية في تلك الفترة من حيث معاداة الغرب، وبدء التحولات الاشتراكية، إلى أن تبلورت الأوضاع السورية بقيام حركة 23شباط 1966، وحسم الاتجاه اليساري لسياسة حزب البعث في سورية، فكان نقطة تحول باتجاه تطور العلاقات من جديد بشكل ايجابي بين البلدين.

ب- موقف الاتحاد السوفييتي من عدوان حزيران 1967 وتداعياته وأثره على العلاقات السورية- السوفييتية:

في أعقاب تولى القيادة السورية الجديدة مقاليد الأمور توترت الحدود السورية مع فلسطين المحتلة، عندما قام إسرائيل بعدة محاولات لزراعة المنطقة المنزوعة السلاح حول خط الهدنة مع سورية، كما شن غارات جوية في تموز 1966، لتدمير المعدات الخاصة بتنفيذ المشروعات السورية لتحويل مياه نهر الأردن العربية عند روافده التي تمر عبر الأراضي السورية[2]. وردت سورية بمواصلة عمليات تحويل المياه، كما سمحت لإدارة المخابرات السورية بالإشراف على نشاط منظمة فتح في سورية وتقديم كافة أشكال العون والمساعدة للفدائيين الفلسطينيين. وقد صرح القائد العام للحرس الوطني السوري"محمد إبراهيم العلي" في تشرين الأول 1966م:«إنني لا أكشف سراً إذا قلت أن رجال فتح قد أصبحوا جزءاً لا يتجزأ من الحرس القومي السوري الذي يتولى تدريبهم»[3]. كما واصل المسؤولون في الجمهورية العربية السورية إطلاق التصريحات التي تهدد إسرائيل، فقد صرح الرئيس الأتاسي «إن الحرب الشعبية الشاملة هي الوسيلة الوحيدة لتحرير فلسطين...، إننا نؤكد على أننا لا يمكننا أن نكون إلا مع الفدائيين العرب، ونحن مستعدون لخوض المعركة مهما كلفنا ذلك من تضحيات»[4]. كذلك أعلن رئيس وزراء سورية"يوسف زعين" : «إننا لسنا حراساً على أمن إسرائيل ولسنا ذلك الطوق الذي يقيد ثورة الشعب الفلسطيني المشرد والمضطهد»[5]. وفي تشرين الثاني1966، قامت إسرائيل بشن هجوم واسع النطاق على قرية السموع الأردنية. في قطاع الخليل

(1) توغانوفا، أولغا : مرجع سابق، ص143.

(2) مهنا، محمد نصر: مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995، ص576.

(3)المرجع نفسه، ص588.

(4)المرجع نفسه، ص587.

(5) مهنا، محمد نصر: مرجع سابق، ص567-568.

بالضفة الغربية. بدعوى الرد على أنشطة الفدائيين الفلسطينيين التي تتم انطلاقاً من الأراضي الأردنية. وقد أثار الهجوم خلافاً كبيراً بين الأردن وبين الدول العربية حول قضية العمل العسكري ضد إسرائيل[1]. وفي4 تشرين الثاني 1966، وقعت كل من الجمهورية العربية المتحدة وسورية اتفاقية للدفاع المشترك بينهما كما تم تشكيل قيادة عسكرية مشتركة، لعب الاتحاد السوفييتي بدور مؤثر في إبرام تلك الاتفاقية بهدف ضمان الحماية لسورية التي كانت تتعرض للتهديد من جانب إسرائيل[2].

كانت الجبهة السورية مع إسرائيل قد اشتعلت بنيران متقطعة طوال الشهور الأولى من عام 1967، وكانت اشتباكات المدفعية وغارات الطيران، وتسلل وحدات الفدائيين الفلسطينيين من ناحية، ووحدات الكوماندوس الإسرائيلية من ناحية أخرى، تتزايد مع كل يوم، وبدأ مجلس الوزراء الإسرائيلي يدعو العسكريين الصهاينة لتوجيه " ضربة انتقامية كبيرة إلى سورية"[3].

على الرغم مما ادعته إسرائيل آنذاك من أن هجومه كان رداً على سلوك سورية على الحدود، إلا أنه كان يتحين الفرص لمهاجمة سورية، فقد كان التصور الإسرائيلي والأمريكي آنذاك يتمثل في أن الهجوم على دمشق وإسقاط حكومتها المعادية للإمبريالية أو إضعافها على الأقل، سيشكل ضربة للاتحاد السوفييتي[4]. ومن ناحية أخرى فقد كانت مرتفعات الجولان السورية تمثل هدفاً استراتيجياً تسعى إسرائيل للسيطرة عليه، لتأمين تدفق المياه العربية إليها وتحقيقاً لسيطرتها على تلك المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية التي كانت تتيح للجمهورية العربية السورية التحكم في الأراضي الفلسطينية المحتلة المنخفضة مما كان يشكل تهديداً مستمراً لأمن إسرائيل[5]. وكان للمنظمات الفلسطينية دوراً في تصعيد التوتر مع إسرائيل، التي لم يكن في استطاعتها التصدي للهجمات الإسرائيلية العنيفة بمفردها، ومن ثم فقد كانت تعمل على استثارة الدول العربية الأخرى لمساندتها ودعمها[6].

وقد تزعمت منظمة «فتح» (الجناح العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية) التيار الداعي إلى تصعيد حدة العمليات العسكرية ضد إسرائيل، وذلك على الرغم من مقررات مؤتمر القمة العربي عام 1964، الداعية إلى تجنب مثل تلك العمليات التي تعطي إسرائيل المسوغ لشن هجمات انتقامية ضد

---

(1) مهنا، محمد نصر: مرجع سابق ، ص576.

(2) هيكل، محمد حسنين :حرب الثلاثين سنة – الانفجار1967،دار الشروق، 1990، ص 421

(3)المرجع نفسه، ص 432.

(4) بريماكوف، يفغيني : الولايات المتحدة الأمريكية والنزاع العربي الصهيوني، مرجع سابق، ص86.

(5) مهنا، محمد نصر : مرجع سابق، ص 575.

(6) المرجع نفسه، ص586.

الدول العربية[1]. تقول بعض المصادر أن السوفييت قدموا معلومات غير دقيقة إلى مصر تفيد باقتراب وقوع هجوم إسرائيلي على سورية، كذلك فقد أبلغ السوفييت أنور السادات خلال زيارته لموسكو على رأس وفد برلماني مصري في نيسان 1967، أن إسرائيل قد حشدت لوائين على الحدود السورية[2]، وقد اختلفت الآراء حول الهدف الحقيقي للسوفييت من وراء قيامهم بإبلاغ كل من مصر وسورية باقتراب وقوع الهجوم الإسرائيلي. ويرى البعض أن السوفييت قد وقعوا ضحية التضليل الإسرائيلي على اعتبار أن الصهاينة كانوا يخططون منذ فترة لاستدراج الرئيس المصري عبد الناصر للخروج من وراء الستار الذي يحتمي به (قوات الطوارئ الدولية في سيناء) [3]، ومن ثم فقد عمدوا إلى تسريب بعض المعلومات الخاطئة إلى الملحق العسكري السوفييتي في بيروت، والتي تفيد بقرب وقوع الهجوم الإسرائيلي، حيث كان الصهاينة على ثقة من أن تلك الأنباء سوف تصل إلى مصر وسورية عن طريق الاتحاد السوفييتي، وقد حدث ما توقعه الإسرائيليون بالفعل، ووقع كل من العرب والسوفييت في الفخ[4].

ويرى البعض الآخر أن السوفييت كانوا على علم بعدم صحة هذه المعلومات. وهم يدللون على ذلك بأن السفير السوفييتي في تل أبيب قد تهرب من تلبية دعوة وزير الدفاع الإسرائيلي لمصاحبته في مناطق الحدود السورية مع فلسطين المحتلة ليتأكد بنفسه من عدم وجود أية حشود لإسرائيل[5]. ولكن الحقيقة آتت من سورية، في 13 أيار1967، عندما أبلغ وزير الدفاع السوري آنذاك , حافظ الأسد، المشير عامر بأن حشوداً إسرائيلية قوامها حوالي ثلاثة عشر لواء تتجه صوب الحدود السورية[6].

ابتدأت إسرائيل العمليات الحربية ضد مصر وسورية، في5 حزيران 1967، ودخل الأردن الحرب بموجب الاتفاقية الأردنية- المصرية حول الدفاع المشترك، وقصفت الطائرات الإسرائيلية المطارات الحربية في مصر وسورية وحطمت القسم الأكبر من الطيران العربي على الأرض مباشرة،

---

(1)مهنا، محمد نصر : مرجع سابق، ص588.

(2) هيكل، محمد حسنيين : الانفجار، مرجع سابق، ص 442.

(3) ناتنج، انتوني : مرجع سابق، ص 444-447

(4) رمضان، عبد العظيم : تحطيم الآلهة – قصة حرب يونيو1967م، الجزء الأول، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1985، ص42.

(5) المرجع نفسه، ص 43.

(6) أجاريشيف، أناتولي : مرجع سابق، ص 34.

ومن ثم شرع الجيش الإسرائيلي بتطوير الهجوم على اتجاهي قناة السويس ودمشق[1]، كانت جهود الاتحاد السوفييتي تسير باتجاهين رئيسيين خلال هذه المرحلة[2] :

أ- إظهار المساندة والدعم للدول العربية ومحاولة ردع إسرائيل.

ب-محاولة العمل على وقف إطلاق النار بصورة فورية وبشروط مقبولة من جانب الدول العربية.

ومن هنا تقدم الاتحاد السوفييتي بمبادرة لعقد دورة استثنائية خاصة للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، وقفت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ضد الاقتراح السوفييتي، وعندما ابتدأت أعمال الدورة الاستثنائية حاولت إسرائيل إحباط أعمالها، ولقد ساعدتها في ذلك الولايات المتحدة وحلفاؤها. وعلى سبيل المثال أعلنت إسرائيل في أيام عمل الدورة عن ضم القدس الشرقية إلى إسرائيل. وأعلنت القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل. وأعلنت في الوقت ذاته عن نية الحكومة الإسرائيلية بضم قطاع غزة. وكان ذلك انتهاكاً فظاً لقرارات الأمم المتحدة بشأن القدس، وبمثابة تحد للمجتمع الدولي[3].

منع الموقف الإسرائيلي والأمريكي من اتخاذ قرار بصدد انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة بعد عدة جلسات لمجلس الأمن، وفي هذه الظروف وافق الإتحاد السوفييتي على تأييد مشروع قرار بريطاني يتضمن المطلب الرئيسي في تلك الفترة، أي سحب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية التي أُحتلت في حزيران 1967، والذي كان أساس للقرار 242 الذي أقره مجلس الأمن والذي شكل الأساس الحقوقي لمواصلة النضال من أجل تصفية العدوان الإسرائيلي.ذلك القرار كان من عيوبه أنه ارتدى طابع المساومة فهو مثلاً لم يضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في إقامة دولة عربية مستقلة، ركز الاهتمام على قضية اللاجئين فقط[4].

ولقد أشار الاتحاد السوفييتي إلى عيوب هذا القرار وهو ما يزال في مرحلة المناقشة.ولكن ميزان القوى الفعلي في مجلس الأمن تطلب الموافقة على المساومة. وهو ما حال دون إمكانية تصعيد العدوان الإسرائيلي، ولذلك وافق الاتحاد السوفييتي على هذه المساومة، وامتنعت سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية عن الموافقة على القرار 242 وذلك على الرغم من أنهما أقرتا بضرورة تسوية النزاع سلمياً[5].وقد أعلنت سورية رفضها لقرار مجلس الأمن رقم 242 للاعتبارات التالية[6]:

---

(1)أجاريشيف، أناتولي : مرجع سابق ، ص 35.

(2) عبد المنعم، أحمد فارس : المرجع مرجع سابق،ص62.

(3) أجاريشيف، أناتولي : مرجع سابق، ص 37.

(4) المرجع نفسه، ص 38.

(5) المرجع نفسه، ص 39.

(6) الهور، منير : الموسى، طارق : مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1947-1985، دار الجليل للنشر، عمان، 1986، ص86.

أ- إن القرار قد عالج قضية حقوق الشعب الفلسطيني كقضية لاجئين.

ب-إن اعتراف المجتمع الدولي بعدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة يقتضي ضرورة البدء بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة قبل البدء في تنفيذ القرار.

جـ- إن القرار لا يضع مسألة القدس والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل من جانب واحد في عين الاعتبار.

عمل الاتحاد السوفييتي على إعادة تسليح مصر وسورية بهدف إعادة مستوى قدرتهما العسكرية إلى ما كان عليه عشية 5 حزيران[1]، بعد هزيمة الجيوش العربية في حرب حزيران العام 1967، نشبت أزمة سياسية عميقة بين سورية ومصر من جهة والاتحاد السوفيتي من جهة أخرى، ولكنها بقيت أزمة صامتة بين الأصدقاء، وكان يسود غضب كبير في الشارع العربي ضد الاتحاد السوفيتي بعد نكسة حزيران عام 1967، حيث اتهم السوفييت بالتقصير عن دعم كل من سورية ومصر خلال الحرب، فقام كل من وزير الدفاع السوري آنذاك حافظ الأسد والرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى موسكو بزيارات كثيرة بعضها معلن وبعضها الأخر سري بهدف إقناع السوفييت بضرورة دعم البلدين بالأسلحة، بعد أن شرح الزعيمان بأن موقع السوفييت في المنطقة العربية في خطر، تلك المنطقة الإستراتيجية بالنسبة للسوفييت، وكان ذلك في أوج الحرب الباردة، وقد هدد الزعيمان بشراء السلاح من المعسكر الغربي، وأمام هذه الأخطار التي قد تتعرض لها المكانة السوفييتية في المشرق العربي، جرى الاتفاق على إعادة تسليح وتأهيل قوات البلدين، وزادت موسكو كميات وأنواع الأسلحة، وأرسلت مزيدا من الخبراء العسكريين، واستقبلت أفواجا من العسكريين في موسكو[2].

في أعقاب صدور القرار 242، بدأ مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة. الدكتور جونار يارنج سلسلة من المساعي من خلال جولاته المكوكية التي استمرت منذ تشرين الثاني عام1967، وحتى تعليق مهمته في نيسان 1969، ولم تسفر تلك المساعي عن إحراز أي تقدم ملموس بسبب تعنت إسرائيل، وفرضه لمجموعة من الشروط التي لم يقبلها العرب آنذاك، ومن بينها الدخول في مفاوضات مباشرة بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع، وبالطبع فلم يكن الأمر أكثر من مناورة من جانب إسرائيل لاقتناص الاعتراف بشرعيتها من جانب الدول العربية، على أن يمارس بعد ذلك وسائله المعهودة من المراوغة والمساومة. ومن ناحية أخرى فقد عقدت في نيويورك في نيسان 1969، جولة من المباحثات بين الدول الأربع الكبرى (الاتحاد السوفييتي، الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا) غير

---

(1) كارير دانكوس، هيلين : مرجع سابق، ص128.

(2) ممدوح محمود منصور , الصراع الأمريكي ــ- السوفييتي في الشرق الأوسط، مدبولي، القاهرة، 1990.

أن تلك المحادثات لم تسفر عن إحراز أية نتيجة ملموسة بسبب رفض إسرائيل لأية توصيات تتعارض مع مطالبه[1].

والخلاصة: كانت حرب حزيران 1967 بمثابة صاعقة ضربت الأنظمة العربية لإيقاظها من ثباتها العميق، ولتدرك مدى الخطر الإسرائيلي وتعمل على تقوية بلدانها بالتعاون مع الأصدقاء.

ج- العلاقات السورية -السوفييتية بين عامي (1967-1970) :

مارس قادة حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية في هذه المرحلة دكتاتورية داخل صفوف الحزب، ووصاية وإرهابا فكريا على قواعده، وانتشرت العلاقات الشخصية النفعية، فكانت حصيلة تلك الأعمال انعزالها (القيادة) عن الشعب وفرض وصاية عليه وتسخير السلطة لإذلال المواطنين وهدر كرامتهم وبيروقراطية في أجهزة الحزب وقصور عن تطوير القوانين والأنظمة، وانغلاق عن الوطن العربي وقواه التقدمية، حيث تميزت تلك الفترة بتطرف وتصلب شديدين في مضمار السياسة الخارجية السورية, فأدارت القيادة السورية ظهرها لمصر بسبب الخلافات بين حزب البعث والرئيس المصري جمال عبد الناصر , وفعلت الشيء نفسه مع العراق على خلفية الانشقاق في صفوف الحزب حول شرعية الحركة التي قامت في 23 شباط 1966, وقاطعت الأردن وكذلك دول الخليج واتهمتهم بالرجعية والعمالة للصهيونية, ورأت في لبنان بؤرة للتآمر على ثورة الحزب وإجراءاتها التقدمية , لينتهي الآمر بمقاطعة الدول العربية وكذلك الجامعة العربية[2].

أنعقد مؤتمر القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في دمشق في 3/20/ 1969, في ظل تفاقم اختلافات وجهات النظر بين الجناح العسكري بقيادة وزير الدفاع حافظ الأسد[3], والجناح المدني بقيادة صلاح جديد[4], ضمن صفوف حزب البعث العربي الاشتراكي, وقد أدت

---

(1) الهور، منير : الموسى، طارق :مرجع سابق، ص116.

(2) حيدر , محمد , المرجع السابق , ص 166 - 167

(3) حافظ الأسد : (1930-2000م) سياسي سوري بارز، شغل منصب رئاسة الجمهورية في سورية ما بين العامين 1971-2000، ومنصب رئاسة الوزراء ما بين العامين 19711970-، كما أنه شغل منصب القيادة القطرية السورية والأمانة العامة للقيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي ما بين العامين 20001971-، ومنصب وزارة الدفاع ما بين العامين 1966 .1972-التزم الأسد بالإديولوجيا البعثية. شهدت سورية في عهده ازدياداً في الاستقرار باتجاه نحو العلمانية والصناعة، لتعزيز البلاد باعتبارها قوة إقليمية. منافيخي،عدنان : مرجع سابق، ص 160.

(4) صلاح جديد (1926-1993م) قائد عسكري سوري وأحد قياديي حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية، كان من المشاركين في انقلاب البعث في آذار 1963، كما أنه قاد انقلاب 23شباط 1966 الذي عزل أمين الحافظ من رئاسة الجمهورية السورية. أصبح

النقاشات إلى اصطدام بين المفهوم الليبرالي للانفتاح على الخارج لوزير الدفاع حافظ الأسد, وموقف الجهاز المتصلب داخل الحزب والذي عدّه أصحاب النظرة الليبرالية خطيراً وكفيلاً بعزل سورية عن العالم الخارجي , إضافة إلى احتوائه على بذور الضعف والعجز عن التصدي لإسرائيل , الأمر الذي دفع بالجناح الليبرالي لوضع حد للخلافات مستعيناً بالجيش ومستفيداً من الدعم الشعبي ليقوم بالحركة التصحيحية بقيادة حافظ الأسد في 16 تشرين الثاني 1970, لتبدأ بذلك مرحلة جديدة من تاريخ سورية(1).

<u>د- السياسة السورية تجاه القضية الفلسطينية وانعكاسها على العلاقات السورية- السوفييتية بين عامي (1963-1970):</u>

ظهرت علامات نشاط وحيوية الحركة الوطنية للشعب العربي الفلسطيني منذ ظهور الخطر الإسرائيلي في القرن التاسع عشر. وقد أثبت الفلسطينيون شخصيتهم الرسمية والشعبية على الساحة العربية بشكل مستمر، فقد كان للفلسطينيين ممثلون عنهم في جامعة الدول العربية منذ تأسيسها عام 1945، وبمبادرة من مصر تمت دراسة إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وإبراز قضيته كشعب مهجر من أرضه، فتم إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في 1964، وأقر الميثاق الوطني الفلسطيني. وأعلنت منظمة التحرير أن هدفها الأول تعبئة كل القوى الفلسطينية والعربية لتحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي وفي أيلول من نفس العام، بدأ تشكيل جيش التحرير الفلسطيني، وانطلقت أول عملية فدائية في 1965/1/1، ضد إسرائيل في منطقة بحيرة طبرية، ووضعت بذلك بداية حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة المنظمة(2). شجع قادة سورية الفدائيين في عملياتهم ضد إسرائيل، وهذا ما أشعل الخلافات بينهم وبين الاتحاد السوفييتي الذي كان من مصلحته استقرار منطقة المشرق العربي(3).

بعد عدة أيام من انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الأول قام خروتشوف بزيارة رسمية إلى مصر. كان البيان المشترك الذي صدر على أثر هذه الزيارة مصاغاً بحذر، وأشير إلى فلسطين فيه ضمن إطار قرارات الأمم المتحدة : "يعرب الاتحاد السوفييتي عن تأييده الكامل لنضال البلدان العربية ضد المخططات العدوانية للقوى الإمبريالية التي تحاول جاهدة استعمال المسألة الفلسطينية

نور الدين الأتاسي رأسا للدولة في ما استلم جديد مساعد الأمين العام لحزب البعث.كان الرئيس الفعلي لسورية خلال أعوام 1966 و1970 قبل أن تطيح به الحركة التصحيحية التي قادها حافظ الأسد في نهاية 1970م. منافيخي،عدنان : مرجع سابق، ص 195.

(1) الشاهين ,نمر: حرب تشرين فجر التحرير, منشورات مكتب الدعاية والإعلام في القيادة القومية, دمشق 1980, ص 23

(2)الموسوعة الفلسطينية : المجلد الخامس، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1990، ص188.

(3) مكلورين , ر. د , مغيث الدين , محمد واجنر، ابراهام.ر: مرجع سابق , ص 243 - 244.

بهدف زيادة التوتر في المشرق العربي الأمر الذي يعيق تسوية هذه المشكلة انسجاماً مع مقررات الأمم المتحدة والتي تأخذ بعين الاعتبار الحقوق القانونية وغير القابلة للتصرف لعرب فلسطين"، وأعرب الجانب السوفييتي عن تأييده لموقف الدول العربية في ما يتعلق بمسألة استغلال مياه نهر الأردن[1].

خلال عدوان حزيران عام 1967، التزم السوفييت موقفاً مؤيداً للعرب، ولكنه غير مناهض صراحة لإسرائيل[2]، وخلال العدوان حذر الاتحاد السوفييتي حكومة إسرائيل رسمياً وحمّلها مسؤولية التوتر في المشرق العربي[3]، وقد أكد الاتحاد السوفييتي قبوله لقرار مجلس الأمن رقم /242/ كإطار لتسوية سياسية في المنطقة، بينما رفضه الفلسطينيون لأنه يتجاهل وجود الشعب الفلسطيني، ولا يشير إلى القضية الفلسطينية إلا من زاوية كونها مشكلة لاجئين[4]

كان عدوان حزيران عام 1967، نقطة انعطاف في تاريخ قيام حركة المقاومة الفلسطينية. فبدءاً من ذلك الوقت دخلت الحركة مرحلة جديدة من مراحل تطورها، واتسمت بتصاعد وتيرة النشاط السياسي والعسكري الفلسطيني[5]، ولاسيما بعد أن تصدت في عام 1968م مع وحدات من الجيش الأردني للعدوان الإسرائيلي في معركة الكرامة، أدان الرأي العام السوفييتي الأعمال النضالية للمنظمات الفلسطينية ووصفها "بالإرهابية" لأنها انتهاك للقانون الدولي وخطراً على العلاقات الدولية وعملية الانفراج على حد قوله، بصرف النظر عن هوية من يقومون بها، ورفض فكرة العمل المسلح كطريقة من طرق النضال[6]. ومن هنا كانت إدانة الاتحاد السوفييتي لسورية عندما أيدت الفدائيين التابعين لحركة فتح، وأعلنت أن حرب التحرير الشعبية هي الطريق الوحيد لتحرير فلسطين[7]، أي أن الاتحاد السوفييتي تجاهل حق الشعب الفلسطيني في تحرير أراضيه وتقرير مصيره بالطريقة التي يراها مناسبة مع عدو غادر لم يوفر أي سلاح ضده، وعدّ النضال إرهابا وهنا كان الخلاف مع سورية ، ويعود هذا الخلاف إلى كون النضال المسلح الفلسطيني يضر بالمصالح السوفييتية بالمنطقة

---

(1) نمر, الشاهين: مرجع سابق، ص 17.

(2) كارير دانكوس، هيلين: مرجع سابق، ص 122.

(3) بريماكوف، يفغيني: الولايات المتحدة الاميركية والنزاع العربي الصهيوني، مرجع سابق، ص164.

(4) الموسوعة الفلسطينية : المجلد الخامس، مرجع سابق، ص219.

(5) كيسيليف، فلاديمير : نظرة سوفييتية إلى القضية الفلسطينية، ترجمة عبد الرحمن الخميسي، دار ابن خلدون، بيروت، ط1، 1978، ص 69.

(6) المرجع نفسه، ص76.

(7) الموسوعة الفلسطينية : مجلد5، مرجع سابق، ص213.

وعلى رأسها الحفاظ على الاستقرار وأمن إسرائيل، بينما قضية فلسطين قضية مركزية لسورية لاتقبل المساومة وشعارها ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.

إثر افتتاح المحادثات الرباعية في عام 1969، عارض الاتحاد السوفييتي بصورة علنية الفلسطينيين الذين يدعون إلى القضاء على "إسرائيل" وتحرير كامل التراب الفلسطيني، ومع أن الصحافة السوفييتية تعاطفت مع المقاومة الفلسطينية فإنها أبدت شكوكها حول بعض أساليب نضالها، مبينة من وجهة نظرها، عدم واقعية شعار تصفية إسرائيل[1]

وأثناء أحداث أيلول الأسود [2]1970، أيدت سورية موقف منظمة التحرير الفلسطينية في المواجهات بينها وبين السلطات الأردنية إلى درجة أنها كانت الدولة العربية الوحيدة التي هبّت للدفاع عن الفلسطينيين عسكرياً، الأمر الذي أدى إلى وقوع صدام مسلح بين القوات السورية والأردنية أثناء حوادث أيلول 1970[3]. ورغم إدانة الاتحاد السوفييتي للعمليات الفدائية ضد إسرائيل والتي كانت تنطلق من الأردن، ربما لأنه كان يخشى أن يؤدي النشاط الفدائي إلى خلق حالة من التوتر يعجز عن ضبطها والتحكم فيها في المشرق العربي، إلا أنهم وجدوا في قصف الجيش الأردني للمخيمات الفلسطينية،عمل يخدم الغرب والقوى الإمبريالية[4].

كان للمصالح السورية– السوفييتية المتبادلة دور مهم في إبقاء الخلافات ضمن حدود لاتصل إلى العداء والقطيعة، أدت المواقف السوفييتية الايجابية تجاه القضية الفلسطينية إلى زيادة شعبية السوفييت بالمنطقة، ولكن لم يكن لها دور أساسي في العلاقات المشتركة للبلدين.

هـ– السياسة السوفييتية تجاه الصين وأثرها في العلاقات السورية– السوفييتية:

أصبح الحكم في بكين ماركسيا– لينينياً، في جمهورية الصين الشعبية في خريف عام1949، بعد نجاح الثورة الماوية[5]، وتعزز موقف الاتحاد السوفييتي تجاه عدوه الرئيس الولايات المتحدة الأمريكية، واعترف الزعماء الصينيون بالدور القيادي للاتحاد السوفييتي في تزعم الحركة الشيوعية

---

(1)الموسوعة الفلسطينية : مجلد5، مرجع سابق،، ص220.

(2) أيلول الأسود : هو الاسم الذي يشار به إلى أحداث شهر أيلول من عام 1970، عندما شعرت القيادة الأردنية أن انطلاق عمليات المنظمات الفلسطينية ضد العدو الصهيوني من أراضيها يشكل تهديدا للحكم فيها، فأعلنت حالة الطوارئ وتحرك الجيش الأردني لوضع نهاية لوجود المنظمات الفلسطينية في الأردن، انتهت الأحداث بطرد الفلسطينيين من الأردن. المرجع نفسه ، ص 221–225.

(3)الموسوعة الفلسطينية : مجلد5، مرجع سابق ، ص220.

(4) يفغيني، بريماكوف : الولايات المتحدة الأميركية والنزاع العربي الصهيوني، مرجع سابق، ص92.

(5) الثورة الماوية: هي ثورة العمال والفلاحين الصينيين التي أطاحت بالنظام القديم واضعة نهاية لآلاف السنين من الإضطهاد الإقطاعي ومائة سنة من الهيمنة الأجنبية على الصين. وأرست الثورة نظاما سياسيا واقتصاديا واشتراكيا وضع السلطة بين يدي الجماهير وحقق فوائد ذات فؤاد كبيرة للشعب الصيني. عطية الله، أحمد : مرجع سابق، ص2345.

العالمية، وبعد وفاة ستالين تلقت الصين الشعبية المزيد من المساعدات السوفييتية، ومنحها السوفييت قروضاً مالية جديدة(1). غير أن التطورات التي عاشتها القيادة السوفييتية في النصف الثاني من الخمسينات انعكست سلباً على الوحدة الصينية–السوفييتية، فعارض القادة الصينيون نبذ القيادة السوفييتية للستالينية والانتقادات الحادة التي وجهها الأمين العام للحزب الشيوعي السوفييتي خروتشوف لسلفه ستالين. كما أنهم لم يكونوا راضين على الإطلاق على الطريقة التي عالج بها السوفييت خلافاتهم مع الزعيم اليوغسلافي تيتو من خلال تأييدهم وتأكيدهم على السبل المتعددة لتطبيق الشيوعية، في حين ابعد الصينيون أنفسهم إيديولوجيا عنه. كما تركت سياسة الانفراج مع الغرب آثاراً سلبية على العلاقات السوفييتية الصينية، وزعزعت الثقة التي كانت قائمة بين القيادتين، وأضعفت إلى حد بعيد الحاجة إلى الوقوف يداً واحدة في وجه الولايات المتحدة الأمريكية. مع نهاية عام 1958م بدا واضحاً أن العلاقات السوفييتية الصينية تعيش حالة من التدهور المتزايد(2).

إن تناقضات الدبلوماسية السوفييتية بين عامي (1958–1962) لا يُفسر بتردد موسكو في المشرق العربي وحسب، بل بتدخل الصين، فتدهور العلاقات الصينية–السوفييتية بدأ يضغط منذ 1958، على الخيارات السوفييتية في العالم الثالث وخصوصاً المشرق العربي، إذ أن الرغبة الصينية في تشجيع الأوضاع غير المستقرة في العالم الثالث وتوسيع "منطقة العواصف" تتعارض مباشرة مع الإستراتيجية والمصالح السوفييتية. فالمهم بالنسبة إلى موسكو، كان ضرب استقرار التوازن الدولي وليس الأوضاع المحلية. هذا ما يفسر ضيق السياسة السوفييتية وأحكامها المتسرعة والمتناقضة أحياناً وأعمالها غير المنسجمة ظاهرياً " فقد أدان السوفييت مشروع مصر للوحدة مع سورية وعداءها للشيوعية، لكن الاتحاد السوفييتي رغم ذلك أسهم في نفس الوقت ببناء سد أسوان"(3).

بنهاية عام 1966، ازدادت حدة مناوشات الحدود بين سورية وإسرائيل وكانت ردة فعل الصين مميزة، فقد تابعت صحيفة الشعب اليومية الصينية الأحداث، وأضافت أن بإمكان العرب أن يستمدوا أسلوبهم القتالي من التجربة الصينية(4).

بعد عدوان 1967، حاولت الصين من خلال مواقفها التقرب من العرب بعد إدانتها لدور أميركي والسوفييت في المشرق العربي مشددة على أخطاء الاتحاد السوفييتي، ومنادية بحرب شعبية

(1) صالح، محمد حبيب : يوفا، محمد : قضايا عالمية معاصرة، مطبعة الداودي، دمشق، 1999، ص249.

(2) المرجع نفسه، ص 250.

(3) كارير دانكوس، هيلين، مرجع سابق، ص98.

(4) بهبهاني، هاشم : سياسة الصين الخارجية في العالم العربي (1955–1975م)، مؤسسة الأبحاث العربية،ط1، بيروت، 1984،ص56.

هي سبيل وحيد في تحقيق تطلعات الفلسطينيين والعرب[1]، وأصدرت الحكومة الصينية بياناً : "تندد فيه بإسرائيل وتهاجم الولايات المتحدة، لتدبيرها مؤامرة كبيرة ضد سورية ومصر ودول عربية أخرى باستعمال إسرائيل "، وتدين القيادية السوفييتية التي وصفتها بأنها: "الشريك رقم واحد للإمبريالية الأمريكية "، وتعرب عن تأييدها غير المحدود للعرب[2].

وكان قد أُبلغ الموقف الصيني الرسمي المؤيد للعرب إلى سورية، وبعد يوم من نشوب الحرب أرسل ماوتسه تونغ، رسالة تأييد إلى نور الدين الأتاسي رئيس سورية، يؤكد فيها تأييد الصين للعرب[3]، واعتبرت الصين قرار مجلس الأمن 242، صفقة أمريكية – سوفييتية جديدة[4].

حتى بداية عام 1959، كان التنافس الصيني – السوفييتي في المنطقة متمركزاً حول المسألة الفلسطينية، لكنه تطور ليشمل سورية التي كانت غير راضية عن النهج السوفييتي تجاه مجمل النزاع العربي – الإسرائيلي، وكان من المفروض أن يزور رئيس الدولة السورية نور الدين الأتاسي، موسكو في 5 أيار 1969، إلا أن موسكو ألغت الزيارة، لانزعاجها كما يبدو من رفض سورية اقتراحات التسوية السياسية السوفييتية[5].

وفي رد واضح أرسلت الجمهورية العربية السورية العقيد مصطفى طلاس على رأس أول بعثة عسكرية إلى بكين، وصل الوفد العسكري السوري الذي دعاه هوانغ يونغ شنغ رئيس الأركان لجيش التحرير الشعبي الصيني إلى بكين في 13 أيار 1969، واستقبله الصينيون باحتفال كبير، وزار الوفد قاعدة بحرية في شنغهاي واجتمع مع شوان لاي قبل مغادرته عائداً إلى بلاده[6].وقد دفعت هذه الخطوة السفير السوفييتي في دمشق إلى الاجتماع بالرئيس السوري الأتاسي لمدة 45 دقيقة، ويُعتقد أن طلاس كان يشتري أسلحة هجومية حجبتها موسكو عن سورية بما فيها صورايخ أرض – أرض[7]. وفي 3 تموز1969، قام رئيس الدولة السورية الأتاسي بزيارته المؤجلة إلى موسكو لكي يبحث في العلاقات الباردة بين الجانبيين وللاتفاق على صفقة سلاح. وقام السفير الصيني في 6 تموز1969، بعدة زيارات إلى القادة في الجمهورية العربية السورية، وكتبت الصحف أن سورية

---

(1) بهبهاني، هاشم : مرجع سابق، ص 60.

(2)المرجع نفسه، ص 61.

(3)المرجع نفسه، ص 63.

(4)المرجع نفسه، ص 63.

(5) المرجع نفسه، ص 67.

(6) المرجع نفسه ، ، ص 71.

(7) المرجع نفسه، ، ص 72.

حصلت على معونة عسكرية صينية تقدر بعشرة إلى خمسة عشر مليون دولار "كهدية"، وأضافت أنها أُرسلت فوراً إلى الجبهة السورية مع إسرائيل[1]

نلاحظ مما سبق أن سياسة سورية الخارجية، كانت مستقلة تماماً عن التبعية لأي دولة في العالم، وأن المصلحة الوطنية هي المحرك الحقيقي لهذه السياسة، فمعيار البعد والقرب عن أية دولة هو مقدار خدمة العلاقة معها لمصالحنا الوطنية.

2- العلاقات الاقتصادية :

صدق مجلس الشعب السوري في 1966/3/15، على ثلاث اتفاقيات: (اتفاق التجارة الطويل الأجل-اتفاق الدفع الطويل الأجل- اتفاق التمثيل التجاري) وذلك بموجب المرسوم التشريعي[2] رقم /7/. المعاهدات هدفت إلى تنمية تجارة الترانزيت بين البلدين وتسهيل الاستيراد والتصدير بينهما، حيث تعفى المواد من الضرائب والرسوم، مثل هذه المواد المستوردة من الاتحاد السوفييتي : آلات وتجهيزات زراعية جرارات، آلات وتجهيزات صناعية، آلات إنشائية للطرق، الأسمدة، خشب منشور، أنابيب فولاذية، أدوات وتجهيزات طبية، إلخ. مقابل أن تصدر سورية القطن، الصوف، حبوب، منسوجات مختلفة، التبغ،... إلخ. وبناءً عليه تم الاتفاق على تمثيل تجاري لاتحاد الجمهوريات السوفييتية مركزه دمشق يعمل بالنيابة عن الحكومة السوفييتية، ويعتبر التمثيل التجاري جزء لا يتجزأ من سفارة الاتحاد السوفييتي في الجمهورية العربية السورية.

وبالمقابل تمت معاملة الأشخاص الدبلوماسيين في سفارة الجمهورية العربية السورية في موسكو الذين يهتمون بالمصالح التجارية للجمهورية العربية السورية وعلى أساس مبدأ المعاملة بالمثل في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية، بنفس الحصانات والمزايا والحقوق التي يتمتع بها الأشخاص الدبلوماسيون في الممثلية السوفييتية بدمشق. وتم الاتفاق على أن يتم الدفع بواسطة مصرف سورية المركزي في سورية، وفي الاتحاد السوفييتي بواسطة مصرف التجارة الخارجية للاتحاد السوفييتي.

وبموجب المرسوم التشريعي[3] رقم /34/ تاريخ 1966/5/4، تم الاتفاق على بناء المرحلة الأولى من المشروع المائي – الكهربائي على سد الفرات، المؤلف من سد ومحطة كهرمائية وخط

---

(1) المرجع نفسه، ص 73.

(2) انظر التفاصيل في الملحق رقم"9"، ص24.

(3) المرسوم التشريعي 34 تاريخ 1966/5/4م : الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية،العدد 17، الصفحة 5424، سنة 1966م.

لنقل الطاقة الكهربائية. وتم بموجب المرسوم التشريعي رقم /89/[1] تاريخ 1966/8/9، توسيع حجم التبادل التجاري بين بلديهما من خلال زيادة على حجم السلع المتفق عليها في الاتفاق التجاري الطويل الأجل الموقع بين الجمهورية العربية السورية والاتحاد السوفييتي بتاريخ 4 من تشرين الثاني1965. ويحظى بناء مجمع الطاقة المائية على نهر الفرات بأهمية بالغة في الإسراع بمعدلات التنمية في سورية، وبموجب الاتفاقية التي توصل إليها الجانبان السوفييتي والسوري. في نيسان من عام 1966، تعهد الاتحاد السوفييتي بأن يقدم لسورية المعونة في بناء السد مع تقديم القرض المناسب. وسوف يؤدي إنجاز مشروع الفرات إلى مضاعفة مساحة الأراضي المزروعة، كما ستزداد طاقة المحطات الكهربية أربع مرات بالمقارنة مع الطاقة الموجودة حالياً، ظلت مسألة بناء سد محطة كهربية . مائية على نهر الفرات معلقة في الهواء خلال عدة سنوات، ثم عقدت حكومة ألمانيا الاتحادية اتفاقية مع سورية لتمويل بناء السد وتقديم المساعدة الفنية، ولكنها لم تشرع بشكل مباشر في البناء، كما لم ترع في مفاوضات ملموسة حول مسائل البناء، هادفة من وراء ذلك أن يكون في يدها سلاح للضغط على سورية، عززت اتفاقية تشييد مجمع الفرات المائي موقف شعب سورية وحكومته في التصدي للهجمات الامبريالية.

تتالت الزيارات الرسمية المتبادلة بين موسكو ودمشق [2]. وتم الاتفاق مع الاتحاد السوفييتي للتنقيب على المعادن الحديد، المنغنيز، الكروم الملح الصخري (اسبيستوس) وكذلك تحديد خارطة القطر الجغرافية، بهدف وضع أسس التخطيط لتطوير البلد اقتصادياً[3].

وتم الاتفاق مع الاتحاد السوفييتي الذي وعد بتوسيع المساعدات التكنيكية والاقتصادية لسورية. وخصوصاً في مجال التنقيب عن النفط وإنتاج السماد الآزوتي وبناء الطرق الحديدية[4].وفي 1967/5/16، وبموجب المرسوم التشريعي /63/[5]،والمرسوم التشريعي /132/[6] تاريخ 1967/9/13، تم تجديد الاتفاقيات التجارية السابقة وتوسيع نوع وحجم السلع المتفق على تبادلها والتي سيتم التعامل بها خلال عام 1968م. في 1969/1/23م تم تصديق العقد[7] رقم 123-

---

(1) المرسوم التشريعي 89 تاريخ 1966/8/9م : الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية،العدد 89، الصفحة 10239، سنة 1966م.

(2) بوداغوفا، بيير : مرجع سابق، ص114.

(3)المرجع نفسه، ص151.

(4)المرجع نفسه، ص193.

(5) المرسوم التشريعي 63 تاريخ 1967/5/16م : الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية،العدد 20، الصفحة 6357، سنة 1967م.

(6) المرسوم التشريعي 132 تاريخ 1967/9/13م : الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية،العدد 43، الصفحة 11615، سنة 1967م.

(7)انظر التفاصيل في الملحق رقم"10"، ص28.

9939 تاريخ 1968، المبرم بالتراضي بين المؤسسة العامة للكهرباء والمؤسسة الاتحادية السوفييتية للاستيراد والتصدير (تكنوبروم اكسبورت) لتوريد القطع التبديلية والوحدات والتجهيزات اللازمة لمعمل توليد الرستن المائي، وبموجب الاتفاقات التي وقعها الاتحاد السوفييتي مع الجمهورية العربية السورية، قدم الاتحاد السوفييتي المساعدة في بناء مصنع السماد الآزوتي في حمص، وفي تمديد الخط الحديدي بين القامشلي . حلب . اللاذقية، وبناء خزانات للنفط. قام الجيولوجيون السوفييت بالتنقيب عن المعادن الدفينة في منطقة تدمر، واكتشفوا رسوبات غنية من الفوسفات. كما قام خبراء النفط السوفييت بالتنقيب في الشمال الشرقي من البلاد، في منطقة رميلان . كراتشوك.
واحتياطات النفط المكتشفة بمساعدة الخبراء السوفييت يمكن أن تسد حاجة البلاد تماماً، وتستطيع سورية بعد تطويرها في المستقبل أن تصدر المستخرجات النفطية إلى الخارج.

وتم العمل على تحسين وتوسيع الاتصالات اللاسلكية الهاتفية البرقية بين الجمهورية العربية السورية والاتحاد السوفييتي في 1969/2/25 بموجب المرسوم التشريعي رقم /84/[1]، وتجديد الاتفاقيات المبرمة في السنوات السابقة الخاص بتمديد اتفاق التجارة الطويل الأجل واتفاق المدفوعات المعقود مع السوفييت، وكان من ضمن البضائع المستوردة إلى سورية الآلات الزراعية والجزرات آلات وتجهيزات صناعية سيارات وسائل نقل جوي....، وبالمقابل فأن سورية تصدر إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية البترول الخام–القطن –الصوف –التبغ –زيت الزيتون...، من خلال المرسوم التشريعي رقم /135/[2] تاريخ 1970/7/16، بعد النمو المطرد للمبادلات التجارية بين البلدين.

إن حجم المبادلات التجارية الكبير، والعقود الضخمة التي كانت تتم بين الجمهورية العربية السورية والاتحاد السوفييتي أدت إلى تدعيم الاقتصاد السوري وبالتالي المواقف السورية في وجه الضغوط الخارجية.

3– العلاقات الثقافية

قامت حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ورغبة من هما في تعزيز الصداقة بين الشعبين السوري والسوفييتي، وتنمية العلاقات الثقافية بينهما وزيادة التعاون المتبادل بين بلديهما في الميادين الثقافية والعلمية والفنية وذلك بجميع الوسائل

---

(1) المرسوم التشريعي 84 تاريخ 1969/2/25م : الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية،العدد 13، الصفحة 5354، سنة 1969م.

(2) المرسوم التشريعي 135 تاريخ 1970/7/16م : الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية،العدد 30، الصفحة 1636، سنة 1970م.

بتصديق المرسوم التشريعي رقم 124[1]، في 1962/9/11. وتم دعم وتطوير التعاون في ميدان الإذاعة والتلفزيون وتبادل الخبرات في هذا المجال، بموجب اتفاقية للتعاون من خلال المرسوم التشريعي 75 تاريخ 1968/5/23م[2].

وأُفتتح المركز الثقافي السوفييتي في دمشق بموجب المرسوم رقم 2503 تاريخ 1965/11/17، يشرف على المركز، المركز الحكومي السوفييتي للتعاون الثقافي والعلمي[3]، يقدم المركز خدمات متنوعة، مثل المكتبة التي تنقسم إلى المكتبة الروسية والتي تحتوي على ما يقارب 15000 كتاب والمكتبة العربية والتي تحتوي حوالي 4000 كتاب باللغة العربية. ويقوم المركز بنشاطات ثقافية: مثل تعليم اللغة الروسية والدورات الموسيقية والفنية والرقص الكلاسيكي والعالمي[4].وبموجب القرار 44 الصادر في 1965/9/7، تم تحديد شروط الالتحاق بالدكتوراة في الاتحاد السوفييتي في إطار التبادل العلمي[5].

وفي 1969/7/12، تم تصديق اتفاقيتي التعاون العلمي والفني والاقتصادي المعقودة مع حكومة الاتحاد السوفييتي بموجب المرسوم التشريعي رقم /149/[6]، وتم من خلاله تنمية التعاون بين المؤسسات والمنشآت ذات العلاقة في كل من البلدين، وتم تحديد خطوات تبادل الخبراء في حقول العلوم والثقافة والصحة العامة وما يتعلق بتدريب الكوادر الوطنية، وذلك عن طريق :

1- تبادل البعثات العلمية والفنية ,وتبادل العلماء والباحثيين والأخصائيين والخبراء والمندوبين والمحاضرين ,وتبادل الوثائق والمعلومات الفنية.
2- تنظيم الندوات الثنائية العلمية والفنية حول القضايا التي تهم الطرفين.
3- البحوث المشتركة لمعالجة القضايا العلمية والفنية,ووضع نتائج هذه البحوث في حقل الإنتاج الصناعي والزراعي والحقول الأخرى
4- العمل المشترك في عمليات تكنولوجية متنوعة في الصناعة والزراعة وفي المجالات الأخرى

(1) المرسوم التشريعي رقم 124 تاريخ 1962/9/20م : الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، العدد 46، الصفحة 8154.

(2)انظر التفاصيل في الملحق رقم"11"، ص34.

(3) المرسوم رقم 2503 تاريخ 1965/11/17م : الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، العدد 1، الصفحة 291.

(4)أبوطرابة، ميسون : الخدمة المكتبية في المركز الثقافية الأجنبية والعربية في مدينة دمشق، مشروع تخرج، جامعة دمشق، 2007، ص149.

(5) القرار رقم 44 تاريخ 1965/9/7: الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية،، العدد 47، الصفحة 11213.

(6) المرسوم التشريعي 149، تاريخ 1969/7/12: الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية،العدد 32، ص 12717، 1969م.

ومُنح السيد أناتولي باركوفسكي سفير الاتحاد السوفييتي بدمشق وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة، تقديراً لجهوده المبذولة في خدمة الصداقة السورية–السوفييتية، وذلك بموجب المرسوم رقم /463/[1] تاريخ 1968/2/20.

وهكذا عملت سورية على الاستفادة من علاقتها الجيدة مع الاتحاد السوفييتي لتدعيم مجال الإعلام سواء من خلال التجهيزات أو من خلال تدريب الكوادر، وتم تبادل المجاملات الدبلوماسية ليصب ذلك كله في دفع تلك العلاقة إلى الأمام.

---

(1) المرسوم التشريعي 463 تاريخ 1968/2/20م: الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، العدد 12، الصفحة 4062، 1968.

الفصل الرابع

العلاقات السورية – السوفييتية

بين عامي (1970 – 1985)

1- العلاقات السياسة

أ- قيام الحركة التصحيحية في عام 1970 وانعكاسها على العلاقات السورية- السوفييتية :

قامت الحركة التصحيحية في 16 تشرين الثاني1970، بقيادة الرئيس حافظ الأسد بهدف إعادة رسم مستقبل أفضل لسورية تحافظ من خلاله على دورها القومي والدولي ولاسيما بعد نكسة حزيران، والعمل على تمتين الوحدة الوطنية، وحشد الطاقات الشعبية ضد العدو الإسرائيلي، وتحرير الأراضي المحتلة، وتأكيد أهمية التضامن العربي الفعال، وعد القضية الفلسطينية قضية العرب المركزية[1].

بعد قيام الحركة التصحيحية تم تشكيل قيادة قطرية مؤقتة, أصدرت بياناً جاء فيه فيما يتعلق بالسياسة الدولية جاء فيه، سوف تعمل سورية على :

- تطوير العلاقات مع المعسكر الاشتراكي, وخاصة مع الاتحاد السوفييتي الصديق
- التعاون مع كافة حركات التحرر الوطني والقوى التقدمية في العالم.
- تطوير العلاقات مع الدول التي تقف مواقف عادلة من قضايانا القومية وعلى رأسها القضية الفلسطينية(2)

تسلم وزير الدفاع حافظ الأسد مهام رئيس الدولة في 22 شباط 1971م , بعد استفتاء شعبي عام, وانعقد في دمشق المؤتمر القطري الخامس لحزب البعث العربي الاشتراكي خلال الفترة الواقعة مابين 8-14أيار من العام نفسه, وقد أقر المؤتمر توصيات على الصعيد الدولي والإقليمي تضمنت الحفاظ على علاقات التعاون مع الدول العربية, والعمل على تحقيق الوحدة ودعم المقاومة الفلسطينية, والحفاظ على علاقات التعاون والصداقة مع الدول الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي[3].

اهتم السوفييت بما يجري في سورية من تحولات واستلام وزير الدفاع السوري حافظ الأسد لشؤون الحكم في سورية بشكل كبير[4]، ويعود ذلك الاهتمام إلى قلقهم من التحولات التي كانت تجري في مصر بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر وميول الرئيس المصري الجديد، أنور السادات نحو المعسكر الغربي[5].

---

(1) الحركة التصحيحية عرض تاريخي وثائقي , حزب البعث العربي الاشتراكي , القيادة القومية مكتب الثقافة في الإعداد الحزبي،1980م، ص23.

(2) المرجع نفسه، ص456.

(3) المدني , سليمان : مرجع سابق، ص 181-184

(4) الجعفري , بشار : مرجع سابق , ص 370

(5) المرجع نفسه , ص 369

لم يدم القلق بشأن سورية طويلاً حيث كتبت الصحافة السوفييتية بعد أسبوع واحد من نجاح الحركة التصحيحية, تعليقات مديح تثني فيها على الاتجاهات الاشتراكية التي تنتهجها القيادة في سورية, وبخاصة بعد أن اتخذت القيادة السورية قرارات تلاءم الاتجاه الذي يدعو إليه الاتحاد السوفييتي[1]، حيث تم دعوة كل القوى التقدمية في سورية بما فيهم الشيوعيين للاشتراك في الإئتلاف الحاكم, فضمت الحكومة وزراء من الشيوعيين والناصريين وظل حزب البعث العربي الاشتراكي يحتفظ بالأغلبية. وتم تشكيل الجبهة الوطنية التقدمية في عام 1972، التي ضمت الأحزاب السورية التقدمية من بينها الحزب الشيوعي السوري تحت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي[2]. أما في مجال العلاقات الخارجية، قامت القيادة السورية الجديدة بإخراج البلاد من عزلتها في علاقاتها الإقليمية والدولية مع انفتاح حذر على الدول الغربية، دون أن يؤدي هذا الانفتاح إلى إعادة النظر في التوجهات الثابتة للدبلوماسية السورية، من حيث الالتزام بالقضايا العربية ومصادقة كل من يقف موقفاً عادلاً من تلك القضايا[3].

زار الرئيس السوري حافظ الأسد موسكو في شباط عام 1971، بهدف الحصول على دعم اقتصادي وسياسي، وأكد :" أن سياسة سورية الجديدة ومحاولة تحرير الاقتصاد لا تعني بأي شكل من الأشكال التوقف عن متابعة النهج الاشتراكي في سورية، إضافة إلى الإبقاء على العلاقات والروابط المتميزة مع موسكو"، وقد عكس البيان المشترك الصادر في نهاية تلك الزيارة، بالإضافة إلى تعليقات الصحف السوفييتية نجاح الزيارة، وبدا أن الاتحاد السوفييتي مرتاح للمتغيرات الحاصلة في سورية[4]

وقد أبدى الزعيم السوفييتي ليونيد برجنيف في المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي في آذار 1971، تفاؤله بمستقبل الدول الملتزمة بالسير على نهج غير رأسمالي، وركز على الإصلاحات الجارية في كل من سورية والجزائر والسودان، معلنا بأن:(جبهة قوية معادية للإمبريالية قد تشكلت في الوطن العربي[5].

تطورت العلاقات السورية – السوفييتية بعد زيارة قام بها وفد سوفييتي برئاسة "كيزيل مازاروف" عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي، والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

---

(1) الحركة التصحيحية عرض تاريخي وثائقي , حزب البعث العربي الاشتراكي , القيادة القومية مكتب الثقافة في الإعداد الحزبي،1980م، ص 107

(2) المدني , سليمان :مرجع سابق , ص 181

(3) الجعفري،بشار: مرجع سابق،ص 163

(4) دانكوس، هلين كارير: مرجع سابق،ص 160- 161

(5) المرجع نفسه، ص 160

السوفييتي[1] إلى دمشق في شباط 1972، واكتسبت هذه الزيارة أهمية بالغة كونها زيارة لوفد يمثل الحكومة والحزب في آن واحد وأكدت الصحف السوفييتية على :" أن الزيارة تأتي في إطار كونها علاقات دولة بدولة وحزب بحزب"[2].

ونتيجة لتطور العلاقات الثنائية بين دمشق وموسكو قام وزير الدفاع السوفييتي *الماريشال* جريتشكو بزيارة إلى سورية في أيار عام1972، تم فيها اقتراح توقيع معاهدة صداقة وتعاون بين البلدين، إلا أن القيادة السورية تجنبت الارتباط بمثل هذه المعاهدة[3].

وأعاد السوفييت محاولاتهم بإقناع سورية للالتزام بمعاهدة صداقة وتعاون بين البلدين أثناء زيارة الرئيس السوري حافظ الأسد إلى موسكو في تموز عام 1972، إلا أنه اعتذر أيضا عن قبول العرض السوفييتي مشددا على: (أن العلاقات الثنائية متينة ولا تحتاج في الوقت الراهن لإثبات ذلك)[4].

وخلاصة القول: جاء التطور الكبير في العلاقات السوفييتية مع سورية بعد قيام الحركة التصحيحية بقيادة الرئيس الراحل حافظ الأسد عام1970م نتيجة سعي السوفييت لإتباع سياسة منسجمة تجاه القضايا العربية وبخاصة بعد عدوان حزيران عام 1967، ونتيجة لأدراك سورية لأهمية السوفييت كصديق وداعم لهم في جميع المجالات.

ب- حرب تشرين التحريرية عام1973 وأثرها على العلاقات السورية - السوفييتية :

كان الهدف الاستراتيجي في تلك المرحلة هو تحرير الأراضي العربية المحتلة في عدوان حزيران 1967، مع الحفاظ على الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، وعُدّ الاستعداد لتحرير الأراضي معياراً وأساساً للنشاطات والأعمال التي كانت تقوم بها سورية على الأصعدة الداخلية والعربية والدولية[5] ولاسيما بعد رفض إسرائيل الالتزام بقرارات الشرعية الدولية المتضمنة انسحابه من الأراضي العربية التي احتلها عام 1967، وقيامه ببناء المستوطنات في الأراضي التي اغتصبها، واستمراره بالأعمال العدوانية على الجولان وجنوبي لبنان، لذلك كله كان لابد للعرب من القيام بعمل عسكري يضمن لهم استرجاع أراضيهم المحتلة، ويزيل العدوان[6].

---

(1) نمر, الشاهين: مرجع سابق، ص 93.

(2) المرجع نفسه، ص 94.

(3) الجعفري، بشار، مرجع سابق، ص 165

(4) المرجع نفسه، ص372.

(5) نمر, الشاهين: مرجع سابق، ص 106.

(6) المرجع نفسه ، ص 107.

فشهدت الجبهة السورية مع العدو الإسرائيلي اشتباكات متقطعة كان هدف إسرائيل منها الكشف عن فعالية الأسلحة السوفييتية الجديدة التي حصلت عليها سورية من الاتحاد السوفييتي، ولاسيما أجهزة الدفاع الجوي، وكان أخطر هجوم إسرائيلي ذلك الذي جرى في 17 أيلول 1973، في سماء مدينة طرطوس الساحلية بين المقاتلات السورية والطائرات الإسرائيلية المغيرة، لكن سورية آثرت عدم استخدام أسلحتها الحديثة في المعركة الحاسمة مع العدو[1]، مع ازدياد الاستفزازات العسكرية الإسرائيلية ازدادت الأوضاع في المنطقة توتراً وبدأت دول المواجهة تخطط عملياً للمعركة مع العدو الإسرائيلي وذلك في شهر كانون الثاني عام 1973، عندما شكل البلدان سورية ومصر قيادة عسكرية موحدة، وتمت دراسة الموقف العسكري على الجبهتين ومن ثم اتخاذ قرار الحرب بعد عدة اجتماعات للقيادتين السورية والمصرية على أن تبدأ في السادس من تشرين الأول الساعة الثانية بعد الظهر من عام 1973، وعملت سورية ومصر على زيادة وتطوير قدراتها الدفاعية ورفع مستوى الجاهزية القتالية لجيشهما، من خلال الشحنات العسكرية لكلا البلدين المتفق عليها مع السوفييت[2].

كانت الخطة السورية تهدف إلى إعادة مرتفعات الجولان المحتلة، يليها إعادة تنظيم القوات في منطقة نهر الأردن على الطرف الفلسطيني، وذلك للاختراق باتجاه الجليل، نجحت الخطة السورية في البداية فانتهت عمليات اليوم الأول بنجاح كبير تمكنت معظم القوات السورية من اقتحام الخندق المضاد للدبابات والاستيلاء على الموقع الأول للأعداء واستمر الجيش السوري بالتقدم حتى ليل يوم 12 تشرين الأول 1973، الذي يعد نقطة تحول أساسية في تلك الحرب فانتهى زخم هجوم القوات السورية وتقدمها واقتصرت العمليات العسكرية السورية على التمسك بالمواقع التي قاموا بتحريرها، بعدما جلب العدو احتياطات كبيرة من قواته ليصد الهجوم السوري وظلت المعارك مستمرة بين الجيش السوري والعدو الإسرائيلي[3]، في ظل تدهور الأوضاع على الجبهة السورية اتخذ الاتحاد السوفييتي الخطوات الضرورية لوقف العمليات الحربية وأجرى مفاوضات عاجلة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتقدم بعدها الطرفان في مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة بالقرار رقم 338، الذي يدعو الأطراف المتحاربة لوقف إطلاق النار في غضون أثني عشر ساعة، ثم تطبيق القرار رقم 242 مباشرة والبدء بمفاوضات السلام[4].

بعد صدور القرار مباشرة وافقت مصر وإسرائيل على وقف إطلاق النار على الجبهة المصرية في 22 تشرين الأول 1973، في حين رفضت سورية القرار واستمرت الإعمال القتالية

---

(1) نمر, الشاهين: مرجع سابق ، ص 109.

(2) هلين،دانكوس : مرجع سابق،ص 172

(3) الحركة التصحيحية عرض تاريخي وثائقي : مرجع سابق، ص 134.

(4) أ أجاريشيف،أناتولي : مرجع سابق، ص 49.

على الجبهة السورية حتى 24 تشرين الأول 1973، حيث تمت الموافقة عليه، في وقت استمرت حرب الاستنزاف على الجبهة السورية لعدة أشهر أخرى [1].

نلاحظ بعد هذه الحرب ازدادت علاقة الاتحاد السوفييتي صلابة مع العرب ولاسيما سورية، واظهر الاتحاد السوفييتي مواقف ايجابية ومنسجمة من حيث إمدادات الأسلحة للدول العربية والمبادرات الدبلوماسية الفعالة وإلى حد ما، بدا الاتحاد السوفييتي لم يشارك الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على الأزمة فحسب، بل أثّر في مجرى الأحداث وفقا لمصالحه ومصالح أصدقائه، ولكن إسرائيل، وبعد ساعات من وقف إطلاق النار، عملت على تحسين مواقعها على الأرض وصدر قرار جديد بوقف إطلاق النار إلا أن إسرائيل استمرت بعملياتها العسكرية، فرفعت موسكو من حدة لهجتها،وأعلنت وضع قواتها في حالة تأهب، وردت الولايات المتحدة الأمريكية بإعلان حالة التأهب في قواتها النووية حول العالم[2].

وبدا أن القوتين السوفييتية والأمريكية قد اقتربتا من نقطة الانفجار النووي، ودخل الطرفان أمام هذا التصعيد في مباحثات دبلوماسية مكثفة وذلك لكبح جناح إسرائيل، ونجحا في ذلك، فألغيا حالة التأهب وتوقفت إسرائيل عن عملياتها العسكرية[3].

من الواضح أن السياسة السوفييتية تجاه سورية كانت تتطور بشكل ايجابي وكبير، حيث عمل السوفييت خلال حرب تشرين والمباحثات التي تلتها على تحقيق مصالحهم الإستراتيجية من جهة ومصالح سورية من جهة أخرى وهذا ما أدى إلى تحسن كبير في العلاقات.

---

(1) الحركة التصحيحية عرض تاريخي وثائقي : مرجع سابق، ص 135

(2) كتن، شكري: مرجع سابق،ص59.

(3) مقلد،إسماعيل صبري : البحر الأبيض المتوسط في الإستراتيجية الدولة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1977، ص 71-69.

ج- التسويات المصرية – الإسرائيلية وأثرها على العلاقات السورية- السوفييتية :

بعد أن تم توقيع الاتفاق المشهور باسم (اتفاق الكيلومتر 101) في11 تشرين الثاني 1973، بين القيادة المصرية وإسرائيل بفضل الجهود الأمريكية, عاد وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر[1] إلى المنطقة من جديد في نهاية عام 1974، وأقنع الطرفين بتوقيع اتفاق فصل القوات عند نقطة الكيلومتر 101 أيضاً. وعمل وزير الخارجية الأمريكية على إقناع سورية بالاقتداء بالخطوة المصرية, لكن القيادة السورية رفضت أي اتفاق فصل جزئي لا يأخذ بعين الاعتبار ضرورة انسحاب قوات إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة ومشاركة منظمة التحرير في أي مفاوضات تجري, وحضور الاتحاد السوفييتي إلى جانب الأمريكان في هذه المفاوضات[2].

رغم اختلاف الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية في تقييم مهام مؤتمر جنيف الذي تقرر عقده لبحث الوضع في المشرق العربي والعمل على فك ارتباط القوات في الجبهة السورية مع إسرائيل, فإن مصالحهما توافقت لأسباب متباينة تماماً , فكانت الولايات المتحدة الأمريكية مدفوعة أساساً برغبتها في إفشال الحظر النفطي العربي, فيما شدد الاتحاد السوفييتي على التحضير الفوري لاتفاقية فك الارتباط بين سورية وإسرائيل، وذلك بسبب خشية موسكو من تعرض سورية لهجوم إسرائيلي بعد فك الارتباط بين القوات في سيناء،وذلك مما لسورية أهمية في السياسة السوفييتية[3].

وبعد عدة رحلات قام بها وزير خارجية الاتحاد السوفييتي آندريه غروميكو[4] إلى المشرق العربي ولقاءاته مع وزير الخارجية الأمريكي كسنجر , وقعت في جنيف في 5 حزيران 1974

---

(1) هنري كسنجر (1923-)، باحث وسياسي أمريكي،من أصل ألماني يهودي، شغل منصب وزير الخارجية الأمريكية من 1973 إلى 1977 وكان مستشار الأمن القومي في حكومة ريتشارد نيكسون .لعب دورا بارزا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة مثل سياسة الانفتاح على الصين وزيارته المكوكية بين العرب واسرائيل والتي انتهت باتفاقية كامب ديفيد عام 1978. عينه الرئيس رونالد ريغان في عام 1983 رئيساً للهيئة الفيدرالية التي تم تشكيلها لتطوير السياسة الأميركية تجاه أميركا الوسطى.الساندي تايمز: صناع الحضارة: 1000، أعلام القرن العشرين: سياسة، اقتصاد، إبداع، فن، أدب، دار الحسام للنشر والطباعة والتوزيع, 1993، ص342.

(2) أنانولي , أجاريشليف ,مرجع سابق , ص51

(3) بريماكوف، يفغيني، الشرق الأوسط: المخفي والمعلوم ,دار اسكندرون، سورية ترجمة : علي العرب – عبد السلام شهباز،2006، ص176

(4) أندريه جُروميكو(1989 – 1909)م. دبلوماسي وسياسي سوفييتي. عمل وزيرًا لخارجية الاتحاد السوفييتي بين عامي 1957م و1985م. وفي عام 1985م أعفي من منصبه كوزير للخارجية وتم تعيينه رئيسًا للجنة التنفيذية الدائمة لمجلس السوفييت الأعلى، وكان منصبًا شرفيًا إلى حد كبير. أصبح في عام 1973م عضوًا في المكتب السياسي، وهو الهيئة الصانعة لسياسة الحزب الشيوعي. واعتزل جروميكو منصبه عام 1988م. أعلام القرن العشرين: مرجع سابق,، ص152.

الوثائق الختامية التي حددت كيفية ومواعيد الفصل بين القوات السورية وانسحاب إسرائيل من الأراضي التي يحتلها[1].

وهكذا ونتيجة للتنسيق السوري – السوفييتي تّم توقيع اتفاق الفصل في منطقة خارجية محايدة في جينيف , دون اعتراف سورية بالصفة التمثيلية لخصومها الصهاينة , وتمكنت سورية من أن تتمسك في موقفها حول نقاط متعلقة بجوهر النزاع وهو مستقبل الفلسطينيين والقضية الفلسطينية , كما استطاع المفاوض السوري أن يفرض شروطه على إسرائيل والأمريكيين فيما يتعلق بعدد المراقبين الدوليين وأوضاعهم[2].

بعد مؤتمر جينيف تبادل الطرفان السوري والسوفييتي الرسائل الودية , فأرسل الرئيس السوفييتي ليونيد بريجينيف رسالة أكد فيها أن سورية أقدمت على خطوة مهمة على طريق السلام وردت القيادة السورية متمثلة بالرئيس حافظ الأسد : (بأنها تقدر دعم الاتحاد السوفييتي تقديراً رفيعاً)[3].

أتاح اتفاق الفصل في جبهة الجولان السورية الفرصة للدبلوماسية السورية بالعمل على إعادة التوازن في علاقاتها الدولية, فأعلن في واشنطن ودمشق عن إعادة التبادل الدبلوماسي بين سورية وأمريكا وزيارة الرئيس الأمريكي نيكسون إلى دمشق وإقرار الإدارة الأمريكية بتخصيص مساعدة مالية لإعادة تعمير مدينة القنيطرة التي دمرها العدو الإسرائيلي, ولكن هذا التقارب النسبي بين سورية والولايات المتحدة الأمريكية أثار قلق السوفييت فانبرت صحافتهم إلى انتقاد اتفاقيات الفصل على الجبهتين السورية والمصرية وإلى التشديد على أن هذه الاتفاقيات لا تعني السلام, وأن المسائل الجوهرية لم تتم معالجتها بعد[4].

نلاحظ من خلال أحداث حرب تشرين التحريرية وما جرى بعدها من المباحثات يؤكد نجاح سورية بالاستفادة قدر الإمكان من التنافس الأمريكي – السوفييتي لخدمة مصالحها الوطنية فبعد أن أعادت سورية علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية كنوع من إعادة التوازن لعلاقاتها الدولية في عدم إدارة الظهر لأحد, عمل الاتحاد السوفييتي على زيادة دعمه ومساندته لسورية خشية توجهها نحو الولايات المتحدة الأمريكية كما فعلت مصر[5].

---

(1) بريماكوف، يفغيني : الشرق الأوسط: المخفي والمعلوم، مرجع سابق, ص 177.

(2) الجعفري، بشار : مرجع سابق، ص 383.

(3) بريماكوف، يفغيني : الشرق الأوسط: المخفي والمعلوم، مرجع سابق, ص 177

(4) الجعفري، بشار : مرجع سابق، 384.

(5) رباعة ,غازي : الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي والصراع في الشرق الأوسط:1967-1987، دار الفكر،عمان،1989، ص199- 202.

أعلن النظام المصري عن توقيع اتفاق ثان للفصل بين القوات المصرية والقوات الإسرائيلية في سيناء في 1975/9/1، وقد أصدرت الجبهة الوطنية التقدمية في سورية بيانا أدانت فيه الاتفاق، ورأت أنه يعني تخلي مصر عن النضال من أجل تحرير التراب الفلسطيني، ويتعارض مع مقررات مؤتمرات القمة العربية التي عقدت في الجزائر والرباط والخرطوم، والتي تعهدت فيها الدولة العربية باستمرار النضال حتى يتم تحرير كافة الأراضي العربية المحتلة من رجس العدوان الإسرائيلي وقد كانت المواقف السوفييتية قريبة جدا من المواقف السورية بالنسبة لهذه التسوية، من حيث رفضها، لما تحمله من إضعاف للمواقف العربية في مواجهة إسرائيل وحليفتها أميركا[1]

وعندما وقعت مصر اتفاقيات كامب–ديفيد مع إسرائيل برعاية الولايات المتحدة الأمريكية عام1978م, ومن ثم معاهدة السلام المصرية – إسرائيل المنفردة عام 1979، ظهر الموقف السوفييتي في أيلول 1979، في لقاء الرئيس الأمريكي كارتر بوزير الخارجية السوفييتي آنذاك جروميكو عندما قال:" إذا كان هناك شي ما تم انجازه في كامب ديفيد فهو ما أرادته "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية منذ البداية، والسادات لم يحصل على شيء، بل إنه في الواقع فقد ماكان لديه"[2]، كان للاتفاقيات المصرية – الإسرائيلية أثر كبير على مسيرة العلاقات السورية–السوفييتية حيث عدً السوفييت الاتفاقيات خطوة تهدف لإخراجهم من المشرق العربي لصالح النفوذ الأميركي في المنطقة[3]، ونظرت سورية إلى الاتفاقيات بأنها تخدم إسرائيل وأمنها وإضعاف الصف العربي في صراعها معه، وتسعى لتصفية القضية الفلسطينية, من خلال العمل لجر أطراف عربية أخرى إلى اتفاقيات مماثلة منفردة[4]، وهكذا فالاتفاقيات شكلت خطورة على مصالح البلدين.

وفي أيلول انعقد في دمشق مؤتمر القمة لرؤساء الدول العربية المساهمة في جبهة الصمود والتصدي والتي دخلت في قوامها الجزائر وسورية وليبيا واليمن الديمقراطية الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية, وأكدت هذه البلدان بصورة خاصة على ضرورة توطيد التعاون مع الاتحاد السوفييتي وبلدان الأسرة الاشتراكية لما له من أثر على تمتين صمود جبهة المقاومة ضد العدو الإسرائيلي[5].

---

(1) جريدة البعث، العدد /3852/ تاريخ 22 أيلول 1975.

(2) المصري اليوم، 23-12-2013، محمد البحيري، وثائق جديدة : موقف الاتحاد السوفييتي من 'كامبد ديفيد"

(3) جعفر, قاسم محمد : سورية والاتحاد السوفييتي،سلسلة قضايا راهنة، ط1، دار رياض الريس للنشر، لندن،1987م، ص 39-42

(4) نضال حزب البعث العربي الاشتراكي، 1943-1980، مرجع سابق، ص300.

(5) أجاريشيف،أناتولي : مرجع سابق, ص 70

د- العلاقات السورية-السوفييتية بين عامي (1975-1985):

1ً- قيام الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975 وأثرها على العلاقات السورية- السوفييتية:

بدأت الحرب الأهلية بين القوى اللبنانية في عهد الرئيس سليمان فرنجية، بتحريض من إسرائيل لتصفية الوجود الفلسطيني في لبنان وإيقاف العمليات الفدائية المنطلقة من جنوب لبنان، وإضعاف حركة المقاومة الفلسطينية لتزيح بذلك عقبة كبيرة من طريق تسوية أزمة المشرق العربي على الطريقة الأمريكية (سياسة الخطوة خطوة)، وتمرير الاتفاقيات المصرية – الإسرائيلية بجذب الانتباه العربي والدولي إلى الأحداث الدامية في لبنان، بدلاً من التركيز على الصلح المنفرد الذي وقعه النظام في مصر فتخف بذلك عزلة الرئيس المصري أنور السادات والمقاومة المتزايدة للاتفاقية المصرية – الإسرائيلية، والعمل على تقسيم لبنان إلى كيانات طائفية متنازعة مع بعضها البعض ومع الدول العربية المجاورة، الأمر الذي يوجد ظروف مواتية لإسرائيل لتبرير وجودها الديني والعنصري بالمنطقة[1]. إضافة إلى إشغال سورية بمشكلات لبنان الداخلية بسبب ترابط الأمن في البلدين، لإضعاف قدرتها ضد إسرائيل من جهة، والسعي من جهة أخرى لمد الجسور مع دمشق بشكل مباشر[2].

عملت سورية عند بدء الأحداث الدامية في لبنان على محاولة إيقاف هذه الفتنة فأرسلت وفد حكومي سوري ساعد على وقف القتال بشكل مؤقت، واتفاق الأطراف المتنازعة على تشكيل حكومة جديدة في تموز 1975، وأعقب ذلك تشكيل لجنة للحوار الوطني مهمتها وضع أسس جديدة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تنطلق من الوحدة الوطنية للشعب اللبناني ودوره العربي[3]، إلا أن الاقتتال الأهلي كان يتجدد ويتصاعد باستمرار مما دفع بالقيادة السورية إلى اتخاذ قرار في 1976/6/5، بدخول القوات السورية إلى لبنان بناء على طلب رسمي من الحكومة الشرعية اللبنانية، وبدأت المساعي لإجراء المصالحة بين القوى اللبنانية كافة، إضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية. وعندما أدركت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل أن قرار الأمن والسلام في لبنان بات قرارا (سورية–لبنانيا) مشتركا، وأنه يتحرك في طريقه للتنفيذ بدقة وسرعة وإتقان، تحركت إسرائيل واجتاح الجنوب اللبناني وخاصة أن الحرب الأهلية لم تؤد أهدافها المرجوة وذلك في آذار عام 1978، ووصل حتى نهر الليطاني وأبدت المقاومة الوطنية اللبنانية مقاومة باسلة ضد المعتدي الإسرائيلي

---

(1) نصال حزب البعث العربي الاشتراكي، 1943-1980، مرجع سابق، ص252.

(2) بريماكوف، يفغيني : الولايات المتحدة الأمريكية والنزاع العربي الصهيوني، مرجع سابق، ص 136

(3) الحركة التصحيحية عرض تاريخي وثائقي: مرجع سابق، ص212.

واتخذ مجلس الأمن تحت ضغط الرأي العام العالمي القرار 425 الذي طالب إسرائيل باحترام سيادة لبنان وسحب القوات الإسرائيلية من أراضيه[1].

طرحت الأزمة اللبنانية مشكلة مهمة على صعيد العلاقات السورية – السوفييتية وقد ظهرت هذه الأزمة منذ بدايتها حين توافق دخول سورية إلى لبنان مع وصول كوسيغين[2] إلى دمشق في حزيران 1976، مما جعل موسكو تعتبر ذلك الحدث بمثابة استفزاز وتجاهل لها, ورأى المحللون السياسيون أن السوفييت وقفوا ضد دخول القوات السورية إلى لبنان، ربما كانوا حريصون على الوقوف إلى جانب المقاومة الفلسطينية واللبنانيين التقدميين بسبب دور السوفييت العالمي الداعم والمؤيد للحركات التحررية والتقدمية في العالم, وفسر بعضهم الآخر هذا الأمر بأن السوفييت أرادوا تشجيع إنشاء حكومة لبنانية تقدمية في لبنان تدعم الاتجاه اليساري المتعاطف مع الاتحاد السوفييتي في المنطقة, وتعدل من نفوذ سورية المتنامي[3]، أو أن الاتحاد السوفييتي لم يكن يريد أن تضعف مواقف سورية حليفه الأساسي في المشرق العربي في تلك المرحلة على عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي عملت على تطويع سورية، رغم أنه لا توجد أدلة تحسم أحد الاتجاهات عن دوافع السوفييت الكامنة وراء معارضتهم دخول القوات السورية إلى لبنان, وتعريض علاقاتهم مع سورية إلى الخطر في ظل أن مواقعهم في المشرق العربي كانت تعاني من خطر كما في مصر[4]. إلا أني أرجح الرأي القائل بحرص الاتحاد السوفييتي على بقاء سورية قوية وعدم إضعافها، والواضح في هذه الأزمة أن سورية تتمتع بقرارها السياسي المستقل الذي يخدم مصالحها الوطنية والقومية, رغم حرصها على متانة العلاقات التي كانت تربطها بالاتحاد السوفييتي، لكن الأجواء بين الطرفين عادت إلى عهد الاتفاق من جديد بين القيادة السورية والقيادة السوفييتية, بعد ثناء السوفييت على الدور السوري في مساعدة القوات السورية للبنان في تهدئة الحياة الأمنية والمصالحة السورية – الفلسطينية من جهة، إضافة إلى وضوح بوادر انحراف السادات نحو الولايات المتحدة في تلك المرحلة وابتعاده عن المعسكر الاشتراكي من جهة أخرى[5].

---

(1) بريماكوف، يفغيني : الولايات المتحدة الأمريكية والنزاع العربي الصهيوني، مرجع سابق، ص 150.

(2) أليكسي كوسيغين : (1904–1980م)، سياسي ورجل دولة سوفيتي. خدم كرئيس لوزراء الإتحاد السوفيتي منذ عام 1964 وحتى 1980. وكان يعتبر من المصلحين السوفييت ومنافس للزعيم الشيوعي المتشدد ليونيد بريجنيف.المنجد في اللغة والإعلام، مرجع سابق، ص567.

(3) جعفر, قاسم محمد : مرجع سابق، ص 56.

(4) المرجع نفسه، ص 59.

(5) بريماكوف، يفغيني : الشرق الأوسط: المخفي والمعلوم، مرجع سابق , ص 200.

2- اتفاقية الصداقة والتعاون بين سورية والاتحاد السوفييتي في عام 1980 وأثرها على العلاقات السورية- السوفييتية:

أعادت القيادة السوفييتية محاولتها إقناع القيادة السورية باتفاقية الصداقة والتعاون بين البلدين, وقد تم ذلك قبل قمة بغداد في عام 1978, إلا أن سورية رفضت العرض السوفييتي وقامت بإقناع موسكو بأسباب رفضها, والتي كان من أبرزها, خلق موقف عربي موحد لمقاومة اتفاقيات كامب-ديفيد, علاوة على وضع إستراتيجية للعمل العربي المشترك لإسقاط هذه الاتفاقيات التي قام بتوقيعها الرئيس المصري أنور السادات مع إسرائيل برعاية وتوجيهات الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أعربت سورية عن تخوفها أن يؤدي توقيعها لهذه المعاهدة مع الاتحاد السوفييتي إلى إثارة حساسيات ومخاوف بعض الدول العربية المحافظة , الأمر الذي قد يهدد التضامن العربي المرجو ضد اتفاقيات كامب ديفيد ونظام أنور السادات في مصر [1].

لم تخف دمشق عن الدول العربية المعاهدة التي رفضت توقيعها مع موسكو، حرصاً على التضامن العربي ووحدة العمل العربي المشترك، وأن تكون عملية التصدي لاتفاقيات كامب ديفيد عربية، كما أن السبب الآخر الذي قامت دمشق بإيضاحه للعواصم العربية، هو عدم رغبتها في مجيء السوفييت إلى المنطقة، كي لا يعطي ذلك مسوغا جديدا للأمريكيين للقدوم إليها وإقامة قواعد عسكرية لهم فيها، وذلك وفقا لما أظهرته بعض الملحقات السرية لاتفاقيات كامب ديفيد[2].

حاول السوفييت الاستفادة من معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية. وذلك لتعزيز علاقاتهم مع جبهة الصمود والتصدي (سورية والجزائر واليمن الجنوبي وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية) والتي تم تشكيلها في بغداد في تشرين الثاني عام 1978، حيث ركز راديو موسكو وصحيفة إزفيستا السوفييتية على أن الولايات المتحدة الأمريكية ومصر وإسرائيل، قد عارضت فكرة إحياء مؤتمر جينيف للسلام بغية حرمان الاتحاد السوفييتي من المساهمة في استقرار منطقة المشرق العربي، فضلا عن نسف علاقات موسكو مع العالم العربي[3]. واصلت موسكو جهودها لتعزيز علاقاتها مع الدول العربية وتوقيع معاهدات معها وبشكل خاص سورية، وقد تسارع التوجه بشكل ملموس نحو علاقات أوثق بين كل من دمشق وموسكو خلال عام 1980، وقد أعلنت القيادة السورية في حزيران من نفس العام عن خطتها لتوسيع علاقاتها وترتيباتها التعاونية مع الاتحاد السوفييتي بهدف تحقيق تعادل استراتيجي وعسكري مع إسرائيل[4].

(1) مطر، فؤاد، قراءة في معاهدة ألغيت ومعاهدة أبرمت، المستقبل، بيروت، العدد1980،18/10/124،ص 27

(2) المرجع نفسه،ص 28

(3) ربايعة، غازي: مرجع سابق، ص142

(4) جعفر،قاسم محمد: مرجع سابق، ص43

وأخيرا، تم اتخاذ هذه الخطوة النوعية بالتوقيع على اتفاقية صداقة وتعاون بين سورية والاتحاد السوفييتي في 8 تشرين الأول 1980، وتم التصديق عليها من قبل مجلس الشعب السوري ومجلس الدوما الروسي في الأول من شهر كانون الأول من العام نفسه، كانت المعاهدة لمدة 20 عاما، تربط بين البلدين في علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية وثيقة، كذلك نصت المعاهدة على قيام الجانبين بالمشاورات المتبادلة فيما يتعلق بالتهديدات التي يتعرض لها أمن أي من الطرفين، هذا وتضمنت المعاهدة أن الحكومتين ستنسقان مواقفهما وتتعاونان في سبيل مواجهة الأخطار وتحقيق السلام[1].

جاءت هذه المعاهدة في ظل ظروف محلية وإقليمية جديدة شهدتها سورية، فلقد كانت تواجه في عامي 1979-1980، اضطرابات داخلية خطيرة، أثارتها أنشطة الأصوليين المسلمين، خاصة مع الدعم الذي تتلقاه من بعض الدول العربية ولاسيما العراق والأردن أما على المستوى الإقليمي، فإبرام هذه المعاهدة أصبح ضرورة ملحة، مع تعرض سورية لهجمات وتهديدات على أكثر من جبهة، ففي لبنان كانت سورية تعاني من العديد من الصعوبات، وبشكل خاص مع بوادر انهيار حكومة الرئيس إلياس سركيس، وانهماك القوات السورية في المواجهة مع ميليشيات الرائد سعد حداد المتعاملة مع إسرائيل، بالإضافة إلى تهديد لبنان الدائم من قبل إسرائيل، ومن ناحية أخرى، كانت العلاقات الثنائية بين دمشق ومنظمة التحرير الفلسطينية قد بدأت تعاني من توتر متصاعد بالرغم من انضمامها إلى جبهة الصمود والتصدي، خاصة مع نشاطات منظمة التحرير الفلسطينية المنطلقة من لبنان ضد إسرائيل، وما لذلك من تبعات من شأنها تصعيد الموقف العسكري برمته، فكانت هذه المعاهدة البديل الحقيقي الممكن بواسطته استعادة القدر المطلوب، أو على الأقل الحد الأدنى المقبول، من الأمن الاستراتيجي لسورية في ظل هذه الظروف، هذا وكان الرئيس السوري حافظ الأسد قد أعلن بعد اتفاقية كامب ديفيد وتوقيع ما سمي بمعاهدة السلام المنفصل بين مصر وإسرائيل، "بأنه من الطبيعي الاستعداد الكامل لأي عدوان، الأمر الذي يعني ازدياد التعاون السوري مع الاتحاد السوفييتي[2]".

كان أول اختبار فعلي للمعاهدة السورية – السوفييتية بعد أسابيع قليلة من توقيعها، وذلك بعد قيام دمشق بحشد وحدات من قواتها على حدودها مع الأردن في تشرين الثاني عام 1980، على خلفية نزاع حدودي بين الطرفين، حيث استمرت الأزمة معها قرابة الأسبوعين، تجنبت خلالها موسكو الإعلان صراحة عن موقفها من هذه الأزمة بأي شكل من الأشكال. وخصوصا أن الأزمة تزامنت مع

---

(1) انظر التفاصيل في الملحق رقم"13"، ص44.

(2) مطر، فؤاد، مرجع سابق، ص28-29

زيارة النائب الأول للرئيس السوفييتي فاسيلي كوزنتسوف[1] إلى دمشق في 2 كانون الأول عام 1980، حيث كان الغرض الرسمي المعلن للزيارة، هو تبادل وثائق المصادقة على معاهدة الصداقة والتعاون، إلا أن ارتفاع مستوى الوفد الزائر شكل خرقا للبروتوكولات المتبعة في هكذا حالات ربما قصدت موسكو منها الطلب من القيادة السورية ضرورة ضبط النفس، وتجنب انفجار الموقف مع الأردن، مع أن بنود المعاهدة تقتضي الإسراع إلى دعم الموقف السوري، الأمر الذي يشير إلى عدم رغبة موسكو التورط في أزمة عربية داخلية، لم يكن له فيها أي مصلحة إستراتيجية، إضافة إلى حدوثها في وقت حرج بالنسبة لها إذ كان الأردن قد أبرم لتوه اتفاقية تسلح تاريخية مع الاتحاد السوفييتي[2]، كما كان مؤتمر القمة العربية على وشك الانعقاد في العاصمة الأردنية عمان , وحيث أن القيادة السورية ليست لديها رغبة بتصعيد الموقف حرصاً على وحدة الصف العربي في مواجهة إسرائيل[3].

تعرضت المعاهدة السورية – السوفييتية لاختبار أخر في نيسان عام 1981، خلال ما أصبح يُعرف بأزمة الصواريخ اللبنانية , فبعد إسقاط المقاتلات الإسرائيلية في 27 نيسان 1981م طائرتين مروحيتين هجوميتين سوريتين فوق مرتفعات صنين في العمق اللبناني , في خطوة إسرائيلية هدفها ردع القوات السورية المتواجدة في لبنان وإثبات دعمها لحلفائها الكتائبيين, قامت سورية بالرد من خلال تركيز عدد من بطاريات الصواريخ أرض – جوفي سهل البقاع وعدت ذلك عملاً دفاعياً مشروعاً كونها جزء لا يتجزأ من قوة الردع العربية المعترف بها دولياً[4]. كان إدخال الصواريخ السورية إلى لبنان تم في ليلة 29–30 نيسان في عام 1981, وفي 3 أيار من العام نفسه, وبعد اكتشاف إسرائيل لذلك بلغ التوتر في المنطقة أشده, وبناءً عليه تم استدعاء السفير السوفييتي في دمشق إلى موسكو بهدف إجراء مشاورات عاجلة, وأعلن بعد يومين عن زيارة لنائب وزير الخارجية السوفييتي إلى دمشق التي وصلها وأجرى فيها محادثات مع القيادة السورية دون أن يصدر عنها بيان أو تصريح، وفي ظل تصاعد حدة التوتر بين سورية وإسرائيل , مارست موسكو أقصى درجات الحذر خشية انسياقها إلى ساحة المواجهة العسكرية ولو حتى بشكل لفظي, بل ذهبت أبعد من ذلك, فقد

---

(1) فاسيلي كوزنيتسوف :(1901–1990م)، سياسي سوفييتي ودبلوماسي. انضم الى الحزب الشيوعي في عام 1927، أصبح كوزنتسوف رئيس المجلس المركزي لنقابات العمال لعموم الاتحاد في عام 1944م. أصبح عضوا في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في عام 1952 م، وكان عضوا في رئاسة المكتب السياسي مابين 1952–1953. من 1955–1977 كان نائب أول وزير الشؤون الخارجية السوفييتية. أعلام القرن العشرين: مرجع سابق، ص 789.

(2) جعفر، قاسم محمد، مرجع سابق، ص 52

(3) العويد , محمود , النزاعات العربية– العربية : من الرابح؟، دار بيسان، الأردن،1995 , ص 211.

(4) جعفر, قاسم محمد , مرجع سابق, ص 53.

حرصت غالبية البيانات السوفييتية الرسمية وشبه الرسمية الصادرة خلال الأزمة على تأكيد معارضة موسكو لأي تصعيد للمواجهة, علاوة على تجنبها الإشارة علانية إلى اتفاقية الصداقة والتعاون السورية – السوفييتية[1]

وهكذا كانت المعاهدة رداً طبيعياً من قبل سورية والاتحاد السوفييتي على المتغيرات الإقليمية والدولية لما فيه حماية لمصلحة البلدين في منطقة المشرق العربي.

3- الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان عام 1982 وأثره على العلاقات السورية– السوفييتية:

شنت إسرائيل حرباً على لبنان تحت شعار سلامة مس توطناته في الجليل، فوصل الصهاينة إلى بيروت، بدعم من قوات أمريكة وغربية. أما الأهداف التي سعى لها ذلك العدوان فكانت :

1- كان الوجود الفلسطيني في لبنان عاملا هاماً في إثارة اهتمام قادة إسرائيل من أمثال شارون ممن اعتبروا أن خيار القوة أفضل من خيار السياسة [2]، بحيث يتمكن الصهاينة من تسديد ضربة قوية إلى منظمة التحرير الفلسطينية وبذلك تزول القوة القادرة علي المطالبة بحقوق الشعب العربي الفلسطيني والتي أهمها تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية الوطنية المستقلة علي التراب الوطني : الضفة، بما فيها القدس الشرقية والقطاع، كذلك القضاء علي القوى الوطنية واللبنانية المتحالفة مع المقاومة الفلسطينية[3].

2- رأى إسرائيل في الوجود السوري في لبنان، خطراً على مشاريعه في لبنان، ولا بد من القضاء على القوات المسلحة السورية المتواجدة في لبنان، بل إنزال ضربة قاضية بالقوات السورية عامه على اعتبار أن ذلك سيقضي على نشاط الدولة العربية الوحيدة التي بقيت في خط المجابهة ضد العدو الإسرائيلي ومن المحتمل أن يؤدي الأمر إلى سقوط النظام المعادي للإمبريالية وقيام حكم يسير في طريق الردة الذي سار عليه السادات في مصر[4]، وتوجيه ضربة لسوريا يمكن أن يؤدي إلى تغيرات بعيدة الأمد تتمثل في انهيار النظام وتفكك الدولة على فرضية انعدام الانسجام السياسي في سورية على خلفية تعقد الوضع الداخلي في سورية الناجم عن حوادث الإرهاب التي قام بها الأخوان المسلمون[5]

---

(1)جعفر, قاسم محمد , مرجع سابق, ص 54.

(2) سويد، محمود :الجنوب اللبناني في مواجهة "إسرائيل"،دار الساقي، بيروت، 1995، ط1، ص69

(3) المرجع نفسه، ص 122.

(4) هيلر، مارك : التوازن العسكري في الشرق الأوس ط، ترجمة نبيه الجزائري، دار الجليل للطباعة والنشر،عمان، ط1، 1984، ص 93.

(5) المرجع نفسه ، ص 95.

3- اعتقد قادة إسرائيل أن شن هجوم على لبنان سيؤدي إلى إظهار "إسرائيل" كقوة عاتية في قلب الشرق الأوسط مع إيجاد حل جذري للمشكلة الفلسطينية(1)، ومن ثم هزيمة سوريا وتفككها، في زمن تعاني فيه الأردن من الضعف، بينما تغرق العراق في حرب دامية مع إيران وهنا يظهر للعيان أن القوة الوحيدة في الشرق الأوسط المتماسكة والصلبة هي فقط "إسرائيل" هذا التطور ربما يؤدي أيضا إلى زيادة الاهتمام بها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم تذعن مصر لميزان القوة الهائلة في المنطقة خاصة بعد انسحاب الأخيرة من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي بموجب اتفاقات كامب ديفيد وتوابعها(2).

4- مع تعاظم قوة حزب الكتائب تحت قيادة بشير الجميل أدركت إسرائيل أن مركز قوة جديد قد تشكل في لبنان ربما يكون في وقت الأزمة قادراً على هزيمة القوى العسكرية الأخرى داخل لبنان. لذا فقد افترضت خطة الحرب انه من الممكن للكتائب لعب دور كبير في العمليات العسكرية خصوصاً في بيروت حيث انه في حال هزيمة سوريا والمنظمة ستظل الكتائب بمثابة القوة العسكرية الوحيدة في لبنان القادرة على إدارة حكم فعال وفي حال أصبح بشير الجميل رئيساً ستكون لبنان ثاني دولة عربية تعقد اتفاقية صلح مع إسرائيل.(3)

نظمت المقاومة اللبنانية عملياتها ضد مواقع المارنز (القوات البحرية الأمريكية) والقوات الفرنسية، وسقط العديد من الشهداء، إلا أن قوات إسرائيل حاصرت بيروت الغربية، الأمر الذي أدى إلى إخراج المقاومة الفلسطينية من بيروت.

تميز الموقف السوفييتي في عام 1982م. بالحذر الشديد فنددت موسكو بهذا العدوان ووصفته بأنه:" عدوان على لبنان وليس على سورية", أي أن بنود معاهدة الصداقة والتعاون الموافقة بين الطرفين لا تطبق في حالة الغزو الإسرائيلي للبنان , وقد دافع القادة السوفييت عن موقفهم هذا بالإشارة إلى التفكك العربي الشامل وغياب أي رد فعل عربي على ما حدث, ولم يصدر موقف سوفييتي واضح إلا في 14 حزيران عام 1982م, مع وصول الجيش الإسرائيلي إلى أبواب العاصمة اللبنانية بيروت(4). إذ أخذ الموقف السوفييتي شكل التنديد بالعدوان الإسرائيلي، وبعد توقيع اتفاق سلام بين لبنان وإسرائيل بمباركة أمريكية, وقد وافق مجلس الوزراء اللبناني عليه في 17 أيار عام 1983،

---

(1) هيلر، مارك : مرجع سابق، ص 96.

(2). سويد، محمود :الجنوب اللبناني في مواجهة "إسرائيل"، ص162

(3) المرجع نفسه، ص 96

(4) جعفر, قاسم محمد , مرجع سابق, ص 57.

انتقدت موسكو السياسة الامبريالية التي تريد الولايات المتحدة الأمريكية فرضها على العالم العربي، من خلال أسلوب الصفقات المنفردة [1].

وتم إسقاط ذلك الاتفاق في 5آذار عام 1984م. بعد جولات من المفاوضات التي جرت في لوزان في بسويسرا , حيث لعبت سورية وبتأييد من الاتحاد السوفييتي دوراً كبيراً في إفشال هذا الاتفاق , وفي طرد ما يسمى (القوات المتعددة الجنسيات) التابعة للولايات المتحدة الأمريكية وبلدان حلف الأطلسي الأخرى من الأراضي اللبنانية[2]، كان من الطبيعي أن يدعم السوفييت سورية في إفشالها لهذا الاتفاق, نظراً لرغبة موسكو في إضعاف الدور والتواجد الأمريكي في منطقة المشرق العربي , هذه المنطقة التي لهم مصالح إستراتيجية للسوفييت فيها.

مرة أخرى التقت المصالح السورية –السوفييتية، في إسقاط ذلك الاتفاق الذي وجدت فيه دمشق استهداف مباشر لها بهدف إخضاعها وإلغاء دورها بالمنطقة، وهذا يؤكد ما قلناه سابقاً في عدم صحة الموقف السوفييتي وترددهم في تأييد الخطوة السورية بدخول لبنان.

كان عهد الرئيس السوفييتي يوري أندووبوف[3] (1982- 1984 م)، الذي انتخب بعد ليونيد بريجينيف حقبة ذهبية في مسيرة العلاقات السورية – السوفييتية وذلك بسبب السياسة الخارجية التي اتبعتها القيادة السوفييتية في عهده والتي تميزت بأنها كانت أكثر هجومية ضد المصالح والأهداف الغربية في العالم الثالث بشكل عام ومنطقة المشرق العربي بشكل خاص , لذلك فقد شكلت وفاته المفاجئة بعد أشهر قليلة من استلامه السلطة في الاتحاد السوفييتي , وانتخاب قسطنطين تشيرنينكو خلفاً له, صدمة للمسؤلين في الجمهورية العربية السورية، وأثار مخاوف الحكومة السورية من عودة موسكو إلى سابق عهدها المتسمة بالحذر البالغ والبطء في اتخاذ القرارات, وعلى رأسهم سورية[4].

وللدلالة على تلك الحقبة الذهبية في مسيرة العلاقات السورية – السوفييتية خلال عهد أندروبوف, ماصرح به هذا الأخير عندما تحفظ وزيرا دفاعه وخارجيته على وجوب حصول سورية

---

(1) جعفر, قاسم محمد , مرجع سابق ، ص59.

(2) توردييف, روبرت , فومين ,اوليغ : الاتحاد السوفيتي–العلاقات السياسية–الشرق الأوسط ، دار التقدم، موسكو، 1988, ص 197-198.

(3) يوري أندووبوف (1914-1984)م،سياسي ورجل دولة سوفييتي، انتسب الى الحزب الشيوعي السوفييتي في وقت مبكر وبرز وتدرج في المناصب الحزبية، أصبح سفيرا للاتحاد السوفييتي لدى هنغاريا (1953-1957)، ترأس لجنة أمن الدولة السوفييتية (1967-1982)م، أمين الحزب الشيوعي السوفييتي والدولة السوفييتية (1982-1984)م.(الكيالي، عبد الوهاب : مرجع سابق، ج 1، ص353).

(4) جعفر, قاسم محمد , مرجع سابق,ص 67-68.

على الأسلحة التي تحتاجها بقوله : (خذها من مخزونات الجيش الأحمر , أنني لن أسمح لأية قوة في العالم بأن تهدد سورية) , وقد وفى أندروبوف بوعده[1].

خلف قسطنطين تشيرنينكو الذي وافته المنية عام 1985م , ميخائيل غروباتشوف[2] البالغ من العمر 52 عاماً , والذي اجمع المراقبين على اعتبار وصوله إلى السلطة نقلة نوعية في تاريخ الاتحاد السوفييتي على الصعيدين الداخلي والخارجي[3]، قام الرئيس السوري حافظ الأسد في حزيران عام 1985م بزيارة إلى موسكو بعد تسلم غورباتشوف مقاليد الحكم فيها بناء على دعوة سوفييتية, اجتمع خلالها بالزعيم الجديد حيث حظيت هذه الزيارة بأهمية كبيرة , كونها الأولى من نوعها للرئيس السوري إلى الاتحاد السوفييتي بعد الغزو الإسرائيلي للبنان , وبعد تسلم الزعيم السوفييتي الجديد للسلطة في الاتحاد السوفييتي[4]، وقد تناقلت وسائل الإعلام معلومات متعددة حول نتائج هذه الزيارة، فذكرت بأم مباحثات الرئيس الأسد مع القيادة السوفييتية شكلت تكريساً للتحالف الاستراتيجي وبالتالي للمواثيق والمعاهدات والاتفاقيات بين البلدين, وأضافت المعلومات أيضاً, أن المباحثات الثنائية كرست عدداً من نقاط التوجه الرئيسية المشتركة في سياسات البلدين خلال مرحلة ما بعد الغزو الإسرائيل للبنان, وبشكل خاص فيما يتعلق بالتأكيد على أهمية معاهدة الصداقة والتعاون، هذا وقد تعهد السوفييت بتنفيذ التزاماتهم الأمنية والإستراتيجية حيال سورية, بالإضافة إلى استمرارهم بتدعيم القوة العسكرية السورية وصولاً إلى تحقيق التوازن الاستراتيجي، وقدم المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي تقييماً نهائياً لهذه المباحثات التي أجراها الرئيس حافظ الأسد مع الرئيس غورباتشوف والزعماء السوفييت مشيداً بوحدة الآراء في طائفة واسعة من القضايا الدولية[5].

إلا أن الحقيقة كانت مغايرة للتصريحات لتبدأ مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية مع انهيار الاتحاد السوفييتي.

---

(1) سيل , باتريك , الأسد والصراع على الشرق الأوسط، مرجع سابق , ص 647_648.

(2) ميخائيل جورباتشوف : (1931 –)، سياسي روسي، انضم للحزب الشيوعي السوفييتي سنة 1952م، شغل منصب رئيس الدولة في الاتحاد السوفييتي السابق بين عامي 1988 و1991م، ورئيس الحزب الشيوعي السوفيتي بين عامي 1985 و1991. كان يدعوإلى إعادة البناء (البريسترويكا). كان الرئيس السابع والأخير للاتحاد السوفييتي. أعلام القرن العشرين: مرجع سابق، ص 549.

(3) الاسطنبولي،علي : نهاية الاتحاد السوفييتي وهبوب رياح التغير، دار غريب، القاهرة، مصر 2009، ص98

(4) جعفر, قاسم محمد , مرجع سابق,ص 75.

(5) تورديبف, روبرت , فومين,اوليغ , مرجع سابق , ص 198_201

هـ- البيريسترويكا السوفييتية وانعكاسها على العلاقات السوفيتية – االسورية 1985:

رغم توسيع الاتحاد السوفيتي لعلاقاته السياسية والاقتصادية مع الأنظمة العربية المتعارضة مع المجموعة العربية المتحالفة معه فإن خسارته لمصر والتبدل في أولوياته وتطور الانفراج الدولي في الحرب الباردة وأزماته الاقتصادية والتغيرات في سياسة الدول العربية الحليفة له التي كانت تبدي الاستعداد للتخلي عن الورقة السوفيتية مقابل تنازلات من الغرب كل ذلك حد من دوره وتجلى ذلك بوضوح عندما اجتاحت إسرائيل لبنان عام 1982، وطردت منظمة التحرير الفلسطينية منه، فلم يصدر عنه سوى إدانة إعلامية شديدة "لإسرائيل" والولايات المتحدة وبعض النشاط في الأمم المتحدة ولم يقدم على أي خطوة ولو رمزية لإعاقة ما تقوم به إسرائيل، وهذا ما زاد من انتقاص سمعته في العالم العربي وتراجع سياسته إلى أدنى أدوارها [1].

وتبع ذلك حدوث أزمة عامة داخلية في منتصف الثمانينيات إذ عجز الاتحاد السوفييتي عن اللحاق بالمنظومة الرأسمالية الغربية بسبب جمود في الاقتصاد وانخفاض معدلات التنمية وتفاقم أزمة البيروقراطية في السلطة والزيادة في حدة المشكلات الاجتماعية والتراجع في مجال سباق التسلح وفشل برامج الإصلاح السابقة بدءا من خروتشوف حتى بريجينيف وكانت محاولة جورباتشوف في برنامجه لإعادة البناء (البيريسترويكا) هي الأخيرة لتخليص البلاد من مشكلاتها ولتلافي الوقوع في أزمة عامة كانت البلاد تقترب منها في المجالات كافة فقاد سياسة لإصلاح الاقتصاد والإدارة ولإشاعة الديمقراطية ولإصلاح النظام السياسي [2].

فعمل جورباتشوف في المجال الدولي على نبذ مبدأ بريجينيف ودور الشرطي في أوروبا الشرقية مما فتح الباب أمام الزلزال الذي اجتاحها وطرح شعار أوروبا بيتنا المشترك كبديل عن الشعار السابق المعسكر الاشتراكي وإنهاء الحرب الباردة في العلاقات الدولية باعتماد الوسائل السلمية والتنافس السلمي والعقلاني بين الدول دون استخدام السلاح الذري سيؤدي إلى انتحار العالم وتحقيق الأمن المتبادل والمتكافئ بين الدول[3].

فيما يتعلق بدول العالم الثالث دعا جورباتشوف إلى تسوية عادلة لديونه والامتناع عن الحصار والعقوبات وتحويل قسم من موازنة الصناعات الحربية في الدول الكبرى لتنمية الشعوب المختلفة والإقرار بأهمية العالم الثالث للغرب اقتصاديا كما اعتبر قضايا التحرر الوطني أقرب للنزاعات الإقليمية واعترف بالتعددية عالميا وبدأ محاولة تحويل الخصوم السابقين إلى شركاء ليتم التحويل من المجابهة إلى التعاون وعمل على وقف سباق التسلح وتقليص الأسلحة مع الاستعداد

---

(1) الاسطنبولي،علي : مرجع سابق، ص98.

(2) المرجع نفسه، ص 100.

(3) عواد، عبد المجيد :العلاقات العربية الروسية في العصر الحديث،دار بيسان، عمان، الأردن، 2008، ص 151.

للتنازل واعتماد الحلول الوسطية وأولوية المصالح المشتركة للبشرية على الصراعات الطبقية وموازنة المصالح بدل موازنة القوى وضرورة التعاون الدولي على مستوى الكون لمواجهة أخطار البيئة ونقص الموارد الطبيعية وازدياد التعداد السكاني فالجميع حلفاء ولهم أهداف مشتركة بسبب التبعية المشتركة وهكذا انحسر الطابع الأيديولوجي عن السياسة الخارجية السوفيتية وأصبحت مهمتها ليس تغيير العالم بل محاولة إصلاحه فانسحب من أفغانستان ورفع يده عن أوروبا الشرقية وقلص توريدات الأسلحة وخاصة لسورية واعترف بالمصالح الأمريكية في المنطقة العربية وقرر عدم السعي لمنافستها[1]

حاول جورباتشوف إيجاد حل سلمي لقضية الصراع العربي–الإسرائيلي إلا أن كل هذا لم يدفع الولايات المتحدة الأمريكية لأكثر من إشراك شكلي لجورباتشوف بوصفه راعياً للعملية السلمية في مؤتمر مدريد للسلام في المشرق العربي فكانت رئاسة المؤتمر مكافأة له على مواقفه من أزمة الخليج الثانية ومن جانبه لم تكن تهمه المصالحة بين العرب وإسرائيل بقدر ما كان يهمه الظهور ولو للمرة الأخيرة رئيسا لدولة عظمى في رئاسة مؤتمر دولي[2].

إن تراجع جورباتشوف عن مساعدة البلدان النامية, ومنها البلدان العربية , هو حصيلة سياسات سابقة, تم توسيعها وإخراجها للعلن, فبريجنيف تفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية حول أزمات العالم الثالث , وخاصة في القرن الأفريقي كما أعلن أندروربوف أن على دول العالم الثالث الاعتماد بشكل رئيس على مواردها الذاتية, ثم أصبح حديث المسؤولين في عهد جورباتشوف عن الكلفة العالمية للمساعدات التي تقدم لها , بشكل مناقشات وانتقادات علنية, وأعيد الاعتبار لرأسمالية العالم الثالث التي يمكن أن تعمل بشكل أفضل من اشتراكية ليس مستعداً لها, وبذلك جرى فك ارتباط قضايا هذه الدول عن إطار العلاقات الأمريكية – السوفيتية[3].

كان لسياسة البيريسترويكا تأثيرات سلبية على العلاقات السورية – السوفييتية، بعد أن تغيرت أولويات السياسة السوفيتية وأصبح التركيز بنسبة عالية على الشؤون الداخلية، وتراجع حجم الدعم الذي كان يقدّمه السوفييت لبلدان العالم الثالث ومن بينها لسورية، وأكّد السوفييت بأنهم سيدعمون حلفاءهم حسب قدرتهم، وعلى الحلفاء الاعتماد على جهودهم الذاتية وهذا يعني التحلل من التزاماتهم تجاه سورية فتم تخفيض تسليم الأسلحة إلى دمشق بشكل كبير وحجم مساعدة السوفييت من حيث القروض والخبراء العسكريين والمدنيين السوفييت، وفي نفس الوقت زاد التقارب السوفييتي . الإسرائيلي

(1) الاسطنبولي،علي : مرجع سابق، ص111.

(2) إسماعيل، مروان : القضية الفلسطينية في القرن العشرين، دار الزرقاء، الاردن، 2007، ص55.

(3) عواد، عبد المجيد :مرجع سابق، ص 165.

وشكلت هجرة اليهود الروس إلى إسرائيل أساسا قويا للشراكة بينهما، مما أدى إلى تراجع في العلاقات السورية . السوفييتية في تلك المرحلة، وقد أضرت سياسة البيريسترويكا بالمصالح السورية والسوفييتية.

على أي حال فالإصلاحات لم تؤد نتائجها العملية كما أوحت به المبادئ المعلنة لجورباتشوف, فبدل إصلاح النظام الاشتراكي, يجري اللهاث وراء نظام السوق الرأسمالية في الواقع العملي وبدل إصلاح النظام السوفييتي عمل بالنظام البرلماني الغربي, وأدى إصلاح الاتحاد السوفييتي في الواقع الموضوعي إلى استقلال الجمهوريات التي كانت تشكله, وأخيراً فقد تحول شعار "أنسنة العلاقات الدولية" إلى إنهاء النفوذ العالمي لدولة الاتحاد السوفييتي, كقوة عظمى, لصالح القطب الآخر, وهو الولايات المتحدة الأمريكية الذي بقي في العالم وحيداً[1].

وهكذا وجد السوفييت في تطبيق سياسة البيريسترويكا حلاً لمشكلاتهم، لكن تلك السياسة غيرت في تعامل السوفييت وعلاقاتهم مع دول العالم ومن بينها سورية، فتراجعت العلاقات السورية- السوفييتية

2- العلاقات الاقتصادية :

بموجب البرتوكول الموقع في 10\2\1971[2]، التزمت المؤسسات السوفييتية بتوريد القطع التبديلية لآليات وآلات الإنشاء ووسائل النقل السوفييتية الصنع المستوردة سابقاً، ومشاريع كان قد نفذها الاتحاد السوفييتي، إضافة إلى إعلان حكومة الاتحاد السوفييتي عن موافقتها على تقديم المعونة الاقتصادية والفنية اللازمة لتوسيع وإعادة إنشاء مصنع الزجاج ومخبر التيار ذي التوتر العالي ومركز الأبحاث العلمية الجيولوجية الخاصة بالنفط كما توافق على توريد معدات إطفاء الحرائق في حقول آبار نفطية، وقام الجانبان بالاتفاق على الأحجام والمواعيد والشروط الائتمانية الخاصة بهذه المشاريع فيما بعد. كما تضمن الاتفاق الموقع في 25\2\1972[3]، المساعدة السوفييتية في تطوير صناعة إنتاج النفط السوري بهدف توسيع أعمال الاستكشاف والتنفيذ والبحث العلمي عن النفط، إضافة إلى تقديم العون في بناء خط حديد دمشق-حمص بعد أن تم الانتهاء من خط حديد اللاذقية-القامشلي، بمساعدة السوفييت أيضاً.

---

(1) الاسطنبولي، علي: مرجع سابق، ص 205.

(2) المرسوم التشريعي 17 تاريخ 1971/2/10م : الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، ج1، العدد 7، سنة 1971م.

(3)انظر التفاصيل في الملحق رقم"12"، ص38.

كان للمؤسسة العربية السوفييتية للتعاون التجاري، والتي تأسست في عام 1973[1]، دوراً مهماً دورا كبيرا في تنمية التعاون السوفييتي السوري من خلال العلاقات القائمة بين المنظمات الاجتماعية للبلدين.

وخلال عدة زيارات قامت بها وفود سورية رفيعة المستوى برئاسة الرئيس السوري حافظ الأسد إلى الاتحاد السوفييتي في فترة السبعينات، تم ترسيخ أسس التعاون المشترك فيما يخص إنشاء المؤسسات الصناعية والمشاريع الكبرى، وخصوصًا مشاريع توليد الطاقة لاسيما منها مشروع بناء محطة سد الطبقة الكهرومائية، والتي تعد من اكبر مشاريع المشرق العربي لما لها من أهمية كبيرة في تنمية الاقتصاد السوري [2].

تم تطوير اتفاق التعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفييتي بموجب القانون[3] رقم 24 تاريخ 1982/11/28، والذي نظم القرض الذي قدمته حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية لحكومة الجمهورية العربية السورية بمبلغ يصل الى 90 مليون روبل بقائدة سنوية قدرها (4%) وذلك لتسديد نفقات المؤسسات السوفييتية المتعلقة بتقديم المساعدات الفنية والاقتصادية

بموجب المرسوم التشريعي[4] رقم 11 تاريخ 1982/4/3، تم تصديق اتفاق تبادل البضائع مع الاتحاد السوفييتي للعوام (1981-1985م).أما القانون[5] رقم 15 فقد تم بموجبه تصديق اتفاق تبادل البضائع مع الاتحاد السوفييتي للعوام (1985-1990م) بتاريخ1985/6/29م.

بموجب القانون رقم 18 تاريخ 29-11-1983، تم تصديق البروتكول[6] الموقع بين مؤسسة الطيران العربية السورية ومنظمة التجارة الخارجية (أفياأكسبورت) في اتحاد الجمهوريات السوفييتية والذي تم بموجبه شراء ثلاث طائرات تيو-154-م ومواد طيران وقطع تبديلية ومحركات احتياطية

---

(1) ستولياروف، ل.ف. : البلدان العربية الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الخارجية، مكتبة ميسلون،ترجمة حسان اسحق، دمشق، 1982م، ص6.

(2) علاف،فوزي : لمحات تحركنا السياسي على الصعيدين العربي والدولي، وزارة الإعلام الوكالة العربية السورية للأنباء قسم الدراسات 1980، ص 115.

(3) القانون رقم 24، تاريخ 1982/11/28م،الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية،ج1,العدد49 سنة 1982.

(4) المرسوم التشريعي رقم 11، تاريخ 1982/4/3م،الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية،ج1، العدد 15، سنة 1982م.

(5) القانون رقم 15، تاريخ 1985/6/29م،الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية،ج1، العدد 29، سنة 1985.

(6) انظر التفاصيل في الملحق رقم"14"، ص 47.

وفق القانون[1] رقم 22 تاريخ 1983/11/29، عقد اتفاق الملاحة البحرية مع الاتحاد السوفييتي بموجبه منح كل من الطرفين المتعاقدين الطرف الأخر في مجال الملحة البحرية التجارية معاملة الدولة الأكثر رعاية للأخر.

وهكذا حرصت سورية من خلال توطيدها للعلاقات السياسية مع الاتحاد السوفييتي على تعزيز تعاونها الاقتصادي معه، عبر عقدها للعديد من المعاهدات والاتفاقيات الاقتصادية المشتركة التي تهدف إلى تنمية اقتصاد البلاد بصورة عامة، وما يتضمنه ذلك من رغبة ملحة في الحصول على الخبرة الفنية والتقدم التكنولوجي الحديث الذي وصل إليه السوفييت.

3- العلاقات الثقافية

تم تصديق البروتكول[2] المعقود بين سورية والاتحاد السوفييتي المتعلق بالتعاون العلمي والفني بتاريخ 31-01-1971, لتقوية أواصر التعاون بين البلدين في مجال العلوم على أساس المساواة والمنافع المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والاحترام الكامل لكرامة وسيادة كل من البلدين، مم أدى لتقوية أواصر الصداقة القائمة بين البلدين، تضمن البروتكول تبادل الوفود العلمية والفنية والعلماء والخبراء في ميادين العلم والتكنيك والصحة.

وقد تتالت الزيارات[3] الشعبية والحزبية إلى الاتحاد السوفييتي في إطار تنمية العلاقات الودية بين الشعبين، ففي 1971/7/9م زار وفد اطلاعي من محافظة طرطوس الاتحاد السوفييتي للاستفادة من خبرة الأصدقاء في العمل الحزبي التنظيمي والسياسي والتربوي في التعاونيات الإنتاجية الاستهلاكية، وفي 1971/11/20م شارك وفد حزبي بعثي في احتفالات مرور خمسين عام على تأسيس اتحاد الجمهوريات السوفييتية

وتم تصديق برتكول آخر للتعاون في مجال الصحة والعلوم الطبية وشمل تبادل الإجراءات الوقائية ومكافحة الأمراض المعدية والتثقف الصحي وكذلك تبادل العلماء والخبراء من الجانبين في أعمال المؤتمرات والاجتماعات والندوات العلمية حول الموضوعات الملحة للصحة والعلوم الطبية، بموجب المرسوم [4]رقم 335 بتاريخ1972/3/21.

---

(1) القانون رقم 22 تاريخ 1983/11/29م،الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية،ج1,العدد 48 سنة 1983.

(2) المرسوم التشريعي 7، تاريخ 31-01-1971م : الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ، ج1، العدد 5، سنة 1971.

(3) علاف،فوزي : مرجع سابق، ص 134.

(4) المرسوم التشريعي 335 تاريخ21\3\1972م: الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، ج1، العدد 25، سنة 1975م.

وقد ترأس المستعرب الكسندر ساريموف المركز الثقافي الروسي في دمشق في السبعينات، وعُدّ المركز أحد أكبر ممثليات المركز الروسي للتعاون العلمي والثقافي الدولي في الخارج وأكثرها نجاحا في تلك المرحلة وقد ارتاد ذلك المركز العديد من السوريين لحضور دورات تعليم اللغة الروسية والكمبيوتر، وستوديو الرسم، ومدرستي الموسيقى والرقص، ودورات المسرح والشطرنج، والاستفادة من المكتبة والأفلام المتوفرة فيه. كما يستضيف هذا المركز لقاءات خريجي المعاهد والجامعات السوفيتية والروسية، ولقاءات المواطنات الروسيات المتزوجات من سوريين(1).

أما القانون(2) رقم /4/ بتاريخ 3\6\1976، فقد تم بموجبه تنظيم العلاقات القنصلية بين البلدين توطيداً لأواصر علاقات الصداقة والتعاون القائمة، بهدف تأسيس القنصليات المتبادلة في كلا البلدين.

في يوم 6 تموز 1980 أقيمت فعاليات مهرجان الثقافة السورية في موسكو التي جرت في مقر السفارة السورية هناك على مدى ثلاثة أيام على شرف الذكرى الخامسة والثلاثين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين سورية والاتحاد السوفييتي كما تم مناقشة ثلاثة كتب جديدة صدرت باللغة الروسية ،و تم افتتاح معرض للصور الفوتوغرافية عن سورية للمصور طلال الحاج. وقد عرضت خلال اليومين الأول والثاني شرائح ملونة عن بناء سد الفرات، وتاريخ العلاقات بين البلدين. و شارك بالحضور في المهرجان العديد من المثقفين والنقاد الروس وشخصيات رسمية من وزارة الخارجية الروسية ووزارة الثقافة الروسية، وجامعة السينما بموسكو ومعهد الاستشراق، ومعهد السياسة الدولية بجامعة موسكو، وهيئات ثقافية أخرى(3).

وأيضا في تموز 1983 ، نظم المكتب الثقافي بموسكو معرضاً للفن السوري المعاصر برعاية وزارة الثقافة المصرية، وبالتعاون مع وزارة الثقافة الروسية،. وقد أعقب الافتتاح ندوة حول الثقافة السورية المعاصرة. وعلى هامش الندوة أقيمت ورشة لتعليم الرسم للأطفال السوفييت، وضم المعرض لوحات لأكثر من 25 فناناً سورياً من أجيال الفنانين الشبان، كما ضم المعرض أيضاً أعمال نحت للفنان عبدالسلام قطرميز، وكذلك نماذج من الفن السوري القديم(4).

---

(1) عبد ربه، حسين : العلاقات الثقافية العربية السوفييتية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1990، ص102.

(2) القانون رقم 4 تاريخ 1977/1/15م، الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية، ج1 العدد 5 سنة 1977م.

(3)عبد ربه، حسين، مرجع سابق، ص 102.

(4)المرجع نفسه ، ص 102.

وتم إيفاد طلاب سوريين لصالح وزارة الدفاع والجهات المرتبطة بها إلى الاتحاد السوفييتي وذلك للعمل كمترجمين للغة الروسية بعد سنوات الدراسة، بموجب القانون(1) رقم 10 تاريخ 1985/6/29.

وهكذا برز التعاون الثقافي في مجال الاتفاقيات التي أدت لدعم هيئة التلفزيون والإذاعة السورية تقنيا وفنيا، إضافة إلى تبادل الفرق الفنية والمسرحية، ونشاط حركة الترجمة بالاتجاهين، بحيث أُتيح المجال لكي يتعرف كل طرف على الأخر أكثر.

---

(1) القانون رقم 10 تاريخ 1985/6/29م،الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية،ج1,العدد 28 سنة 1985.

الخاتمة:

يأتي هذا البحث في سياق دراسة العلاقات السورية – السوفييتية(السياسية – الاقتصادية – الثقافية) بين عامي (1946–1985م)، هذه العلاقات التي نشأت وتطورت في ظل ما تعرضت إليه منطقة المشرق العربي من ظروف وأحداث دولية كثيرة مرت بها منذ منتصف القرن العشرين وما بعده، دفعت بكلا البلدين إلى تعزيز أواصر الصداقة والتعاون المشترك بينهما، رغم القلق والتخوف الكبير الذي انتاب بعض الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تنامي النفوذ السوفييتي في المنطقة، وتهديده المباشر للمصالح الغربية فيها.

وفيما يلي ابرز النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث:

1– سياسياً:

- دفعت الظروف والأحداث الدولية التي شهدتها منطقة المشرق العربي خلال الفترة المدروسة كلاً من سورية والاتحاد السوفييتي إلى وعي الضرورة الحتمية لتوثيق علاقاتهما السياسية، خصوصًا وان تركيا والعراق (في مرحلة بعد الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة 1958)، الدول التي تجاور سورية من جهة الجنوب والجمهوريات السوفييتية السابقة من جهة الشرق، فضلت أن تسير في سياستها الخارجية مع الغرب مما جعل كلاً من سورية والاتحاد السوفييتي يشعران بضرورة التعاون فيما بينهما للوقوف ضد المحاولات الغربية التي ترمي إلى الهيمنة على المشرق العربي وربطه بالغرب والحد من ازدياد الوجود السوفييتي في المنطقة عامة عن طريق الأحلاف.
- استطاعت كلتا الدولتين الاستفادة من علاقاتهما المتبادلة في خدمة مصالحهما الإستراتيجية، رغم الخلافات التي كانت تظهر من حين إلى آخر، بسبب حرص السوفييت على استقرار المنطقة القريبة من حدودهم من جهة، والحسابات الخاصة لكل دولة فيما يخدم مصالحها الوطنية من جهة أخرى. لكن أدت المصالح المتبادلة بين البلدين، دور مهم في إبقاء الخلافات السورية – السوفييتية ضمن حدود لاتصل إلى العداء والقطيعة وفي نفس الوقت لاتصل لدرجة التحالف الاستراتيجي، مع ملاحظة أنه في معظم الأحيان كانت التطورات تثبت صوابية المواقف السياسية السورية.
- كانت سورية خلال علاقتها مع الاتحاد السوفييتي دولة حرة مستقلة،أي علاقة ند لند. وظهر لقادة الكريملين أن سورية أضحت حليفاً قوي وله ثقله على الساحة الإقليمية، مع احتفاظها دوماً بشخصيتها وتفردها واستقلاليتها في توجيه سياساتها الداخلية والخارجية.

2- اقتصادياً:

- نجح الاتحاد السوفييتي في أن يكون الحليف الاقتصادي الأول لسورية. فاكتسبت المشاريع العملاقة التي ساعد ببنائها السوفييت في سورية (سد الفرات، سكك الحديد، استثمار النفط والفوسفات.....) أهمية سياسية كبيرة فاقت كل نتائجها الاقتصادية، وذلك بسبب المحاولات الغربية المستمرة لإعاقة تمويل وبناء تلك المشاريع، في ظل تلبد المناخ الدولي الذي خلفته غيوم الحرب الباردة من جهة، والتنافس الشديد بين العقلية الاشتراكية والعقلية الرأسمالية الغربية من جهة ثانية .

3- ثقافياً:

- تمتع كلاً من سورية والاتحاد السوفييتي بتاريخ فني وثقافي كبيريين، وقد تعرف السوريون والسوفييت على ثقافة بعضهما الآخر من خلال تبادل الوفود والمهرجانات والمعارض، وقد أدت المؤسسات الثقافية دوراً ايجابيا في هذه العلاقة مثل المركز الثقافي الروسي في دمشق، وكان لذلك دور في تطوير العلاقات بين البلدين على الصعيد الشعبي .

قائمة بالمصادر والمراجع العربية والأجنبية:

1ً : أهم المصادر والمراجع باللغة العربية :

أولاً : الوثائق الرسمية:

الجريدة الرسمية السورية للجمهورية العربية السورية:

- القرار رقم 2731 تاريخ 1929/8/9.
- القرار رقم 187 تاريخ 11 /11/ 1933.
- المرسوم التشريعي رقم 1314 تاريخ 1945/11/21.
- المرسوم التشريعي رقم 3436 تاريخ 1955/11/6.
- القرار رقم370 تاريخ 1956/1/21م.
- القانون رقم 169 تاريخ 1956/1/21م.
- قانون رقم 386 تاريخ 1957/4/28م.
- القرار رقم 344 تاريخ 1957/9/29م.
- القانون 454رقم تاريخ 1957/11/12م.
- المرسوم التشريعي 86 تاريخ 1963/3/6م.
- المرسوم التشريعي 269 تاريخ 1966/12/22م.
- المرسوم التشريعي 7 تاريخ 1966/3/15م.
- المرسوم التشريعي 34 تاريخ 1966/5/4م.
- المرسوم التشريعي 89 تاريخ 1966/8/9م.
- المرسوم التشريعي 63 تاريخ 1967/5/16م.
- المرسوم التشريعي 132 تاريخ 1967/9/13م.
- المرسوم التشريعي 32 تاريخ 1969/1/23م.
- المرسوم التشريعي 84 تاريخ 1969/2/25م.
- المرسوم التشريعي 135 تاريخ 1970/7/16م.
- المرسوم التشريعي رقم 75 تاريخ 1968/5/23م.
- المرسوم التشريعي رقم 124 تاريخ 1962/9/20م.
- المرسوم رقم 2503 تاريخ 1965/11/17م.
- القرار رقم 44 تاريخ 1965/9/7م.
- المرسوم التشريعي 149، تاريخ 1969/7/12.

- المرسوم 463 تاريخ 1968/2/20م.
- المرسوم التشريعي 17 تاريخ 1971/2/10م.
- المرسوم التشريعي 11 تاريخ25\2\1972م.
- القانون رقم 61 تاريخ 1980/11/5م.
- المرسوم التشريعي رقم 21 تاريخ 1981/8/21م.
- القانون رقم 24، تاريخ 1982/11/28م.
- المرسوم التشريعي رقم 11، تاريخ ¾/1982م.
- القانون رقم 15، تاريخ 1985/6/29م.
- القانون رقم 18 تاريخ 29-11-1983م.
- القانون رقم 22 تاريخ 1983/11/29م.
- المرسوم التشريعي رقم7 تاريخ 1971/1/31.
- المرسوم التشريعي 335 تاريخ21\3\1972م.
- القانون رقم 4 تاريخ 1977/1/15م.
- القانون رقم 10 تاريخ 1985/6/29م.

ثانياً : أهم الدوريات :

- الكسان، جان : الثروة المائية، مجلة الوحدة، العدد 76، 1991، ص120.
- جريدة البعث، العدد /3852/ تاريخ 22 أيلول 1975.
- جريدة الثورة، العدد 14015، 9 أيلول 2009
- محمود، أمين عبد الله : بحث تحت عنوان " الاتحاد السوفييتي وتأسيس "إسرائيل "، مجلة جامعة الملك سعود، الآداب "1"، الرياض، 1990.
- مطر، فؤاد، قراءة في معاهدة ألغيت ومعاهدة أبرمت، مجلة المستقبل، بيروت، العدد1980،18/10/124

ثالثاً : أهم المراجع :

- الأرمنازي، نجيب : سورية من الاحتلال حتى الجلاء، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط2، 1973.

- الأرمنازي،نجيب : عشر سنوات في الدبلوماسية، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1964.
- الاسطنبولي،علي : نهاية الاتحاد السوفييتي وهبوب رياح التغير، دار غريب، القاهرة، مصر 2009، ص98
- أبوصالح، عبد القدوس : مذكرات الدكتور معروف الدواليبي، مكتبة العبيكان، الكويت، ط2005،1.
- أبوطرابة، ميسون : الخدمة المكتبية في المركز الثقافية الأجنبية والعربية في مدينة دمشق، مشروع تخرج، جامعة دمشق، 2007.
- أبوعساف، أمين: ذكرياتي،الناشر بلا، ط1، 1996.
- أجار يشيف، أناتولي: التأمر ضد العرب،، ترجمة فهد كم نقش، دار التقدم موسكو، 1988.
- اسكندر أحمدوف، الاتحاد السوفييتي والعالم العربي :مجموعة من الوثائق السياسية، دار التقدم، موسكو :،1978 .
- إسماعيل، محمد حافظ : أمن مصر القومي في عصر التحديات، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1987.
- إسماعيل، مروان : القضية الفلسطينية في القرن العشرين، دار الزرقاء، الاردن، 2007.
- إيمهوف، كريستوف فون : مبارزة في البحر المتوسط: موسكوتضع يدها على الشرقين الأدنى والأوسط (هيئة الاستعلامات، وزارة الإعلام، القاهرة، سلسلة كتب مترجمة (707)، د. ت.

- بابل، نصوح : صحافة وسياسة، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ط1، 1987.
- بريسون، توماس: العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط 1784–1975، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1985.
- بريماكوف، يفغيني : الولايات المتحدة الأمريكية والنزاع العربي الصهيوني، ترجمة : علي هورو، دار الفارابي، بيروت، ط2 1980.
- بريماكوف، يفغيني، الشرق الأوسط: المخفي والمعلوم ,دار اسكندرون، سورية ترجمة : علي العرب – عبد السلام شهباز،2006.
- بودغوفا، بيير: الصراع في سورية لتدعيم الاستقلال الوطني 1966.1945 ، ترجمة ماجد علاء الدين وأنيس المتني، الطبعة الأولى،،دار المعرفة، دمشق، 1987م.
- بوندارايفسكي : سياستان إزاء العالم العربي، دار التقدم، موسكو، 1975.

- بهبهاني، هاشم : سياسة الصين الخارجية في العالم العربي (1955–1975م)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط1، 1984.

- بهلون، سمر : صالح، محمد حبيب: دراسات في القضية الفلسطينية،منشورات جامعة دمشق، ط2، 2004.

- التكريتي، سليم طه : أسرار الانقلاب السوري، مطبعة المعارف، بغداد، (د.ت).
- **التل ،عبد الله : مذكرات عبدالله التل: كارثة فلسطين ،دار الهدى ، الطبعة الأولى ، 1959.**
- توردييف, روبرت , فومين, اوليغ : الاتحاد السوفيتي–العلاقات السياسية–الشرق الأوسط ، موسكو :دار التقدم، 1988.
- توغانوفا،أولغا : العلاقات الدولية في الشرقين الأدنى والأوسط، ترجمة هشام الدجاني، أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي، موسكو1967.

- جزماتي، نذير : مساهمة في نقد الحركات السياسية في سورية ولبنان "الحزب الشيوعي السوري"، مطبعة ابن حيان، دمشق، ط1، 1990.
- جعفر, قاسم محمد : سورية والاتحاد السوفييتي،سلسلة قضايا راهنة، دار رياض الريس للنشر، لندن، ط1987،1م.

- الجعفري، بشار :السياسة الخارجية السورية (1946–1982م)، دار طلاس للدراسات، دمشق،ط1987،1.
- الجمال، مصطفى مجدي : لينين والتحرر الوطني في الشرق،دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 2003.
- حاطوم، نور الدين : التاريخ الدبلوماسي، مطبعة الجامعة، دمشق، 1980.
- الحركة التصحيحية عرض تاريخي وثائقي , حزب البعث العربي الاشتراكي , القيادة القومية مكتب الثقافة في الإعداد الحزبي،1980م.
- الحسون،حسام راتب: الوحدة السورية المصرية وأسباب الانفصال، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011.

- حسين، عبد الرحيم أحمد : النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية "1939–1945"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1984.
- **حسين، غازي: الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2012.**

- الحكيم، حسن : خبراتي في الحكم، ادارة مجلة الشريعة، عمان، 1980.
- الحكيم، حسين : لعنة الانقلابات من 1946 إلى 1966، مطبعة الداودي، دمشق، 1999.
- الحلو، يوسف خطار : أوراق من تاريخنا، دار الفارابي، ط1، بيروت، 1988 م.
- حنا،عبد الله : الحركات العمالية في سورية ولبنان، دار دمشق، 1973
- حنا، عبدالله : رواد الحركة الشيوعية، دار الفارابي، لبنان،1986م.
- الخاني، عبد الله فكري: سورية بين الديمقراطية والحكم الفردي (1948-1958م)، دار النفائس، بيروت، 2004.
- خالد، محمد: الأمن القومي العربي، رؤية عسكرية، مجلة المنار، العدد 30، القاهرة، 1985.
- خدوري، مجدي : قضية لواء اسكندرونة، سلام للترجمة والنشر، دمشق، ط2، 1992.
- خرافة الخطر السوفييتي لمنفعة من؟ أكاديمية العلوم السوفييتية، هيئة تحرير العلوم الاجتماعية والعصر، موسكو، 1986.
- الخير، هاني : أكرم الحوراني : بين التنقلات السياسية والانقلابات العسكرية، توزيع مكتبة الشرق الجديد، دمشق، سورية، 1996 .
- دانسينغ، ب. م : الرحالة الروس في الشرق الوسط، ترجمة معروف خزندار، دار المدى، دمشق، ط1، 2008.
- دانكوس، هلين كارير : السياسة السوفييتية في الشرق الأوسط "1955-1975" ، ترجمة عبد الله اسكندر، دار الكلمة للنشر، 1981.
- دكروب، محمد : جذور السنديانة الحمراء، دار الفارابي، بيروت,2007.
- الدويك، موسى جميل القدسي : المستوطنات الصهيونية والمياه العربي، مجلة شؤون عربية، كانون الأول 1992، العدد، القاهرة.
- رباىعة ,غازي : الولايات المتحد ة الأمريكية والاتحاد السوفييتي والصراع في الشرق الاوسط،1967-1987، دار الفكر،عمان،1989.
- رزق، رزق : لبنان وبلاد السوفييت، دار الفارابي، بيروت، ط1، 1987.
- رمضان، عبد العظيم :تحطيم الآلهة – قصة حرب يونيو1967، الجزء الأول، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1985.

- الزمل، ناصر : موسوعة أحداث القرن العشرين في موسوعة، الجزء السادس، مكتبة العبيكان الرياض، السعودية، 2001.
- زين الدين نور الدين زين: الصراع الدولي في الشرق وولادة دولتي سورية ولبنان، بيروت 1971م.
- ستوليياروف، ل.ف. : البلدان العربية الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الخارجية، مكتبة ميسلون،ترجمة حسان اسحق، دمشق، 1982م.
- سليم، محمد السيد وآخرون : التوازنات الدولية في منطقة البحر المتوسط، مركز الدراسات السياسية بمؤسسة الأهرام، العدد 63، القاهرة، 1985.
- سويد، محمود :الجنوب اللبناني في مواجهة "إسرائيل"، ط1، دار الساقي، بيروت، 1995.
- سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية، دار التقدم، موسكو، 1984، الترجمة العربية.
- سياستنا الخارجية بين الأعوام 1971- 1979، الجزء 1+2، جريدة البعث السورية،1980.
- السيد أمين شلبي: قراءة جديدة للحرب الباردة، دار المعارف، القاهرة، 1983.
- الشاهين , نمر: حرب تشرين فجر التحرير, منشورات مكتب الدعاية والإعلام في القيادة القومية ,دمشق 1980.
- شباط، فؤاد : الحقوق الدولية العامة، دمشق، 1965.
- شدود، ماجد : قضايا عالمية، مطبوعات جامعة دمشق، دمشق، 1986.
- صاغية، حازم، البعث السوري تاريخ موجز،دار الساقي، بيروت، ط1، 2011
- صالح، محمد حبيب : يوفا، محمد : قضايا عالمية معاصرة، مطبعة الداودي، دمشق، 1999.
- صناع الحضارة: 1000، أعلام القرن العشرين: سياسة، اقتصاد، إبداع، فن، أدب، الصاندي تامز، دار الحسام للنشر والطباعة والتوزيع, 1993.
- طلاس، مصطفى : تاريخ الجيش العربي السوري، مجلد ثاني، مركز الدراسات العسكري، ط1، دمشق، 2000.
- طلاس، مصطفى : مرآة حياتي، الجزء الأول،دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط2، 1995م.
- عبد الدايم، عبد الله: مجلة شؤون عربية، العدد 43، أيلول، 1985.

- عبد العال، سيد : الانقلابات العسكرية في سورية 1949-1954، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007.
- عبد المنعم، أحمد فارس : الاتحاد السوفييتي والصراع العربي الإسرائيلي، مجلة شؤون عربية، عدد27، أيار، 1983، تونس.
- العسلي، بسام : بطرس الأكبر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980.
- العشي، محمد سهيل: فجر الاستقلال في سورية، دار النفائس، بيروت، ط1998،1.
- عطية الله، أحمد : القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط3، 1968.
- العظم، خالد: المرجع السابق، مذكرات خالد العظم، ج2.
- علاف،فوزي : لمحات تحركنا السياسي على الصعيدين العربي والدولي، وزارة الإعلام الوكالة العربية السورية للأنباء قسم الدراسات 1980.
- العلي، أحمد إبراهيم العلي : الأطماع الصهيونية في المياه اللبنانية، دار صادر، بيروت، 1993.
- علي زرقة، محمد: قضية لواء الاسكندرونة "وثائق وشروح "، ج2، دار العروبة، بيروت، 1994.
- العلي , محمد إبراهيم : حياتي والإعدام , بلا.ن، دمشق،ج3، ط1، 2004.
- عواد، عبد المجيد :العلاقات العربية الروسية في العصر الحديث،دار بيسان، عمان، الأردن، 2008.
- العويد , محمود , النزاعات العربية- العربية : من الرابح؟، دار بيسان، الاردن،1995.
- العياشي، غالب: الإيضاحات السياسية، مطابع الأشقر، بيروت، 1955, ص
- غبيب، شارل زور : سياسة الكبار في البحر الأبيض لمتوسط، ترجمة: خضر خضر، سلسلة آفاق دولية (1)، توزيع جروس برس، د. ت، بيروت.
- غسان سلامة وآخرون، السياسة الأمريكية والعرب، سلسلة كتب المستقبل العربي 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985 م.
- الغمري، مكارم : مؤثرات عربية وإسلامية في الأدب الروسي، عالم المعرفة، القاهرة، 1990م.
- فلاديمير، كيسليف : نظرة سوفييتية إلى القضية الفلسطينية، ترجمة عبد الرحمن الحسيني، دار ابن خلدون، بيروت، ط1978،1.

- فنصة، نذير: أيام حسني الزعيم 137 يوما هزت سورية، دار الآفاق الجديدة ،بيروت، 1983م.
- قاسمية، خيرية : قضايا عالمية معاصرة، مطبوعات جامعة دمشق، 1993م.
- قريو، يعقوب : الانقياد، دار عشتروت للنشر، دمشق، ط1996،1.
- قلعجي، قدري : تجربة عربي بالحزب الشيوعي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط6، 1980م.
- القيادة العامة للجيش والفوات المسلحة،مشكلة المياه في المنطقة وانعكاساتها، مطابع الادرة السياسية، دمشق، 2000.
- كتن، شكري : العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وآفاقها، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 53، دبي، 1944.
- كروم، حسين : عروبة مصر قبل عبد الناصر (1942 1952م)، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984.
- كيسيليف، فلاديمير : نظرة سوفييتية إلى القضية الفلسطينية، ترجمة عبد الرحمن الخميسي، دار ابن خلدون، بيروت، ط1، 1978.
- الكيالي،عبد الوهاب : الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ببيروت، المجلد3، ط1، 1983، ،
- الكيلاني، راشد : مذكرات وأحداث، حقوق النشر محفوظة للمؤلف، دمشق، ط1997،2.
- لوتسكي ، فلاديمير : الحرب الوطنية التحررية في سورية 1925-1927، صفحة مشرقة من النضال العربي ضد الإمبريالية الفرنسية، ترجمة محمد دياب، الفارابي، بيروت، ط1987،1.
- لونزوسكي، جورج : البترول والدولة في الشرق الأوسط، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ، ترجمة : ابراهيم عبد الستار، بيروت، 1971م.
- مانغولد، بيتر : تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط، ترجمة: أديب شيش، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1958.
- مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، دار الفتح للطباعة والنشر، ترجمة، تحقيق: مروان خير، بيروت، ب.ت.

- محمد علي، علي : نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية،الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت.
- مخيمر، سامر وحجازي خالد :أزمة المياه في المنطقة العربية،عالم المعرفة، الكويت، 1996.
- المدني , سليمان : خفايا وأسرار 8 آذار، الإصدارات الشخصية، سورية، 2002.
- مرقص، اليأس . محمد علي الزرقا : صفحات مجهولة من تاريخ الحزب الشيوعي السوري، دار الدراسات العربية، مصر، 1960 م.
- مرقص، إلياس : تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي، دار الطليعة، بيروت، 1964.
- المعلم، وليد:،سورية 1916–1946، دار طلاس للنشر، دمشق، ط1، 1988.
- المعلم، وليد : سورية 1918–1958، التحدي والمواجهة، مطبعة عكرمة، دمشق، ط1985،1م
- مقلد،إسماعيل صبري : البحر الأبيض المتوسط في الإستراتيجية الدولة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1977
- مقلد، إسماعيل صبري : الصراع الأمريكي- السوفييتي حول الشرق الأوسط (منشورات ذات السلاسل)، الكويت، 1986.
- مقلد، إسماعيل صبري: العلاقات السياسية الدولية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1991،1.
- مكلورين،ر.د : مغيث الدين، محمد : واجنر، ابراهام.ر : صياغة السياسة الخارجية في الشرق الأوسط، حركة التحرير الوطني الفلسطيني، مكتب الدراسات،1986 م.
- ممدوح محمود منصور , الصراع الأمريكي -– السوفييتي في الشرق الأوسط، مدبولي، القاهرة، 1990.
- منافيخي،عدنان : هؤلاء حكموا سورية، دار الانوار، سورية، دمشق، 2007.
- المنجد في اللغة والأعلام، الطبعة 33، منشورات دار المشرق، بيروت، 1992م.
- منصور،ممدوح محمود : الصراع الأمريكي -– السوفييتي في الشرق الأوسط، مدبولي، القاهرة، 1990.
- مهنا، محمد نصر: مشكلة المياه فى الوطن العربى احتمالات الصراع والتسوية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995.

- مؤسسة الدراسات الفلسطينية : حرب فلسطين1947 1948:الرواية الصهيونية الرسمية، ترجمها عن العبرية أحمد خليفة، بيروت، 1986.
- الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثاني +الخامس، الطبعة الأولى، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1984.
- الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثاني +الخامس، الطبعة الأولى، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1990.
- الموعد، حمد سعيد :حرب المياه في الشرق الأوسط , دار كنعان للدراسات والنشر , دمشق , 1990.
- ناتنج، أنتوني : ناصر، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1985.
- نداف،عماد: خالد بكداش يتحدث، دار الطليعة، دمشق، 1993.
- نضال الاتحاد السوفييتي من أجل السلام والأمن، أكاديمية العلوم السوفييتية، هيئة تحرير العلوم الاجتماعية والعصر، موسكو، 1984.
- نضال البعث، 1961– 1966، دار الطليعة، دمشق، 1971.
- نضال البعث ج1، 1943 1949، دار الطليعة، دمشق، 1976
- نضال البعث , ج2 , 1949– 1954، دار الطليعة، دمشق، 1976.
- نضال البعث، ج3، 1954–1958، دار الطليعة، دمشق، 1976.
- هـ. توري، جوردون: السياسة السورية والعسكريون، ترجمة محمود فلاحة،،ط2 دار الجماهير، بيروت، 1969.
- هانتر ،أ.هـ. : التورط السوفييتي في المشرق العربي، ترجمة مروان خير، انترناشنال سنتر، لبنان، ط1، 1971.
- الهزايمة، محمد عوض : قضايا دولية، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، عمان، ط1، 2005.
- هيلر، مارك : التوازن العسكري في الشرق الأوس ط، ترجمة نبيه الجزائري، دار الجليل للطباعة والنشر،عمان، ط1، 1984.
- الهندي، إحسان : كفاح الشعب العربي السوري (1908– 1948)، مطبعة الداوودي، دمشق 1962.
- الهور، منير : الموسى، طارق : مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1947–1985، دار الجليل للنشر، عمان، 1986.

- هيكل، محمد حسنيين :حرب الثلاثين سنة – الانفجار1967، دار الشروق، 1990م.
- هيكل، محمد حسنين: كلام في السياسة، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، ط7، 2002

المصادر الانكليزية:.

Benny Morris, 1948: A History of the First Arab–Israeli War, Yale University Press, 2009.

P. Marantz &B. steinberg ,Superpower Involvement in the Middle Eat : Dynamics of foreign policy West view Press,Boulder & London ,1985.

Rami Ginat ,The Soviet Union and Egypt, 1954–1970 , Routledge (31 Dec 1994)

الملاحق

الملحق رقم " ١ " مأخوذ من الموقع الالكتروني

WWW.Kenanaonline.com

كندا
الولايات المتحدة
المحيط الأطلسي
المحيط الهادي
البرازيل
الأرجنتين
الاتحاد السوفيتي
الصين
الهند
المحيط الهندي
استراليا
نيوزيلندة
اليابان
مقياس الرسم ١ : ١٠٠٠٠٠٠٠٠

الملحق رقم « ٢ »

ولكن الحكومة السورية رفضت الاعتراف بضم السنجق إلى تركيا ، التي ساعدتها فرنسا وانكلترا ، فاحتجت على هذه الصفقة الاستعمارية . لكن الدول لم تعر احتجاجها أي اهتمام .

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية ، لم تف تركيا بالتعهدات التي أخذتها على عاتقها ، والتي من أجلها منحت سنجق اسكندرونه ، فلم تكتفِ بعدم مساعدة فرنسا وانكلترا ، بل عقدت مع ألمانية الهتلرية معاهدة صداقة ، وساعدت الهتلريين في حربهم العدوانية .

وفي سنة ١٩٤٤ ، حصلت سوريا ولبنان على استقلالهما ، وأقامتا علاقات ديبلوماسية مع عدد من الدول . ولكن تركيا ، وهي أقرب جارة إليهما ، لم تكن قط مستعجلة لاقامة علاقات ديبلوماسية معهما ، فقد كانت تريد قبل كل شيء ، أن تعترفا بضم اسكندرونه إلى تركيا .

إن سوريا حين كانت تحت الانتداب الفرنسي ، لم تعترف لتركيا بأي حق في الاسكندرونه ، فليس من المعقول أن تعترف بذلك الآن ، بعد أن أصبحت دولة مستقلة» .

ولم تعترف تركيا باستقلال سوريا ولبنان ، إلا في آذار سنة ١٩٤٦ ، ولم يلاقِ هذا الاعتراف ارتياحاً ما في الصحف السورية ، لأن المطلب الرئيسي لسوريا ، وهو رجوع السنجق لم يتحقق .

وفي كانون الثاني سنة ١٩٤٧ ـ أذاعت وكالة رويتر أن الحكومة السورية أعلنت لممثلي انكلترا رغبتها في رفع خلافها مع تركيا حول سنجق اسكندرون إلى مؤسسة دولية ذات صلاحية .

إن قضية اسكندرون تبين موقف تركيا الحقيقي من الدول العربية . فتركيا في محاولتها تحقيق مشروع «الكتلة الشرقية» ووضع الدول العربية تحت اشرافها ، تبدي للعرب الحب والصداقة ، وهي تعلن استعدادها لتأييد الدول العربية عندما لايكلفها ذلك شيئاً ، ولكنها ترفض بشدة أن تعيد إلى سوريا المنطقة التي تعود إلى العرب حقوقياً ، والتي حصل عليها الأتراك بطريقة كيفية .

وفي حين نرى تشكوسلوفاكيا ، والنمسا ، والحبشة ، وألبانيا ، ومنشوريا ، والصين ، وقد تخلصت منذ أمد طويل بعد انتهاء هذه الحرب العالمية من جميع المحتلين ، لايزال الأتراك يحتفظون بسيطرتهم على اسكندرونه . وفوق ذلك فقد أذيع مؤخراً أن الأميركان قرروا انشاء قاعدة بحرية لهم على البحر المتوسط على الشواطئ التركية . وقد

* زرمقة ، محمد حلمي قضية لواء الاسكندرونة وثائق وشروح ، ج2 ، دار العروبة ، بيروت ١٩٩٤ .

زارت إحدى البعثات الأميركية البحرية اسكندرونه . ويتساءلون الآن ، عما إذا كان **الاختيار قد وقع على الاسكندرونه لتنشأ فيها القاعدة الأميركية .**

إن الأوساط التقدمية في العالم أجمع مقتنعة بأن لسوريا جميع الحقوق في اسكندرونه ، وأن الظلم الذي اقترف في الفترة المضطربة ماقبل الحرب يجب اصلاحه ، وأن الأراضي السورية التي استولت عليها تركيا يجب أن تعاد إلى السوريين أصحابها الشرعيين .

إن هذا التدبير ضروري لتنظيم العلاقات بين تركيا وسوريا ، وتمليه أيضاً ضرورات السلم والأمن في الشرق الأدنى .



مع المجاهد سليم قبوس عام ١٩٣٦ وعلى يمينه المناضل اللوائي العنيد المرحوم رمضان نجيب ، ولا أملك له غير هذه الصورة .

بيان الاتحاد السوفياتي عن قضية لواء الاسكندرونة من الوجهة السياسية

أذاعه مكتب الأنباء السوفياتي بدمشق في ٧ أيلول ١٩٤٧ (تاس)

إن قضية لواء الاسكندرونة ، هي إحدى مشاكل مابعد الحرب ، أي حرب ١٩٣٩ ـ ١٩٤٦ المهمة ، التي تنتظر حتى الآن حلاً لها . وهي من بعض النواحي حجر عثرة في طريق العلاقات بين سوريا وتركيا . فلنذكر باختصار تاريخ القضية .

إن اسكندرونة مدينة سورية ، واقعة على شاطئ خليج عميق ، وهي تؤلف أحسن مرفأ طبيعي في القسم الشرقي من البحر المتوسط .

وقد فكر الألمان قبل الحرب الكبرى الماضية بانشاء قاعدة حربية ومرفأ من الدرجة الأولى في هذه المدينة . وبعد انتهاء الحرب وضعت هذه المدينة كباقي البلاد السورية تحت الانتداب الفرنسي .

وقد اعتمدت فرنسا على وجود أقلية تركية في سنجق الاسكندرونة ، فأنشأت لها نظام استقلال ذاتي . ثم اعترفت باللغة التركية كلغة رسمية على قدم المساواة مع اللغة العربية ، لغة الأكثرية الساحقة من سكان اللواء . وأنشأت مدارس كانت اللغة التركية فيها لغة التدريس . ووعدت فرنسا تركيا بالسماح لها باستعمال مرفأ الاسكندرونة لمرور بضائعها المستوردة والمصدرة .

وكان الفرنسيون يفكرون ، كما فكر الألمان ، بإنشاء مرفأ كبير في هذه المدينة . غير أنهم لم ينفذوا هذا المشروع لأسباب عديدة .

وفي خلال خمسة عشر عاماً ، لم تتقدم تركيا بأي مطلب في لواء الاسكندرون ، ولكنها في عام ١٩٣٦ ، اغتنمت فرصة الحالة الدولية المضطربة التي نشأت قبيل الحرب العالمية الثانية ، فباشرت الاستعداد لضم اللواء إليها .

ومما أثار شهوة الأوساط الاستعمارية التركية ، تلك الاعتداءات التي قامت بها الدولة الفاشستية : ألمانيا ، وإيطاليا ، واليابان ، وظلت بغير عقاب ، كاستيلائها على الحبشة ، ومنشوريا ، وتدخلها في الصين ، واسبانيا . ولكن تركيا كانت تنقصها القوة لخوض غمار الحرب ، ففضلت اللجوء إلى الطرق الديبلوماسية .

وفي سنة ١٩٣٦ ، وقعت المعاهدة السورية ـ الفرنسية . وتعهدت فرنسا بمقتضى هذه المعاهدة ، بالغاء الانتداب في خلال ثلاث سنوات ، وباعلان استقلال سوريا .

وقد كان سبباً مباشراً تذرعت به تركيا لاعلان مطامعها في سنجق الاسكندرونة ،

مدَّعية أن حقوق السكان الأتراك فيه وسلامتهم ، لن تكون مؤمَّنة في سوريا المستقلة .

ولهذا السبب ، راحت الصحف التركية تلح بوجوب إلحاق السنجق بتركيا ، ولكن الديبلوماسية التركية لم تجرؤ في بادئ الأمر على اعلان مطالبها بصراحة ، لأنها كانت تدرك أن هذه الطريقة لم يكن لها أي حظ في النجاح ، ولذلك طالبت بفصل السنجق عن سوريا ، وبإعلانه دولة مستقلة . ولكن هذه المناورة لم تخفَ على أحد ، وقد رفضت بقوة .

عندئذٍ لجأ الديبلوماسيون الأتراك إلى خطة أخرى ، أكثر اتساعاً ، فاقترحوا انشاء اتحاد يتألف من ثلاث دول : سوريا ولبنان والسنجق ، على أن تحتفظ كل دولة منها بالاستقلال الكامل فيما يتعلق بسياستها الداخلية . أما السياسة الخارجية فيقررها الاتحاد باجماع أعضائه .

وكان الأتراك يفكرون بأنهم سيمثلون السنجق في هيئات الاتحاد ، ويأملون بهذه الطريقة وضع السياسة الخارجية لسوريا ولبنان في كنف تركيا . وتحت اشراف الأتراك . ولكن هذا المشروع قد رُدَّ أيضاً .

ومع ذلك فإن جهود الأتراك لم تذهب عبثاً . وإذا كانت مطالبهم لم تستجب بأجمعها ، فإنهم قد نجحوا في الحصول على امتيازات هامة . ففي عام ١٩٣٧ ، رضيت فرنسا بمنح لواء الاسكندرونة دستوراً خاصاً ضمنته فرنسا وتركيا معاً . وهكذا أصبحت سلامة السنجق وأمنه مضمونين من قبل هاتين الدولتين .

ولكن هذا القرار الذي صدقته عصبة الأمم ، أثار في سوريا احتجاجات واسعة ، **وقد رفض المجلس النيابي السوري الاعتراف به** ، وعقدت اجتماعات ، وجرت تظاهرات في جميع أنحاء البلاد تحت شعار : الدفاع عن اسكندرون السورية . وكان السوريون يقولون بحق : إن الأتراك لايؤلفون أكثر من ٤٠ بالمائة من السكان ، بينما العرب يؤلفون ٥٠ بالمائة ، ولو حذفنا بعض المناطق التي ألحقت بالسنجق ، والتي يقطنها الأتراك فقط ، إذاً لكان العرب يؤلفون الأكثرية الساحقة من سكان السنجق . وكان السوريون يقولون أن الأتراك في السنجق هم في الأغلب ملاكون كبار ، في حين أن العرب هم من الفلاحين ، وإن رخاء هذا القطر الزراعي يستند إلى كد العرب وعملهم ، لأنهم يملكون ٤٢ بالمائة من مجموع الأراضي الزراعية ، ويبلغ ماينتجونه ٦٧ بالمائة ، بينما يملك الأتراك ٤٧ بالمائة من الأرض الزراعية ، ولاينتجون إلا ٢٥ بالمائة من مجموع الانتاج الزراعي .

وفي جملة الحجج التي ألح عليها السوريون ، العلاقات الاقتصادية القديمة التي تربط السنجق بباقي المناطق السورية الجنوبية ، وكون اسكندرونة المرفأ الوحيد لولاية حلب ،

وإذا خسرت سوريا هذا المرفأ ، فإن القسم الشمالي منها يصبح بلا منفذ على البحر المتوسط ، بينما تملك تركيا عدداً من المرافئ على هذا البحر . وقد أعطى السوريون التأكيدات إن حقوق الأقلية التركية وسلامتها في السنجق سوف تكون مؤمنة تماماً في دولة سوريا المستقلة الديمقراطية ، وكانوا يذكرون في الوقت نفسه بأن في السنجق ٣٠٠٠٠ لاجئ أرمني هربوا من الظلم التركي ، وهم في سوريا يتمتعون بجميع الحقوق التي يتمتع بها باقي المواطنين على قدم المساواة ، فإذا وضعت تركيا يدها على السنجق ، برز الخطر على حقوق الأرمن وسلامتهم .

وبالرغم من صحة أساس جميع هذه الأدلة ، فإن صوت سوريا لم يسمع . ففي ذلك الوقت **كان الاستعماريون الانكليز والفرنسيون يستعدون للحرب العالمية الثانية ، ويريدون تأمين مساعدة تركيا لهم ، وكانوا مستعدين لدفع ثمن هذه المساعدة على حساب الشعب السوري** ، فسمحوا للأتراك بأحداث اضطرابات في السنجق «سنة ١٩٣٨» وادخال جنودهم إليه بهذه الحجة .

وعندما احتلت الجنود التركية السنجق ، استطاع الأتراك تزييف الانتخابات للمجلس النيابي في الاسكندرونه ، والحصول على أكثرية تركية «بالرغم من أن أكثرية سكان السنجق عربية ، وقد صوتت ضد فصل السنجق عن سوريا» .

وبعد أن سيطر الأتراك على مجلس السنجق النيابي ، أعلنوا سنجق الاسكندرونه دولة مستقلة اسمها «هاتاي» ، ونشروا في هذا القطر التشريع ، والنقد ، والنشيد الوطني التركي ، والعلم التركي ، وألغوا الحدود الجمركية بين هذه «الدولة» وتركيا ، وأنشأوا عوضاً عنها حواجز جمركية بين «هاتاي» وسوريا ، وفي الواقع ألحق السنجق منذ ذلك الوقت بتركيا .

لم يبقَ بعد ذلك إلا القيام بخطوة واحدة ، ليتم كل شيء ، وهي التكريس الرسمي للسيطرة التركية على السنجق .

ففي سنة ١٩٣٩ عقدت تركيا اتفاقاً مع انكلترا ينص على المساعدة المتبادلة بينهما ، وفي ٢٣ حزيران ١٩٣٩ عقدت اتفاقاً مماثلاً مع فرنسا ، وأخذت على عاتقها مساعدة انكلترا وفرنسا في حالة نشوب حرب في منطقة البحر المتوسط . ولكن **الشعب السوري هو الذي دفع ثمن هذين الاتفاقين** . فلقد تعهدت فرنسا مقابل ذلك ، بأن تسحب قواتها من السنجق وتسلمه بكامله إلى تركيا .

وهكذا فصلت الاسكندرونه عن سوريا بالرغم من إرادة أكثرية سكانه ، نتيجة لمناورات المصالح الاستعمارية النهمة قبيل الحرب العالمية الثانية .

بلاغات اللجنة الدولية المهمة وبرقياتها

١ بلاغ رقم ٦ في ١١ أيار (مايو) ١٩٣٨

٢ بلاغ رقم ١٤ في ٩ حزيران (يونيو) ١٩٣٨

٣ برقية للعصبة في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٣٨

٤ بلاغ رقم ٢٠ في ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٣٨

٥ برقية للعصبة في ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٣٨

٦ بلاغ رقم ٢١ في ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٣٨

النصوص المهمة من بلاغات اللجنة الدولية نشرتها الصحف جميعاً في تواريخ صدورها .

اما تقريرها الاخير والاهم فلا بد من ان ينشر بشكل مستقل لاهميته وخطورة ما جاء فيه من اتهامات صريحة .

بلاغ رقم ٦ في ١١ ايار مايو ١٩٣٨

إلى مندوبي اللجنة

زائرو أقلام التسجيل :

لقد اتصل باللجنة إن بعض رؤساء أقلام الانتخابات قد قبلوا زيارة سلطات رسمية محلية وقنصلية ، بقصد السؤال ـ بصورة خاصة ـ عن أمور تتعلق بالاجراءات الانتخابية ، أو بتغيير النظام ، وقد قبل ـ فضلاً عن ذلك ـ بعض رؤساء الأقلام ، زيارة ممثلي الجماعات

الملحق رقم « ٣ »

مرسوم رقم ١٣١٤

بموجب المرسوم رقم ١٣١٤ تاريخ ٢١/١١/٩٤٥
عد ذا نفع عام وصفة مستعجلة يوجب تطبيق المادة العاشرة من القرار المؤرخ في ٢٥/٣/٩٢٦ ورقم ١٦١ على الاعمال المدرجة في المصور المربوط ذي الرقم ٦٥/١٨١٧ ـ ب المتعلقة باستملاك العقارات اللازمة لتوسيع جادة المفوضية الروسية في محلة العفيف بدمشق

* الجريدة الرسمية

الملحق رقم «٤»

الجمارك

قرار عدد ٢٧٣١

ان المفوض السامي بالوكالة للجمهورية الفرنسوية .

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسوية الصادرين بتاريخ ٢٣ ت٢ ١٩٢٠ و٣ ايلول ١٩٢٦

وبناء على القرار عدد ٢٦٣٣ الصادر في ٢ تموز ١٩٢٩ بتعيين المسيو تيترو مفوضاً سامياً بالوكالة .

وبناء على القرار عدد ٢٩٦ الصادر بتاريخ ١٥ ايار ١٩٢٦ بزيادة الرسم الجركي في التعرفة الكبرى المطابقة على البضائع التي اصلها من بلدان غير داخلة في جمعية الامم .

وبناء على القرار عدد ٢٣١٦ الصادر في ١٠ ك٢ سنة ١٩٢٩ بتحديد رسوم الجمرك النوعية المطبقة على الواردات من انواع الكاز والبنزين والمازوت .

وبناء على اقتراح امين السر العام بالوكالة

قرر ما يأتي

المادة الاولى — شذوذاً عن احكام المادة ٥ من القرار عدد ٢٩٦ الصادر في ١٥ ايار ١٩٢٦ لا يستوفى عن البضائع التي اصلها من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية عند استيرادها الى بلدان الشرق المشمولة بالانتداب الفرنساوي الا رسوم التعريفة العادية بدلا من رسوم التعريفة الكبرى اذا اثبت ضمن الشروط المذكورة في المادة الثانية ان هذه البضائع مرسلة الى تجار في البلاد المشمولة بالانتداب الفرنساوي مقابل حاصلات صدرها هؤلاء التجار الى اراضي اتحاد الجمهوريات المذكورة .

المادة الثانية — ان الشروط الواجب تتميمها للاستفادة من احكام المادة الاولى هي التالية :

١) يجب ان تنظم بوليسة الشحن بالبضائع الروسية المستوردة لامر التاجر الذي اجرى سابقاً تصدير حاصلاته الى بلدان الاتحاد الروسي .

٢) يجب اقامة البرهان لدى دائرة الجمارك على انه قد صدرت سابقاً لبلدان الاتحاد الروسي حاصلات اصلها من الدول المشمولة بالانتداب الفرنساوي او آتية منها .

يقام هذا البرهان بابراز نسخة ثانية من بيان التصدير محتوية على شهادات متعلقة بمعاينة البضاعة وتحقق خروجها من قبل الجمرك ويعطى الجمرك هذه النسخة الثانية الى التاجر مصدر البضاعة بناء على طلبه .

٣) يجب ان تقدم لدائرة الجمارك جميع الاوراق والمراسلات التي تثبت انه دفعت قيمة البضاعة المصدرة سابقاً الى بلاد الاتحاد الروسي عيناً وان استيراد الحاصلات السوفيتية هو بمثابة تسديد لثمن كامل البضاعة او جزء منها .

المادة الثالثة — يجوز ان تستفيد من احكام المادة ١ جميع البضائع من اي نوع كانت التي اصلها من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ما عدا اصناف الكاز والبنزين والمازوت التي تبقى في جميع الاحوال خاضعة لرسوم التعريفة العمومية المحددة في ملحق القرار عدد ٢٣١٦ الصادر في ١١ ك٢ ١٩٢٩

المادة الرابعة — امين السر العام ومفتش الجمارك العام مكلفان كل فيما يعنيه بتنفيذ هذا القرار الذي يطبق على البضائع السوفيتية الاصل المقدم بها بيانات جمركية تسجل ابتداء من اول ايلول ١٩٢٩

بيروت في ٦ اب ١٩٢٩

الامضاء : تيترو

قرار عدد ٢٧٣٣

ان المفوض السامي بالوكالة للجمهورية الفرنسوية

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسوية الصادرين بتاريخ ٢٣ ت٢ سنة ١٩٢٠ و٣ ايلول ١٩٢٦

وبناء على القرار عدد ٢٦٣٣ الصادر في ٢ تموز ١٩٢٩ بتعيين المسيو تيترو مفوضاً سامياً بالوكالة

وبناء على القرار عدد ٨٤٤ الصادر في ١٠ ايار سنة ١٩٢١

وبناء على القرار عدد ١٩٤٤ الصادر في ٦ ايار ١٩٢٣

وبناء على القرار عدد ١٦٤٣ الصادر في ٢ ت١ سنة ١٩٢٧ بمنع تصدير جميع انواع الخشب الى خارج اراضي الدول المشمولة بالانتداب ومنع اعادة تصديرها .

وبعد اخذ رأي الدول التي وافقت على ذلك

وبناء على اقتراح امين السر العام .

الملحق رقم « ٤ »

اقرر ما يأتي :

المادة الاولى — يجوز اعطاء رخص شاذة عن منع تصدير انواع الخشب واعادة تصديرها المنصوص عنها في القرار عدد ١٦٤٣ الصادر في ٢ ت٢ سنة ١٩٢٧ اذا كانت تلك الرخص تتعلق بخشب السنديان الابيض والاخضر المعاد تصديره بعد شغله بشرط ان يكون الشغل اليدوي الوطني فيه بنسبة ٤٦ بالمائة على الاقل من مجموع قيمة الشيء المصنوع .

المادة الثانية — تمنح الرخص بالشذوذ المذكورة اعلاه دائرة الجمارك بناء على ترخيص يعطيه المفوض السامي بعد استشارة الدولة صاحبة الشأن .

المادة الثالثة — امين السر العام ومندوبو المفوض السامي لدى الدول والمفتش العام للجمارك مكلفون كل فيما يعنيه تنفيذ هذا القرار .

بيروت في ٩ آب سنة ١٩٢٩

الامضاء : د. تيترو

المعارف

تصحيح عدد ٢٥٥

الامر الاداري عدد ١٦٢٢ الصادر في ١٠ حزيران ١٩٢٩

المادة الاولى — بدلا من :

« منحت الرخصة المنصوص عنها في القرار عدد ٢٦٧٩ الصادر في ٢٠ حزيران ١٩٢٤ للآنسة طراد اميلي فارس لفتح وادارة مدرسة خصوصية للبنات في حي الاشرفية في بيروت »

يجب ان يقرأ :

منحت الرخصة المنصوص عنها في القرار عدد ٢٦٧٩ الصادر في ٢٠ حزيران ١٩٢٤ للآنسة طراد اميلي فارس لفتح وادارة مدرسة مختلطة مع حديقة للاطفال في حي الاشرفية في بيروت.

بيروت في ٣٠ تموز ١٩٢٩

المفوض السامي بالوكالة

الامضاء : تيترو

الملحق رقم " ٥ "

قرار عدد ١٨٧ — L. R.

صادر بتاريخ ١١ ك١ سنة ١٩٣٣

بوضع نظام للمبادلات التجارية بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ودول الشرق المشمولة بالانتداب الفرنساوي

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنساوية

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنساوية الصادرين بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠ و١٦ تموز ١٩٣٣

وبناء على القرار عدد ٢٩٦ الصادر في ١٥ ايار سنة ١٩٢٦ بتعيين تعريفة الرسوم الجركية الواجب تطبيقها على البضائع التي اصلها من بلدان ليست داخلة في جمعية الامم .

وبناء على القرار عدد ٢٧٣١ الصادر في ٦ اب سنة ١٩٢٩ بمنح البضائع التي اصلها من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية حق الاستفادة ضمن بعض الشروط من التعريفة العادية .

ونظراً للفائدة التي تنجم عن تحسين شروط التبادل التجاري بين الدول المشمولة بالانتداب واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

قرر ما يأتي :

المادة الاولى — شذوذاً عن احكام المادة ٥ من القرار عدد ٢٩٦ الصادر في ١٥ ايار ١٩٢٦ لا تدفع البضائع التي اصلها من من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عند استيرادها الى دول الشرق المشمولة بالانتداب الفرنساوي الا رسوم التعريفة العادية بدلاً من رسوم التعريفة الكبرى وذلك اذا ثبت وفقاً للشروط المبينة صراحة في المادة ٣ ان هذه البضائع قد شحنت لتجار في الدول المشمولة بالانتداب مقابل قيمة حاصلات صدرها هؤلاء ا[illegible] اراضي الاتحاد .

غير انه اعتباراً لما ينجم من الاعباء لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من عدم تساوي شروط النقل البحري للبضائع بين كلا البلدين يجوز ان تتجاوز الصادرات السوفياتية الى سوريا ولبنان ٢٠ بالماية كمية الصادرات اللبنانية السورية الى اراضي الاتحاد .

المادة الثانية — شذوذاً عن احكام المادة ٨ من القرار عدد ٢٩٦ الصادر في ١٥ ايار ١٩٢٦ تشمل الاعفاآت الممنوحة لاي سبب كان في التعريفة العادية لبعض البضائع المستوردة وفقاً للانظمة النافذة البضائع التي اصلها من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عندما تكون هذه البضائع مستوردة ضمن الشروط والقيود المنصوص عنها صراحة في المادة ١ وفي المادة ٣ من هذا القرار .

المادة الثالثة — للاستفادة من احكام هذا القرار يجب على مستوردي البضائع السوفياتية ان يثبتوا لادارة الجمارك انهم قد شحنوا قبل ذلك لاراضي الاتحاد حاصلات اصلها من الدول المشمولة بالانتداب الفرنساوي وهذا الاثبات يقوم :

١ — بابراز نسخة ثانية من تصريح التصدير ممهور بشهادات المعاينة والتدقيق وشهادة بخروج البضائع من الجمرك. تعطى نسخة التصريح الثانية للمصدر بناء على طلبه ويجري تدقيق تصريحات التصدير اولاً فأولاً عند استيراد البضائع السوفياتية مضافاً اليها المعدل المئوي الذي ورد ذكره في الفقرة الثانية من المادة ١ اعلاه .

٢ — بابراز نسخة عن بوليصة الشحن عليها شهادة من وكيل شركة الملاحة تثبت ان البضاعة قد شحنت لاراضي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

المادة الرابعة — يمسك حساب جار في دائرة الشؤون الاقتصادية في المفوضية العليا بصادرات كلا البلدين بناء على القوائم التي تضـ[illegible] وتقدمها دائرة الجمارك في اوقات معينة .

المادة الخامسة – يمكن ان يمنح حق الاستفادة من احكام المادتين ١ و٢ لجميع انواع البضائع التي اصلها من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

المادة السادسة – الغي القرار عدد ٢٧٣١ الصادر بتاريخ ٦ اب ١٩٢٩ .

المادة السابعة – امين السر العام ومستشار الشؤون الاقتصادية ومفتش الجمارك العام مكلفون كل فيما يعنيه تنفيذ هذا القرار الذي يطبق ابتداء من اول كانون الاول ١٩٣٣

بيروت في ١١ ك١ سنة ١٩٣٣

المفوض السامي

الامضاء : د. دي مارتيل

قرار عدد ١٨٩ – L. R.

صادر في ١٢ كانون الاول سنة ١٩٣٣

بتتميم القرار عدد ١٧٤ – L. R. تاريخ ١٢ ك١ سنة ١٩٣٢ الذي عدلت بموجبه تعريفة الرسوم الجمركية المطبقة على الاقمشة والاشياء المصنوعة من الحرير الطبيعي والاصطناعي

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسوية

بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية الصادرين في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠ و١٦ تموز ١٩٣٣

وبناء على القرار عدد ١٧٤ – L. R. تاريخ ١٢ ك١ سنة ١٩٣٢ بتعديل تعريفة الرسوم الجمركية المطبقة على الاقمشة والاشياء المصنوعة من الحرير الطبيعي والاصطناعي .

قرر ما يأتي :

المادة الاولى – ان اقمشة الحرير الطبيعي واقمشة الحرير الاصطناعي من الانواع المذكورة في رقمي التعريفة الجمركية ٢٢٧ و٢٣٥ والمبينة في الملحق رقم ١ من القرار عدد ١٧٤ – L. R. تاريخ ١٢ كانون الاول ١٩٣٢ عندما تكون مصنوعة بجملتها او بجزء منها من خيوط مصبوغة بالوان مختلفة تطبق عليها تعريفة الاقمشة المصنوعة من الانواع المقابلة لها .

المادة الثانية – تتمم على الصورة التالية فيما يختص بالاقمشة الصفيقة والاقمشة الرفايع تعريفة الاقمشة من الحرير الاصطناعي الصافي المذكور في الرقم ٢٣٥ من تعريفة الجمارك والمبينة في الملحق ١ من القرار عدد ١٧٤ – L. R. تاريخ ١٢ كانون الاول سنة ١٩٣٢ :

الاقمشة الصفيقة والاقمشة الرفائع (بوبلين – موسلين – غرينادين – فوال – شاش – ايتامين الخ...) التي تزن المتر المربع منها ... (والباقي بدون تغيير) .

المادة الثالثة – امين السر العام ومفتش الجمارك العام مكلفان كل فيما يعنيه تنفيذ هذا القرار .

بيروت في ١٢ ك١ سنة ١٩٣٣

المفوض السامي

الامضاء : د. دي مارتيل

تصحيح عدد ١٠ – L. R.

للقرار عدد ٢٩ – L. R. تاريخ ١٦ اذار ١٩٣٣

المتعلق بوضع نظام لاعطاء رخص بالشذوذ عن منع الاستيراد او التصدير

المادة الاولى – سادساً : شذوذاً عن المنع المتعلق بامور صحية – الصحة والهيجان – (المخدرات)

بدلاً من : من قبل مستشار المفوضية العليا في الشؤون الادارية بعد اخذ رأي مدير دائرة الصحة في المفوضية العليا .

يجب ان يوضع : من قبل مستشار المفوضية العليا في الشؤون الاقتصادية بعد اخذ رأي مدير دائرة الصحة في المفوضية العليا .

بيروت في ١٨ كانون الاول ١٩٣٣

المفوض السامي

الامضاء : د. دي مارتيل

« الملحق رقم « ٦ »

المراسيم

مرسوم رقم ٣٤٣٦

ان رئيس الجمهورية

بناء على المادة ١٣ من المرسوم التشريعي رقم ٥٨ تاريخ ٢٥/٨/٩٥٢

المتضمن ملاك وزارة الخارجية .

وعلى اقتراح وزير الخارجية وقرار مجلس الوزراء رقم ٨٧٦ تاريخ ٦/١١/١٩٥٥

يرسم مايلي :

١ ـ ترفع درجة التمثيل السياسي المتبادل بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والجمهورية السورية الى درجة سفارة .

٢ ـ تصبح المفوضية السورية في موسكو سفارة .

٣ ـ ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذ احكامه .

دمشق في ٦/١١/١٩٥٥

شكري القوتلي

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية

سعيد الغزي

الملحق رقم ((٧))

قانون رقم ١٦٩
تاريخ ١٩٥٦/١/٢١

تصديق الاتفاق التجاري بين حكومة الجمهورية السورية

وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

اقر مجلس النواب واصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي :

المادة ١

يصدق الاتفاق التجاري والقائمتان الملحقتان المرفقة صورة عنها الجاري بين حكومة الجمهورية السورية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الموقع في دمشق بين ممثلي الحكومتين بتاريخ ١٩٥٥/١١/١٦

المادة ٢

وزراء الدولة مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

دمشق في ١٩٥٦/١/٢١

شكري القوتلي
صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية
سعيد الغزي

وزير دولة
حسن الاطرش

وزير العدل
منير العجلاني

وزير الاشغال العامة والمواصلات
عبد الباقي نظام الدين

وزير الداخلية
علي بوظو

وزير الدفاع الوطني
رشاد برمدا

و. وزير المالية
رشاد برمدا

و. وزير الاقتصاد الوطني
سعيد الغزي

وزير دولة

وزير المعارف
مأمون الكزبري

وزير الزراعة
مصطفى ميرزا

وزير الصحة والاسعاف العام
بدري عبود

وزير دولة

اتفاق التجارة والمدفوعات

بين :

الجمهورية السورية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

ان حكومة الجمهورية السورية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، تحدوهما الرغبة في تنمية العلاقات التجارية بين بلديهما وتنشيطها على اساس المساواة والمصالح المتبادلة ، قد اتفقتا على ما يلي :

المادة الاولى

تقوم العلاقات التجارية بين الجمهورية السورية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

على مبدأ احترام كل منهما مصالح الآخرالتجارية وعلى اساس توازن الميزانالتجاري بينالبلدين بقدر الامكان فيما يتعلق بالعمليات التجاريــةالجارية ضمن نطاق هذا الاتفاق •

وتدرس كل من حكومة الجمهورية السورية وحكومــة اتحــاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بروح من التعاون التام ، المقترحاتالتي قد يتقدم بها كل من الطرفين المتعاقدين بقصد توثيق العلاقات التجارية وتسهيل تبادلالبضائع بين بلديهما في نطاق انظمتهما العامــة المرعية والمتعلقة بالاستيراد والتصدير ، وتجدانلها الحلول الملائمة •

المادة الثانية

تجري المبادلات التجارية بين الجمهورية السورية واتحادالجمهوريات الاشتراكيةالسوفيتية في نطاق القائمتين (أ و ب) المرفقتين •

تبين القائمة (أ) البضائع المعدة للتصديرالى اراضي الجمهورية السورية ، وتبين القائمة (ب) البضائع المعدة للتصدير الى الاتحاد السوفيتي •

يمكن تعديل القائمتين (أ و ب) باتفاق الطرفين المتعاقدين •

المادة الثالثة

تمنح السلطات المختصة في كلا الحكومتيندون اي عــائق اجازات الاستيراد والتصدير للبضائع المدرجة في القائمتين (أ و ب) وذلكضمن احكام التشريع النافذ في كلا البلدين •

المادة الرابعة

لا تتنافى احكــام المــادة الثانية مــع كل من مؤسسات التجارة الخارجية السوفيتية والاشخاص السوريين الطبيعيين والمعنويين فيعقد عمليات تجارية فيما بينها لاستيراد وتصدير بضائع غير مذكورة في القائمتين المشار اليهمافي المادة الثانية ، على ان تراعى انظمة الاستيراد والتصدير ومراقبة القطع المرعية الاجراء في كلاالبلدين •

تدرس السلطات ذات الصلاحية في كل منالبلدين المتعاقدين بروح التعاون التام الطلبات المقدمة اليهما لاستيراد او تصدير بضائع تدخلضمن العمليات المنصوص عنها في هذه المادة •

المادة الخامسة

تستفيد البضائع التي منشؤها او مصدرهااراضي الجمهورية السورية لدى استيرادها الى اراضياتحادالجمهورياتالاشتراكيةالسوفيتية، من معدلات التعريفة الاكثر تخفيضا ولا تخضع هذه البضائع لتكاليف جمركية او رسوم او ضرائب اعلى من التكــاليف الجمركيــة والرسوم والضرائب المطبقة على البضائع المماثلةالمستوردةمن أية دولة اخرى •

تستفيدالبضائعالتي منشؤهااومصدرهااراضياتحاد الجمهورياتالاشتراكيةالسوفيتية لدى استيرادها الى اراضي الجمهورية السورية ، منمعدلات التعريفة الاكثر تخفيضا • ولا تخضع هذه البضائع لتكاليف جمركية او رسوم اوضرائب اعلى من التكاليف الجمركية والرسوم والضرائب المطبقة على البضائعالمماثلة المستوردةمن أية دولة اخرى •

لا تطبق هذه الاحكام على البضائع التي مصدرها الاتحاد السوفيتي ومنشؤها بلد لايتمتع في سورية بمعاملة الدولة الاكثر رعاية ٠

كما أنها لاتطبق على البضائع التي مصدرهاسورية ومنشؤها بلد لا يتمتع في الاتحاد السوفيتي بمعاملة الدولة الاكثر رعاية ٠

وتطبق معاملة الدولة الاكثر رعاية ايضا فيما يتعلق بالقواعد والاصول الجمركية الخاصة باستيراد البضائع وتصديرها وترانزيتهاوتخزينهاوتبديل وسائط نقلها سواء اكانت مصدرة او مستوردة او مارة بالترانزيت ، وكذلك تطبقفي كل ما يتعلق بالتكاليف العائدة لهذه الامور ٠

المادة السادسة

أن البضائع المستوردة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الى اراضي الجمهورية السورية مارة بالترانزيت في اراضي بلد آخراو اكثر ، والبضائع المستوردة من الجمهورية السورية الى اراضي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية مارة بالترانزيت في اراضي بلد آخر او اكثر لا تخضع الى نظام يختلف عنالنظام الذي تخضع له فيما لو استوردتمباشرة من بلد منشؤها او بلد مصدرها ٠

المادة السابعة

تستفيد البواخر التجارية العائدة لكل منالطرفين المتعاقدين وحمولتها في الموانىءالبحرية للطرف المتعاقد الآخر من الشروط ذاتها التي تستفيد منها البواخر التجارية وحمولتها العائدة للدولة الاكثر رعاية ٠

يمنح كل من الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر معاملة الدولة الاكثر رعاية بشأن دخول وخروج واقامة بواخرهما وحمولتها في موانىءكل منهما ٠

المادة الثامنة

لا تسري معاملة الدولة الاكثر رعاية المنصوص عليها في هذا الاتفاق على :

١ ــ الميزات الممنوحة او التي قد تمنح منقبل احدالطرفينالمتعاقدينلتسهيل تجارةالحدود٠

٢ ــ الفوائد الناجمة من اتحاد جمركي معقود او قد يعقد من قبل احد الطرفين ٠

٣ ــ الميزات او الفوائد الخاصة التي منحتها سورية او قد تمنحها الى احد البلدانالعربية٠

٤ ــ الميزات او الفوائد الخاصة التي منحهااتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية او قد يمنحها الى احد البلدان المجاورة له ٠

المادة التاسعة

يسهل الطرفان المتعاقدان بشتى الوسائل تنمية تجارة الترانزيت التي تهم بلديهما عبراراضي كل منهما ، على ان تراعى نظم وقوانين الترانزيتالمرعية في كل من البلدين ٠

تسمح حكومة الجمهورية السورية للمؤسسات التجارية السوفيتية بالاستفادة من مناطقها الجمركية الحرة في تخزين البضائع وتحويلهاوتوزيعها واعادة شحنها أو لاية غاية تجارية اخرى وفقا للقوانين والنظم المطبقة على هذهالعمليات ٠

المادة العاشرة

تجري المدفوعات بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والجمهورية السورية بواسطة مصرف الدولة السوفيتي في الاتحاد السوفيتي وبواسطة مصرف سورية ولبنان في الجمهورية السورية .

لهذه الغاية ، يقوم مصرف الدولة في الاتحاد السوفيتي ، بوصفه عاملا باسم حكومة الاتحاد السوفيتي ، بفتح حساب خاص بالليرات الاسترلينية الانكليزية باسم مصرف سورية ولبنان ، ويقوم مصرف سورية ولبنان ، بوصفه مؤسسة اصدار تعمل لحساب حكومة الجمهورية السورية، بفتح حساب خاص بالليرات الاسترلينية الانكليزية باسم مصرف الدولة في الاتحاد السوفيتي لا ينتج هذان الحسابان فوائد ولا يخضعان لاية ضريبة .

المادة الحادية عشرة

تشمل المدفوعات المنصوص عليها في المادة العاشرة السابقة ما يلي :

١ ـ المدفوعات الناجمة عن تبادل البضائع بين البلدين .

٢ ـ النفقات الناجمة عن هذه المبادلات كنفقات شحن البضائع ونفقات التأمين واعادة التأمين والعمولات واجور الوسطاء ونفقات الخزن والايداع والجمرك .

٣ ـ رسوم المرافيء ونفقاتها ونفقات تموين البواخر .

٤ ـ التسديدات الدورية لادارات البريد والبرق والهاتف .

٥ ـ نفقات السفر والاقامة .

٦ ـ نفقات البعثات الدبلوماسية والقنصلية .

٧ ـ نفقات سفر البعثات التجارية واقامتها .

٨ ـ الحقوق والديون الناجمة عن براءات الاختراع والرخص والعلامات الفارقة وحقوق التأليف وكذلك تشمل جميع المدفوعات الاخرى التي تتفق على قبولها حكومتا الطرفين المتعاقدين .

المادة الثانية عشرة

ان المبالغ المدفوعة من قبل اشخاص معنويين او طبيعيين في الاتحاد السوفيتي لصالح اشخاص معنوين او طبيعيين في سورية تقيد في الحقل الدائن من الحساب المفتوح باسم مصرف سورية ولبنان لدى مصرف الدولة في الاتحاد السوفيتي وفقا لاحكام المادة العاشرة ويقوم مصرف سورية ولبنان لدى استلامه اشعار هذا القيد بدفع هذه المبالغ للاشخاص الذين تعود اليهم ، ويقيدها في الحقل المدين من الحساب الخاص المفتوح لديه باسم مصرف الدولة في الاتحاد السوفيتي وذلك بغض النظر عن وضع رصيد هذا الحساب .

ان المبالغ المدفوعة من قبل اشخاص معنويين او طبيعيين في سورية لصالح اشخاص معنويين او طبيعيين في الاتحاد السوفيتي تقيد في الحقل الدائن من الحساب المفتوح باسم مصرف الدولة للاتحاد السوفيتي لدى مصر سورية ولبنان وفقا لاحكام المادة العاشرة . ويقوم مصرف الدولة

للاتحاد السوفيتي لدى استلامه اشعار هذاالقيدبدفع هذه المبالغ للاشخاص الذين تعود اليهم ويقيدها في الحقل المدين من الحساب الخاص المفتوح لديه باسم مصرف سورية ولبنان وذلك بغض النظر عن وضع رصيد هذا الحساب •

اذا تجاوز رصيد احد هذين الحسابين مبلغ ثلاثمائة الف ليرة استرلينية انكليزية ، تتخذ الحكومتان التدابير اللازمة لتلافي هذه الزيادة •

واذا لم تتلاش هذه الزيادة خلال ثلاثة اشهر يستطيع كل من مصرف الدولة في الاتحاد السوفيتي او مصرف سورية ولبنان ، بحسب الحال ، ان يطالب في أي وقت كان بدفع هذه الزيادة لصالحه • ويحق في هذه الحالة للمصرف الدائن أن يطالب بدفع هذه الزيادة بالليرات الاسترلينية الانكليزية أو بأية عملة اخرى يتفق عليها المصرفان • ولهذه الغاية يحدد المبلغ المعادل لليرات الاسترلينية بالعملة المتفق عليها على اساس متوسط سعر التعادل الرسمي لليرة الاسترلينية مع هذه العملة المعمول بـه يوم التحويـل في بلد عملة الدفع •

المادة الثالثة عشرة

في حال تغيير التعادل الرسمي لليرة الاسترلينية بالذهب (أي ٢,٤٨٨٢٨ غرام ذهب خالص تساوي ليرة استرلينية واحدة) يصار الى تعديل رصيد كل من الحسابين المذكورين في المادة العاشرة في نهاية اليوم الذي جرى فيه التغيير وذلك بنسبة التغيير الحاصل •

المادة الرابعة عشرة

تحرر المبالغ العائدة للمدفوعات المنصوص عليها في المادة الحادية عشرة بالليرات الاسترلينية الانكليزية •

المادة الخامسة عشرة

بناء على طلب احدى الحكومتين المتعاقدتين تعقد اجتماعات بين ممثلي الفريقين بغية مراقبة تنفيذ هذا الاتفاق واعطاء التوصيات التي من شأنها أن تشجع وتنمي المبادلات التجارية بين الجمهورية السورية والاتحاد السوفيتي •

المادة السادسة عشرة

لدى انتهاء مدة نفاذ هذا الاتفاق يثابر مصرف الدولة للاتحاد السوفيتي ومصرف سورية ولبنان على تسلم المبالغ العائدة للحسابين المنصوص عنهما في المادة العاشرة وعلى اجراء المدفوعات المنصوص عليها في هذا الاتفاق من اصل هذين الحسابين والعائدة لجميع الصفقات التجارية المعقودة خلال مدة نفاذ هذا الاتفاق •

واذا كان رصيد حساب احد الطرفين مدينا ، فعلى الطرف المدين ان يسدد هذا الرصيد خلال ستة اشهر ابتداء من تاريخ انتهاء مفعول هذا الاتفاق ، بتقديم بضائع تحدد باتفاق الطرفين •

واذا لم يسدد هذا الرصيد خلال الستة اشهر الآنفة الذكر ببضائع ، يحول المصرف المدين، بناء على طلب المصرف الدائن، برقيا وخلال سبعة ايـام ، مبلغ الـدين ، بالليـرات الاسترلينية

الانكليزية او باية عملة اخرى يتفق عليها الطرفان ، يجري تحويل الليرات الاسترلينية الانكليزية الى العملة المتفق عليها وفقا لاحكام الفقرة الاخيرة من المادة الثانية عشرة .

المادة السابعة عشرة

يبرم هذا الاتفاق من قبل كل من الطرفين المتعاقدين وفقا لتشريعه ويصبح نافذ المفعول بعد تبادل وثائق الابرام الذي سيجري في دمشق ويعمل به لمدة سنة ابتداء من تاريخ نفاذه ويتجدد من تلقاء نفسه سنة فسنة ما لم ينقضه خطيا احد الطرفين المتعاقدين قبل ثلاثة اشهر من انقضاء كل مدة .

واثباتا لذلك وقع المندوبون المفوضون الواردة اسماؤهم ادناه على هذا الاتفاق بما لهم من سلطة مخولة من حكومتيهم .

حرر في دمشق بتاريخ السادس عشر من شهر تشرين الثاني سنة الف وتسعمائة وخمس وخمسين على نسختين كل منهما باللغتين العربية والروسية للعمل بهما على السواء .

عن حكومة الجمهورية السورية
رزق الله الانطاكي
وزير الاقتصاد الوطني

عن حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
سرغي س. نمتشينا
الوزير المفوض لاتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية لدى الجمهورية السورية

بوريس فاغانوف
المستشار التجاري في مفوضية اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية لدى الجمهورية السورية

ملحق الاتفاق بين الجمهورية السورية والاتحاد السوفيتي

المؤرخ في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٥

القائمة (أ)

البضائع السوفيتية المعدة للتصدير الى سورية

الآلات والتجهيزات الصناعية
الادوات الكهربائية من جميع الانواع
سيارات الركوب
سيارات الشحن (كميون)
الدراجات النارية
الدراجات
الفولاذ والمصنوعات الفولاذية
المحركات والمولدات الكهربائية

لتراكتورات والآلات الزراعية
آلات الخياطة
الآلات الدقيقة
آلات التصوير والسينما
الآلات الموسيقية
المنتجات الكيماوية
الحبر والدهانات
خشب البناء
منتجات صناعة البلاستيك
الادوية والمنتجات الصيدلانية
البورسلين والخزف
الفرو
الفحم الحجري
المشروبات الكحولية
البذار
الاسماك المملحة والاسماك ذوات القشور المحفوظة
الاميانت
الافلام السينمائية
ورق الصحف وغيره من الورق
الصحف والمجلات والكتب
الاجهزة الآخذة (الراديو)
الاقمشة والخيوط القطنية

ملحق الاتفاق بين الجمهورية السورية
والاتحاد السوفيتي

القائمة (ب)

البضائع السورية المعدة للتصدير الى الاتحاد السوفيتي

القطن
البزور الزيتية
الزيوت النباتية : زيت الزيتون ، زيت القطن .

الملحق رقم " ٨ "

٣٢١٧

القوانين

قانون رقم ٣٨٦

تاريخ ١٩٥٧/٤/٢٨

ابرام اتفاقية التعاون الثقافي المعقودة بين حكومة الجمهورية السورية
وحكومة اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية

اقر مجلس النواب واصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي :

المادة ١

تبرم اتفاقية التعاون الثقافي المعقودة بين حكومة الجمهورية السورية وحكومة اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية ، لمدة سنتين قابلة للتجديد ، والموقعة في دمشق في العشرين من آب ١٩٥٦ والتي تنص على انماء التعاون الثقافي بين الحكومتين وتبادل نتائج الخبرة في العلوم والآداب والفنون والتعليم وايفاد البعثات العلمية وتبادل الافلام والوفود الرياضية وغير ذلك .

المادة ٢

وزراء الدولة مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

دمشق في ١٩٥٧/٤/٢٨

شكري القوتلي

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بالوكالة صبري العسلي	وزير دولة وزير الدفاع الوطني بالوكالة خالد العظم	وزير التربية والتعليم هاني السباعي	وزير الزراعة حامد الخوجة
وزير الصحة والاسعاف العام فاخر الكيالي	وزير العدل وزير العمل والشؤون الاجتماعية بالوكالة مأمون الكزبري	وزير الاشغال العامة والمواصلات اسعد هارون	
وزير الخارجية صلاح الدين البيطار	وزير الاقتصاد الوطني صلاح الدين البيطار	وزير المالية اسعد محاسن	وزير دولة صالح عقيل

اتفاقية التعاون الثقافي

بين الجمهورية السورية واتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية

ان حكومة الجمهورية السورية وحكومة اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية ، رغبة منها في توسيع علاقات الثقافية من كل النواحي بين البلدين لاجل انماء وتعزيز الصداقة والتعاون بين الشعبين السوري السوفياتي في المستقبل ، قررتا عقد الاتفاقية وعينتا لهذه الغاية ممثليها على الشكل التالي :

حكومة الجمهورية السورية الدكتور عبد الوهاب حومد وزير المعارف

حكومة اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية السيد س.ف كافتانوف النائب الاول لوزير الثقافة

وبعد ان تبادل الممثلان اوراق اعتمادها وتأكدا من صحتها اتفقا على مايلي :

المادة الاولى

يعمل الجانبان المتعاقدان مافي وسعهما على انماء وتقوية التعاون الثقافي على اساس مبدأ احترام السيادة والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

المادة الثانية

يقوم الجانبان المتعاقدان بتبادل نتائج الخبرة والتقدم في ميادين الآداب والعلوم والفنون الجميلة والتعليم العام الثانوي والمهني والعالي بما في ذلك التربية البدنية وذلك بايفاد بعثات جماعية او افرادية من العاملين في حقلي الثقافة والعلوم وتبادل المعلومات والمواد الثقافية واقامة معارض وحفلات موسيقية وغيرها .

المادة الثالثة

يقبل الجانبان المتعاقدان ان يتبادلا المنح الدراسية في المعاهد العليا والجامعات وفي فروع الاختصاص التي يتم الاتفاق عليها .

المادة الرابعة

يعمل الجانبان المتعاقدان على تشجيع التعاون في حقل الاذاعة بالراديو وتبادل الافلام السينمائية الوطنية والفنية والاخبارية والعلمية على اساس اتفاقيات خاصة تعقد بين الدوائر ذات العلاقة .

المادة الخامسة

يشجع كل من الطرفين المتعاقدين على تنظيم وفود رياضية لزيارة بلد الطرف الآخر واقامة مباريات ودية فيه . كما يشجعان اتصال المنظمات الرياضية المعترف عليها رسميا في بلديهما بعضها ببعض .

المادة السادسة

رغبة من الطرفين المتعاقدين في تسهيل وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ يتعهد كل منهما بتسمية ممثل عنه يتولى المباحثات بشأن القضايا المتعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية .

المادة السابعة

تبرم هذه الاتفاقية من قبل الحكومتين وتصبح نافذة المفعول يوم تبادل وثائق الابرام الذي سيجري في دمشق وتبقى سارية المفعول لمدة سنتين . واذا لم يبلغ احد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر خطيا قبل ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء مدة الاتفاقية رغبته في انهائها تعتبر مجددة حكما لمدة سنتين أخريين .

اي تعديل يطرأ على هذه الاتفاقية يعتبر نافذ المفعول بمجرد توقيعه من قبل الحكومتين لقد وقع الطرفان المتعاقدان هذه الاتفاقية على نسختين في مدينة دمشق هذا اليوم الواقع في العشرين من شهر آب عام ١٩٥٦ وقد وضعت كل منهما باللغتين العربية والروسية وتعتبران متطابقتين على السواء .

المندوب المطلق الصلاحية	المندوب المطلق الصلاحية
لحكومة الجمهورية السورية	لحكومة اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية

قانون رقم ٣٨٧
تاريخ ١٩٥٧/٤/٢٨

اضافة مادة الى قانون تنظيم عمران المدن

اقر مجلس النواب واصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي :

المادة ١

يضاف الى قانون تنظيم عمران المدن المادة الآتية :

تكلف البلديات بتخصيص قطعة ارض لاشادة دور عبادة (جوامع و كنائس) عليها في كل منطقة من مناطق التنظيم على حساب المنطقة .

المادة ٢

وزراء الدولة مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

دمشق في ١٩٥٧/٤/٢٨

شكري القوتلي

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بالوكالة
صبري العسلي

وزير دولة
وزير الدفاع الوطني بالوكالة
خالد العظم

وزير التربية والتعليم
هاني السباعي

وزير الزراعة
حامد الخوجة

وزير العدل
وزير العمل والشؤون الاجتماعية بالوكالة
مأمون الكزبري

وزير الاشغال العامة والمواصلات
فاخر الكيالي

وزير الصحة والاسعاف العام
اسعد هارون

وزير الخارجية
صلاح الدين البيطار

وزير الاقتصاد الوطني
صلاح الدين البيطار

وزير المالية
اسعد محاسن

وزير دولة
صالح عقيل

قانون رقم ٣٨٨
تاريخ ١٩٥٧/٤/٢٨

اضافة كلمة (والبرقية) بعد كلمة الخطوط الهاتفية اينما وردت في المرسوم التشريعي رقم ٨٥ تاريخ ١٩٥٢/٩/٩

اقر مجلس النواب واصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي :

المادة ١

يضاف بعد جملة (الخطوط الهاتفية) اينما وردت في المرسوم التشريعي رقم ٨٥ تاريخ ١٩٥٢/٩/٩ الكلمة التالية :

« والبرقيـــة »

المادة ٢

وزراء الدولة مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

دمشق في ١٩٥٧/٤/٢٨

شكري القوتلي

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء
وزير الداخلية بالوكالة
صبري العسلي

وزير دولة
وزير الدفاع الوطني بالوكالة
خالد العظم

وزير التربية والتعليم
هاني السباعي

وزير الزراعة
حامد الخوجة

وزير العدل
وزير العمل والشؤون الاجتماعية بالوكالة
مأمون الكزبري

وزير الاشغال العامة والمواصلات
فاخر الكيالي

وزير الصحة والاسعاف العام
اسعد هارون

وزير الخارجية
صلاح الدين البيطار

وزير الاقتصاد الوطني
صلاح الدين البيطار

وزير المالية
اسعد محاسن

وزير دولة
صالح عقيل

الملحق رقم « ٩ »

مرسوم تشريعي رقم ٧
تاريخ ١٥/٣/١٩٦٦

تصديق الاتفاقات الثلاثة التالية : أ = اتفاق التجارة الطويل الاجل • ب = اتفاق الدفع الطويل الاجل • جـ = اتفاق التمثيل التجاري ، المعقودة بين الجمهورية العربية السورية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

رئيس الدولة

بناء على احكام قرار القيادة القطرية الموقتة لحزب البعث العربي الاشتراكي رقم ٢ تاريخ ٢٥/٢/١٩٦٦

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ٦٤ تاريخ ١٣/٣/١٩٦٦

يرسم مايلي :

مادة ١ — تصدق الاتفاقات الثلاثة التالية مع الكتب والجداول الملحقة بها والمعقودة بين الجمهورية العربية السوريةواتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والتي وقعت فيدمشق بتاريخ ٤/١١/٩٦٥ والمرفق بطيه نسخة عن كل منها :

آ = اتفاق التجارة الطويل الاجل

ب = اتفاق الدفع الطويل الاجل

جـ = اتفاق التمثيل التجاري

مادة ٢ — ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية •

دمشق في ٢٤/١١/١٣٨٥ و ١٥/٣/١٩٦٦

الدكتور نور الدين الاتاسي
رئيس الدولة

اتفاق تجارة طويل الاجل

بين الجمهورية العربية السورية واتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية

ان حكومة الجمهورية العربية السورية

وحكومة اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية •

تحدوهما الرغبة في تقوية علاقات الصداقة القائمة بين الجمهورية العربية السورية واتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية على مبدأ التعايش السلمي • وبغية المساهمة في اضطراد وتطوير وتقوية العلاقات التجارية بين البلدين على اساس المساواة في الحقوق والمنافع المتبادلة قررتا تحقيقا لهذه الغايات عقد هذا الاتفاق •

مادة ١ — يمنح الطرفان المتعاقدان كل منهما الآخر معاملة الدولة الاكثر رعاية في كل مايتعلق بالعلاقات التجارية والنقل البحري بين البلدين • ان هذه المعاملة تطبق بصورة خاصة على المواضيع المنصوص عليها في المواد من ٢ ولغاية ٦ من هذا الاتفاق •

مادة ٢ — يمنح الطرفان المتعاقدان كل منهما الآخر معاملة الدولة الاكثر رعاية في كل مايتعلق بالامور الجمركية وخاصة فيما يتعلق بالضرائب والرسوم الاخرى وكذلك فيما يتعلق بالقواعد والمعاملات الادارية المطبقة على البضائع عند التخليص الجمركي •

مادة ٣ — ان الرسوم المحلية التي تفرض في اراضي احد الطرفين المتعاقدين على انتاج او تحضير او تداول او استهلاك اية بضائع كانت بصرف النظر عن الجهة التي تستفيد منها او

الجهة التي تجبيها لايجوز بأي حال من الاحوال ان تجبى عن بضائع احد الطرفين المتعاقدين بأكثر مما تجبى به على بضائع مماثلة عائدة لاي بلد ثالث آخر .

مادة ٤ — لن يتخذ اي من الطرفين المتعاقدين اي اجراء من شأنه تحديد او منع الاستيراد من اراضي الطرف الآخر المتعاقد او التصدير الى أراضي الطرف الآخر المتعاقد اذا كان مثل هذا التحديد او المنع لايطبق على كافة البلدان الاخرى .

مادة ٥ — يستفيد كل من الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بقواعد واجراءات الترانزيت حين مرور بضائعه باراضي الطرف الآخر بطريق الترانزيت من معاملة لاتقل رعاية عن تلك الممنوحة الى البضائع المارة ترانزيت لاي بلد ثالث آخر .

مادة ٦ — يجري تبادل البضائع بين الجمهورية العربية السورية والاتحاد السوفيتي وفق احكام الاتفاق الحالي وطبقا للقوانين والانظمة المتعلقة بالاستيراد والتصدير النافذة في كل من البلدين شريطة ان تكون هذه القوانين والقواعد سارية على جميع البلدان الاخرى .

مادة ٧ — ان معاملة الدولة الاكثر رعاية لاتطبق على المزايا التالية :

١ — المزايا التي منحتها حكومة الجمهورية العربية السورية او قد تمنحها لاحد او لعدة بلدان عربية او مجاورة .

٢ — المزايا التي منحتها حكومة اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية او قد تمنحها للبلدان المجاورة .

مادة ٨ — يعفى المصدرون في الجمهورية العربية السورية والمصدرون السوفياتيون بموجب هذا الاتفاق من التصديق القنصلي على فواتير البضائع التي تصدر من الجمهورية العربية السورية الى الاتحاد السوفيتي او من الاتحاد السوفيتي الى الجمهورية العربية السورية على اساس المعاملة بالمثل .

مادة ٩ — ١ — يجري توريد البضائع من الجمهورية العربية السورية الى الاتحاد السوفيتي ، ومن الاتحاد السوفيتي الى الجمهورية العربية السورية خلال السنوات ١٩٦٦ — ١٩٦٧ — ١٩٦٨ وفقا للقائمتين (آ) و (ب) الملحقتين بهذا الاتفاق .

تتضمن القائمة (آ) البضائع المعدة للتصدير من الاتحاد السوفيتي الى الجمهورية العربية السورية وتتضمن القائمة (ب) البضائع المعدة للتصدير من الجمهورية العربية السورية الى الاتحاد السوفيتي .

٢ — ان هاتين القائمتين فيما يعود منهما للبضائع المعدة للتوريد في عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ يمكن تعديلهما او استكمالهما من قبل الطرفين المتعاقدين قبل بدء السنة المحددة للتوريد .

٣ — يتعهد الطرفان المتعاقدان بأن يمنحا في الوقت المناسب وفي حدود الكميات القصوى الاجمالية للبضائع الواردة في القائمتين (آ) و (ب) المذكورتين اعلاه اجازات الاستيراد والتصدير اللازمة .

٤ — يتخذ الطرفان المتعاقدان جميع التدابير اللازمة لتأمين تنفيذ توريد البضائع وفقا للقائمتين المذكورتين .

٥ — يجري في جميع الاحوال تصدير واستيراد البضائع وفقا للقائمتين (آ) و (ب) المذكورتين اعلاه على اساس العقود التي تبرم بين الاشخاص الطبيعيين والمعنويين في الجمهورية العربية السورية ومؤسسات التجارة الخارجية للاتحاد السوفياتي .

مادة ١٠ ـ تسهل الحكومتان تنمية التجارة بين البلدين حتى بالنسبةللبضائع غيرالواردةفي القائمتين (آ) و (ب) المشار اليهما في المادة ٩ من هذا الاتفاق وتدرس السلطات المختصة في البلدين بروح التعاون التام المسائل المتعلقة بمنح اجازات الاستيراد والتصدير اللازمة لمثل هذه البضائع •

مادة ١١ ـ ١ ـ يساهم الطرفان المتعاقدان بكل الوسائل الممكنة في تنمية تجارة الترانزيت التي تهم كلا من البلدين عبر اراضيه مع مراعاة القوانين والاحكام والقواعد المتعلقة بالترانزيت والنافذة في كل من البلدين المذكورين •

٢ ـ تسمح حكومة الجمهورية العربية السورية لمؤسسات التجارة في الاتحاد السوفيتي باستخدام المناطق الحرة في سورية لايداع وتحويل وتوزيع واعادة شحن البضائع ولاغراض تجارية اخرى وفقا للتشريع الناظم لهذه العمليات

مادة ١٢ ـ يجري توريد البضائع المذكورة في هذا الاتفاق وفقا للشروط التي يقبل بها المشتري والبائع بحسب اسعار المنافسة التي تحدد على اساس الاسعار في الاسواق العالمية الرئيسية للبضائع المماثلة •

مادة ١٣ ـ ان المدفوعات الناجمة عن تنفيذ هذا الاتفاق • تتم وفقا لاحكام اتفاق الدفع المعقود بين الجمهورية العربية السورية واتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية في ٤ تشرين الثاني ١٩٦٥

مادة ١٤ ـ ان جميع مبالغ العقود المتعلقة بالتجارة بين الجمهورية العربية السورية وبين اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية بحسب هذا الاتفاق تحرر بالجنيه الاسترليني او بأية عملة اخرى قابلة للتحويل بحرية •

مادة ١٥ ـ ان البضائع المستوردة من احد البلدين الى البلد الآخر لايمكن اعادة تصديرها الى بلد ثالث الا بموافقة مسبقة من السلطات المختصة في البلد المصدر •

مادة ١٦ ـ بغية تنمية التجارة في المستقبل بين البلدين فان كلا من الطرفين المتعاقدين يقدم للطرف الآخر جميع التسهيلات الضرورية لتنظيم واقامة الاسواق والمعارض التجارية طبقا للقوانين والانظمة النافذة في بلده •

مادة ١٧ ـ يسمح الطرفان المتعاقدان باستيراد وتصدير المواد التالية معفاة من الضرائب والرسوم وما شابهها شرط التقيد بالقوانين والانظمة النافذة في كل من البلدين :

آ = نماذج البضائع ومواد الدعاية الضرورية فقط لتأمين الطلبات وللدعاية •

ب = المواد المستوردة بدلا عن مواد اخرى شريطة ان يتم اعادة هذه المواد ثانية •

جـ = المواد والادوات المخصصة للتركيب وللتجميع المستوردة من قبل المركبين او المرسلة لهم شريطة ان يتم استعادة هذه المواد والادوات •

د = المواد المخصصة للاختبارات او التجارب او من اجل اعمال التصليح شريطة ان تعاد هذه المواد ثانية بعد الاصلاح او بعد اجراء التجارب والاختبارات •

هـ = المواد والبضائع المخصصة للاسواق والمعارض الدائمة او الموقتة شريطة ان لايتم بيع هذه المواد والبضائع •

و = اوعية التعبئة الحاملة لعلامة فارقة المستوردة للتعبئة وكذلك اوعية التعبئة الحاوية على مواد مستوردة والتي يجب ان تعاد بانقضاء مدة معينة •

مادة ١٨ — تعطى الافضلية فيما يتعلق بالعمليات المصرفية والتأمين وشحن البضائع المصدرة من احد البلدين الى البلد الآخر الى المصارف وشركات التأمين ومؤسسات النقل الوطنية العائدة للطرفين المتعاقدين شريطة ان تقدم النسب والشروط المقبولة .

مادة ١٩ — ان كافة الخلافات المتعلقة بالصفقات التجارية الجارية بين الاشخاص الطبيعيين والمعنويين في الجمهورية العربية السورية وبين مؤسسات التجارة الخارجية السوفياتية تخضع للحل عن طريق التحكيم عند عدم التوصل الى تفاهم حبي بينهما لانهاء الخلاف .

وان التفاهم حول التحكيم الذي يمكن ان يكون مستمرا او ان يشكل خصيصا لدى وقوع خلاف معين يجب ان ينص عليه في الصفقة نفسها او باتفاق مستقل ينظم بصيغة تتفق ونصوص الصفقة .

ان مثل هذا التفاهم يستبعد كل لجوء الى المحاكم الرسمية لدى كل من الطرفين ويتعهد كل من الطرفين المتعاقدين ان يضع موضع التنفيذ على اراضيه القرارات التحكيمية الصادرة بموجب التفاهم المنصوص عليه في الفقرة الاولى من هذه المادة طبقا للتشريع النافذ في بلد الطرف المتعاقد الذي يضع قرار التحكيم موضع التنفيذ .

مادة ٢٠ — بغية المساهمة في تنفيذ هذا الاتفاق ، اتفق الطرفان على ان يتشاورا حول كافة المواضيع التي قد تنجم عن هذا الاتفاق او قد تتعلق به ، ومن اجل هذه الغاية سيشكلان لجنة مشتركة تجتمع بناء على اقتراح احدهما في دمشق او في موسكو خلال فترة لاتتجاوز ٤٥ يوما من تاريخ تقديم الاقتراح وتضع عند الاقتضاء التوصيات اللازمة .

مادة ٢١ — تبقى احكام هذا الاتفاق بعد انتهاء مدته سارية على جميع العقود المبرمة خلال فترة سريانه والتي لم تنفذ حتى تاريخ انتهاء مدته .

مادة ٢٢ — يحل اتفاق التجارة طويل الاجل هذا محل اتفاق التجارة والدفع المعقود بين الجمهورية العربية السورية واتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية بتاريخ ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٥٥

مادة ٢٣ — ١ — يتم تصديق هذا الاتفاق في كل من بلدي الطرفين المتعاقدين وفقا للتشريع الساري لديه .

٢ — يصبح هذا الاتفاق ساري المفعول ابتداء من يوم تبادل وثائق تصديقه ويتم هذا التبادل في موسكو في اقرب فرصة ممكنة .

٣ — يعمل بهذا الاتفاق لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ بدء سريان مفعوله .

٤ — يجدد هذا الاتفاق تلقائيا سنة فسنة مالم يعلم خطيا احد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر رغبته بانهائه قبل مدة تسعين يوما من تاريخ انتهاء مدة سريان مفعوله الاخيرة .

وفي كل فترة من فترات التجديد يجري اتفاق على كميات البضائع التي سيتم تبادلها في هذه الفترة .

حرر في دمشق بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩٦٥ على نسختين اصليتين كل منهما باللغة العربية وباللغة الروسية ولكلا النصين نفس القوة .

عن حكومة اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية
م. كوزنيتسوف

عن حكومة الجمهورية العربية السورية
يحيى عرودكي

الملحق رقم «١٠»

مرسوم تشريعي رقم ٣٢
تاريخ ٢٣ /١/١٩٦٩

تصديق العقد بالتراضي المبرم بين المؤسسةالعامة للكهرباء والمؤسسة الاتحاديهالسوفياتية للاستيراد والتصدير (تكنو بروم اكسبورت)

رئيس الدولة

بناء على أحكام قرار القيادة القطرية الموقتة لحزب البعث العربي الاشتراكي رقم ٢ تاريخ ٢٥ /٢ /١٩٦٦

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ٣٠ تاريخ٢١ /١ /١٩٦٩

يرسم مايلي :

المادة ١ ـ يصدق العقد بالتراضي رقم١٢٣ـ٩٩٣٩ تاريخ ١٣ /٨ /١٩٦٨ . المبرم بين المؤسسة العامة للكهرباء والمؤسسة الاتحاديةالسوفياتية للاستيراد والتصدير (تكنو بروم اكسبورت) لتوريد القطع التبديلية والوحدات والتجهيزات والموادالازمة لمعمل توليد الرستن المائي .

المادة ٢ ـ ينشر هذا المرسوم التشريعي فيالجريدة الرسمية .

دمشق في ٥ /١١ ١٣٨٨ و ٢٣ /١ /١٩٦٩

رئيس الدولة
الدكتور نور الدين الاتاسي

العقد بالتراضي رقم ١٢٣ تاريخ ١٣ /٨ /١٩٦٨
لتوريد القطع التبديلية والوحدات والتجهيزات والمواد العائدة
للمعمل البخاري بحمص
المبرم مع المؤسسة العامة الاتحادية السوفيتية للاستيراد
والتصدير تكنو بروم اكسبورت موسكو

عقد رقم ٩٩٣٩

ان المؤسسة الاتحادية السوفياتية للاستيراد والتصدير تكنو بروم اكسبورت موسكو المسمى فيما بعد (المورد) من جهة والمؤسسةالعامة للكهرباء للجمهورية العربية السورية دمشق المسماة فيما بعد (المستورد) من جهة اخرى قد ابرمنا هذا العقد على ما يلي :

المادة ١ — موضوع العقد :

١ — يتعهد المورد بأن يسلم الى المستوردخلال عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ ، القطع التبديلية والوحدات والتجهيزات والمواد العائدة لمعمل توليد الرستن المائي الثاني المبينـة في الملحق رقم (١) بمبلغ (١٦٣٦٣) ستة عشر الفا وثلاثمئة وثلاثة وستين جنيها استرلينيا فوب مرفأ اديسـا •

٢ — ان قيمة العقد المذكورة محددة علىاساس الجنيه الواحد يعـادل (٢ر١٣٢٨١) غراما من الذهب الخالص وأي تغيير يطرأ علىهذا المعدل فان الطرفين سوف يعيدان حساب قيمـة البضاعة غير المشحونة على أساس سعرالجنيه الجديد في يوم التغيير •

المادة ٢ — شروط التسليم والنقل

٣ — ان تاريخ وثيقة الشحن يعتبر تاريخالتسليم البضاعة •

٤ — ان جميع المخاطر التي تتعرض لها البضاعة بعد انتقالها الى ظهر الباخرة في مرفـأ الشحن ، تقع على عاتق المستورد •

٥ — على المورد ان يرفق مع وثيقة الشحنالاخيرة كتابا على نسختين يعلم فيه المستورد عن انتهاء تسليمه كافة قطع الغيار •

٦ — يجب على المورد أن يشحن البضاعةبعد تغليفها تغليفا يلائم النقل البحري وذلك لكي تتأمن السلامة الكاملة للقطع في الطريقويشترط أن تعنون كل شحنة باللغتين الروسية والانكليزية كمايلي :

مصنوع في الاتحاد السوفياتي
عقد رقم
تكنو بروم اكسبورت — موسكو

سورية اللاذقية ع/ط ليشفك
المؤسسة العامة للكهرباء — شارع المتنبي
دمشق — سورية
الوزن الصافي لك•غ
الوزن الاجمالي لك•غ
اسم السفينة

رقم الصندوق
مستندات نسخة عدد

يدون رقم الغلاف على شكل كسر صورتهتدل على الرقم المتسلسل للغلاف ومخرجه يدل على الرقم الاجمالي للغلافات التي تحوي القطعالتبديلية ،
وحيثما وجدت ضرورة يكتب على الغلافعلامات خاصة مثل : الجهة الرأسية لاتقلب على عقب — باعتناء — تجنب الرطوبة ••• الخ •

٧ — يتعهد المورد بان يرسل مع البضاعةالمستندات التاليـة على ان تكون باللغتـين الانكليزية والروسية :

أ = نسخة اصلية ثانية عن وثيقة الشحن — نسخة واحدة
ب = مواصفات الشحن — نسختان

ج = قائمة شحن (في كل حالة) نسختان
د = شهادة جودة نسخة واحدة

٨ ــ على المورد ان يقدم للمستورد برقياخلال يومين على الاكثر من تاريخ مغادرة السفينة لميناء الشحن المعلومات التالية :اسم السفينة وميناء الوصول ووصف الشحن وعدد الصناديق و / او وزنها ورقم بوليصةالشحن ورقم العقد او ملحقه ٠

٩ ــ ان قطع التبديل تعد مسلمة الى المستورد وذلك :
أ = بخصوص الجودة كما هو مبين في شهادة الجودة ٠
ب = بخصوص الكمية والوزن وذلك كما هو مبين في وثيقة الشحن من حيث عدد الصناديق واوزانها ٠

١٠ ــ على المستورد تأمين على حسابه مايلي :
أ = تفريغ الشحنة فورا حال وصولها الى ميناء الوصول ونقلها الى مكان التركيب (الرستن ٢) ٠
ب = تخزين ملائم لجميع البضائع المستوردة من الاتحاد السوفياتي في ميناء الوصول وفي موقع التركيب وكذلك تأمين سلامة القطع التبديلية حتى تاريخ تشغيلها ٠
وفي حال ترك قطع الغيار الواردة من الاتحاد السوفياتي اكثر من ستة اشهرفان المستورد يحقق على حسابه احتفاظ لازم لقطع الغيار ٠

المادة ٣ ــ الزيادة والنقص والتعديل :

١١ ــ يحق للسورد ابدال طراز بعض قطع التبديل اذا استدعت الضرورة على ان تكون القطع المقدمة لاتقل جودة عن القطع المذكورةفي هذا العقد ٠

١٢ ــ ان اي تعديل في مواد هذا العقديؤدي الى زيادة أو نقص في قيمته يتفق عليه بين الطرفين بعقد لاحق ٠

المادة ٤ ــ طريقة الدفع :

١٣ ــ يتم دفع قيمة هذه القطع والمواد التي ستورد بموجب هذا العقد بالجنيهات الاسترلينية وضمن نطاق اتفاقية التجارة والدفع المبرمة بين حكومتي الجمهورية العربية السورية والاتحاد السوفياتي ٠

١٤ ــ على المستورد خلال (٣٠) يوما من تاريخ تصديق العقد من الجهات المختصة ان يفتح لدى مصرف سورية المركزي ولصالح المورد ع/ط بنك التجارة الخارجية في الاتحاد السوفياتي اعتمادا مستنديا مثبتا وغير قابل للالغاء وقابلا للتجزئة وبمبلغ (١٦٣٦٣) ستة عشر الفا وثلاثمئة وثلاثة وستين جنيها استرلينيا . صالحا لغاية الاول من كانون الثاني عام ١٩٧٠ وتمدد مدة الاعتماد عند الضرورةعلى حساب المورد ٠
ان شروط الاعتماد تتضمن شروط هذا العقد فقط دون شرط طلب تصديق شهادات المنشأ ٠

وفي حالة أي تأخير في فتح الاعتماد أوعدم مطابقة شروط الاعتماد على هذا العقد يحق للمورد تأخير شحن البضاعة أو تمديد مدةالتسليم ٠

١٥ ــ على المورد أن يسلم بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفياتي ثلاث نسخ من فواتير لكل بضاعة شحنت •

يجب أن تتضمن كل فاتورة ــ يقدمها المورد قيمة القطع التبديلية (فوب) التي تم شحنها

أ = وثيقة الشحن الاصلية الاولى للشحن البحري او الجوي •

ب = مواصفات الشحن ــ نسخة واحدة

جـ = شهادة الجودة ــ نسخة واحدة

يحدد المورد قيمة القطع التبديلية على اساس الملحق رقم ١ لهذا العقد •

المادة ٥ ــ الضمانات :

١٦ ــ يضمن المورد جودة القطع التبديلية كما يضمن العمليات الخاطئة لها خلال الفترات التالية :

للآلات والاجهزة ١٢ شهرا من تاريخ تشغيلها على أن لا يزيد ذلك في أي حال من الاحوال عن ٢٤ شهرا من تاريخ التسليم وبالنسبة للآلات الدقيقة واجزة القياس ليس اكثر من ١٢ شهرا من تاريخ التسليم •

١٧ ــ لاتشمل الضمانة الاستهلاك العادي لقطع التبديل ولا التلف السريع والكسور الناتجة عن التخزين والصيانة غير الملائمين والتشغيل الزائد ، كما لاتشمل التلف الناتج عن عدم مراعاة المستورد للتعليمات الفنية الموضوعة من قبل المورد بشأن التركيب والتجميع والوضع في الاستعمال كما لاتشمل الضمانة التلف الناشيء عن التعديل غير الفني للقطع والاجهزة المعطوبة الذي يقوم به المستورد •

١٨ ــ اذا ثبت خلال فترة الضمانة ان القطع التبديلية الموردة معطوبة ، يقوم المورد بتصليح الاعطاب الظاهرة أو يقوم باستبدال الاجزاء المعطوبة خلال اقصر مدة معقولة تقتضيها الضرورات الفنية •

تحدد فترة الضمانة بالنسبة للاجزاء المعطوبة بقدر الوقت الذي استغرقه تصليحها أو استبدالها •

يقوم المورد بتسليم قطع تبديلية جديدة بدلا عن القطع التبديلية المعطوبة على نفقته في مرفأ اللاذقية وسيتم نقلها الى موقع التركيب بواسطة المستورد وعلى نفقة المورد ويعيد المستورد الى المورد بناء على طلبه وعلى حسابه الاجزاء المعطوبة خلال فترة لاتزيد عن ٦ اشهر من تاريخ الابدال ويجري الارسال على اساس الفوب ميناء سوري •

١٩ ــ ان العيوب التي تظهر في القطع التبديلية الموردة خلال فترة الضمانة تسجل بصورة رسمية في محضر ادعاء خلال مدة لاتزيد عن (٢٠) يوما من تاريخ اكتشاف العيوب ولابد من اشتراك ممثل المورد أو الشخص المرخص له بذلك في هذا الاجراء ويعتبر هذا المحضر كمستند مؤيد للادعاء •

ان اسم وكمية الاجزاء المعيبة التي جرى الادعاء بشأنها ، واسم المصنع ورقم المواد المصنعة ورقم الطلبية •

٢٦ ــ كل المراسلات بشأن هذا العقد تتم باللغة الانكليزية •

٢٧ ــ تم توقيع هذا العقد على نسختين بالانكليزية والعربية ويعتبر كل النصوص رسميه مماثلة •

يحتفظ كل من المورد والمستورد بنسخة منها •

٢٨ ــ ان هذا العقد يكون ساري المفعول من تاريخ تبليغ المورد امر المباشرة بالتنفيذ وذلك بعد تصديق العقد من الجهات المختصة في الجمهورية العربية السورية •

المادة ٧ ــ الاقامة القانونية :

٢٩ ــ المورد :
ف/ وتكنو برومكسبورت او فتشينكوفسكايا ١/١٨ ن٠١٠ب موسكو ــ الاتحاد السوفياتي

المستورد : الموسسة العامة للكهرباء شارع المتنبي ــ دمشق ــ الجمهورية العربية السورية

المستورد   المورد

ووصف اصل العيوب اضافة الى تاريخ ورقم وثيقة الشحن والفترة التي عملت بها القطع التبديلية والتي سبقت ظهور العيب بالاضافة الى وصف حالة التغليف والحفظ وادعاءات المستورد الثابتة ، كل ذلك يتوجب ذكره في محضر الادعاء كما وترفق صورة فوتوغرافية للاجزاء المعيبة بالمستندات السابقة الذكر .

ان الادعاءات بصدد جودة القطع التبديلية سوف تقبل من قبل المورد خلال فترة الضمانة المذكورة في البند ١٦ من المادة الخامسة من هذا العقد على أن لا يتجاوز ذلك ٣٠ يوما من تاريخ انتهاء فترة الضمانة بشرط ان يكون العيب قد اكتشف خلال فترة الضمانة .

ان الادعاءات بصدد كمية القطع التبديلية او نقص في عدد الصناديق بصورة خاصة يمكن ان ترسل خلال ٦ أشهر من تاريخ التوريد وفقا للاجراءات المحددة في هذا البند على شرط انه تم توريد البضاعة بالتغليف السليم ولا يوجد اي عبء من قبل وكلاء النقل .

ويجب ان يجري فتح البضاعة بحضور ممثل المورد .

كما ويجب ان ترسل الادعاءات بالبريد الجوي المسجل مع جميع المستندات الضرورية التي تدعم الادعاءات والتي اعدت بمشاركة الممثل المرخص من المورد في الجمهورية العربية السورية ويعتبر التاريخ المثبت على البريد المسجل التاريخ الذي ارسل فيه الادعاء .

المادة ٦ — نصوص عامة :

٢٠ — اذا حصل لاسباب تعود للحرب او الاعتداء او صدور قوانين المنع والحصار او لاي سبب من الاسباب العائدة الى حالة الطوارىء والتي لا يد للطرفين فيها ، ان استحال تنفيذ العقد لفترة ما ، فلا يسأل الطرفان عن تنفيذ العقد خلال المدة المحددة وعلى ممثلي الفريقين اجراء مشاورات فورية بينهما للاتفاق على الاجراءات الواجبة الاتخاذ .

وتثبت وجود حالات كهذه في أراضي الاتحاد السوفياتي بموجب شهادة تصدر من قبل غرفة التجارة في موسكو وتعطى الى المستورد .

كما ان وجود حالات كهذه في اراضي الجمهورية العربية السورية تثبت بموجب شهادة تصدر من قبل غرفة تجارة دمشق .

٢١ — ان جميع الخلافات والنزاعات الناتجة والتي لها علاقة بهذا العقد تسوى وفقا للمادة ١٤ من الاتفاقية السوفياتية — السورية المؤرخة في ١٨ كانون الاول ١٩٦٦

٢٢ — ان جميع الضرائب والرسوم المترتبة على هذا العقد أو المواد موضوعة في أراضي الجمهورية العربية السورية يتحملها المستورد كما وان مثيلاتها في أراضي الاتحاد السوفياتي يتحملها المورد .

٢٣ — لا يحق لاي من الفريقين ان ينقل حقه او التزامه في هذا العقد الى طرف ثالث بدون موافقة خطية من الفريق الآخر .

٢٤ — عند توقيع هذا العقد تعتبر جميع المراسلات السابقة بين الفريقين بشأنه لاغية .

٢٥ — ان أي اضافة أو تعديل لهذا العقد يتفق عليها بين الطرفين وتوقع من قبل المختصين بذلك .

مشروع اتفاقيـة التعاون الاذاعـي

استنادا للمادتين الخامسة والتاسعة من الاتفاقية الثقافية ، المعقودة بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكيةفي يوم ٢٨/١١/١٩٦٦ وبروح التعاون والصداقة بين شعبي البلدين ، فقد تم بين المديرية العامةللاذاعة والتلفزيون فـي الجمهورية العربيـة السورية من جهة ، والاذاعة التشيكوسلوفاكيةمن جهة أخرى ، عقد الاتفاقية التالية للتعاون .

المادة الاولى — يقوم الطرفان المتعاقدان بتبادل تسجيلات موسيقية وغنائية منوعة من جميع الانواع وذلك ثلاث مرات في السنة . وترفق التسجيلات بالتوضيحات المكتوبة ، وبالمعلومات التكنيكية الضروريـة ، ولهـذا الغرض يبعث الطرف المعني الى الطـرف الثاني مسبقا عرضا بالتسجيـلات التي لا يلتزم الطـرف الثـاني — المستلم — بدفع أية تعويضات مقابل اذاعتها .

المادة الثانية — يتبادل الطرفان المتعاقدان الريبورتاجات الاذاعيـة حول مختلف الاحـداث الثقافية والرياضية في الجمهورية العربية السورية وفي جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية .

المادة الثالثة — يتبادل الطرفان المتعاقـدان التسجيلات أو نصوص البرامج عن الحياة في كلا البلدين ، وعن العلاقات المتبادلة ، وكذلك عـن العلم والتكنيك ، والبرامج الترفيهية ، وبرامج الاطفال والشباب ، وحكايات الاطفال وكذلك تسجيلات اغاني الاطفال التي تؤديها فرق الاطفال وترفق بهذه البرامج التوضيحات والمواد الوثائقية والمعطيات التكنيكية الضرورية .

المادة الرابعة — يدرج كل من الطرفين المتعاقدين في مناهجه الاذاعية برامج موسيقية وناطقة عن البلد الصديق الثاني وذلك في مناسبة عيده الوطنـي ٨ آذار و ١٧ نيسان (أبريل) فـي الجمهورية العربية السورية و ٩ أيار و ٢٥ شباط في جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية .

المادة الخامسة — يقوم الطرفان بتبادل رسالة شهرية تتضمن مختلف أوجه النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والرياضي والثقافي لمدة نصف ساعة .

المادة السادسة : يقوم الطرف المرسل بضمان جميع الحقوق اللازمة لنشر البرامج من قبـل الطرف المستلم ، وبتسوية ما يترتب على ذلك من حقوق مالية . وفي حالة تعـذر ذلك يقوم الطرف المرسل باعلام الطرف المستلم بذلك ، ويقوم الطرف المرسل دائما بتغطية تكاليف النقل .

المادة السابعة — يقوم الطرفان المتعاقدان بدعم تبادل الاختصاصيين والمتدربين في شؤون البرامج والتعاون التكنيكية والزيارات الاطلاعية وذلك من أجل توطيد التعاون واحراز الخبرة ، ويجري الاتفاق حول تفاصيل هذا التبادل مسبقا وكتابيا بصدد كل حالة على حدة .

المادة الثامنة — تقوم اذاعة كل من الطرفين بتقـديم المساعدة التكنيكية المعتادة للمراسلين والمحررين والتكنيكيين الاذاعيين ، الذين تبعثهم اذاعة الطرف الثاني .

المادة التاسعة — يقوم الطرفان المتعاقدان بتبـادل الوثائـق بمختلف انواعهـا (الكتب ، الكراريس ، المجلات المناهج المطبوعة وما الى ذلك) والمتعلق بنشاط الاذاعة في بلديهما .

المادة العاشرة — يوقع الطرفان المتعاقدان على أساس هذه الاتفاقية ، بروتكولا تنفيذيا لكل سنة ، يحدد سعة التعاون بين الطرفين ويجري توقيع البروتوكولات بصورة متناوبة فـي دمشق وبراغ وذلك في الربع الاخير من كل سنة .

المادة الحادية عشر — يسري مفعول هذه الاتفاقية بعد التوقيع عليها وتصديقها من الجهات المختصة ولمدة عامين اثنين ، وبعد انتهاء هذه المدة، يتمدد مفعولها اتوماتيكيا لمدة عامين آخرين ، اذا لم يطلب احد الطرفين الغاءها قبل يوم انتهاء مفعولها بثلاثة أشهر ، ولا يمكن ادخال تعديلات أو اضافات الا بصورة كتابية ، وبناء على اقتراح احد الطرفين المتعاقدين وموافقة الطرف الثاني .

الماة الثانية عشر — تم وضع هذه الاتفاقية باللغتين العربيــة والتشيكية ، ويتمتــع كل من النصين بنفس المفعول .

صدر في ١٨/١٢/١٩٦٧

عن المديرية العامة للاذاعة والتلفزيون
في الجمهورية العربية السورية
عن الاذاعة
الجمهورية التشكوسلوفاكية الاشتراكية

مرسوم تشريعي رقم ٧٥
تاريخ ٢٣/٥/١٩٦٨
تصديق اتفاقية التعاون في ميدان الاذاعــة والتلفزيون بين المديرية
العامة لهيئة الاذاعة والتلفزيون ولجنة الاذاعة والتلفزيون
لــدى مجلس وزراء الاتحــاد السوفييتي

رئيس الدولة

بناء على أحكام قرار القيادة القطرية الموقتة لحزب البعث العربي الاشتراكي رقم (٢) تاريخ ٢٠/٣/١٩٦٦

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ٧٥ تاريــخ ٢١/٥/١٩٦٨

يرسم مايلي :

مادة ١ — تصدق اتفاقية التعاون في ميدان الاذاعة والتلفزيون الموقعة في موسكو بتاريخ ٣٠/١١/١٩٦٧ بين المديرية العامة لهيئة الاذاعة والتلفزيون ولجنة الاذاعة والتلفزيون لدى مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي .

مادة ٢ — ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية .

دمشق في ٢٥/٢/١٣٨٨ و ٢٣/٥/١٩٦٨

رئيس الدولة
الدكتور نور الدين الاتاسي

اتفاقية للتعاون في ميدان الاذاعــة والتلفزون

بين الهيئة العامة للاذاعة والتلفزيون في الجمهورية العربية السورية ولجنة الاذاعة والتلفزيون لدى مجلس وزراء الاتحاد السوفييتي .

ان الهيئة العامة للاذاعة والتلفزيون في الجمهورية العربية السورية ولجنة الاذاعة والتلفزيون لدى مجلس وزراء الاتحاد السوفييتي رغبة منهما في دعــم وتطوير التعاون في ميدان الاذاعــة والتلفزيون بين البلدين ووفقا للمادة التاسعة من اتفاقية التعاون الثقافي بين الجمهورية العربيــة السورية واتحــاد الجمهوريــات الاشتراكيــة السوفييتية المؤرخــة في التاسع من آب ١٩٦٢ اتفقتا على ما يلي :

الملحق رقم "١١"

١ ــ الاذاعة :

المادة ١ ــ تتعاون الهيئة العامة للاذاعة والتلفزيون في الجمهورية العربية السورية ولجنة الاذاعة والتلفزيون لدى مجلس وزراء الاتحاد السوفييتي في جميع ميادين الاذاعة بروح الصداقة والتفاهم .

المادة ٢ ــ يتبادل الطرفان بانتظام :

أ = الريبورتاجات والتسجيلات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية والرياضية والفنية والادبية والتعليمية واستعراض حياة البلدين السياسية .

ب = برامج الشباب والاطفال والبرامج المتعلقة بنشاط المنظمات النسائية والشعبية .

جـ = البرامج الاخرى التي تهم البلدين .

المادة ٣ ــ يتبادل الطرفان الاشرطة المسجلة لمختلف أنواع وفنون الموسيقى :

ــ الموسيقى الشعبية والسنفونية والمسرحية والخفيفة والالحان الراقصة وكذلك تسجيلات الفولكلور وغيرها من البرامج الموسيقية .

ــ تسجيلات مختلف الحفلات الموسيقية .

ويتبادل الطرفان النوطات وغيرها من المواد التي يمكن استخدامها في اعداد البرامج الموسيقية .

وترفق البرامج الموسيقية المرسلة بنصوص تفسيرية .

٢ ــ التلفزيون :

المادة ٤ ــ تتبادل الهيئة العامة للاذاعة والتلفزيون في الجمهورية العربية السورية ولجنة الاذاعة والتلفزيون لدى مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي .

ــ الانباء التلفزيونية والبرامج التلفزيونية الموسيقية والغنائية والمسرحية والرياضية والثقافية والوثائقية والفنية والعلمية والتعليمية وبرامج وافلام الاطفال مرفقة بنصوص تفسيرية تكتب باللغة الروسية بالنسبة للطرف الروسي وباللغة العربية بالنسبة للطرف العربي السوري .

المادة ٥ ــ يمكن ان يتفق الطرفان على التقاط افلام تلفزيونية وثائقية بصورة مشتركة .
وسيتم تعيين شروط التقاط الافلام المذكورة وتوزيعها طبقا لاتفاق اضافي بين الطرفين .

٣ ــ احكام عامة :

المادة ٦ ــ يمكن تبادل البرامج والتسجيلات الاذاعية والبرامج والافلام التلفزيونية على اساس المبادلة كما يمكن تبادل بعضها على الاساس التجاري وفي الحالة الثانية يتم ذلك بموجب اتفاق خاص بين الطرفين .

المادة ٧ ــ يتحمل الطرف المرسل نفقات النقل والنفقات المتصلة بانتاج البرامج الاذاعية والتلفزيونية المرسلة .

يتحمل الطرف المرسل النفقات المتصلة بحق التأليف للمواد الاذاعية والتلفزيونية المرسلة على اساس التبادل وفقا للقوانين السارية المفعول في البلد المعني .

المادة ٨ ــ تستعمل البرامج الاذاعية والتلفزيونية المرسلة على أساس التبادل وفقا لهذه الاتفاقية حسب رغبة الطرف الذي ترسل اليه هذه البرامج .

المادة ٩ — تقدم الهيئة العامة للاذاعة والتلفزيون في الجمهورية العربية السورية ولجنة الاذاعة والتلفزيون لدى مجلس وزراء الاتحاد السوفييتي العون والمساعدة للمراسلين الدائميين لهما في الجمهورية العربية السورية والاتحاد السوفييتي وكذلك لغيرهم من ممثلي المؤسستين الذين يأتون الى الجمهورية العربية السورية والاتحاد السوفييتي لتنفيذ هذه الاتفاقية •

المادة ١٠ — يتفق الطرفان على تبادل الموظفين للدراسة وتبادل الخبرة في العمل في حقل الاذاعة والتلفزيون وللاشتراك في المؤتمرات •

— في حالة تبادل الموظفين للدراسة وتبادل الخبرة في جميع ميادين الاذاعة والتلفزيون يدفع الطرف الموفد اجرة السفر ذهابا وايابا ويتحمل الطرف الموفد اليه كل النفقات المتصلة بالاقامة في بلده •

— يحدد الطرفان عدد الموظفين وشروط التبادل الاخرى بصورة اضافية في كل حالة على حدة وبموجب كتب متبادلة •

المادة ١١ — يلتقي ممثلو الهيئة العامة للاذاعة والتلفزيون في الجمهورية العربية السورية ولجنة الاذاعة والتلفزيون لدى مجلس وزراء الاتحاد السوفييتي مرة واحدة على الاقل في السنة لاستعراض نتائج تبادل البرامج الاذاعية والتلفزيونية •

المادة ١٢ — تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الذي يتم فيه تبادل مذكرتين تشعران بتصديقها ويسري مفعولها لمدة سنتين •

واذا لم يبد أحد الطرفين في غضون ثلاثة أشهر قبل انتهاء مدة مفعول هذه الاتفاقية رغبة في فسخها تبقى سارية المفعول لمدة السنتين التاليتين وهكذا ودواليك •

حرر في موسكو في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٧ على نسختين كل نسخة باللغتين العربية والروسية ولكلا النصين قوة مفعول واحدة •

عن الهيئة العامة للاذاعة والتلفزيون في الجمهورية العربية السورية	عن لجنة الاذاعة والتلفزيون لدى مجلس وزراء الاتحاد السوفييتي

مرسوم تشريعي رقم ٧٦
تاريخ ٢٨/٥/١٩٦٨

اضافة فقرة الى نهاية المادة الاولى من المرسوم التشريعي رقم ١٠٠ تاريخ ٢٣/٨/١٩٦٦ المتضمن احداث محافظة طرطوس

رئيس الدولة

بناء على أحكام قرار القيادة القطرية الموقتة لحزب البعث العربي الاشتراكي رقم (٢) تاريخ ٢٥/٢/١٩٦٦

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ٧٦ تاريخ ٢١/٥/١٩٦٨

يرسم مايلي :

مادة ١ — تضاف الى نهاية المادة الاولى من المرسوم التشريعي رقم (١٠٠) تاريخ ٢٣/٨/١٩٦٦ المتضمن احداث محافظة طرطوس الفقرة التالية :

وتثابر الجهات المختصة قبل ١/١/١٩٦٧ على النظر في الامور المتعلقة بمحافظة طرطوس وذلك الى ان يتم تشكيل الدوائر والادارات اللازمة فيها •

الملحق رقم «١٢»

رئاسة الجمهورية

المراسيم

مرسوم رقم ١٥٦٠

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام القانون رقم ٨ تاريخ ١٩٧٢/٣/٢١

يرسم ما يلي :

مادة ١ ــ تصدق اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني واتفاقية اقامة اللجنة السوفياتية السورية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني والمعقودة بين حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والموقعة في موسكو في ٨ تموز ١٩٧٢ من قبل السيد اللواء عبد الرحمن خليفاوي رئيس مجلس الوزراء نيابة عن حكومة الجمهورية العربية السورية ومن قبل السيد الكسي كوسيغين رئيس مجلس الوزراء نيابة عن حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وتعتبر نافذة المفعول بصورة موقتة اعتبارا من تاريخ توقيعها وبصورة نهائية اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق ابرامها .

مادة ٢ ــ ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم .

دمشق في ١٣٩٢/٧/١٥ و ١٩٧٢/٨/٢٤

رئيس الجمهورية

الفريق حافظ الاسد

اتفــاق

بين حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

وحكومة الجمهورية العربية السورية

حول التعاون الاقتصادي والفني

ان حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتيــة وحكومة الجمهورية العربية السورية :

انطلاقا من علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين البلدين ورغبة منهما في التنمية المضطردة للعلاقــات الاقتصاديــة والفنيــة بين اتحاد الجمهوريــات الاشتراكية السوفيتيــة والجمهورية العربية السورية على اساس المساواة والمنافع الاقتصادية المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخليــة وعلى الاحترام المتبادل والتام للكرامة الوطنية وسيادة كل من البلدين ، وانطلاقا من أحكام الاتفاق السوفيتي السوري المــؤرخ في ١٠ تموز ١٩٦٩ ، وبنــاء على طلب حكومــة الجمهورية العربية السورية قد اتفقنا على ما يلي :

مادة ١ ــ ان حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكيــة السوفيتية تعبر لحكومة الجمهورية العربية السورية عــن موافقتها على ما يلي :

ــ تقديم المساعدة الاقتصادية والفنية في انشاء خطوط نقل الطاقة الكهربائية ذات التوتر العالي لتأمين استهــلاك القدرة الكهربائية المولدة في المحطة الكهرمائية على ســد الفرات وكذلك توريد خمس مجموعات اضافية لتوليــد الكهرباء للمحطة الكهرمائية على سد الفرات باستطاعة مئة الف كيلو واط للمجموعة الواحدة .

ــ وضع مخطط ري وتطوير الاراضي من قبل المؤسسات السوفيتية لمساحة خمسين الف هكتار ضمن نطاق التخطيط العام لتطوير حوض مسكنة في منطقة مشروع الفرات .

ــ توريد المعدات والتجهيزات والآلات ومواد البنــاء مع الاخذ بعين الاعتبار امكانيات المؤسسات السوفيتيــة بالنسبــة لتوريد هذه المواد لاقامة منشآت الري في منطقة مشروع الفرات لمساحة ١٧ الف هكتار من قبل المؤسسات السوفيتية مع الاخذ بعين الاعتبار ان مسألة توريد المعدات والآلات الزراعية لاهداف استثمار المساحة المذكورة اعلاه سيتم النظر فيها وتحديدها بعد انجاز الوثائق التصميمية من قبل المؤسسات السوفيتية . واتفق الطرفان على أن حجم ومواعيد تقديم المساعدة الاقتصادية والفنية اللازمة لتنفيذ أعمال استصلاح الخمسين الف هكتار المذكورة اعلاه مــن قبل المؤسسات السوفيتية سيتم تحديدها فيما بعد عــلى اساس مخطط ري الاراضي الذي سيكون قد تم وضعه .

مادة ٢ ــ بغية تنفيذ المساعدة المنصوص عليها في المادة الاولى من هذه الاتفاقية تقوم المؤسسات السوفيتية بما يلي:

ــ اجراء اعمال للدراسات ووضع التصاميم •

ــ توريد المعدات التكنولوجية المنتجة في الاتحاد السوفياتي مع مجموعات شاملة من قطع التبديل وفق المعدلات النافذة في المصانع المنتجة وكذلك المعدات الخاصة باعمال البناء والتركيب ووسائل النقل والآلات والمواد التي لا يمكن توفيرها في الجمهورية العربية السورية •

ــ ارسال الخبراء السوفييت الى الجمهورية العربية السورية لاهداف تقديم المساعدة في تجميع المعلومات الاولية واجراء الدراسات واشراف المصمم والمشاورات عند الانشاء وكذلك لتقديم المساعدة في أعمال الجمع والتركيب وعند تضبيط وتشغيل المعدات المستوردة من الاتحاد السوفيتي وكذلك لاهداف تقديم التدريب الصناعي والتقني للمواطنين السوريين •

ــ استقبال المواطنين السوريين في الاتحاد السوفياتي للتدريب الصناعي والتقني •

ــ تسليم المؤسسات السورية المعنية الوثائق الفنية الضرورية للتشغيل وينبغي استعمال هذه الوثائق داخل سورية فقط ولا يمكن تحويلها لاي شخص طبيعي او اعتباري اجنبي دون موافقة مسبقة على ذلك من قبل المؤسسات السوفيتية •

مادة ٣ ــ يهدف تنفيذ التعاون المنصوص عليه بالمادة ١ من هذه الاتفاقية تتعهد حكومة الجمهورية العربية السورية بتأمين ما يلي:

ــ تسليم المؤسسات السوفيتية المعلومات الاولية المتوفرة لدى المؤسسات السورية واللازمة لتنفيذ أعمال وضع التصاميم وتقديم المساعدة للمؤسسات السوفيتية في تجميع واعداد المعلومات الاخرى •

ــ تفريغ وتخزين ونقل التجهيزات والمعدات والآلات والمواد ووسائل النقل الموردة من الاتحاد السوفيتي من الموانىء السورية الى مواقع الانشاء ومناطق تنفيذ العمل •

ــ شراء بعض التجهيزات والمواد غير المصنوعة في الاتحاد السوفياتي والجمهورية العربية السورية من البلدان الاخرى وذلك في حالة الحاجة اليها وبعد التشاور المتبادل بين المؤسسات ذات الصلاحية للطرفين •

ــ تمويل النفقات الداخلية بالعملة المحلية •

ــ المواد المحلية والايدي العاملة اللازمة لتنفيذ الاعمال المنصوص عليها في هذا الاتفاق وذلك بالكميات والمدد الزمنية التي سيتم عليها الاتفاق بين المؤسسات التابعة للطرفين.

مادة ٤ ــ تقدم حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لحكومة الجمهورية العربية السورية قرضين تاليين :

ــ بمبلغ خمسة عشر مليون روبل (يحتوي الروبل الواحد على ٩٨٧٤١٢ر٠ غرام من الذهب الصافي) بفائدة قدرها ٥ر٢٪ سنويا بغية تسديد نفقات المؤسسات السوفيتية المتعلقة بتقديم المساعدة في انشاء خطوط نقل الطاقة الكهربائية ذات التوتر العالي لتأمين استهلاك القدرة الكهربائية المولدة في المحطة الكهرمائية على سد الفرات •

ــ بمبلغ تسعة ملايين روبل (يحتوي الروبل الواحد على ٩٨٧٤١٢ر٠ غرام من الذهب الصافي) بفائدة ٥ر٢٪ سنويا لتسديد نفقات المؤسسات السوفيتية المتعلقة بوضع مخطط ري الاراضي لمساحة خمسين الف هكتار في منطقة مشروع الفرات وبتوريد المعدات وبعض المواد لاهداف تنفيذ منشآت الري في منطقة مشروع الفرات لمساحة سبعة عشر الف هكتار •

يستعمل القرضان المقدمان لتسديد قيمة ما يلي :

ــ اعمال التصاميم التي تقوم بها المؤسسات السوفيتية•

ــ المعدات التكنولوجية الموردة من الاتحاد السوفياتي (على شرط تسليم الموانىء السوفيتية فوب) مع مجموعات قطع التبديل وفق معدلات المصانع المنتجة والمعدات الخاصة باعمال الانشاء والجمع والتركيب ووسائل النقل والآلات والمواد •

ــ اجور سفر الخبراء السوفييت الذين يوفدون لتقديم المساعدة المنصوص عليها اعلاه من الاتحاد السوفيتي الى الجمهورية العربية السورية والعودة منها •

ــ النفقات المتعلقة باقامة المواطنين السوريين في الاتحاد السوفياتي الذين يرسلون للتدريب الصناعي والتقني وفقا للمادة الثانية من هذه الاتفاقية •

التكاليف الفعلية للوثائق الفنية التي تسلمها المؤسسات السوفيتية الى المؤسسات السورية •

في حالة تجاوز قيمة التوريدات والخدمات المذكورة في مبلغي الخمسة عشر مليون روبل والتسعة ملايين روبل ساوب سيتم تسديد مبلغ هذا التجاوز من قبل حكومة الجمهورية العربية السورية باتفاق الطرفين عن طريق تصدير بضائع سورية الى الاتحاد السوفييتي وفقا لاحكام وشروط اتفاقيتي التجارة والدفع النافذة المفعول بين الطرفين او بعملة قابلة للتحويل تحدد بالاتفاق بين مصرف الدولة للاتحاد السوفييتي او بتفويض منه بين مصرف التجارة الخارجية في الاتحاد السوفيتي من جهة وبين مصرف سورية المركزي من جهة أخرى •

مادة ٥ ــ ان توريد خمس مجموعات اضافية لتوليد الكهرباء للمحطة الكهرمائية على سد الفرات باستطاعة مئة الف كيلو واط للمجموعة الواحدة ستنفذه المؤسسات السوفيتية ضمن حساب وعلى شروط القرض المقدم لحكومة الجمهورية العربية السورية بمقتضى الاتفاق السوفيتي السوري حول التعاون الاقتصادي والفني في انشاء المرحلة الاولى من المشروع المائي الكهربائي على نهر الفرات المؤرخ في ١٨ كانون الاول ١٩٦٦ ، وعلى شروط الاتفاقية المذكورة وعند ذلك تقوم حكومة الجمهورية العربية السورية بتسديد أجزاء القرض المستعملة للاهداف المذكورة في هذه المادة خلال مدة اثني عشر عاما باقساط سنوية متساوية ابتداء من أول كانون الثاني لسنة تلي السنة التي تتم فيها استعمال جزء من القرض •

مادة ٦ ــ تقوم حكومة الجمهورية العربية السورية بتسديد الاجزاء المستعملة فعلا من القرضين الممنوحين بموجب المادة الرابعة من هذا الاتفاق أثناء مدة اثني عشر عاما بأقساط سنوية متساوية تبدأ بعد سنة من الانتهاء من توريد كامل المعدات والمواد المنصوص عنهـا في العقود المعنيـة والتي ستورد وفق جداول تنفيذ الاعمال •

تسوى الفوائد الناجمة عن القرضين اعتبارا من تاريخ استعمال كل جزء من القرضين وتدفع خلال الربع الاول من السنة التالية للعام الذي استحقت فيه وتؤدى الدفعات الاخيرة من الفوائد في نفس الوقت الذي سيؤدى فيه آخر قسط من القرضين •

يعتبر كل من تاريخ بوليصة الشحن لكل ارسالية من التجهيزات والمواد وتاريخ اصدار فاتورة المؤسسات السوفيتية بالنسبة للاعمال المنفذة والنفقات المدفوعة لمعيشة الاخصائيين السوريين في الاتحاد السوفيتي هو تاريخ استعمال المبلغ المقابل من القرضين تماما كما هي الحال بالنسبة لنفقات سفر الخبراء السوفييت •

مادة ٧ ــ تقوم حكومة الجمهورية العربية السورية بتسديد المبالغ المستعملة فعلا من القرضين والفوائد المترتبة عليها عن طريق ايداع المبالغ المقابلة لذلك في حساب منفصل يفتح بالجنيهات الاسترلينية وفقا لاحكام المادة السابعة من الاتفا ق السوفيتي السوري حول التعاون الاقتصادي والفني في انشاء المرحلة الاولى من المشروع المائي الكهربائي على نهر الفرات المؤرخ في ١٨ كانون الاول ١٩٦٦ ويجرى تحويل الروبلات الى جنيهات استرلينية على اساس المحتوى الذهبي للروبل والجنيه الاسترليني بتاريخ الدفع •

مادة ٨ ــ بما لا يتعارض ونصوص المادة الرابعة من هذه الاتفاقية التي تنص على ان يتم التسليم للتجهيزات والمواد من الاتحاد السوفيتي على حساب القرض وبسعر تسليم المرافىء السوفيتية (فوب) فان المؤسسات السوفيتية ستقوم بتسليم هـذه التجهيزات والمواد (سيف) الموانىء السورية وسيقوم الجانب السوري بتسديد نفقات الشحن والتأمين بشكل منفصل وفقـا لاحكام وشروط اتفاقيتي التجارة والدفع السوفيتيتين السوريتين النافذتين •

مادة ٩ ــ تعويض حكومة الجمهورية العربية السورية المؤسسات السوفيتية عن نفقات اقامة الخبراء السوفييت المنتدبين بموجب المادة الثانية من هذا الاتفاق الى الجمهورية العربية السورية عن طريق تسجيل المبالغ المنصوص عليها في العقود بحساب خاص يفتح باسم مصرف الدولة في الاتحاد السوفياتي او تكليفا منه باسم مصرف التجارة الخارجية في الاتحاد السوفياتي لدى مصرف سورية المركزي وفقا للمادة السابعة من هذا الاتفاق على الجانب السوري ان يقدم للخبراء السوفييت المنتدبين الى الجمهورية العربية السورية بموجب هذا الاتفاق دون مقابل مكاتب مفروشة واماكن سكن مجهزة بالمرافق الضرورية مع الخدمات الطبية وان يؤمن تنقلاتهم داخل اراضي الجمهورية العربية السورية لاغراض العمل •

مادة ١٠ ــ يضع كل من بنك الدولة للاتحاد السوفييتي ومصرف سورية المركزي سوية الترتيبات الفنية لاجراء المدفوعات ومسك الحسابات المتعلقة بالقرضين الممنوحين بموجب المادة الرابعة من هذا الاتفاق كما يدخلان التعديلات اللازمة الناجمة عن هذا الاتفاق في الاتفاقية المعقودة بينهما في ١١ كانون الثاني ١٩٦٨

مادة ١١ ــ يعبر الجانب السوفيتي عن موافقته على وضع التوصيات الاقتصادية الفنية الخاصة بصلاحية واقتصادية اقامة المشاريع الصناعية الخفيفة والغذائية في الجمهورية العربية السورية وخاصة مصنع معلبات الخضار (الكونسروة) ومصنع نسيج لانتاج أقمشة الدولس ومصنع لغسيل الصوف الخام ومصنع لانتاج البطانيات الصوفية ومصنع لتصنيع العنب وكذلك توسيع مصنع الخزف (الفاينس) ومصنع البورسلان وفي حالة النتائج الايجابية من التوصيات الاقتصادية الفنية يعبر عن موافقته على تقديم المساعدة في اقامة وتوسيع وتشغيل المشاريع المذكورة اعلاه •

اما نطاق ومواعيد تقديم المساعدة للمشروعات المذكورة فتكون موضع اتفاقيات وعقود منفصلة ولقد اتفق الجانبان على ان تدخل نفقات المؤسسة السوفيتية المتعلقة باعمال التنقيب والتوصيات الاقتصادية الفنية بما في ذلك اجور سفر واقامة الخبراء السوفييت الموفدين الى الجمهورية العربية السورية ضمن القرض المخصص للمشروع المعني •

وفي حالة كون نتائج التوصيات الاقتصادية الفنية العائدة للمشروعات المذكورة اعلاه سلبية فيتحمل الجانب السوفييتي التكاليف المصروفة لهذه الاهداف كما تنص على ذلك المادة الثالثة عشرة من الاتفاق السوفيتي السوري بخصوص تقديم المعونة الاقتصادية والفنية من قبل الاتحاد السوفيتي الى الجمهورية العربية السورية المؤرخ في ٢٥ شباط ١٩٧٢

المادة الثانية عشرة

تقوم المؤسسات السوفيتية والسورية ذات الصلاحية بابرام العقود لتحديد الاحجام والمواعيد والاسعار (على اساس اسعار السوق العالمية) وشروط تسوية الحسابات وغيرها من الشروط التفصيلية لتقديم المساعدة وتنفيذ الاعمال وفقا لهذا الاتفاق ، ويقوم الجانبان بدراسة وتوقيع العقود المذكورة خلال فترة لا تزيد عن شهرين من تاريخ تقديمها من قبل المؤسسات السوفيتية •

المادة الثالثة عشرة

في حالة نشوب خلاف بين المؤسسات السوفيتية والسورية بخصوص اية مسألة من المسائل الناجمة عن هذا الاتفاق او عن العقود المبرمة على اساسها ، يقوم ممثلو الجانبين بالتشاور فيما بينهما وبالعمل على تسوية مثل هذه الخلافات •

المادة الرابعة عشرة

تخضع هذه الاتفاقية للتصديق وفقا للاجراءات السارية في كل من البلدين وتصبح نافذة المفعول بصورة موقتة اعتبارا من تاريخ توقيعها وبصورة نهائية اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق تصديقها ويتم هذا التبادل في دمشق •

حرر في موسكو في   من تموز ١٩٧٢ على نسختين اصليتين بالروسية والعربية ولكل من النصين نفس المفعول •

عن حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية — عن حكومة الجمهورية العربية السورية

اتفاقية بين حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

وحكومة الجمهورية العربية السورية بخصوص اقامة

لجنة سوفيتية سورية دائمة للتعاون الاقتصادي والفني

ان حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وحكومة الجمهورية العربية السورية انطلاقا من علاقات الصداقة القائمة بين البلدين وسعيا منهما لتنمية وتمتين التعاون الفني والاقتصادي وتوسيع العلاقات التجارية بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهورية العربية السورية • قد اتفقتا على ما يلي :

مادة ١ ــ ان حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وحكومة الجمهورية العربية السورية قد اتفقتا على اقامة لجنة سوفيتية ــ سورية دائمة مشتركة للتعاون الاقتصادي والفني تسمى بما يلي « اللجنة » •

مادة ٢ ــ تحدد اهداف هذه اللجنة كما يلي :

ــ دراسة امكانات ووسائل توطيد العلاقات الاقتصادية التجارية السوفيتية ــ السورية ٠

ــ اعداد الاقتراحات على الاسس المبينة اعلاه للتعاون وتقديمها للمصادقة عليها من قبل حكومتي البلدين ٠

ــ النظر في المسائل التي تنشأ أثناء تنفيذ الاتفاقيات السوفيتية ــ السورية في مجالات التعاون الاقتصادي والفني والتجاري ٠ وكذلك اعداد توصيات ومقررات تستهدف تنفيذا ناجحا لهذه الاتفاقيات ٠

ــ تقديم توصيات حول مسائل توسيع التعاون بين المؤسسات المعنية للبلدين ٠

مادة ٣ ــ تتألف اللجنة من الجانبين السوفييتي والسوري ، وتعقد اجتماعاتها مرة واحدة في السنة على الاقل وتعقد هذه الاجتماعات في كل من موسكو ودمشق بالتناوب ٠

مادة ٤ ــ تعتبر القرارات المتخذة من قبل اللجنة نافذة بعد تبادل الرسائل بين رئيسي اللجنة من الجانبين والمتضمنة موافقتهما على التعديلات ٠

مادة ٥ ــ تمارس اللجنة صلاحياتها انسجاما مع نظام عملها المرفق ربطا والذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ٠

ويمكن ادخال تعديلات على نظام اللجنة باقتراح من اللجنة يعتبر نافذا بعد تبادل الرسائل من رئيسي اللجنة من الجانبين ، والمتضمنة موافقتهما على التعديلات ٠

مادة ٦ ــ مدة هذه الاتفاقية خمس سنوات ، تمدد هذه المدة تلقائيا لخمس سنوات تالية ما لم يعلم احد الطرفين كتابيا الطرف الآخر خلال مدة لا تقل عن ستة اشهر من انتهاء مفعول الاتفاقية برغبته في انهائها ٠

مادة ٧ ــ تعتبر هذه الاتفاقية سارية المفعول اعتبارا من تاريخ توقيعها ٠

نظمت في موسكو بتاريخ ــ تموز ــ ١٩٧٢ من نسختين اصليتين احداهما بالعربية والثانية بالروسية بعد مطابقتهما اصولا ٠ ولكل من النصين نفس المفعول ٠

عن حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية	عن حكومة الجمهورية العربية السورية

نظام اللجنة السوفيتية السورية الدائمة للتعاون الاقتصادي والفني

تطبيقا للمادة الخامسة من الاتفاقية بين حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وحكومة الجمهورية العربية السورية ، والتي تنص على اقامة لجنة سوفيتية ــ سورية دائمة للتعاون الاقتصادي والفني ، والموقعة في موسكو بتاريخ ــ تموز ــ ١٩٧٢

اتفق الجانبان على تبني النظام التالي :

مادة ١ ــ شكلت هذه اللجنة رغبة في تنمية وتطوير التعاون الاقتصادي والفني والعلاقات التجارية بين الاتحاد السوفييتي وسوريه ٠ ان اهداف هذه اللجنة منصوص عليها في المادة الثانية من الاتفاقيات اعلاه ٠

مادة ٢ ــ يتألف كل جانب من اللجنة ، من رئيس وعدد متساو من الاعضاء ، ان امكن يعينون من الحكومتين المعنيتين ٠ يعلم كل من الرئيسين الاخر عن تشكيلات طرفي اللجنة والتغييرات الطارئة ٠

مادة ٣ ــ تعقد اللجنة اجتماعاتها مرة واحدة في السنة على الاقل وفق برنامج عمل توافق عليه اللجنة وبترتيب مسبق بين رئيسي الجانبين ٠

تعقد الاجتماعات بالتناوب في كل من البلدين ويرأس هذه الاجتماعات رئيس الجانب الذي يعقد الاجتماع في بلده ٠

يمكن لكل من الطرفين استدعاء عدد مناسب من المستشارين والخبراء لحضور اجتماعات اللجنة ٠

يقوم رئيسا الطرفين باعداد الترتيبات اللازمة لعقد الاجتماع ووضع جدول اعمال وذلك قبل مدة لا تقل عن الثلاثين يوما من موعد الاجتماع ٠

تبحث في الاجتماع المواضيع التي سبق ادراجها في جدول الاعمال وكذلك التي يمكن ادراجها بالاتفاق المتبادل بين الرئيسين في بداية الاجتماع ٠ ويمكن عقد اجتماعات استثنائية باتفاق رئيسي الجانبين في اللجنة ٠

مادة ٤ ــ تتخذ اللجنة قراراتها في الاجتماعات بعد موافقة الطرفين المعنيين ٠ ويحق لرئيسي الجانبين بالاتفاق المتبادل اتخاذ قرارات بالنسبة للقضايا المستعجلة حتى ولو كان ذلك خلال الفترات الفاصلة بين اجتماعات اللجنة وتصبح

يتبع الملحق رقم ((١٢))

القرارات المتخذة نافذة المفعول وفقا للمادة الرابعة من اتفاقية اقامة اللجنة .

مادة ٥ ــ لتنفيذ أهداف اللجنة يمكن اقامة لجان فرعية ومجموعات عمل دائمة او موقتة . تحدد اللجنة الاهداف المطلوب تنفيذها ، صلاحيات واعضاء لجانها الدائمة والموقتة والتي عهد اليها بالعمل انسجاما مع خطة وقرارات اللجنة .

مادة ٦ ــ يجري اعداد محاضر اللجنة واللجان الفرعية ومجموعات العمل باللغتين الروسية والعربية .

مادة ٧ ــ يقوم كل من الطرفين بتعيين امين سر تنفيذي يعمل على تنسيق اعمال جانبية في اللجنة وفي أجهزتها العاملة . وعلى تهيئة أعمال اجتماعات اللجنة بالاضافة الى قيامه بمهام اخرى تتعلق بنشاطات اللجنة . وعلى أميني السر التنفيذيين القيام بالاتصال بشكل دائم فيما بينهما .

مادة ٨ ــ يتحمل النفقات المترتبة عن عقد اجتماعات اللجنة وأجهزتها الدائمة والموقتة البلد الذي عقدت فيه هذه الاجتماعات .

يتحمل نفقات السفر من الاتحاد السوفييتي الى سورية، ومن سورية الى الاتحاد السوفييتي وكذلك نفقات الاحتفاظ بالمشتركين باجتماعات اللجنة وأجهزتها الدائمة والفرعية البلد الذي أرسل ممثليه الى الاجتماعات .

القوانين

قانون رقم ٦١
تاريخ ٥-١١-١٩٨٠
تصديق معاهدة الصداقة والتعاون مع اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

رئيس الجمهورية .

بناء على احكام الدستور

وعلى ما اقره الشعب بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥-١٢-١٤٠٠ هـ الموافق لـ ٣-١١-١٩٨٠ م

يصدر ما يلي :

مادة ١ ـ تصدق معاهدة الصداقة والتعاون المرفقة الموقعة في موسكو بتاريخ ٨-١٠-١٩٨٠ بين الجمهورية العربية السورية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية .

مادة ٢ ـ ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

دمشق في ٢٧-١٢-١٤٠٠ هـ و ٥-١١-١٩٨٠ م

رئيس الجمهورية
حافظ الاسد

معاهدة الصداقة والتعاون بين الجمهورية العربية السورية
وبين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

ان الجمهورية العربية السورية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية رغبة منهما في تعزيز وتطوير علاقات لصداقة والتعاون الشامل القائمة بينهما بما يتفق ومصالح شعبي الدولتين ويخدم قضية السلم والامن الدوليين وتعزيز الانفراج الدولي وتطوير التعاون السلمي بين الدول .

وتصميما منهما على التصدي لسياسة العدوان التي تمارسها الامبريالية واعوانها تصديا حازما وعلى مواصلة لنضال ضد الاستعمار القديم والجديد وضد العضوية بجميع اشكالها ومظاهرها بما فيها الصهيونية وعلى الوقوف لى جانب الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي .

واذ يوليان أهمية كبيرة لمواصلة تعاون البلدين في قضية اقامة السلام العادل والوطيد في الشرق الاوسط .

وتأكيدا منهما على الوفاء لاهداف ومبادىء ميثاق منظمة الامم المتحدة بما فيها مبادىء احترام السيادة والاستقلال الوطني وسلامة الاراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

قد قررا عقد هذه المعاهدة واتفقا على ما يلي :

مادة ١ ـ يعلن الطرفان المتعاقدان الساميان عن عزمهما على تمتين وتطوير الصداقة والتعاون بثبات بين كلا الدولتين والشعبين ، في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والعلمية والفنية والثقافية وغيرها من المجالات . على اساس مبادىء المساواة في الحقوق والمنفعة المتبادلة واحترام السيادة والاستقلال الوطني ، وسلامة الاراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهما بعضا .

مادة ٢ ـ سيعمل الطرفان المتعاقدان الساميان بكل الوسائل على تعزيز السلام في العالم وامن الشعوب وعلى تحقيق الانفراج الدولي وتجسيده في اشكال ملموسة من التعاون بين الدول وتسوية المشاكل المتنازع عليها بالطرق السلمية وازالة جميع مظاهر سياسة الهيمنة والعدوان من واقـع العلاقات الدولية ٠

وسيتعاون الطرفان تعاونا ناشطا في ايجاد حل لقضايا وقف سباق التسلح ونزع السلاح الشامل والتام بما فيه السلاح النووي تحت رقابة دولية فعالة ٠

مادة ٣ ـ ان الطرفين المتعاقدين الساميين ايمانا منهما بمساواة جميع الشعوب والدول ، بغض النظر عن العروق والأديان ، يدينان الاستعمار والعنصرية التي هي احد اشكالها ومظاهرها ويؤكدان من جديد تصميمهما على مواصلة نضالهما الدؤوب ضدها جميعا ٠ وسيتعاون الطرفان مـع الدول الاخرى تدعيما للاماني العادلة للشعوب في نضالها ضد الامبريالية ومن اجل التصفية النهائية والتامة للاستعمار والسيطرة العنصرية ومن اجل الحرية والتقدم الاجتماعي ٠

مادة ٤ ـ تحترم الجمهورية العربية السورية السياسة الخارجية السلمية التي يسلكها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والتي تستهدف توثيق الصداقة والتعاون مع جميع البلدان والشعوب ٠

يحترم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية سياسة عدم الانحياز التي تتبعها الجمهورية العربية السورية والتـي تشكل عاملا في صيانة وتعزيز السلم والامن الدوليين ، وفي تخفيف حدة التوتر في العالم ٠

مادة ٥ ـ ان الطرفين المتعاقدين الساميين سيطوران ويوسعان تجربة تبادل الآراء والاتصالات المنتظمة بينهمـا حول مسائل العلاقات الثنائية والقضايا الدولية التي تهـم الطرفين وفي مقدمتها قضايا الشـرق الاوسط ، وستجري المشاورات وتبادل الاراء على مختلف المستويات وبالدرجة الاولى عن طريق لقاءات رجال الدولة القياديين لكلا الطرفين ٠

مادة ٦ ـ في حالة نشوء اوضاع تهدد سلام او امـن احد الطرفين او تشكل تهديدا للسلام والامن الدوليين او خرقا لاحدهما ٠ يجري الطرفان المتعاقدان الساميان فورا اتصـالات تهدف الى تنسيق مواقفهما والتعـاون المشترك لازالة الخطر الناشيء واعادة اقرار السلام ٠

مادة ٧ ـ يتعاون الطرفان المتعاقدان الساميان تعاونا وثيقا وشاملا في توفير الظروف للحفاظ على المنجـزات الاجتماعية والاقتصادية لشعبيهما وتطويرها اللاحق واحترام سيادة كل منهما على موارده الطبيعية ٠

مادة ٨ ـ ان الطرفين المتعاقدين الساميين سيعملان على استمرار التعزيز والتوسيع للتعاون الاقتصادي والعلمـي والفني على اساس المنفعة المتبادلة ٠ وعلى تبادل الخبرة في مجالات الصناعة والزراعة والري والثروة المائية وفي استثمار النفط وغيره من الموارد الطبيعية ٠ وكذلك في مجـالات المواصلات والنقل وفروع الاقتصاد الاخرى ، وفي اعداد الكوادر الوطنية ٠ ويوسع الطرفان التجارة والملاحة بينهما على اساس مبادىء التكافؤ والمنفعة المتبادلة ونظام الدولة الاكثر رعاية ٠

مادة ـ ٩ يواصل الطرفان المتعاقدان الساميان تطوير التعاون وتبادل الخبرة في مجالات العلم والفنون والآداب والتعليم والصحة والاعلام والسينما والسياحة والرياضة وغيرها من المجالات ٠

وسيعمل الطرفان على توسيع الاتصالات والتعاون بين أجهزة الدولتين ، وبين المنظمات الشعبية بما في ذلك المنظمات النقابية وغيرها من المنظمات الاجتماعية والمؤسســات الانتاجية والثقافية والعلمية بهدف التعرف الاعمق على الحياة والعمل والخبرة والمنجزات لشعبي كلا البلدين ٠

مادة ١٠ ـ يواصل الطرفان المتعاقدان الساميان تطوير التعاون في المجال العسكري علي اساس الاتفاقيات التي تعقد بينهما في هذا الشأن لصالح تعزيز قدراتهما الدفاعية ٠

مادة ١١ — يعلن كل من الطرفين المتعاقدين الساميين انه لن يدخل في احلاف أو يشترك في أية تكتلات من الدول وكذلك في اعمال او اجراءات موجهة ضد الطرف المتعاقد السامي الآخر •

مادة ١٢ — يعلن كل من الطرفين المتعاقدين الساميين ان تعهداته بموجب الاتفاقيات الدولية السارية لا تتناقض مع احكام هذه المعاهدة ، ويتعهد بعدم عقد أية اتفاقية دولية تتنافى معها •

مادة ١٣ — اي اختلاف قد ينشأ بين الطرفين المتعاقدين الساميين في تفسير او تطبيق اية فقرة من فقرات هذه المعاهدة يسوى بين الطرفين المتعاقدين الساميين في اطار ثنائي وبروح الصداقة والتفاهم والاحترام المتبادل •

مادة ١٤ — تبقى هذه المعاهدة سارية المفعول لمدة ٢٠ عاما ابتداء من اليوم الذي تصبح فيه نافذة المفعول • واذا لم يعلن احد الطرفين المتعاقدين الساميين قبل انقضاء المدة المذكورة بستة اشهر عن رغبته في انهاء مفعول المعاهدة فانها تبقى نافذة المفعول لمدة السنوات الخمس اللاحقة وهكذا ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الساميين الطرف الآخر قبل ستة اشهر من انقضاء السنوات الخمس الجارية • بنيته في انهاء مفعولها وذلك بكتاب خطي •

مادة ١٥ — تخضع هذه المعاهدة للابرام وتصبح نافذة المفعول اعتبارا من يوم تبادل وثائق الابرام الذي يجري في دمشق •

حررت في موسكو بتاريخ ٨ تشرين الاول عام ١٩٨٠ على نسختين اصليتين بكل من اللغتين العربية والروسية ولكل من النصين نفس المفعول والقوة •

عن الجمهورية العربية السورية — عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

الملحق رقم « ١٤ »

قانون رقم ١٨

تاريخ ٢٩-١١-١٩٨٣

البروتوكول مع الاتحاد السوفيتي بصدد شروط شراء طائرات

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور

وعلى ما أقره مجلس الشعب المنعقدة بتاريخ ١٦-١-١٤٠٤ هـ و ١-١١-١٩٨٣ م

يصدر ما يلي :

المادة ١ – يصدق البروتوكول الموقع في موسكو بتاريخ ١٦ شباط ١٩٨٣ من قبل السيد حسين أحمد كويدر المدير العام لمؤسسة الطيران العربية السورية نيابة عن حكومة الجمهورية العربية السورية مع منظمة التجارة الخارجية « أفيا اكسبورت » في اتحاد الجمهوريات السوفييتية بصدد الاحكام والشروط لعقد شراء وتسليم طائرات ومواد طيران.

المادة ٢ – ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

دمشق في ٢٤-٢-١٤٠٤ هـ و ٢٩-١١-١٩٨٣ م

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

البروتوكول

الخاص بتسليم طائرات ومواد طيران من جمهوريات

الاتحاد السوفياتي الاشتراكي الى الجمهورية العربية السورية

بالاشارة الى طلب حكومة الجمهورية العربية السورية ، فان الموقعين أدناه مطلقوا الصلاحية اتفقا على التالي :

مادة ١ – منظمة التجارة الخارجية « أفيا اكسبورت » المسماة فيما يلي « البائع » سوف تبيع ، ومؤسسة الطيران العربية السورية « الشاري » سوف تشتري ثلاثة طائرات تيو – ١٥٤ – م ومواد طيران بموجب الملحق لهذا البروتوكول .

التواريخ المحددة والاسعار والشروط الاخرى لتسليم المواد بموجب هذا البروتوكول سوف يتم الاتفاق عليها بين البائع والشاري عند التعاقد .

مادة ٢ – البائع سوف يمنح الشاري فيما يتعلق بتسليم المواد المبينة في الملحق لهذا البروتوكول ، شروط دفع طويلة الاجل فترة حتى ٨ سنوات بمعدل فائدة سنوية قدرها ٣ ٪ .

يبدأ تطبيق الفائدة من تاريخ تسليم للمواد ويكون الدفع متزامنا مع تسديد الدين الاساسي .

مادة ٣ – تسديد دفعات المواد التي تسلم بموجب هذا البروتوكول وتسديد الفوائد المبينة في المادة ٢ سوف تتم بعملة قابلة للتحويل ، يتم الاتفاق عليها من قبل الشاري والبائع في عقود حسب الترتيب التالي :

آ ـ ١٠ ٪ من القيمة الكلية لكل شحنة تسلم بموجب تقديم شهادة التسليم والاستلام أو وثائق الشحن وذلك من اصل كتاب اعتماد غير قابل للالغاء يفتح بالقيمة المقابلة وبعملة قابلة للتحويل الحر بواسطة البنك المركزي السوري لصالح البائع مع اعلام بنك التجارة الخارجية في الاتحاد السوفياتي واعطاء الاخير حق سحب القيمة لحسابه الى بنوك دولة ثالثة •

ب ـ الباقي ٩٠ ٪ من القيمة الكلية لكل شحنة سوف يتم تسديدها بأقساط متساوية ربع سنوية ومتتالية ، وذلك بتحويل القيمة المقابلة لصالح البائع الى حساب بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفياتي في دولة ثالثة وبأمر من بنك التجارة الخارجية في الاتحاد السوفياتي ، ويستحق القسط الاول بعد ستة أشهر من تاريخ التسليم كل شحنة من المواد وفترة الستة أشهر هذه تكون من ضمن المدة الكلية للدفع المؤجل المبينة في العقود •

تاريخ شهادة التسليم والاستلام أو لائحة التحميل سوف تعتبر هي تاريخ تسليم المواد •
خلال ٦٠ يوم من تاريخ سريان مفعول العقد سوف يقدم الشاري الى البائع كفالة مصرفية من قبل البنك المركزي السوري كضمانة لتسديد الدفعات بما في ذلك الفائدة بموجب شروط وبنود هذا البروتوكول •

مادة ٤ ـ الاسعار المذكورة في العقود المطبقة عليها بنود وشروط هذا البروتوكول سوف تكون بالدولار الامريكي وسوف تحدد العقود قيمة الدولار الامريكي للوحدة S D R بتاريخ يسبق تاريخ توقيع العقد •
ولتحديد قيمة الدولار الامريكي لوحدة الـ S D R سوف تستخدم أسعار الصندوق المالي الدولي •

اذا تبين بتاريخ يسبق تاريخ تسديد كل دفعة المتضمنة القسط الاساسي مع الفائدة ، ان قيمة الدولار الامريكي لكل وحدة S D R قد تغيرت بنسبة ٢٫٥ ٪ أو أكثر في أي اتجاه كان فسوف تتغير قيمة الدفعة بشكل آلي بنفس نسبة التغير وهذا يعني بكامل مبلغ تغيير قيمة الدولار لوحدة الـ S D R بالتاريخ الذي يسبق تاريخ الدفع بالنسبة لقيمة الدولار لوحدة الـ S D R بالتاريخ الذي سبق تاريخ العقد •
شروط هذه المادة سوف تطبق على كتب الاعتماد ، والفواتير والسندات والكفالات المصرفية وأية دفعات مستندية أخرى تتعلق بذلك في وقت التسديد بموجبه •
مادة ٥ ـ في جميع ما تبقى والغير وارد ذكره في هذا البروتوكول ، سوف تطبق الشروط الواردة في اتفاقية التجارة الطويلة الامد بين الجمهورية العربية السورية والاتحاد السوفياتي المؤرخة في ٤ تشرين ثاني عام ١٩٦٥ ، والمتعلقة بتسليم البضائع •
مادة ٦ ـ سوف يسري مفعول هذا البروتوكول بتاريخ توقيعه وسوف يستمر ساري المفعول حتى يتم الايفاء بكامل الالتزامات الناجمة عنه التي تقع على الطرفين •
تم التوقيع في موسكو بتاريخ ١٦ شباط ١٩٨٣ على نسختين أصليتين كل منها باللغة الروسية والانكليزية والنصين متماثلين •

بتفويض	بتفويض
من حكومة جمهوريات الاتحاد السوفياتي الاشتراكية	من حكومة الجمهورية العربية السورية
التوقيع	التوقيع

ملحق البروتوكول الحكومي المؤرخ

في شباط ١٩٨٣

لائحة

بالطائرات ومواد الطيران التي ستورد

من الاتحاد السوفييتي الى الجمهورية العربية السورية

الرقم المتسلسل	اسم المادة :	العدد	تاريخ التوريد
١	طائرة TU - 154 M	٣	١٩٨٤
٢	محركات احتياطية طراز D - 30 KU - 154	٨	ابتداء من عام ١٩٨٤
٣	مواد طيران وقطع تبديلية تعادل قيمتها ٢ ٪ من قيمة الطائرات والمحركات الاحتياطية التي ستورد بموجب هذا البروتوكول •		اعتبارا من عام ١٩٨٤

ينتهي التوريد خلال الربع الاول من عام ١٩٨٥